ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك			يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
	في المغرب		في الخارج	الرباط - شالة
	ستة أشهر	سنة		الهاتف : 0537.76.50.25 - 0537.76.50.24
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها يمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	0537.76.54.13
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم		الحساب رقم :
نشرة الاتفاقيات الدولية	150 درهما	200 درهم		33 310 810 1014029004423101
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم		المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهما	300 درهم		في إسم المحاسب المكلف بمداخيل المطبعة الرسمية

تدرج في هذه النشرة القوانين والنصوص التنظيمية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

فهرست

صفحة

بنك المغرب. - تقرير عن السنة المالية 2021.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري عن السنة المالية 2021 5346

تقرير السنة المالية 2021

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مـولاي صاحـب الجـلالــة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للمادة 50 من القانون رقم 17.40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.82 في 17 شوال 1440 (21 نونبر 2019)، التقرير الخاص بسنة 2021، وهي السنة الثالثة والستون لمعهد الإصدار.

مولاي،

بينما كان من المنتظر أن تشكل 2021 سنة انتهاء الجائحة، شهدت على العكس موجات متتالية من الإصابات بفيروس كوفيد-19 وانتهت بتصاعد الضغوط التضخمية التي تبين أنها أقوى وأكثر استدامة مما كان متوقعا.

وعلى الرغم من هذا السياق غير المواتي عموما والمتسم بعدم اليقين، سجل الاقتصاد العالمي نموا قويا بلغ 6,1% بعد انكماشه بنسبة 3,1% في 2020. ويعزى هذا الأداء، إضافة إلى أثر الأساس، إلى تخفيف القيود الصحية نظرا للتقدم المحرز، وإن بوتيرات متباينة، على مستوى حملات التلقيح، وإلى الإبقاء على الدعمين المالي والنقدي.

وبفضل هذا الانتعاش، ارتفع حجم التجارة العالمية بنسبة 10,1%، وذلك بالرغم من الاختلال في سلاسل الإمداد والارتفاع الملموس في تكلفة شحن البضائع. وبموازاة ذلك، تجاوزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستوياتها المسجلة قبل الأزمة ونمت تحويلات المهاجرين بنسبة 7,5%، وذلك بعد صمود متميز في 2020.

وعلى نفس المنوال، عرفت وضعية أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة تحسنا ملحوظا مع تراجع في البطالة، بفضل تمديد تدابير دعم التشغيل التي اتخذت سنة 2020. ومن جهة أخرى، انخفضت حدة تداعيات الأزمة على المالية العمومية بشكل ملموس في العديد من الدول، مع تقلص عجز الميزانية ونسبة المديونية اللذان يظلان مع ذلك في مستويات مرتفعة.

وأدى تعافي الاقتصاد العالمي إلى تزايد الطلب بوتيرة أسرع مقارنة بتطور الطاقات الإنتاجية. وهم هذا التباين أيضا السلع الأساسية التي عرفت أسعارها ارتفاعا ملموسا لاسيما الغاز الطبيعي، والنفط والمنتجات الغذائية. وساهم هذا الارتفاع في الأسعار في تسارع التضخم الذي بلغ 4,7% في المتوسط خلال السنة بعد 3,2% في 2020.

وفي هذا السياق، ظلت السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية تيسيرية على العموم، لكن مع توجه بنهاية السنة نحو التشديد من أجل احتواء الضغوط التضخمية. ونجم عن هذا التوجه ارتفاع كبير في نسب مردودية السندات السيادية لاسيما في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الشكوك القوية، حققت أسواق القيم الرئيسية أداء بارزا، مدعومة على وجه الخصوص بوتيرة تعافي الاقتصاد العالمي التي كانت أسرع مما كان متوقعا. وفي سوق الصرف، تراجع الأورو مقابل الدولار، ارتباطا بآفاق ارتفاع أسعار الفائدة بشكل أكبر في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة الأورو. أما عملات الدول الصاعدة الرئيسية،

فقد سجلت تطورات متباينة، تميزت على الخصوص بانخفاض الليرة التركية بسبب المخاوف التي أثارتها إدارة السياسة النقدية في هذا البلد.

وأخيرا، ولمواجهة الارتفاع الهام في الحاجة الدولية إلى السيولة التي تفاقمت بعد الأزمة الصحية، قام صندوق النقد الدولي بتوزيع مخصصات جديدة عامة من حقوق السحب الخاصة بمبلغ إجمالي يعادل 650 مليار دولار، وهو أعلى مبلغ في تاريخ المؤسسة. وتم توزيعها حسب حصص كل دولة، لكن الصندوق دعا أعضاءه الذين تتميز حساباتهم الخارجية بوضعية جيدة إلى تخصيص جزء من حصصهم، على أساس تطوعي، لفائدة الدول التي هي في أمس الحاجة إلى الاحتياطيات.

على الصعيد الوطني، سجل الاقتصاد نموا بنسبة 7,9%، وهو أعلى معدل يحقق منذ سنة 1997. وإضافة إلى أثر الأساس، يعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل، من ضمنها التقدم الاستثنائي المحرز على مستوى حملة التلقيح، وإطلاق جلالتكم لبرنامج الإقلاع الاقتصادي بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم، والإبقاء على التحفيزات النقدية والمالية وكذا الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي. وتجاوز النشاط الاقتصادي المستويات المسجلة قبل الأزمة في عدة قطاعات، لاسيما البناء والتجارة، في حين ظل التعافي جزئيا في بعض الفروع مثل الصناعات التحويلية، وأنشطة الإيواء والمطاعم وكذا النقل والتخزين.

وأدى انتعاش الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع ملموس في العائدات الضريبية، شمل كافة فئات الضرائب باستثناء الضريبة على الشركات وساهم، إلى جانب التعبئة الكبيرة للتمويلات الخاصة، في التخفيف من تفاقم تكاليف المقاصة المرتبط بالتزايد الحاد في الأسعار الدولية للمنتجات المدعمة. وبذلك، عرفت وضعية المالية العمومية تحسنا نسبيا بعد التدهور المسجل سنة 2020 والذي دفع بالحكومة إلى اعتماد قانون مالية تعديلي. هكذا، تقلص عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، من 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,9% وتراجعت نسبة مديونية الخزينة من 72,2% إلى 68,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع انخفاض مكونها الداخلي إلى 53,1% والخارجي إلى 15,9%.

بالمقابل، لم تتحسن وضعية سوق الشغل إلا بشكل جزئي، مع إحداث صاف لما عدده 230 ألف منصب شغل، وهو عدد غير كاف لتعويض المناصب التي فقدت سنة من قبل. ومع رفع القيود الصحية، التحق بسوق الشغل أكثر من 300 ألف باحث عن العمل، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة النشاط. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت نسبة البطالة من سنة لأخرى إلى 12,3% إجمالا، مع تدهور ملموس وسط شباب المدن المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة والذين كان نصفهم تقريبا دون عمل.

وفيما يخص الحسابات الخارجية، كان لتحسن الطلب سواء على المستوى الوطني أو الدولي أثر ملحوظ على المبادلات التي سجلت نموا ملحوظا. فقد تزايدت الصادرات بنسبة 25%، مدعومة بالأساس بالأداء الجيد لقطاع الفوسفاط ومشتقاته والمهن العالمية للمغرب. وبصفة خاصة، ارتفع رقم أعمال قطاع السيارات الموجه للتصدير بنسبة 35%، حيث تم تصدير ما يفوق 350 ألف عربة نحو 75 بلدا. بالمقابل، ساهم ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية والمجهود المبذول لاقتناء اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في تزايد الواردات بنحو 25%.

بموازاة ذلك، ظلت المخاوف التي أثارتها الموجات المتكررة للإصابات بالفيروس والقيود الصحية المفروضة تلقي بظلالها على توافد السياح على بلدنا، لتتراجع مجددا عائدات الأسفار إلى 34,3 مليار درهم. بالمقابل، وبعد الصمود المسجل في 2020، تصاعدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى مستوى قياسي بلغ 93,7 مليار درهم، مما مكن من احتواء تفاقم العجز الجاري في 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إلى جانب ذلك، ظل الاقتصاد الوطني يتمتع بجاذبية نسبية حيث بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، تحسنت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم، أي ما يناهز 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وبالنظر لتزايد الضغوط التضخمية الخارجية، انخرطت أسعار الاستهلاك في منحى تصاعدي، مرتفعة بنسبة 3,1% على أساس سنوي في دجنبر. إلا أن نسبة التضخم في مجمل السنة لم تتجاوز في المتوسط 1,4% بدلا من 0,7% سنة من قبل و0,2% في 2019.

في هذا السياق، حافظ بنك المغرب على التوجه التيسيري لسياسته النقدية وذلك من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي. ولهذه الغاية، قام بتمديد العمل بكافة التدابير، سواء التقليدية وغير التقليدية، التي اتخذها خلال سنة 2020 في إطار التصدي للأزمة. وعلى وجه الخصوص، أبقى على سعر الفائدة الرئيسي في 1,50%، وهو الأدنى تاريخيا، وعلى نسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%. بموازاة ذلك، واصل تطبيق برنامجه المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وعمل طيلة السنة على تلبية كافة طلبات السيولة للنظام البنكي. في ظل هذه الظروف، ظلت أسعار الفائدة على القروض في منحى تنازلي إجمالا، وبالرغم من انتهاء أجل بعض برامج الضمان التي وضعتها لجنة اليقظة الاقتصادية في 2020، نما الائتمان البنكي بوتيرة مطردة نسبيا مع ارتفاع القروض الموجهة للقطاع غير المالي بنسبة 3,1%.

وفي سوق الصرف، اتسمت الوضعية بفائض في السيولة من العملات الأجنبية خلال النصف الثاني من السنة نتيجة على الخصوص للتزايد الكبير في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وإن ظل سعر صرف الدرهم داخل نطاق

التقلب، فقد سجلت العملة الوطنية خلال بعض الفترات ارتفاعا ملموسا، إلا أن التقييمات الفصلية لبنك المغرب بينت استمرار الاتساق مع الأسس الاقتصادية. وقام البنك اعتبارا من شهر شتنبر بعمليات مزايدة لشراء العملات الأجنبية، مما نتج عنه تقارب تدريجي لسعر الصرف من السعر المركزي.

موازاة مع ذلك، واصل البنك جهوده الرامية إلى توعية الفاعلين الاقتصاديين لاسيما المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بأهمية تدبير مخاطر الصرف. وبدعم من صندوق النقد الدولي، يعمل البنك حاليا على تعزيز منظومته التشغيلية للتتبع والتدخل كما يسهر على تحسين إطاره الخاص بالمراقبة الاحترازية الجزئية. وهكذا، يمر الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة في ظروف مواتية في الوقت الذي يواصل فيه بنك المغرب استعداداته للمراحل المقبلة مع تعديل وتعزيز نظامه الخاص بالتحليل والتوقعات وتنقيح مشروع إطار استهداف التضخم.

وفي سياق آخر، واصل البنك، بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية ومختلف الأطراف المعنية، قيادة وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وفي هذا الصدد، تم إنجاز دراستين، تهدف الأولى إلى رصد العقبات التي تعترض ولوج صغار الفلاحين إلى الخدمات المالية، فيما تسلط الثانية الضوء على التمكين الاقتصادي للمرأة القروية. إلى جانب ذلك، أشرف بنك المغرب بالتعاون مع البنك الدولي على تنفيذ مبادرة «Greenback Maroc» الرامية إلى تحسين خدمات تحويل الأموال وخفض تكاليفها لاسيما عبر التشجيع على استخدام الخدمات المالية الرقمية.

على مستوى القطاع البنكي، وبعد الانكماش الحاد للمردودية المسجل في سنة 2020، تمكنت البنوك من تحسين أدائها وتعزيز ملاءتها المالية بفضل الإجراءات المتخذة للتصدي للأزمة. في ظل هذه الظروف، رفع بنك المغرب معظم إجراءات التخفيف المؤقتة المتخذة لمواجهة الجائحة. وقد ظلت مخاطر الائتمان مرتفعة، مما جعل البنك المركزي يدعو كافة البنوك إلى تبني مقاربة حذرة فيما يخص توزيع الأرباح.

وعلى المستوى التنظيمي، اعتمد البنك إصلاحات احترازية ساهمت في تحرير الأموال الذاتية برسم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية. كما استأنف ورش تنزيل معايير بازل 3، لاسيما عبر إدماج الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية الذي يجب على البنوك مراعاته. وضاعف البنك أيضا مبادراته الرامية إلى تسريع تطوير المالية المستدامة والرقمية وذلك بتنسيق مع الأطراف المعنية.

على الصعيد الاحترازي الكلي، واصل بنك المغرب، إلى جانب أعضاء لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، مراقبته عن كثب لتأثير الأزمة الصحية على القطاع المالي الوطني وأعد خارطة طريق جديدة للاستقرار المالي للفترة 2022-2024.

على صعيد سوق الأسهم، أنهت بورصة الدار البيضاء السنة بارتفاع قدره 18,3% وتحسن ملحوظ في حجم المبادلات. إلا أن السوق لايزال يواجه مشاكله الهيكلية التي تتعلق بانخفاض السيولة، ومستوى تقييم مرتفع مقارنة «بالأسواق الحدودية» وكذا بضعف الجاذبية.

وفي سوق الأصول العقارية، وفي سياق تعافي المعاملات، تزايدت حدة تدني الأسعار المسجلة منذ سنة 2019 مع تراجع بنسبة 3,2%، وهي أقوى نسبة انخفاض منذ أن وضع بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في 2010 نظاما لتتبع السوق.

وختاما، مكنت الجهود المبذولة من قبل بلدنا خلال السنوات الأخيرة بغية تحسين مناخ الأعمال من إحراز تقدم ملموس. وعلى العكس من ذلك، ففي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، صنفت مجموعة العمل المالي الدولية (GAFI) المغرب في فبراير 2021 من بين الدول التي تعاني منظومتها في هذا الميدان من نواقص استراتيجية. ويأتي هذا التصنيف بعد أن خضع المغرب لمتابعة معززة منذ أبريل 2019. ويبقى الأمل قائما أن تساهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الأخيرة في إخراج المغرب سريعا من آلية التتبع هاته، لكن يجب أن تظل التعبئة قائمة من أجل التنفيذ التام لخطة العمل «المسرعة» المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي الدولية وذلك من أجل تعزيز حظوظ بلدنا في الخروج من القائمة الرمادية.

مولاي،

رغم سياق دولي غير مواتي عموما، موسوم بتداعيات الجائحة، نجح الاقتصاد الوطني خلال سنة 2021 في تحقيق نتائج ملحوظة، وذلك بفضل التعبئة الاستثنائية تحت قيادة جلالتكم للسلطات العمومية وكافة مكونات المجتمع إلى جانب روح التضامن القوية التي أبان عنها الجميع. وهكذا، تمكن بلدنا من مواجهة واحدة من أصعب الأزمات العالمية في العقود الأخيرة وضمان عودة سلسة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

إن نجاح حملة التلقيح والفعالية التي ميزت تنفيذها، رغم صعوبات الحصول على اللقاح والمشاكل الهيكلية التي تعاني منها منظومتنا الصحية، لخير مثال على الإنجازات التي يمكن تحقيقها بفضل التخطيط الجيد والتتبع الوثيق مع العزيمة والإصرار. وقد أبان هذا الإنجاز، وكذا عملية «تضامن» وتدابير الدعم الأخرى التي تم اتخاذها، فضلا عن عدم تسجيل أي نقص أو عوارض تذكر طيلة فترة الأزمة، عن قدرة بلدنا على مواجهة حالات الطوارئ والتحديات الكبرى التي قد يواجهها.

إجمالا، تحولت الأزمة إلى فرصة لتعزيز الثقة وإحياء الأمل في تدارك، بل تجاوز الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة قبل الجائحة. وقد تعزز هذا التفاؤل بما حققته الدبلوماسية المغربية من نجاحات كبرى في السنوات الأخيرة، والتي رسخت المكانة التي يتمتع بها بلدنا كشريك ذي مصداقية على الصعيد القاري والإقليمي والدولي.

أكثر من ذلك، ورغم الجائحة، استطاع بلدنا أن يرسخ ويؤكد اختياره للانفتاح الديمقراطي بتنظيم الانتخابات التشريعية والجماعية داخل الجدول الزمني المحدد. وأفرزت هذه العملية الديموقراطية ائتلافا حكوميا مصغرا بأغلبية مريحة تغذي الأمل في المزيد من الفعالية في اتخاذ قرارات السياسات العمومية.

لكن ولسوء الحظ، بينما كان العالم يستعد للدخول في حقبة ما بعد كوفيد-19، اندلعت الحرب في أوكرانيا وتسببت في زعزعة الأوضاع الدولية وتدهورها بشكل كبير. فقد تفاقمت اختلالات التجارة العالمية وشهدت أسعار المنتجات الطاقية والمواد الغذائية ارتفاعات قياسية، مما نجم عنه تسارع حاد في التضخم. ولمواجهة هذه الوضعية، عمدت البنوك المركزية إلى تضييق سياساتها النقدية، وهو ما نتج عنه تشديد شروط التمويل في وقت تسجل فيه العديد من البلدان مستويات مديونية استثنائية مع هوامش مالية ضئيلة. كل هذه التطورات، بالإضافة إلى تداعيات السياسات التي اعتمدتها السلطات الصينية لمواجهة الموجات المتكررة للإصابات بفيروس كوفيد-19، أدت إلى كبح الانتعاش الهش للنشاط الاقتصادي العالمي. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، سيكون من الصعب استبعاد خطر حدوث أزمة غذائية عالمية، حسب ما نبهت إليه الأمم المتحدة وعدة منظمات دولية.

وفي المغرب، تثير هذه العوامل الخارجية بالإضافة للظروف المناخية غير المواتية التي اتسم بها الموسم الفلاحي الحالي، شكوكا قوية حول آفاق الاقتصاد الوطني. والحال أن هذه الشكوك، كما في جميع الدول الأخرى، تعرقل الاستثمار الخاص وتغير سلوك الفاعلين الاقتصاديين. في ظل هذا السياق، يُفَضل الترقب على اتخاذ القرار والتوفير على الاستثمار والاستهلاك لتكون النتيجة تباطؤ في النمو وفي إحداث فرص الشغل.

أمام وضع كهذا، يتعين على السلطات ألا تقتصر فقط على الاستمرار في لعب دور اقتصادي واجتماعي محوري، بل يتعين عليها كذلك أن توفر الرؤية اللازمة لتحفيز استثمارات ومبادرات القطاع الخاص وتعزيز الانخراط في القرار العمومي. ويستوجب هذا الأخير كذلك شفافية أكثر في مراحل اتخاذ القرار ات والتواصل بوضوح حول الأسس التي تنبني عليها الاختيارات المعتمدة والتقييم المنتظم والموضوعي لتنزيل هذه القرارات.

وتبقى اليوم العديد من الأوراش التي توجد قيد الإنجاز لا تأخذ بالاعتبار هذه المتطلبات الأساسية بالشكل الكافي، علما أن هذه المشاريع تكتسي أهمية قصوى تستدعي تنزيلها في أسرع الآجال. ويعتبر إصلاح قطاع التعليم خير مثال على ذلك. فهذا الإصلاح الذي يفترض أن يعكس رؤية تمت صياغتها منذ عدة سنوات وتحويلها إلى قانون إطار تم

اعتماده سنة 2019، ينفذ اليوم على شكل إجراءات، حتى وإن كانت مناسبة، تبقى صعبة التحديد ولا يجري تتبع تنفيذها استنادا إلى الأهداف والآجال المسطرة. ولا يخلو هذا الغموض من عواقب على التعبئة التي من المفترض أن تصاحب هذا الورش الحاسم والتي تظل ضرورية لتحقيق أهدافه الطموحة، لاسيما وأن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الوضع مثير للقلق. وبالفعل، تبين نتائج نسخة 2019 من البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات أن هدف مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص في أفق سنة 2030 لا يزال بعيد المنال، والفجوة بين المدارس العمومية والخاصة من جهة والمدارس في المناطق الحضرية والقروية من جهة أخرى عميقة وتستمر في الاتساع. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثغرات التعلم المتراكمة بسبب القيود الصحية والاضطرابات الناجمة عن مشاكل نظام التعاقد، التي لم يتم حلها منذ سنة 2016، لم تزد الوضع إلا سوءا.

من جهة أخرى، بادرت جلالتكم سنة 2020 بإطلاق مشروع يرمي إلى تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة في أفق 2025، وهو ورش تستشهد به اليوم العديد من المؤسسات والشركاء الدوليين كمثال يحتذى به. وإذا كان الجدول الزمني لإنجاز هذا الورش الكبير قد حُدد بوضوح، فإن طبيعة الخدمات التي سيتيحها وجودتها تثير الكثير من التساؤلات. فبدون تعزيز الشفافية والالتزام القوي للسلطات المكلفة بتنفيذه، لن يرقى الانخراط في هذا المشروع إلى المستوى المأمول بالنسبة لبعض الفئات من الساكنة المستهدفة، وقد تتكرر إلى حد ما تجربة نظام المساعدة الطبية «راميد». كما أن تحقيق أهداف هذا الورش يستلزم تعبئة موارد مهمة، في حين تظل قدرة بعض فئات الساكنة على المساهمة ضعيفة، وهوامش ميزانية الدولة محدودة والمشاريع الموازية، التي من شأنها أن توفر جزءً من الموارد الضرورية، غير مكتملة إلى اليوم؛ ويتعلق الأمر أساسا بإصلاح نظام المقاصة الذي بدأ سنة 2013 وبإحداث السجل الاجتماعي الموحد، المزمع تنفيذه منذ عدة سنوات.

علاوة على ذلك، ما فتئ الضغط يتزايد على موارد الدولة، ويتفاقم من جراء الحاجيات المتزايدة للاستجابة للأولويات الاجتماعية الأخرى مثل التعليم أو لاستكمال بعض الإصلاحات العاجلة مثل تلك المتعلقة بنظام التقاعد. ونحن على بعد ثلاث سنوات من توسيع التغطية على كافة الساكنة، لايزال إصلاح نظام التقاعد جزئيا وغير مكتمل منذ التعديل المعياري الذي تم إنجازه سنة 2016 على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد في حين أن التوازنات المالية لبعض الأنظمة تشهد تدهورا سريعا ومثيرا للقلق.

ولمواجهة هذا النقص في الموارد، تعمد الخزينة منذ سنة 2019، لأساليب تمويل جديدة اعتبرت مبتكرة، لا تزال تداعياتها وعواقبها غير معروفة. وعلى عكس عمليات الخوصصة، التي تستند إلى أساس قانوني ومنطق اقتصادي، لا تستجيب عمليات تفويت ممتلكات الدولة لفائدة المؤسسات العمومية بشكل واضح لهذه المتطلبات. ولذلك، فإننا نعتبر أنه لا بد من إجراء تقييم دقيق لطريقة التمويل هذه لاتخاذ القرار بشأن جدوى استمراريتها.

وتتمثل أهم مصادر تعزيز موارد ميزانية الدولة واستدامة المالية العمومية في توسيع القاعدة الضريبية، وهو هدف لا يزال التقدم المحرز في إنجازه بطيئا ومستعصيا. ذلك أن الإعفاءات المتعددة، التي يتم تمديد بعضها منذ سنوات عديدة، تحرم الدولة سنويا من موارد تقارب 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. لذلك يجب أن يكون الإبقاء عليها مشروطا بتقييم التكلفة مقابل الربح الاقتصادي والاجتماعي، وهو شرط غدا اليوم إلزاميا مع دخول القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي حيز التنفيذ. ومن شأن تفعيل هذا القانون أن يخفف من مشكلة تمركز الضغط الضريبي على عدد محدود من المقاولات ومن فئات دافعي الضرائب.

كذلك، ثمة هوامش محتملة أخرى كامنة على مستوى إصلاح القطاع العمومي الذي بادرت جلالتكم بإطلاقه والذي يتطلب اهتماما أكبر بغية تسريع تنزيله. ويتعلق الأمر أساسا بإصلاح قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية، من أجل تحسين نجاعتها التدبيرية والمساهمة بشكل أفضل في إعطاء دينامية للاستثمار، لا سيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إن استكمال هذا الإصلاح، إلى جانب تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار واعتماد مشروع ميثاق الاستثمار الجديد، يوحي بالأمل في منح زخم جديد للنسيج الإنتاجي المغربي؛ هذا النسيج الهش والمفكك الذي فاقمت الأزمة وضعه السيء، يواجه صعوبات عديدة معروفة تتلخص بالأساس، حسب الاستقصاءات التي تنجزها المؤسسات الوطنية والدولية لدى المقاولات، في الضغط والثقل الضريبي، ومنافسة القطاع غير المهيكل وكذا ظاهرة الرشوة التي تعتبر آفة تحول دون وضوح الرؤية بالنسبة للفاعلين والمستثمرين، وتهدد النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

ويبقى تفشي الرشوة أحد المظاهر لعجز بنيوي يعاني منه بلدنا، والذي يتمثل في جودة الحكامة العمومية على المستويين المحلي والمركزي. ورغم الإرادة والعزيمة والعديد من النصوص والتدابير والاستراتيجيات المعتمدة، لا يزال المغرب عاجزا عن إحراز أي تقدم يذكر بهذا الشأن. بل إن أداءه السلبي على مستوى التصنيفات الدولية يبين بعض التراجع في السنوات الأخيرة، مما يستدعي إعادة النظر في المقاربات المتبعة إلى الآن واتخاذ إجراءات أكثر قوة وأكثر حزما.

ويفسر مستوى جودة الحكامة أيضا حالة المفارقة التي يعيشها المغرب منذ سنوات عديدة، ذلك أنه يبذل جهدا جهيدا فيما يتعلق بالإصلاح غير أن أداءه الاقتصادي والاجتماعي يظل دون الانتظارات. ومن شأن جودة الحكامة أيضا أن تكون من العوامل المفسرة لضعف مردودية الاستثمارات الذي يطبع الاقتصاد الوطني. فعلى الرغم من كون بلدنا يسجل أحد أعلى معدلات الاستثمار في العالم، تظل وتيرة نموه بطيئة. فحسب معطيات البنك الدولي، بلغ المعامل الهامشي للرأسمال بالمغرب (ICOR) ما يقارب 10 نقط، مقابل متوسط 5,9 بالنسبة لفئة البلدان ذات الدخل المتوسط التي ينتمي إليها.

ولم يسلم سوق الشغل هو أيضا من تأثير ضعف المردودية. فقد عرف محتوى النمو من التشغيل انخفاضا ملموسا في السنوات الأخيرة وظلت وتيرة تحسن جودة الشغل بطيئة. هكذا، مازال أزيد من 10% من الأشخاص النشيطين يشتغلون في أعمال غير قارة أو كموسميين ولا يتوفر أكثر من نصفهم على أية شهادة تعليمية. وبالنظر إلى هذه الوضعية، يبدو أن تغيير النهج المعتمد لسياسات الدولة في هذا المجال أصبح ضرورة لا محيد عنها. فالحلول التي تسعى إلى إحداث والحفاظ على مناصب شغل ليست لها أية قيمة مضافة تذكر، وتهدف إلى توفير مصدر عيش للمستفيدين منها لا تجدي نفعا سوى أنها تكرس هشاشة الشغل التي تشكل، على غرار البطالة، شكلا من أشكال الإقصاء الاجتماعي. يجب على العكس إعادة توجيه الجهود المبذولة نحو مواكبة الأشخاص النشيطين لتشجيعهم على العمل في أنشطة ذات إنتاجية عالية. وعلى نفس المنوال، في الوقت الذي ترتفع فيه باستمرار متطلبات الولوج لسوق الشغل بفعل التغيرات العميقة الناجمة بالخصوص عن الثورة الرقمية والذي أصبح فيه الخصاص في الكفاءات في بعض المجالات صارخا، يتسبب استقطاب الدول المتقدمة لكفاءاتنا في نزيف مقلق يستلزم اتخاذ تدابير مستعجلة للتخفيف من وتيرته.

ومن جانب آخر، أبانت الجائحة وتداعيات الحرب في أوكرانيا مجددا عن ضرورة تعزيز السيادة الاقتصادية، والصحية، والطاقية والغذائية للبلد. فالمغرب، إذ يواصل انفتاحه من أجل استغلال الفرص التي تتيحها إعادة تنظيم سلاسل القيم العالمية، مطالب اليوم بإعداد سياسة تضمن تزوده بالمواد الأساسية. وهذا ما جاء في صلب خطاب جلالتكم في أكتوبر الماضي، ويتعين على الحكومة تسريع وضع سياسات في هذا الاتجاه لتعزيز متانتنا الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا، ثمة مجال آخر يستدعي تغييرا جذريا للنمط المعمول به في إعداد السياسات العمومية وهو محاربة التغير المناخي. وفي هذا الصدد، تشير جميع التقييمات اليوم إلى أن المغرب يعتبر من البلدان الأكثر هشاشة وأنه على الخصوص يتجه بوتيرة مقلقة نحو عجز حاد في الموارد المائية. ورغم تجليات هذه الإشكالية من جهة، وتعدد النصوص والتدابير والسياسات المعتمدة من جهة أخرى، يظل الوعي بخطورة الوضعية غير كاف على الإطلاق. لذلك، يجب اعتماد مقاربة شمولية وصارمة تهدف إلى جعل الاعتبارات المناخية إحدى العناصر القارة التي يجب مراعاتها في بلورة أي سياسة في القطاع العام أو الخاص على حد سواء. ومن شأن هذا التوجه، إلى جانب تسريع الانتقال الطاقي الذي بدأه المغرب منذ عدة سنوات، أن يساهم في الحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني أمام تصاعد القيود المرتبطة بالمناخ على مستوى المبادلات التجارية، على غرار آلية إرساء ضريبة الكربون عند الحدود الذي سيشرع الاتحاد الأوروبي في تطبيقها ابتداء من مستهل السنة المقبلة.

مولاي،

يستعد العالم لدخول مرحلة جديدة تطبعها تحولات عميقة ترتبت عن الجائحة أو تفاقمت جراءها. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتصاعد التوجهات نحو تعزيز السيادة الاقتصادية، وإعادة التفكير في تعددية الأطراف، وتعزيز الاعتبارات المناخية وتسريع الرقمنة التي تحمل في طياتها من الفرص قدر ما تحمله من المخاطر. وعلاوة على ذلك، أدت التطورات الجيوسياسية الأخيرة إلى اختلالات يتبين أنها ستستمر طويلا وإلى تسريع إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد الذي بدأت بوادره في الظهور منذ سنوات.

لمواجهة هذه الظرفية الصعبة والمحفوفة بالشكوك، تبقى المؤهلات الرئيسية لبلدنا متمثلة في ثوابته الوطنية ورأسماله البشري. بغية ذلك، لابد أن تتجند جميع الأطراف المعنية والقوى الحية للبلد خلف جلالتكم مفعمين بروح المصلحة الوطنية التي تعلو فوق كل اعتبار شخصي، فئوي أو حزبي. في هذه الظروف فقط، سيتمكن اقتصادنا من الارتقاء إلى مسار تنموي قوي وشامل ومستدام، قادر على تحقيق الطموح المنشود والمتمثل في الاعتلاء إلى مصاف الدول الصاعدة اقتصاديا واجتماعيا.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2022

الجزء الأول

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي

بالرغم من استمرار تفشي الوباء بظهور متحورات جديدة، انتعش الاقتصاد العالمي بنسبة 6,1% في سنة 2021 بعد تراجعه بنسبة 3,1% في 2020. ويعزى هذا التطور، الذي شمل الاقتصادات المتقدمة كما تلك الصاعدة والنامية، إلى مواصلة اعتماد سياسات مالية ونقدية تحفيزية وكذا إلى التقدم الملموس في مجال التلقيح لاسيما في البلدان المتقدمة.

وانعكس هذا التعافي على التجارة العالمية للسلع والخدمات التي نمت بنسبة 10,1% من حيث الحجم وذلك بالرغم من الاضطرابات المسجلة على مستوى الإنتاج وسلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة الشحن. بموازاة ذلك، عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا جليا مرتفعة بنسبة 77% إلى 1647 مليار دولار، وهو مستوى يفوق نظيره المسجل قبل الجائحة.

وظهر تحسن النشاط الاقتصادي العالمي أيضا على مستوى أسواق الشغل التي عرفت في معظم الاقتصادات المتقدمة انخفاضا لنسبة البطالة بفضل الإبقاء على سياسات دعم التشغيل.

وفي أسواق السلع الأساسية، كانت وتيرة تعافي الطلب أسرع مقارنة بالعرض الذي عانى على الخصوص، من جانب المواد الطاقية، من إحجام بلدان أوبك+ عن الرفع من الإنتاج، ومن جانب المنتجات الزراعية، من الأوضاع المناخية غير المواتية في العديد من الدول المنتجة. وبفعل هذا التباين، شهدت الأسعار ارتفاعا حادا شمل بشكل خاص الغاز والنفط والمواد الغذائية.

وأدى هذا الارتفاع في أسعار السلع الأساسية إلى تسارع كبير في التضخم عبر العالم حيث انتقل من 3,2% في 2020 إلى 4,7% في 2021، مع تسجيل نسب متوسطة تصل إلى 3,1% في الاقتصادات المتقدمة وإلى 5,9% في البلدان الصاعدة والنامية.

في هذا السياق، ظلت السياسات النقدية للبنوك المركزية بأبرز الاقتصادات المتقدمة تيسيرية إجمالا مع توجه بنهاية السنة إلى التضييق من أجل كبح الضغوط التضخمية.

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية، وبالرغم من مواصلة نهج سياسات مالية توسعية، فقد تحسنت الأوضاع في العديد من البلدان لاسيما منها المتقدمة. حيث، اتجه عجز الميزانية والدين العمومي بشكل عام نحو الانخفاض، وذلك بفضل تحسن النشاط الاقتصادي.

وعلى مستوى الأسواق المالية، سجلت المراكز المالية الرئيسية أداء جيدا نتيجة لنمو النشاط الاقتصادي بوتيرة فاقت التوقعات والإبقاء على دعم الميزانية وعلى التوجه التيسيري للسياسات النقدية. وفي أسواق سندات الاقتراض،

اتجهت أسعار الفائدة السيادية نحو الارتفاع بشكل قوي، خاصة في الولايات المتحدة ارتباطا بالأساس بتوقع ارتفاع سريع نسبيا في أسعار الفائدة. ومن جهة أخرى، تباطأت وتيرة نمو الائتمان البنكي سواء في الولايات المتحدة أو في منطقة الأورو. أما في أسواق الصرف، فقد انخفضت قيمة الأورو أمام الدولار والجنيه الإسترليني، متضررة بالأساس باحتمال إعادة الاحتياطي الفدرالي وبنك إنجلترا لسياستهما النقدية العادية بشكل سريع على عكس التوجه المتبع من لدن البنك المركزي الأوروبي. وفيما يتعلق بعملات البلدان الصاعدة، اتسمت السنة بانحدار قوي لليرة التركية نتيجة مخاوف المستثمرين من السياسة النقدية المتبعة في البلد.

من ناحية أخرى، عرفت سنة 2021 توزيع صندوق النقد الدولي لمخصصات عامة جديدة من حقوق السحب الخاصة تعادل 650 مليار دولار، وهي الأكبر في تاريخ المؤسسة، وذلك لمواجهة التزايد الكبير في الاحتياجات العالمية للاحتياطات طويلة الأمد لا سيما في أعقاب الأزمة الصحية. وطبقا للقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وعلى غرار التخصيصات السابقة، تم توزيع حقوق السحب الخاصة على البلدان تناسبا مع حصصها في الصندوق. هكذا، حصلت البلدان الصاعدة والنامية على 42% من مجموع المبلغ المرصود، أي حوالي 275 مليار دولار، منها 21 مليار لفائدة البلدان ذات الدخل الضعيف (إطار 4.1.1).

رسم تخطيطي 1.1.1: التطور الزمني لجائحة كوفيد-19 في 2021

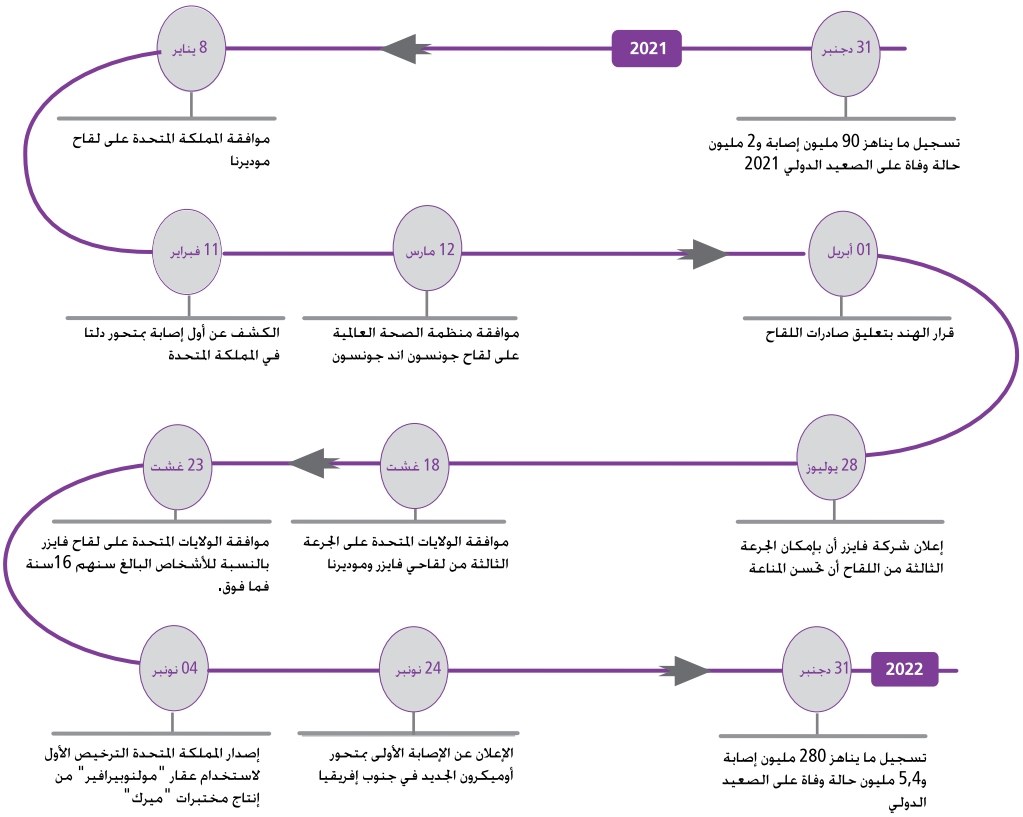

1.1.1 النمو الاقتصادي

بفضل عملية التلقيح على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وتخفيف القيود الصحية، عرف الاقتصاد العالمي سنة 2021 انتعاشا قويا وسريعا، مدعوما بالإبقاء على سياسات اقتصادية كلية تيسيرية. هكذا، وبعد تراجعه بنسبة 3,1% في 2020، تسارع النمو العالمي إلى 6,1%، حيث انتقل من 4,5-% إلى 5,2% في الاقتصادات المتقدمة ومن 2-% إلى 6,8% في الدول الصاعدة والنامية.

إلا أن هذا التعافي ظل غير متكافئ بالنظر على الخصوص إلى التفاوتات الكبرى من بلد لآخر فيما يتعلق بالولوج للتلقيح. إضافة إلى ذلك، وابتداء من الفصل الثاني، بدأت بوادر الفتور تعتري هذا التعافي الاقتصادي نتيجة على الخصوص لظهور متحورات جديدة للكوفيد-19 ولاستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد والإنتاج (إطار 2.1.1).

رسم بياني 1.1.1: التطور الفصلي للنمو في 2021 في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الرئيسية (%)

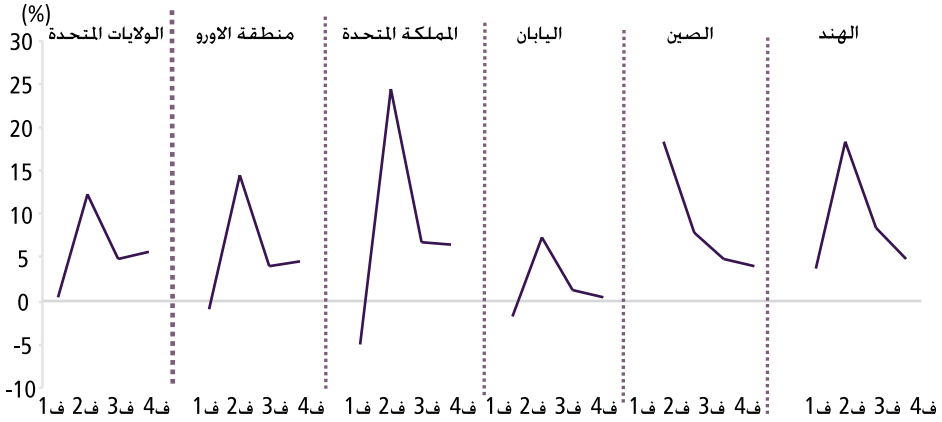

المصدر : Eikon.

في الولايات المتحدة، وبعد انخفاضه بنسبة 3,4% سنة 2020، بلغ النمو الاقتصادي 5,7%، وهي أسرع وتيرة يسجلها منذ عام 1985. ويعزى هذا الأداء بشكل خاص إلى التعافي القوي للطلب الداخلي الذي استفاد من عدة مخططات دعم اقتصادي منذ بدء الأزمة الصحية (إطار 1.1.1).

وسجل اقتصاد منطقة الأورو أيضا نموا تاريخيا بلغ 5,3% مقابل تراجعه بنسبة 6,4%، مما يعكس على الخصوص نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 7% في فرنسا، و6,6% في إيطاليا، و5,1% في إسبانيا. بالمقابل، كانت نسبة النمو محدودة نسبيا في 2,8% في ألمانيا حيث عانت الصناعة التحويلية لاسيما قطاع السيارات بشكل ملموس من النقص الحاصل في مدخلات هذا الفرع الصناعي.

من ناحية أخرى، ساهم التلقيح المبكر والمكثف في بلوغ النمو الاقتصادي 7,4% في المملكة المتحدة، وهي وتيرة لم يسبق تسجيلها منذ 1949، في حين لم يتجاوز النمو في اليابان 1,6%، بعد تراجعه بنسبة 4,5%.

إطار 1.1.1: برامج الإقلاع الاقتصادي المعتمدة في أبرز الدول المتقدمة في 2021

إذا كانت سنة 2020 قد اتسمت بالتفاعل السريع والكبير للسلطات العمومية التي اتخذت على وجه الخصوص إجراءات استثنائية على صعيد الميزانية والسياسة النقدية بهدف التخفيف من تأثيرات الجائحة على المقاولات والأسر، فإن 2021 تعتبر سنة إطلاق وتنفيذ مخططات الإقلاع والاستثمار في البنيات التحتية وفي الرأسمال البشري. وترمي هذه البرامج إلى دعم التعافي الاقتصادي وتطوير إمكانات النمو في فترة ما بعد كوفيد مع تعزيز التوجه نحو اقتصادات خضراء ورقمية.

في الولايات المتحدة، تم اعتماد مخطط أول للإنقاذ بغلاف مالي يصل إلى 1900 مليار دولار في مارس 2021 من أجل تسريع التعافي الاقتصادي وتعزيز الشق الاجتماعي للمخططات المطبقة في 2020. ويشمل هذا المخطط، الذي يستهدف المواطنين من ذوي الدخل الضعيف والطبقة المتوسطة، على الخصوص تقديم مساعدات مالية مباشرة، وتوفير الدعم لحضانة الأطفال، وقسائم غذائية، وتسبيقات ضريبية لفائدة الأشخاص ذوي الدخل الضعيف، وبرامج المساعدة في مجال السكن وكذا الاستفادة من التأمين الصحي والتعويضات عن البطالة. وفي نونبر، أعطيت الانطلاقة لمخطط ثاني بغلاف إجمالي يناهز 1200 مليار دولار على 10 سنوات من أجل تطوير البنيات التحتية وتحسين التنافسية والنمو الكامن. وينطوي هذا البرنامج، من جملة أمور أخرى، على مد الطرق والجسور والسكك الحديدية وعلى تمكين مناطق أوسع من الماء الصالح للشرب ومن الأنترنت عالي الصبيب.

وفي الاتحاد الأوروبي، عرفت سنة 2021 بداية تحرير الغلاف المالي المتعلقة بمخطط «الجيل القادم-الاتحاد الأوروبي». وقد تم اعتماد هذه الأداة المؤقتة للإقلاع الاقتصادي التي رُصد لها أكثر من 800 مليار أورو، في دجنبر 2020 من أجل إعداد الاقتصادات الأوروبية لمرحلة ما بعد كوفيد وجعلها أكثر احتراما للبيئة وأكثر اعتمادا على التكنولوجيا الرقمية وأكثر صمودا وتلاؤما مع التحديات الحالية والمستقبلية. وبعد فترة مراجعة المخططات التي اقترحتها البلدان الأعضاء، وافقت اللجنة الأوروبية على مخططات 21 دولة عضو في الإتحاد وصرفت 56,6 مليار أورو على شكل تمويلات مسبقة.

رسم بياني إ 1.1.1.1: توزيع التحويلات الرئيسة المتوصل بها سنة 2021 (بمليار أورو)

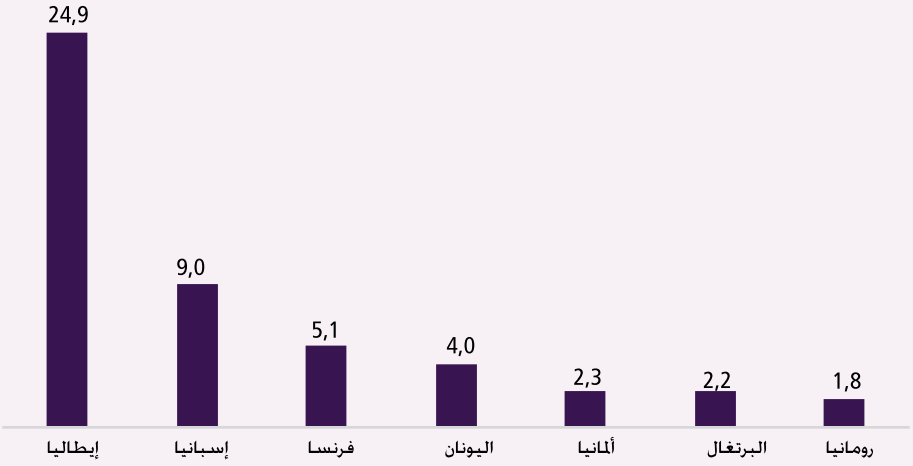

المصدر: المفوضية الأوروبية.

وعلى نفس المنوال، أعلنت اليابان في نونبر 2021 على برنامج نفقات من الميزانية، أطلق عليه اسم «مخطط كيشيدا»، بغلاف مالي يصل إلى 490 مليار دولار من أجل دعم الإقلاع الاقتصادي بعد فترة الإغلاقات الممتدة الناجمة عن كوفيد-19. ومن بين التدابير الرئيسية الواردة في هذا المخطط: **(أ)** مساعدة المقاولات الصغيرة والمقاولات الفردية التي تضررت من جراء الجائحة؛ **(ب)** دعم شركات تكرير النفط من أجل تقليص التكلفة التي تتحملها الأسر والمقاولات والمرتبطة بارتفاع الأسعار؛ **(ج)** تعزيز الامتيازات الضريبية لتشجيع المقاولات على رفع الأجور؛ **(د)** تخصيص الدعم لشراء السيارات الكهربائية وبناء البنيات التحتية الضرورية لاستخدامها؛ **(ه)** بناء مدن «رقمية» لجعل كيفيات العمل أكثر مرونة، واعتماد شبكات محلية من الجيل الخامس (5G) ومراكز بيانات؛ **(و)** إحداث صندوق بغلاف مالي قدره 87,5 مليار دولار لتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي؛ **(ز)** الالتزام بتعبئة مبلغ 273,9 مليار دولار لتعزيز القدرات الاستيعابية للمستشفيات وتطوير اللقاحات؛ و**(ح)** الدعم المالي للأسر التي تعول أطفالا دون سن 18، وللأشخاص في وضعية صعبة وللطلبة وكذا رفع أجور العاملين في الحضانات والممرضين.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

	2018	2019	2020	2021
العالم	3,6	2,9	-3,1	6,1
الاقتصادات المتقدمة	2,3	1,7	-4,5	5,2
الولايات المتحدة	2,9	2,3	-3,4	5,7
منطقة الأورو	1,8	1,6	-6,4	5,3
ألمانيا	1,1	1,1	-4,6	2,8
فرنسا	1,8	1,8	-8,0	7,0
إيطاليا	0,9	0,5	-9,0	6,6
إسبانيا	2,3	2,1	-10,8	5,1
المملكة المتحدة	1,7	1,7	-9,3	7,4
اليابان	0,6	-0,2	-4,5	1,6
الاقتصادات الصاعدة والنامية	**4,6**	**3,7**	**-2,0**	**6,8**
البلدان الصاعدة والنامية الأسيوية	**6,4**	**5,3**	**-0,8**	**7,3**
الصين	6,8	6,0	2,2	8,1
الهند	6,5	3,7	-6,6	8,9
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	**1,2**	**0,1**	**-7,0**	**6,8**
البرازيل	1,8	1,2	-3,9	4,6
المكسيك	2,2	-0,2	-8,2	4,8
البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى	**3,4**	**2,5**	**-1,8**	**6,7**
روسيا	2,8	2,2	-2,7	4,7
تركيا	3,0	0,9	1,8	11,0
إفريقيا جنوب الصحراء	**3,3**	**3,1**	**-1,7**	**4,5**
جنوب إفريقيا	1,5	0,1	-6,4	4,9
الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية	**2,0**	**1,7**	**-3,3**	**5,8**

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وعلى صعيد البلدان الصاعدة والنامية، بلغ النمو الاقتصادي 8,1% في الصين خاصة بفضل صلابة صادراتها. غير أن التطور المسجل خلال السنة يشير إلى تباطؤ تدريجي لوتيرة النشاط الاقتصادي من فصل إلى آخر، ارتباطا بالخصاص الحاصل في الكهرباء[1]، وتدابير الإغلاق الصارمة المقررة بعد ظهور بؤر جديدة لفيروس كوفيد-19 والصعوبات التي واجهها قطاع العقار[2].

وبفضل الانتعاش القوي للطلب الداخلي والصادرات، نما الاقتصاد الهندي بنسبة 8,9% بعد انكماشه بنسبة 6,6%. كذلك، عاد البرازيل لتسجيل معدل نمو قوي وصل إلى 4,6%، حيث مكنت حيوية قطاعات الصناعة والخدمات من تعويض التراجع الطفيف الذي سجله القطاع الفلاحي بفعل الأوضاع المناخية غير المواتية. ومن جهته، استفاد الاقتصاد الروسي بشكل كبير من ارتفاع أسعار المواد الطاقية، ووصل نموه إلى 4,7% بعد انخفاضه بنسبة 2,7%.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، التي استفادت من تصاعد أسعار المواد الأساسية والسياسات المالية التيسيرية المعتمدة عبر العالم، بلغ النمو الاقتصادي 4,5% مقابل 1,7-% سنة من قبل. ويظل هذا الانتعاش مع ذلك من بين الأضعف مقارنة بمناطق أخرى في العالم، نظرا لبطء حملات التلقيح وللإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها للحد من تداعيات الأزمة الصحية. وعلى وجه الخصوص، بلغ النمو 4,9% بعد 6,4-% في جنوب إفريقيا ارتباطا باستغلال مناجم المعادن، ووصل إلى 3,6% عوض 1,8-% في نيجيريا مدفوعا بمداخيل النفط.

وعلى غرار باقي المناطق، وبعد انكماش قوي، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 5,8%. وفي الدول المصدرة للنفط، انتقل النمو من 4,4-% إلى 6,8%، مدعوما بتزايد مداخيل النفط وبانتعاش القطاعات غير النفطية الناجم عن التقدم في حملات التلقيح. وفي الدول المستوردة للنفط، وعلى الرغم من حجم قطاعات الخدمات، لاسيما السياحية، بلغ النمو 3,1% بعد تراجعه بنسبة 0,8%، مستفيدا من حيوية الطلب الخارجي على السلع.

2.1.1 سوق الشغل

بفضل الإبقاء على تدابير دعم التشغيل المتخذة عند اندلاع الأزمة ونظرا للانتعاش القوي الذي سجله النشاط الاقتصادي، تحسنت الأوضاع في أسواق الشغل على العموم سنة 2021، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي، تراجعت نسبة البطالة بشكل ملموس في الولايات المتحدة من 8,1% في 2020 إلى 5,4% في 2021، مع إحداث 6,1 مليون منصب شغل مقابل فقدان 8,9 مليون منصب.

[1] نتج هذا الخصاص عن الإمداد غير الكافي من الفحم، على إثر ارتفاع الأسعار الدولية وتشديد القوانين المتعلقة بمكافحة التلوث. فقد التزمت الصين بتقليص استهلاكها للطاقة بحوالي 3% في 2021 من أجل التقيد بأهدافها المرتبطة بمحاربة الاختلالات المناخية.

[2] ترتبط هذه الصعوبات على وجه الخصوص بالمشاكل المالية التي تواجهها إحدى أكبر مجموعات الإنعاش العقاري في الصين « Evergrande ». وتعزى هذه المشاكل بالأساس إلى تشديد البنك المركزي الصيني لشروط إعادة التمويل للحد من نمو أسعار العقار.

جدول 2.1.1:تطور نسبة البطالة (%)

	2017	2018	2019	2020	2021
البلدان المتقدمة					
الولايات المتحدة	4,4	3,9	3,7	8,1	5,4
منطقة الأورو	9,1	8,3	7,6	8,0	7,7
ألمانيا	3,8	3,4	3,2	3,8	3,5
فرنسا	9,4	9,0	8,4	8,0	7,9
إيطاليا	11,3	10,6	9,9	9,3	9,5
إسبانيا	17,2	15,3	14,1	15,5	14,8
المملكة المتحدة	4,4	4,1	3,8	4,5	4,5
اليابان	2,8	2,4	2,4	2,8	2,8
البلدان الصاعدة					
الصين	5,2	4,8	4,6	5,8	4,8
روسيا	3,9	3,8	3,6	4,2	4,0
البرازيل	12,9	12,4	12,0	13,8	14,2

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة (%)

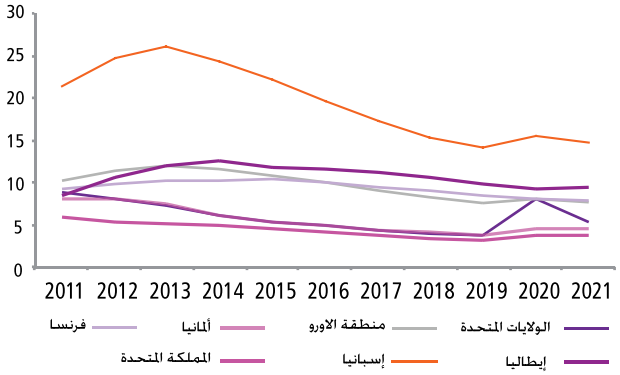

المصدر: صندوق النقد الدولي.

في منطقة الأورو، انخفضت نسبة البطالة إلى 7,7% بعد 8%، لكن مع وجود تباينات مهمة من دولة لأخرى. فقد انخفض هذا المعدل من 8% إلى 7,9% في فرنسا ومن 3,8% إلى 3,5% في ألمانيا ومن 15,5% إلى 14,8% في إسبانيا، في حين ارتفع ارتفاعا طفيفا من 9,3% إلى 9,5% في إيطاليا. أما في المملكة المتحدة واليابان، فقد استقر في 4,5% و2,8% على التوالي.

وسجلت الاقتصادات الصاعدة والنامية تطورات متباينة، حيث انخفضت نسبة البطالة بالخصوص من 4,2% إلى 4% في الصين ومن 5,8% إلى 4,8% في روسيا. وبالعكس، ارتفعت من 13,8% إلى 14,2% في البرازيل واستمرت في التزايد في جنوب إفريقيا لتصل إلى 34,2% وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق مقابل 29,2% في السنة السابقة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انخفض معدل البطالة على وجه الخصوص من 14,7% إلى 13,4% في الجزائر ومن 8,3% إلى 7,3% في مصر.

وبخصوص بطالة الشباب[1]، بعد الارتفاع الحاد الذي شهدته خلال سنة 2020 في ظل سياق الأزمة الصحية، تراجعت خلال سنة 2021 في أغلب الاقتصادات المتقدمة خصوصا في أوروبا. وبذلك، انخفضت من 38,3% إلى 34,9% في إسبانيا، ومن 21,5% إلى 18,9% في فرنسا ومن 7,9% إلى 6,9% في ألمانيا، بينما ارتفعت بشكل طفيف من 29,6 % إلى 29,8% في إيطاليا. وفي باقي البلدان المتقدمة، تراجعت بشكل كبير خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة

[1] أشخاص تقل أعمارهم عن 25 سنة.

المتحدة حيث انتقلت على التوالي من 15,1% إلى 9,7% ومن 13,8% إلى 13,5%، بينما سجلت ارتفاعا طفيفا في اليابان من 4,5% إلى 4,6%.

رسم بياني 3.1.1: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة (%)

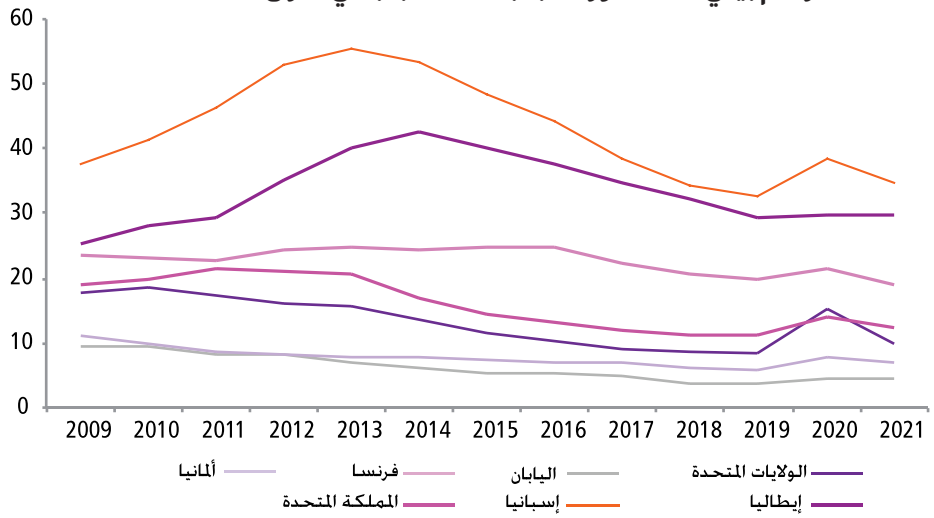

المصدر: المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وأروستات.

3.1.1 أسواق السلع الأساسية

أدى الانتعاش القوي للطلب مقارنة بالعرض في سنة 2021 إلى تزايد ملموس في أسعار السلع الأساسية، حيث ارتفعت أسعار المنتجات الطاقية بنسبة 82% والمنتجات غير الطاقية بنسبة 32,7%.

رسم بياني 4.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية (100=2010)

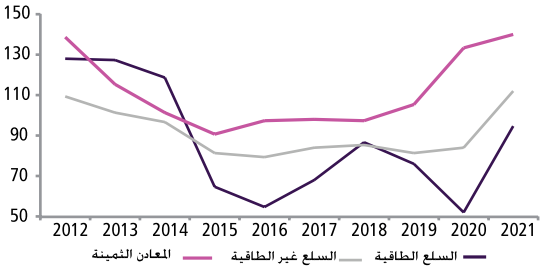

رسم بياني 5.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2021 (100=2010)

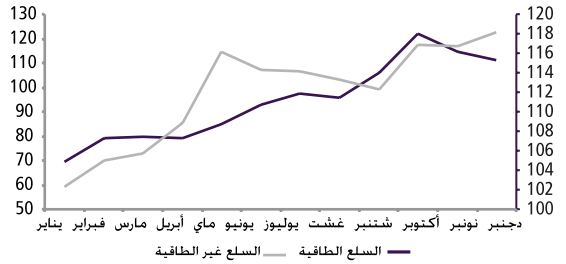

المصدر: البنك الدولي

وفي سوق النفط الخام، نمت الأسعار[1] بنسبة 67,4% إلى 69 دولارا للبرميل في المتوسط ، وهو أعلى مستوى لها منذ سنة 2015. بالإضافة إلى انتعاش الطلب، يعزى هذا التطور، من جانب العرض، إلى إحجام الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبيك+ عن زيادة إنتاجها والاضطراب الناجم عن إعصار «إيدا» في الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالمنتجات الطاقية الأخرى، سجل سعر الغاز الطبيعي زيادة استثنائية بلغت 187,2% حيث ارتفع بنسبة 91,2% في السوق الأمريكية وتضاعف خمس مرات في أوروبا. ويرتبط هذا الارتفاع بعدة عوامل منها: (1) فصل شتاء طويل وبارد في الولايات المتحدة، مما أدى إلى استنزاف المخزونات من الاحتياطيات وتسبب في تجميد آبار الإنتاج؛ (2) فترات الجفاف التي حدت من إنتاج الطاقة الكهرومائية؛ (3) إنتاج الطاقة الريحية في أوروبا بلغ مستوى أقل من المتوسط؛ (4) إمدادات غير كافية من الغاز الروسي. كذلك، ارتفع سعر الفحم بأكثر من الضعف، ويرجع ذلك أساسًا إلى تحسن الطلب الصيني من أجل الإنتاج الكهربائي بالنظر إلى ارتفاع أسعار الغاز والاضطرابات الناجمة عن الفيضانات في بعض البلدان المصدرة.

رسم بياني 6.1.1: التطور السنوي لأسعار السلع الطاقية

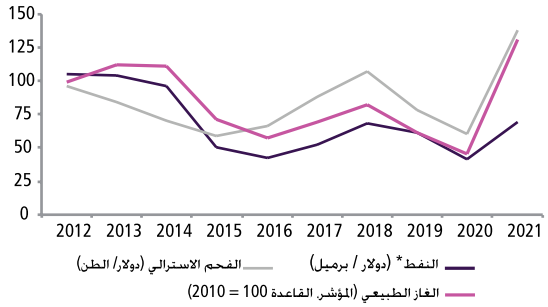

رسم بياني 7.1.1: التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2021

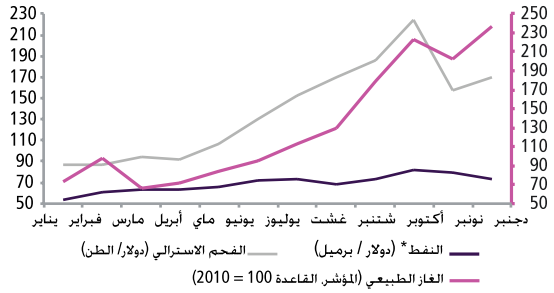

(*) متوسط أسعار البرنت ونفط غرب تكساس المرجعي (WTI) و نفط دبي-فاخ.

المصدر: البنك الدولي.

وتنامت أسعار المعادن والخامات بنسبة 47,1% مدفوعة بقوة الطلب الصيني إلى جانب انخفاض التموين بما يتطابق مع سياسة هذا البلد في خفض استهلاك الطاقة المستخدمة في إنتاج المعادن. وحسب المنتجات، ارتفع سعر الألمنيوم بنسبة 45,1% نتيجة لتزايد ارتفاع تكاليف المدخلات، والنحاس بنسبة 50,9% ارتباطا بالاستثمارات القوية في البنية التحتية والبناء، والحديد بنسبة 48,5% نظرا للطلب القوي على إنتاج الصلب. كذلك، نمت أسعار النيكل والزنك بنسبة 33,9% و32,5% على التوالي.

من جهتها، عرفت أسعار الفوسفاط ومشتقاته زيادة ملموسة نتيجة بالأساس للطلب القوي الصادر بالخصوص عن البرازيل والولايات المتحدة والصين. وزادت حدة هذا التطور بسبب تعليق الصين لصادراتها من الأسمدة وارتفاع تكاليف المدخلات بالإضافة لفرض رسوم تعويضية من قبل الولايات المتحدة على واردات الأسمدة من المغرب

[1] متوسط أسعار البرنت ونفط غرب تكساس المرجعي (WTI)، ونفط دبي.

وروسيا. وفي هذا السياق، ارتفعت أسعار الفوسفاط ثنائي الأمونياك بنسبة 92,4% إلى 601 دولارًا للطن في المتوسط، وسماد الفوسفاط الثلاثي الممتاز بنسبة 103,1% إلى 538,2 دولار، والأوريا بنسبة 110,9% إلى 483,2 دولار، وخام الفوسفاط بنسبة 62% إلى 123,2 دولار.

وقد أدى ارتفاع أسعار السماد إلى جانب الظروف المناخية غير المواتية في بعض البلدان المنتجة الرئيسية إلى ظهور ضغوط تسببت في تصاعد أسعار المنتجات الفلاحية. وتزايدت هذه الأخيرة على العموم بنسبة 24,2%، وبواقع 41,6% بالنسبة للزيوت والدقيق، و16,3% في المشروبات و37,6% في السكر و30% في الحبوب.

رسم بياني 8.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية غير الطاقية (100=2010)

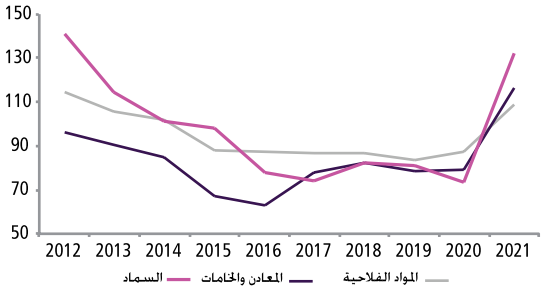

رسم بياني 9.1.1: أسعار الفوسفاط والأسمدة (بالدولار للطن)

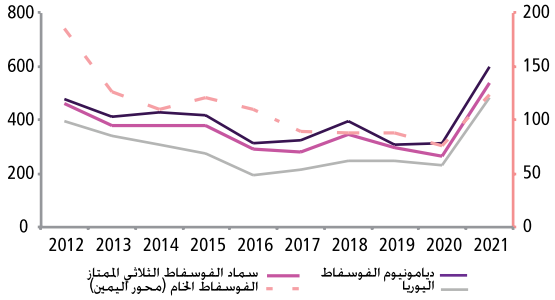

المصدر: البنك الدولي.

وبخصوص المعادن النفيسة، عرف سعر الذهب ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,7% إلى 1800 دولار للأوقية، وتزايد سعر الفضة والبلاتين بواقع 22,5% و23,5% على التوالي، في سياق يتسم باستمرار توجه السياسات العامة نحو تنمية الطاقة الخضراء.

4.1.1 التضخم

ساهم انتعاش الطلب واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد والإنتاج، وارتفاع تكلفة الشحن والتزايد الكبير في أسعار السلع الأساسية في النمو القوي للضغوط التضخمية في سنة 2021. فقد وصل التضخم إلى أعلى مستوياته خلال العقد الماضي، في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء، مع استثناء ملحوظ في اليابان والصين، إذ تسارع من 3,2% إلى 4,7% على الصعيد الدولي، ومن 0,7% إلى 3,1% في البلدان المتقدمة ومن 5,2% إلى 5,9% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	**2,7**	**3,2**	**3,6**	**3,5**	**3,2**	**4,7**
البلدان المتقدمة	**0,7**	**1,7**	**2,0**	**1,4**	**0,7**	**3,1**
الولايات المتحدة الأمريكية	1,3	2,1	2,4	1,8	1,2	4,7
منطقة الاورو	0,2	1,5	1,8	1,2	0,3	2,6
ألمانيا	0,4	1,7	1,9	1,4	0,4	3,2
فرنسا	0,3	1,2	2,1	1,3	0,5	2,1
إيطاليا	-0,1	1,3	1,2	0,6	-0,1	1,9
إسبانيا	-0,2	2,0	1,7	0,7	-0,3	3,1
المملكة المتحدة	0,7	2,7	2,5	1,8	0,9	2,6
اليابان	-0,1	0,5	1,0	0,5	0,0	-0,3
البلدان الصاعدة والنامية	**4,3**	**4,4**	**4,9**	**5,1**	**5,2**	**5,9**
الصين	2,0	1,6	2,1	2,9	2,4	0,9
الهند	4,5	3,6	3,4	4,8	6,2	5,5
البرازيل	8,7	3,4	3,7	3,7	3,2	8,3
روسيا	7,0	3,7	2,9	4,5	3,4	6,7
الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية	**5,5**	**7,0**	**11,1**	**8,2**	**11,2**	**14,6**

المصدر: صندوق النقد الدولي.

بعد أن بلغ 1,2% سنة 2020، ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى 4,7% في سنة 2021، وهو مستوى ما يسجل منذ سنة 1991. ويمكن تفسير هذا التطور، بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، بتأثير المساعدات المباشرة التي أدت إلى تحسن كبير في الطلب على السلع المستدامة. كذلك في منطقة الأورو، تزايد إلى 2,6% مقابل 0,3% مما يعكس تسارعه من 0,4% إلى 3,2% في ألمانيا، ومن 0,5% إلى 2,1% في فرنسا، ومن 0,3-% إلى 3,1% في إسبانيا ومن 0,1-% إلى 1,9% في إيطاليا. كما ارتفع من 0,9% إلى 2,6% في المملكة المتحدة، بينما تراجعت أسعار الاستهلاك في اليابان بنسبة 0,3% بعد الركود المسجل في سنة 2020.

رسم بياني 10.1.1 : التضخم في العالم (%)

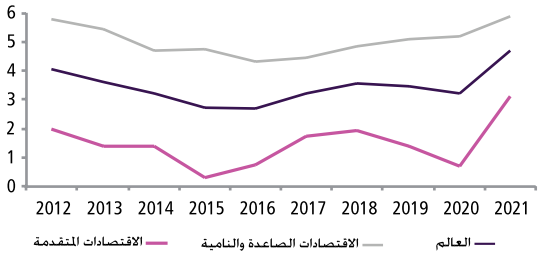

رسم بياني 11.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)

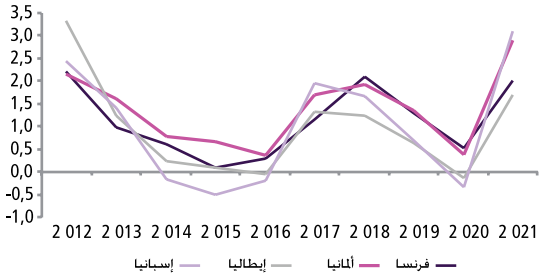

المصدر: صندوق النقد الدولي.

في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، تسارع التضخم بشكل حاد، حيث ارتفع من 12,3% إلى 19,6% في تركيا، ومن 3,2% إلى 8,3% في البرازيل، ومن 3,4% إلى 6,7% في روسيا. بالمقابل، تباطأ من 6,2% إلى 5,5% في الهند ومن 2,4% إلى 0,9% في الصين. وفي دول شمال إفريقيا على وجه الخصوص، واصل التضخم منحاه التصاعدي في الجزائر، حيث بلغ 7,2% بعد 2,4% وظل في مستويات عالية في تونس عند 5,7% بعد 5,6%، في حين تباطأ في مصر من 5,7% إلى 4,5%. أما في لبنان، الذي يواجه صعوبات اقتصادية ويشهد انخفاضا غير مسبوق في قيمة عملته، فقد وصل التضخم إلى 154,8% بعد 84,9% في 2020.

5.1.1 المالية العمومية

بعد تدهورها الملموس في سنة 2020 ارتباطا بالتدابير المالية الاستثنائية التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمة، تعافت وضعية المالية العمومية نسبيا في مجموعة من البلدان بفضل الانتعاش القوي للنشاط الاقتصادي.

هكذا، وبعد أن تفاقم عجز الميزانية في الولايات المتحدة إلى 14,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، تراجع إلى 10,2% في سنة 2021، مما أدى إلى انخفاض طفيف في الدين العمومي إلى 132,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 134,2%. وفي منطقة الأورو، انخفض عجز الميزانية والدين العمومي على التوالي من 7,2% إلى 5,5% ومن 97,3% إلى 96% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي الاقتصادات الرئيسية للمنطقة، هم تراجع رصيد الميزانية جميع الدول تقريبا في حين تباين تطور الدين العمومي من بلد إلى آخر. وبالتالي، تدنى العجز من 9,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 7% في فرنسا، ومن 4,3% إلى 3,7% في ألمانيا، ومن 9,6% إلى 7,2% في إيطاليا ومن 11% إلى 7% في إسبانيا. موازاة مع ذلك، ارتفعت نسبة المديونية إلى 120% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 118,7% في إسبانيا، وإلى 70,2% مقابل 68,7% في ألمانيا. في المقابل، تراجعت إلى 112,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 115,2% في فرنسا، وإلى 150,9% بعد 155,3% في إيطاليا.

وتحسن الوضع أيضا بشكل ملموس في المملكة المتحدة مع انخفاض العجز من 12,8% إلى 8% وتراجع الدين العمومي من 102,6% إلى 95,3%. وفي اليابان، تدنى العجز من 8,9% إلى 7,6%، إلا أن الدين العمومي واصل ارتفاعه إلى أن بلغ 263,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، لتظل بذلك اليابان الدولة الأكثر مديونية بين الاقتصادات المتقدمة.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، عرف عجز الميزانية تراجعا ملموسا، منخفضا على وجه الخصوص في الصين إلى 6% وفي الهند إلى 10,4% وفي البرازيل إلى 4,4% وفي روسيا إلى 0,7%. موازاة مع ذلك، تصاعد الدين العمومي في الصين والهند إلى 73,3% و86,8% على التوالي، بينما تراجع إلى 93% في البرازيل وإلى 17% في روسيا.

رسم بياني 12.1.1: رصيد الميزانية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

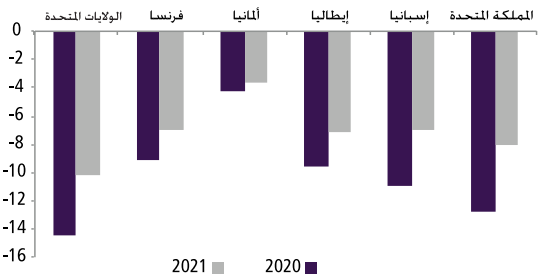

رسم بياني 13.1.1: الدين العمومي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

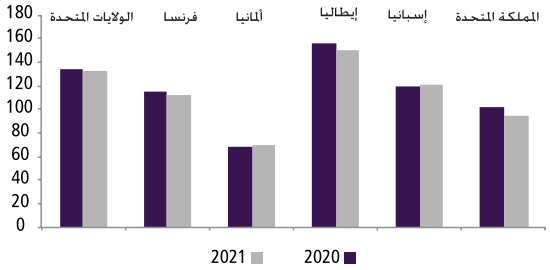

المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما البلدان المصدرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تحسنت ماليتها العامة بشكل ملموس خلال سنة 2021، حيث استفادت من الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة. وبذلك، تقلص عجز الميزانية إلى 2,4% في المملكة العربية السعودية وإلى 3,8% في الجزائر وإلى 0,5% في الكويت، فيما تعزز رصيد الفائض إلى 4,1% في قطر. موازاة مع ذلك، وباستثناء الجزائر التي ارتفع فيها إلى 58,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، تراجع الدين العمومي إلى 30% في السعودية وإلى 58,4% في قطر وإلى 8,7% في الكويت. وعلى مستوى الدول المستوردة، انخفض العجز بشكل خاص إلى 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في مصر وإلى 7,7% في تونس، لكن مع تزايد الدين العمومي إلى 93,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في مصر وتراجعه إلى 82% في تونس.

6.1.1 الحسابات الخارجية

بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي، ازدهرت التجارة العالمية بقوة في سنة 2021، على الرغم من استمرار القيود المرتبطة بالاختناقات في سلاسل الإمداد والإنتاج وارتفاع تكاليف الشحن البحري. وبالتالي، بعد انكماش بنسبة 7,9% خلال سنة 2020، انتعشت بشكل ملموس بنسبة 10,1%، مما يعكس تزايد صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 8,6% وصادرات البلدان الصاعدة والنامية بنسبة 12,3%.

رسم بياني 14.1.1: صادرات السلع والخدمات (التغير بالنسبة المؤية)

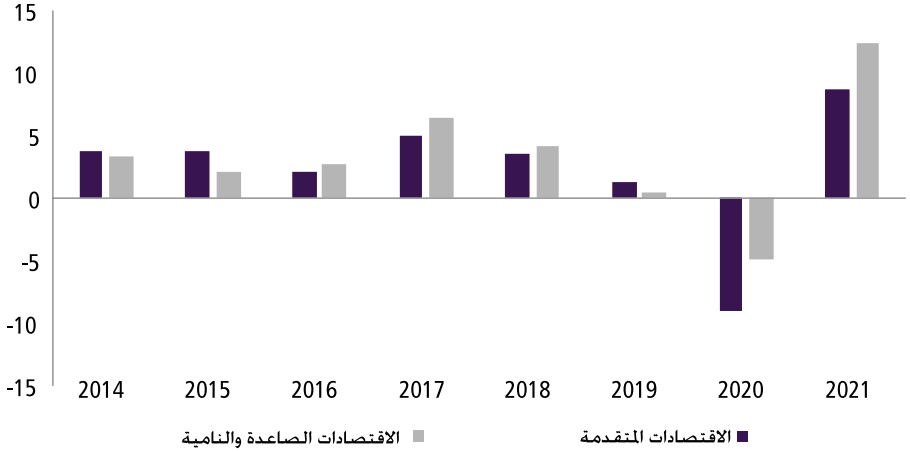

المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما تحويلات المهاجرين نحو البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فبعد المتانة المسجلة في سنة 2020، نمت بنسبة 7,3% في سنة 2021 لتصل إلى 589 مليار دولار. ويمكن تفسير هذا التحسن من خلال انتعاش النشاط والتشغيل في الدول المضيفة، وزيادة احتياجات الأسر المتضررة من الأزمة الصحية في بلدان المنشأ. وقد شمل هذا النمو القوي جميع المناطق تقريبا، مع زيادات بلغت 21,6% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و9,7% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و8% في آسيا الجنوبية، و6,2% في إفريقيا جنوب الصحراء، و5,3% في أوروبا وآسيا الوسطى. بالمقابل، انخفضت التحويلات إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 4%.

في ظل هذه الظروف، ارتفع فائض الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة من 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2020 إلى 0,7% في 2021. وفي منطقة الأورو، انتقل من 1,9% إلى 2,4% مدفوعا بتحسن الفائض من 7,1% إلى 7,4% في ألمانيا، ومن 0,8% إلى 0,9% في إسبانيا، وبتراجع العجز من 1,9% إلى 0,9% في فرنسا. بالنسبة لليابان، انخفض الفائض بشكل طفيف من 3% إلى 2,9%. في المقابل، تفاقم العجز من 2,9% إلى 3,5% في الولايات المتحدة ومن 2,5% إلى 2,6% في المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالاقتصادات الصاعدة والنامية، تعزز فائض الحساب الجاري إلى 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 0,5%، مع ارتفاع صاف يصل إلى 6,9% في روسيا، و3,7% في جنوب إفريقيا، وارتفاع أقل قدره 1,8% في الصين. على العكس من ذلك، انتقل رصيد الحساب الجاري في الهند من فائض بنسبة 0,9% إلى عجز بنسبة 1,6%، وظل عجز هذا الحساب دون تغيير في 1,7% في البرازيل.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انعكس الارتفاع الكبير في أسعار النفط على نمو أرصدة الحسابات الجارية للدول المصدرة، حيث بلغت الفوائض على وجه الخصوص 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، و11,7% في الإمارات العربية المتحدة، و14,7% في قطر. أما بالنسبة للدول المستوردة، فقد تفاقم العجز بالخصوص إلى 4,6% في مصر و6,2% في تونس.

جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (%من الناتج الداخلي الإجمالي)

	2017	2018	2019	2020	2021
الاقتصادات المتقدمة	**1,0**	**0,8**	**0,7**	**0,4**	**0,7**
الولايات المتحدة	-1,9	-2,1	-2,2	-2,9	-3,5
منطقة الاورو	3,2	2,9	2,3	1,9	2,4
ألمانيا	7,8	7,9	7,6	7,1	7,4
فرنسا	-0,8	-0,8	-0,3	-1,9	-0,9
إيطاليا	2,6	2,5	3,2	3,7	3,3
إسبانيا	2,8	1,9	2,1	0,8	0,9
المملكة المتحدة	-3,6	-3,9	-2,7	-2,5	-2,6
اليابان	4,1	3,5	3,4	3,0	2,9
الاقتصادات الصاعدة والنامية	**-0,1**	**-0,2**	**0,0**	**0,5**	**0,9**
البلدان الصاعدة والنامية في آسيا	**0,9**	**-0,3**	**0,5**	**1,5**	**1,0**
الصين	1,5	0,2	0,7	1,7	1,8
الهند	-1,8	-2,1	-0,9	0,9	-1,6
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	**-1,7**	**-2,7**	**-2,1**	**-0,2**	**-1,6**
البرازيل	-1,1	-2,7	-3,5	-1,7	-1,7
المكسيك	-1,7	-2,0	-0,3	2,4	-0,4
البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا	**-0,5**	**1,7**	**1,3**	**0,0**	**1,7**
روسيا	2,0	7,0	3,9	2,4	6,9
تركيا	-4,8	-2,8	0,7	-4,9	-1,8
إفريقيا جنوب الصحراء	**-2,2**	**-2,3**	**-3,2**	**-3,0**	**-1,1**
جنوب إفريقيا	-2,4	-3,0	-2,6	2,0	3,7
الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية	**-1,1**	**2,9**	**0,5**	**-2,5**	**3,0**

المصدر: صندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد انتعشت بنسبة 77% لتصل إلى 1,647 مليار دولار سنة 2021، متجاوزة بذلك المستوى الذي سجلته قبل الجائحة. وعرفت الاستثمارات التي استقطبتها الاقتصادات المتقدمة أقوى ارتفاع بمبلغ إجمالي قدره 777 مليار دولار. وهكذا، بلغ إجمالي التدفقات إلى أوروبا 305 مليار دولار بعد 20 مليار، وتزايدت تلك الموجهة للولايات المتحدة بالضعف تقريبا، مدفوعة بتنامي العمليات العابرة للحدود والمتمثلة في الاندماج والشراء.

كذلك، ارتفعت التدفقات الموجهة للاقتصادات النامية بنسبة 30% لتصل إلى 870 مليار دولار. وبلغ الارتفاع 18% إلى 696 مليار دولار بالنسبة لآسيا، و75% إلى 147 مليار دولار بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي و147% إلى 97 مليار دولار بالنسبة لإفريقيا، 41 مليار منها ذهبت نحو جنوب إفريقيا. وأخيراً، استقطبت الاقتصادات الأقل نموا[1] ما مجموعه 28 مليار دولار، بزيادة قدرها 19% مقارنة بسنة 2020.

رسم بياني 15.1.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايير الدولارات)

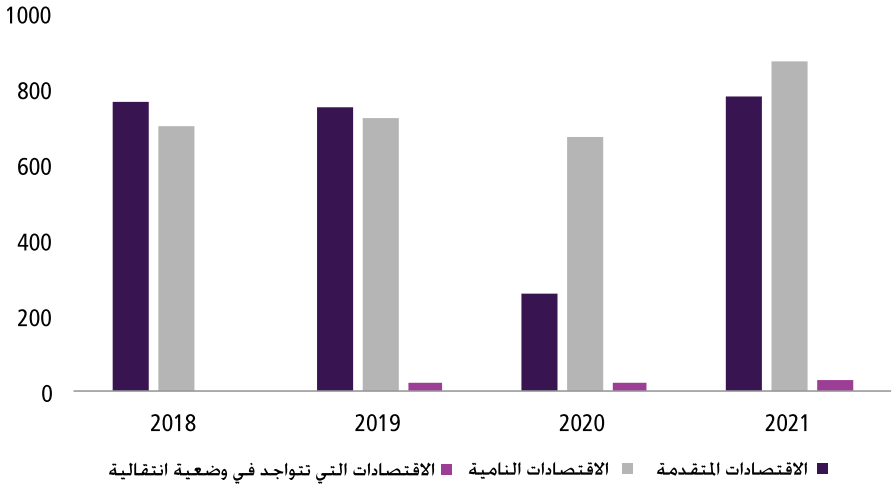

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وفي هذا السياق، عززت الدول الصاعدة الرئيسية احتياطاتها من الصرف، حيث بلغ مخزون هذه الأخيرة 3,427 مليار دولار في الصين، و638 مليار دولار في الهند، و632 مليار في روسيا، و362 مليار في البرازيل.

إطار 2.1.1: اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية سنة 2021

أدى فتح الاقتصادات من جديد بعد تخفيف القيود الصحية واستئناف النشاط إلى الضغط بقوة على الطلب على سلع الاستهلاك والمدخلات الوسيطة والسلع الأساسية، في حين وبموازاة ذلك، ظل تعافي الإنتاج وسلاسل الإمدادات بطيئا ومحدودا. نتيجة لذلك، بلغت الضغوط على سلاسل الإمداد أعلى مستوياتها، حيث ارتفعت أسعار صناديق الشحن[1] بشكل كبير بواقع 484% في نهاية سنة 2021 مقارنة بشهر دجنبر 2019، مما أثر على تكاليف وآجال التسليم عن طريق الشحن البحري. على سبيل المثال، تطلب الشحن بين الصين والولايات المتحدة 80 يومًا في المتوسط سنة 2021، مرتفعا بواقع 86% مقارنة بآجال ما قبل الأزمة. وانخرط مؤشر «ضغط سلسلة الإمداد العالمية»[2]، الذي يستعمل لقياس الضغط على سلاسل الإمداد العالمية، في منحى تصاعدي قوي ابتداء من نونبر 2020 ليصل إلى مستوى قياسي في دجنبر 2021.

[1] مؤشر «Composite World Container index » يتم حسابة بواسطة Drewry.

[2] يتم حسابها على أساس مجموعتين من المؤشرات، الأولى تركز على تكاليف النقل عبر الحدود والثانية تعتمد على بيانات التصنيع على مستوى الدولة المنبثقة من استقصاءات مؤشر مديري المشتريات (PMI). يشمل هذا الأخير منطقة الاورو والصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

[1] أفغانستان، أنغولا، بنغلاديش، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، كيريباتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، بورما ، نيبال، النيجر، رواندا ، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، جنوب السودان، السودان، تشاد، تيمور الشرقية، توغو، توفالو وأوغندا وتنزانيا واليمن وزامبيا.

رسم بياني إ1.2.1.1: تطور مؤشر «ضغوط سلسلة التوريد العالمية»

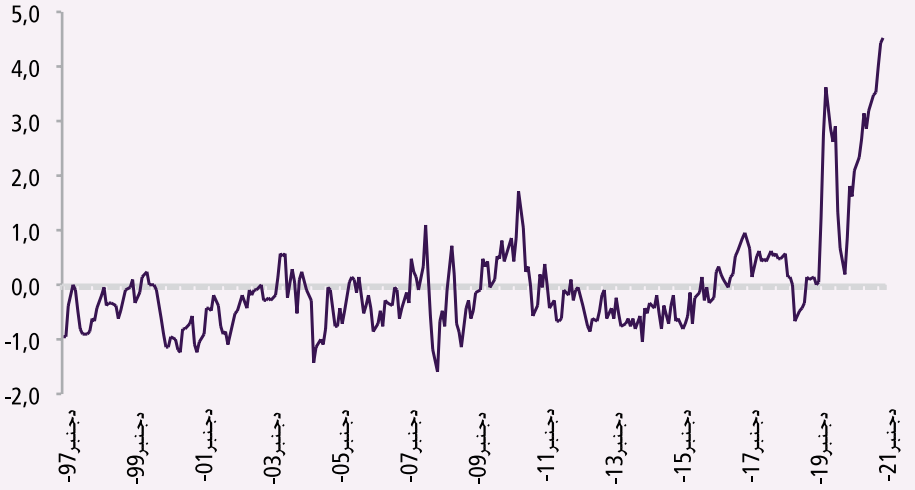

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي-نيويورك، 3 مارس 2022.

ويعزى التباين بين معدلات تعافي العرض وتعافي الطلب إلى عدد من العوامل الأخرى، تتمثل بالأساس فيما يلي:

- عمليات الإغلاق المؤقتة والمتكررة بسبب ظهور بؤر متفرقة لفيروس كوفيد-19 والتدابير التقييدية المتخذة نتيجة لذلك. وفقًا لصندوق النقد الدولي[3]، تعزى صعوبات التموين في الصناعة التحويلية على المستوى العالمي في 40% من الحالات إلى عمليات الإغلاق المؤقتة.

- اضطرابات كبيرة في سوق أشباه الموصلات[4] لقد شهد الطلب على هذه المكونات، الذي كان متضررا قبل الجائحة بفعل التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، تزايدا قويا مع الأزمة الصحية، ولا سيما ارتباطا بما يلي: (1) الطلب الكبير على منتجات التكنولوجيا الحديثة الناجم عن تسارع عملية الرقمنة في سياق الأزمة. و(2) سياسة التموين التي نهجتها المقاولات التي اتجهت نحو تعزيز مخزوناتها لتفادي النقص المستمر، بينما كانت طريقة الإنتاج «الآني» هي السائدة في السابق. وفيما يتعلق بالعرض، ترتبط العوامل بالأساس بما يلي: (1) التعقيد وآجال تصنيع أشباه الموصلات، مما يجعل من التكيف مع التغيرات السريعة التي يعرفها الطلب[5] أمرا صعبا؛ و(2) الكوارث الطبيعية المختلفة التي أثرت على مواقع التصنيع الرئيسية، والمتمركزة بشكل رئيسي في آسيا (تايوان وكوريا الجنوبية والصين واليابان) وفي الولايات المتحدة.

[3] Oya Celasun, Niels-Jakob Hansen, Aiko Mineshima, Mariano Spector, and Jing Zhou: "Supply Bottlenecks: Where, Why, How Much, and What Next?". IMF WP/22/31, février 2022.

[4] تعد أشباه الموصلات مكونات أساسية لتصنيع مجموعة متنوعة من المنتجات «بدءًا من الهواتف الذكية إلى السيارات والتطبيقات والبنيات التحتية الضرورية للرعاية الصحية والطاقة والاتصالات والأتمتة الصناعية» (المفوضية الأوروبية: «تنظيم أشباه الموصلات الأوروبية - أسئلة وأجوبة») 8 فبراير، 2022.

[5] وفقًا لصندوق النقد الدولي، على الرغم من إمكانية زيادة الطاقة الإنتاجية على المدى القصير من خلال توظيف المزيد من العمال ودمج المزيد من الآلات في المصانع المتواجدة، فإن التوسعات الأكبر تتطلب إنشاء مصانع جديدة، وتقتضي فترات تتراوح ما بين سنتين إلى 4 سنوات.

- الاختناقات على مستوى النقل البحري للبضائع بسبب نقص اليد العاملة واكتظاظ الموانئ الناجم عن ظهور بؤر فيروس كوفيد-19 مما أثر على الموانئ المهمة مثل موانئ شنغهاي أو روتردام أو لوس أنجلوس. وقد تفاقم هذا الوضع بعد إغلاق سفينة حاويات تايوانية[6] عملاقة لقناة السويس في مصر.
- نقص اليد العاملة المرتبط بإعادة توزيع العمال على القطاعات الأكثر طلبا لليد العاملة. وقد أفاد صندوق النقد الدولي[7] أن ما يناهز 10%من صعوبات الإمداد في الصناعة التحويلية خلال سنة 2021 تعزى إلى هذا النقص.

كان لاختلالات سلاسل الإمداد تأثير سلبي على الإنتاج الصناعي وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام. على سبيل المثال[7]، في منطقة الأورو، لولا الصعوبات في التموين، لكان الإنتاج في الصناعة التحويلية أعلى بحوالي 6% في خريف 2021 ولكان الناتج الداخلي الإجمالي أعلى بواقع 2%، أي ما يعادل حوالي سنة من النمو في الفترات العادية في العديد من البلدان الأوروبية. وعلى الرغم من الارتفاع القياسي الذي حققته المبيعات العالمية[8] في أشباه الموصلات، والذي بلغ 555,9 مليار دولار سنة 2021، لم يتمكن العرض من تلبية احتياجات بعض الصناعات، لا سيما تلك المرتبطة بقطاع السيارات. وحسب صندوق النقد الدولي[3]، انخفض تصنيع السيارات في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان بحوالي 13% و33% و40% على التوالي مقارنة بسنة 2019.

علاوة على ذلك، لم تكن هذه الاضطرابات بدون عواقب على نمو الأسعار. ففي الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2021[9]، تجاوز مكون الصناعة التحويلية ضمن أسعار الإنتاج في منطقة الأورو مستوى ما قبل الوباء بواقع 10 نقط مئوية. ويرى صندوق النقد الدولي أن ارتفاع أسعار منتجات الصناعة التحويلية يعزى بالنصف إلى الصدمات التي تعرض لها الإمداد، وبالنصف الآخر إلى تحسن الطلب. علاوة على ذلك، أفاد صندوق النقد الدولي، في دراسة حديثة له[10]، أن آثار ارتفاع أسعار الشحن يمكن أن تتواصل لمدة 12 إلى 18 شهرا وأن الارتفاع الملاحظ سنة 2021 قد يؤدي إلى تزايد التضخم بحوالي 1,5 نقطة مئوية سنة 2022.

من حيث التوقعات، كان من المرتقب أن تتلاشى الاضطرابات في سلاسل الإمداد، التي لوحظت على مدار السنتين المنصرمتين، ولاسيما في قطاع السيارات، تدريجيًا على مدار سنة 2022. إلا أنه مع اندلاع الصراع في أوكرانيا، أصبحت هذه التوقعات موضع تشكيك كبير.

في ظل هذه الظروف، أصبحت طريقة الإنتاج « الآني» وعولمة سلاسل الإمداد موضع تساؤل اليوم. فقد بدأت العديد من المقاولات الكبرى تتجه تدريجياً نحو طرق الإنتاج « فقط للاحتياط»[11] ونحو سلاسل الإمداد المحلية والإقليمية، مما أدى إلى بروز وتصاعد السيادة الاقتصادية. على سبيل المثال، أعلنت المفوضية الأوروبية رغبتها في مضاعفة حصة الاتحاد الأوروبي في سوق أشباه الموصلات إلى 20% من الإنتاج العالمي بحلول نهاية العقد، وبالتالي التقليل من اعتمادها على الموردين الآسيويين. جذير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قام بتلبية أكثر من نصف احتياجاته من أشباه الموصلات باستيرادها من التايوان. وبغية تحقيق ذلك، تم وضع مخطط استثماري يشمل القطاعين العام والخاص بقيمة تفوق 43 مليار أورو[12].

[6] تجمدت حركة الملاحة بقناة السويس في 23 مارس 2021 عندما جنحت سفينة «إيفر جيفين»، مما أدى إلى الانسداد التام للقناة لمدة 6 أيام. وقد نتج عن هذا الوضع توقف ما يناهز 150 سفينة شحن تحمل ما مجموعه 10 مليار دولار من البضائع.

[7] Kristalina Georgieva, Oya Celasun et Alfred Kammer:" Supply Disruptions Add to Inflation, Undermine Recovery in Europe",blog FMI, février 2022

[8] البيانات مستقاة من أحدث بيان صحفي لجمعية صناعة أشباه الموصلات، فبراير 2022.

[9] Kristalina Georgieva, Oya Celasun et Alfred Kammer:" Supply Disruptions Add to Inflation, Undermine Recovery in Europe",blog FMI, février 2022.

[10] Yan Carriere-Swallow; Pragyan Deb; Davide Furceri; Daniel Jimenez; Jonathan David Ostry. Shipping Costs and Inflation. IMF WP/2261/, mars 2022.

[11] تعتمد طريقة « فقط للاحتياط « على إنتاج و/ أو تخزين السلع الأساسية والمنتجات النهائية مسبقًا، مع الاحتفاظ بالمخزون متاحًا في جميع الأوقات.

[12] المفوضية الأوروبية: «السيادة الرقمية: تقترح المفوضية مجموعة من النصوص التشريعية التي تتعلق بأشباه الموصلات لمواجهة النقص وتعزيز الريادة التكنولوجية لأوروبا»، فبراير 2022.

7.1.1 السياسات النقدية

خلال سنة 2021، حافظت البنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة بشكل عام على سياستها النقدية التيسيرية، لكن مع توجه نحو العودة إلى الوضع العادي في نهاية السنة في ضوء احتدام الضغوط التضخمية التي دفعت عددا من البنوك المركزية بالاقتصادات النامية إلى رفع أسعار فائدتها الرئيسية أو إلى إنهاء برامجها لشراء الأصول.

وفي الولايات المتحدة، حافظ الاحتياطي الفيدرالي على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي سنة 2021 عند [0% -0,25%] وأعلن في نونبر أنه سيخفض خلال بقية السنة الوتيرة الشهرية لمشترياته من سندات الخزينة بمبلغ 10 مليار دولار ومن الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية بمبلغ 5 مليار دولار[1]. وفي اجتماعه المنعقد في شهر دجنبر، قرر الاحتياطي الفيدرالي مضاعفة مجموع هذا المبلغ ابتداء من يناير 2022، لينتقل إلى 30 مليار دولار شهريًا على أن ينهي برنامجه لشراء الأصول في مارس 2022.

في منطقة الأورو، أبقى البنك المركزي الأوروبي أيضًا على أسعار الفائدة المطبقة على كل من عمليات إعادة التمويل الرئيسية وتسهيلات القروض الهامشية وتسهيلات الإيداع دون تغيير في 0%، و0,25% و0,50%-. وفي اجتماعه المنعقد في دجنبر، قرر البنك المركزي الأوروبي تقليل وتيرة عمليات شراء الأصول في إطار برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة (PEPP) قبل إنهائها في مارس 2022[2]. وبالنسبة لبرنامج شراء الأصول (APP)، حدد البنك الوتيرة الشهرية لعمليات الشراء في 40 مليار أورو في الفصل الثاني من سنة 2022، وفي 30 مليار أورو في الفصل الثالث، ثم في 20 مليار أورو ابتداء من أكتوبر، وذلك طالما دعت الضرورة إلى ذلك، لتعزيز التأثير التيسيري لأسعار فائدته الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأوروبي كشف عن استراتيجيته الجديدة للسياسة النقدية في 8 يوليوز، حيث اعتمد بشكل خاص هدف تضخم متماثل بنسبة 2% (إطار 3.1.1).

1 في دجنبر 2020، أعلنت لجنة الاحتياطي الفيدرالي أنها تعتزم رفع موجوداتها الشهرية من سندات الخزينة بمبلغ 80 مليار دولار على الأقل ومن السندات المدعومة برهون عقارية بمبلغ 40 مليار دولار على الأقل.

2 قرر مجلس البنك المركزي الأوروبي، خلال اجتماعه المنعقد في دجنبر 2020، رفع الغلاف المالي المرصود لبرنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة بمبلغ 500 مليار أورو ليصل إلى ما مجموعه 1850 مليار أورو. أما بالنسبة لبرنامج شراء الأصول (APP)، فقد أشار إلى أنه سيواصله بوتيرة شهرية قدرها 20 مليار أورو.

رسم بياني 16.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي (%)

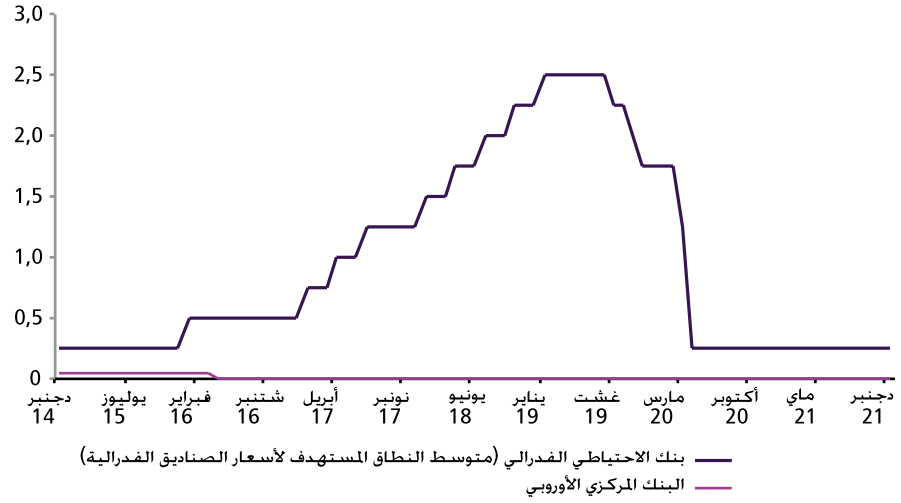

المصدر: *Eikon*.

إطار 3.1.1: مراجعة إطار السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي

بعد أن كشف بنك الاحتياطي الفيدرالي عن استراتيجيته الجديدة للسياسة النقدية في غشت 2020، كذلك فعل البنك المركزي الأوروبي في 8 يوليوز 2021، حيث قدم على وجه الخصوص هدف تضخم متماثل والتزم بمراعاة الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ عند تطبيق السياسة النقدية.

وأعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيعمل على الوصول إلى هدف تضخم متماثل قدره 2% على المدى المتوسط. وعلى عكس إطار العمل السابق الذي كان يهدف إلى تحقيق معدل «أقل ولكن قريبًا من 2%»، فإن هدف 2% الجديد لن يعتبر سقفًا أو حدًا أدنى، ولن يسعى البنك المركزي الأوروبي بالضرورة إلى تعويض الفترات التي يتطور فيها التضخم إلى مستوى أدنى من الهدف بفترات أخرى يتجاوز فيها هذا الحد.

من جهة أخرى، أكدت المؤسسة أن أسعار فائدتها ستظل الأداة الرئيسية للسياسة النقدية، مع إمكانية استخدام أدوات أخرى مرنة بما يكفي (شراء الأصول، وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل، والتوجه الاستشرافي) بهدف تخفيف القيود المرتبطة بمستوى الحد الأدنى من معدلات الفائدة الإسمية.

وفيما يتعلق بقياس التضخم، سيحتفظ البنك المركزي الأوروبي بالمؤشر المتسق لأسعار الاستهلاك (IPCH) كمقياس رئيسي، غير أنه يدرك أن إدراج مكون مرتبط بتكلفة السكن الذي يشغله مالكه في المؤشر المتسق لأسعار الاستهلاك من شأنه أن يجعله مؤشرًا أكثر نجاعة. وأخذا بالاعتبار صعوبات هذا التعديل، سيستخدم البنك، بشكل مؤقت، تقديرات أولية لهذه التكاليف في تقييماته في إطار تطبيقه للسياسة النقدية.

وبخصوص مكافحة تغير المناخ، يدرك البنك المركزي الأوروبي ضرورة إدراج قضايا المناخ في إطار سياسته النقدية وذلك في حدود نطاق ولايته. وترتكز خطة عمله، المصحوبة بخارطة طريق في أفق سنة 2024، على المحاور التالية:

- تطوير نماذج جديدة للاقتصاد الكلي لتقييم الآثار المترتبة عن تغير المناخ والسياسات ذات الصلة على الاقتصاد والنظام المالي وانتقال قرارات السياسة النقدية.
- تطوير مؤشرات جديدة مرتبطة بالأدوات المالية الخضراء، والبصمة الكربونية للمؤسسات المالية وتعرضها للمخاطر المادية المتعلقة بالمناخ.
- إرساء شروط جديدة تتعلق بالتصريح في مجال المناخ كمعيار جديد لأهلية السندات المقبولة كضمانات ولشراء أصول القطاع الخاص.
- تعزيز قدرات تقييم المخاطر. وفي هذا الصدد، سيقوم البنك المركزي الأوروبي بإخضاع حصيلة النظام الأوروبي لاختبارات ضغط مناخية من أجل تقييم تعرضه للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ.
- إدراج المخاطر ذات الصلة المتعلقة بتغير المناخ عند فحص آليات تقييم ومراقبة المخاطر المطبقة على الأصول التي تستخدمها البنوك كضمانات في عمليات الائتمان.
- مراعاة المعايير المرتبطة بالمناخ لتوجيه مشتريات البنك من سندات المقاولات. وستشمل هذه الأخيرة مواءمة جهات الإصدار الموقعة على اتفاقية باريس مع هذه الأهداف أو التزاماتها تجاه تحقيقها.

ولمواجهة التضخم المتصاعد، ومنذ بداية الجائحة سنة 2021، كان بنك إنجلترا أول بنك مركزي في مجموعة السبع (G7)يرفع سعر فائدته الرئيسي في دجنبر من 0,1% إلى 0,25%. ومن ناحية الإجراءات غير التقليدية، فقد حافظ على حجم مشترياته من سندات المقاولات غير المالية البريطانية المصنفة بالدرجة الاستثمارية « Investment Grade » في 20 مليار جنيه إسترليني ومن سندات الحكومة البريطانية في 875 مليار جنيه إسترليني.

ومن جهته، أبقى بنك اليابان على سعر فائدته على المدى القصير دون تغيير عند0,1-% وكذلك الشأن بالنسبة لسعر الفائدة على عائدات قروض الدولة لمدة 10 سنوات الذي ظل في حوالي 0%، بهامش تقلب 0,25/-+%. كما أشار إلى أنه سيستكمل مشترياته الإضافية من السندات كما هو مخطط له في نهاية مارس 2022 ليعود ابتداء من أبريل إلى حجم مشترياته الذي كان عليه قبل الأزمة. بموازاة ذلك، أعلن بنك اليابان عن تمديد البرنامج الخاص الذي تضمنه الحكومة لمدة ستة أشهر، إلى غاية نهاية شتنبر، وهو برنامج وضع لدعم تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالأساس في إطار مواجهة الجائحة. علاوة على ذلك، أعلن البنك أنه سيمنح تمويلات للمؤسسات المالية الخاصة التي تدعم المقاولات في المجالات المتعلقة بتغير المناخ.

رسم بياني 17.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان

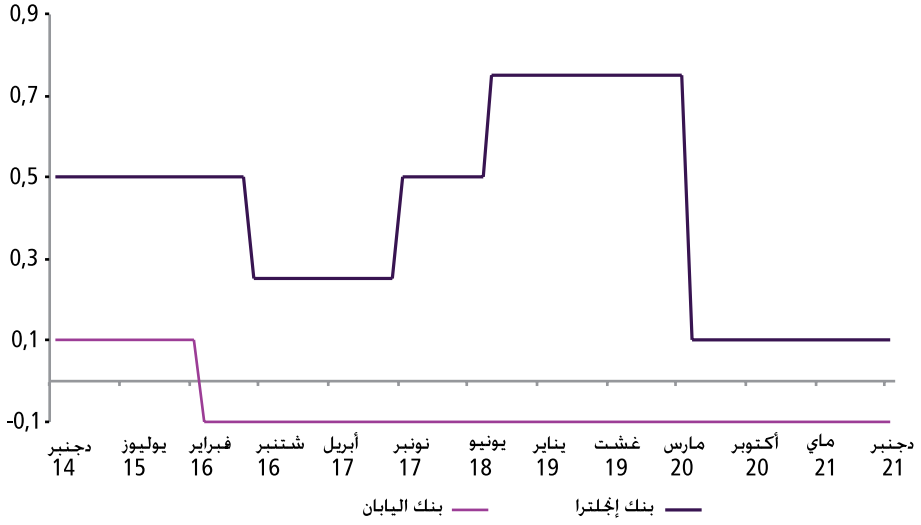

المصدر: *Eikon*.

وعلى صعيد الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، ومواصلةً للجهود الرامية إلى احتواء الضغوط التضخمية، رفع البنك المركزي البرازيلي سعر فائدته الرئيسي بما مجموعه 725 نقطة أساس إلى 9,25% ورفع البنك المركزي الروسي سعر فائدته من 4,25% إلى 8,5%. في المقابل، أبقى البنك الاحتياطي الهندي على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 4%، مؤكدا الحفاظ على سياسة نقدية تيسيرية طالما كان ذلك ضروريا لدعم الانتعاش الاقتصادي وللتخفيف من تأثير الجائحة. أما البنك المركزي الصيني، فقد خفض في دجنبر سعر الفائدة التفضيلي على القروض بمقدار 5 نقط أساس إلى 3,8% في سياق تباطؤ التعافي الاقتصادي.

رسم بياني 18.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية (%)

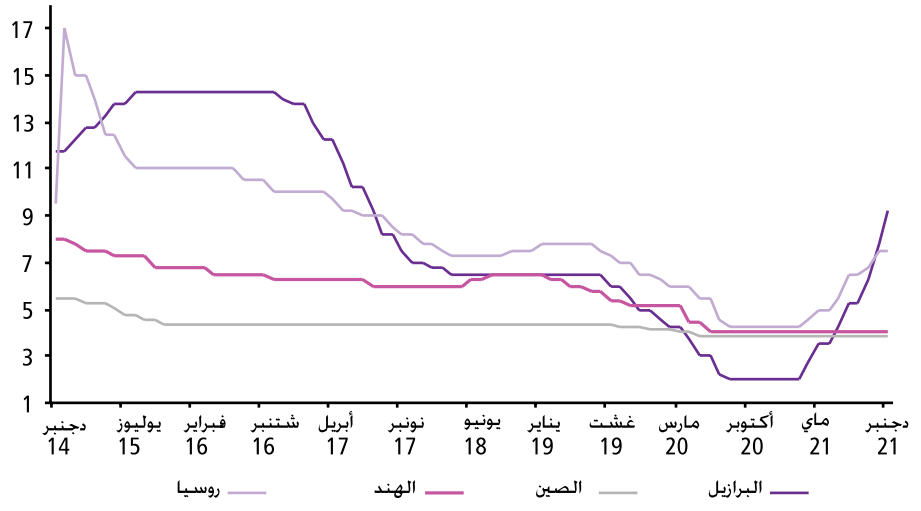

المصدر: *Eikon*.

8.1.1 الأسواق المالية

على الرغم من استمرار الأزمة الصحية، سجلت الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية أداء مميزا خلال سنة 2021. على وجه الخصوص، ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 18,7%، ومؤشر أوروستوكس 50 بنسبة 21%، ومؤشر الفوتسي 100 بنسبة 14,3% ومؤشر النيكي 225 بنسبة 4,9%. وتعزى هذه الارتفاعات إلى التقدم المحرز في حملات التلقيح، وقوة الانتعاش الاقتصادي بالإضافة إلى الحفاظ على الدعم النقدي والمالي. وعرفت أسعار البورصة بعض التباطؤ ابتداء من شتنبر ارتباطا بالشكوك المتعلقة بتمويل الخزينة الأمريكية واحتمالات تشديد السياسة النقدية من قبل الفدرالي الأمريكي واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد التي قد تؤثر على آفاق النمو. وفي مجمل السنة، تراجعت التقلبات في كل من الأسواق الأمريكية والأوروبية، حيث انخفض مؤشر VIX من 21,91 في يناير إلى 17,96 في دجنبر ومؤشر VSTOXX من 21,32 إلى 19,04.

أما أسواق البورصة في الدول الصاعدة، فقد تأثر أداؤها بالتقدم المحدود في التلقيح، وبالتشديدات القانونية التي أقرتها الصين وبتقييد السياسة النقدية وتوقعات نمو أضعف في البرازيل. وبالتالي، انخفض مؤشر EM MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 4,6%، مع تراجعات بلغت على وجه الخصوص 22,7% في الصين و18% في البرازيل. في المقابل، ارتفع مؤشر بورصة الهند بنسبة 26,8%، ومؤشر بورصة روسيا بنسبة 14,8% مدفوعان بارتفاع أسعار النفط.

رسم بياني 19.1.1: مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة

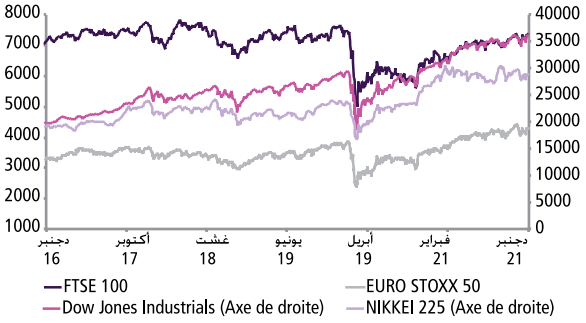

رسم بياني 20.1.1: مؤشر MSCI EM

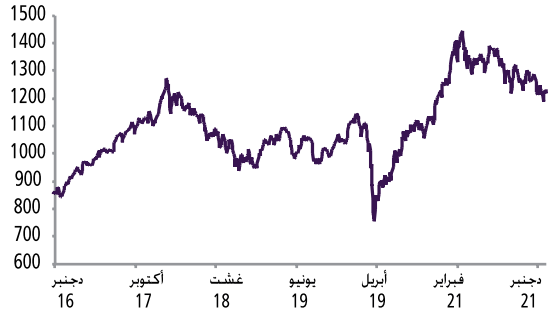

المصدر: *Eikon*.

رسم بياني 21.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة

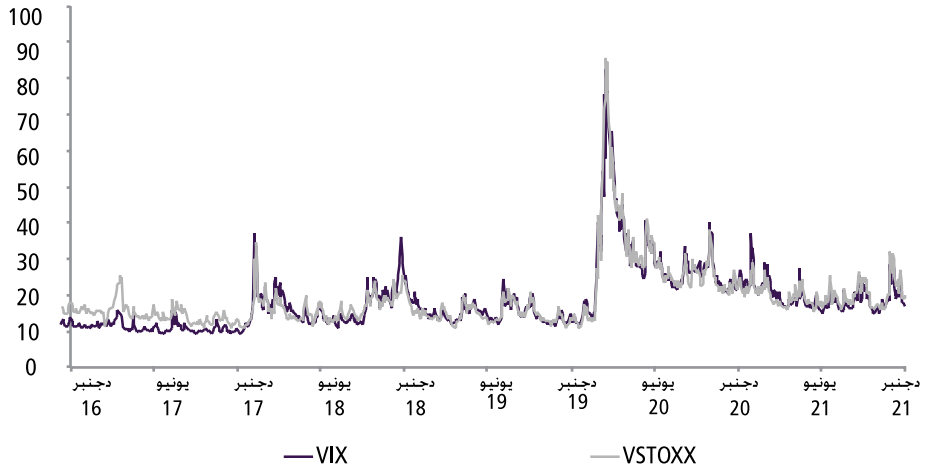

المصدر: *Eikon*.

وفي أسواق السندات السيادية، عرفت أسعار الفائدة ارتفاعا ملموسا على العموم في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. ففي الولايات المتحدة، بعد انخراطها في منحى تصاعدي في الفصل الأول مدفوعة بآفاق نمو أقوى وتزايد أسعار الفائدة، بدأت العائدات تتراجع انطلاقا من الفصل الثاني بسبب المخاوف من الانتشار السريع لمتحور دلتا. في المجموع وعلى طول السنة، ارتفعت العائدات، مع تسجيل السندات لأجل 10 سنوات على وجه الخصوص نموا قويا بواقع 58,6 نقطة أساس إلى 1,5%.

وارتفعت العائدات أيضا في منطقة الأورو، مع زيادات بلغت 39,6 نقطة أساس إلى 0,2-% في ألمانيا، و52,7 نقطة أساس إلى 0,1% في فرنسا، و51,2 نقطة أساس إلى 0,5% في إسبانيا، و61,9 نقطة أساس إلى 1,1% في إيطاليا، و 42,4 نقطة أساس إلى 0,5% في البرتغال و68,6 نقطة أساس إلى 1,3% في اليونان.

بالنسبة للاقتصادات الصاعدة الرئيسية، وباستثناء الصين حيث انخفض من 3,2% إلى 2,8%، ارتفع سعر الفائدة المطبق على السندات السيادية لأجل 10 سنوات من 5,9% إلى 6,5% في الهند ومن 7% إلى 10,3% في البرازيل ومن 5,9% إلى 8,4% في روسيا ومن 12,5% إلى 23,1% في تركيا.

رسم بياني 22.1.1: عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو
(%)

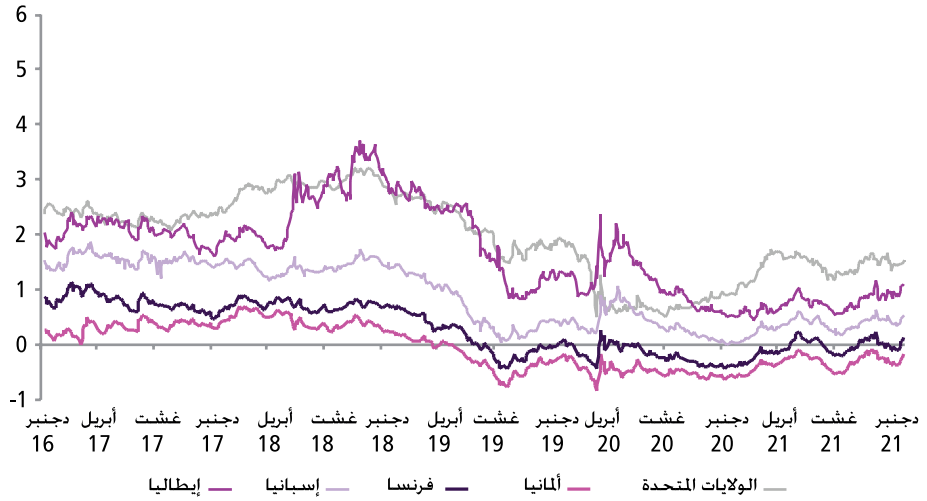

المصدر: *Eikon*.

وفيما يتعلق بالقروض البنكية في الاقتصادات المتقدمة، أدى إنهاء بعض الإجراءات التي تم وضعها في إطار مواجهة الأزمة إلى تباطؤ ملحوظ في وتيرة نموها خلال الأشهر الأولى قبل أن تتسارع في بقية العام. فقد بلغ نموها 6,7% في سنة 2021 بعد 8,9% في الولايات المتحدة و3,5% بدلاً من 4,7% في منطقة الأورو. وسجلت الاقتصادات الصاعدة الرئيسية تطورات متباينة، مع تسارع على وجه الخصوص من 11,4% إلى 17% في البرازيل ومن 11,7% إلى 18,2% في روسيا، بالإضافة إلى تباطؤ من 13,9% إلى 12,6% في الصين[1].

رسم بياني 23.1.1: الائتمان البنكي في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو (على أساس سنوي، %)

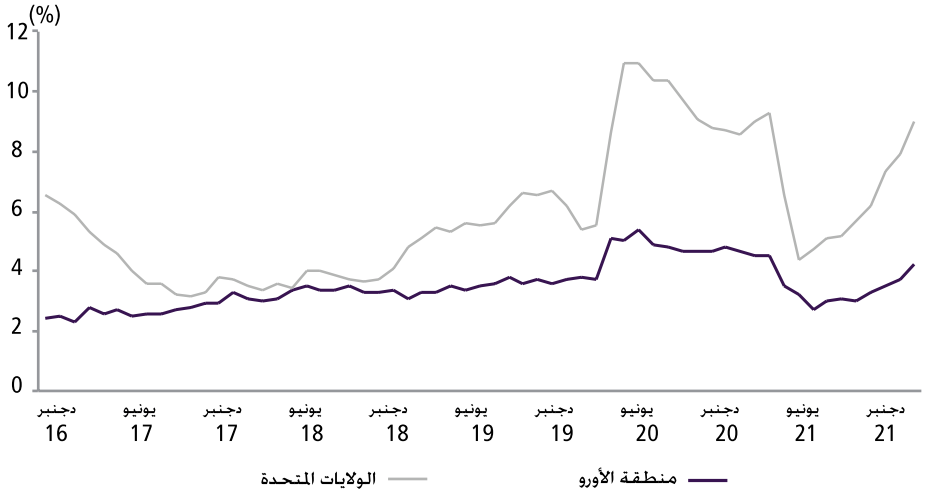

المصدر: *Eikon*.

[1] تخص المعطيات المتاحة القروض المقدمة للاستهلاك.

وفي أسواق الصرف، تميزت السنة بانخفاض جديد للأورو مقابل الدولار، متضررا بالخصوص بتوقعات تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وبلغ بنهاية السنة 1,14 دولار، وهو ما يعادل فقدان 7,1% من قيمته مقارنة ببداية السنة. وتجاه الجنيه الإسترليني، تراجع بنسبة 6,2%، مما يعكس أيضا توقع إعادة السياسة النقدية بشكل أسرع إلى مسارها الطبيعي في إنجلترا. وبالمقابل، تعزز بنسبة 3,7% تجاه الين الياباني.

رسم بياني 24.1.1: سعر صرف الأورو

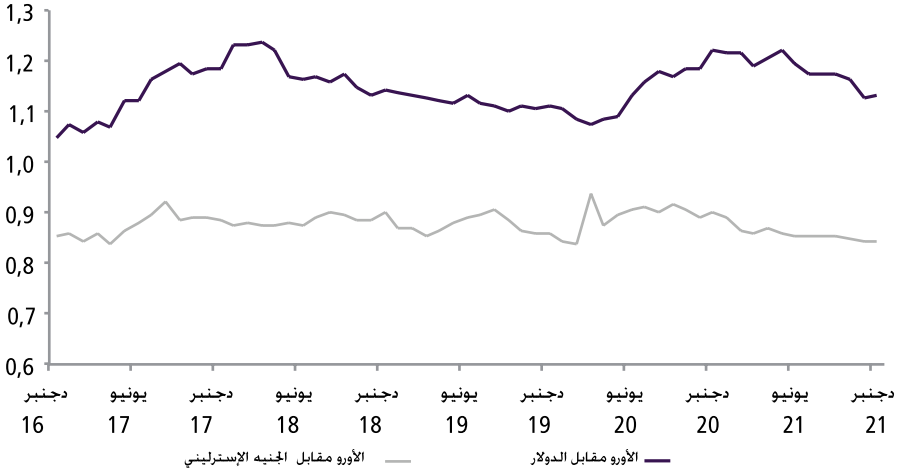

المصدر: *Eikon*.

وبخصوص عملات الاقتصادات الصاعدة، تزايدت قيمة الرنمينبي الصيني بنسبة 2,6% مقابل الدولار مدعومة بحيوية الصادرات والتدفقات المنتظمة للرساميل. وعلى العكس، انخفضت عملتا تركيا والبرازيل مقابل الدولار بشكل حاد، بنسب بلغت على التوالي 79,1% و7,3%. وتعزى هذه الانخفاضات بالأساس إلى تخوف المستثمرين من طريقة تطبيق السياسة النقدية في تركيا وإلى ضعف النمو في البرازيل.

رسم بياني 25.1.1: تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار.
(مؤشر سنة الاساس 100: 31 دجنبر 2016)

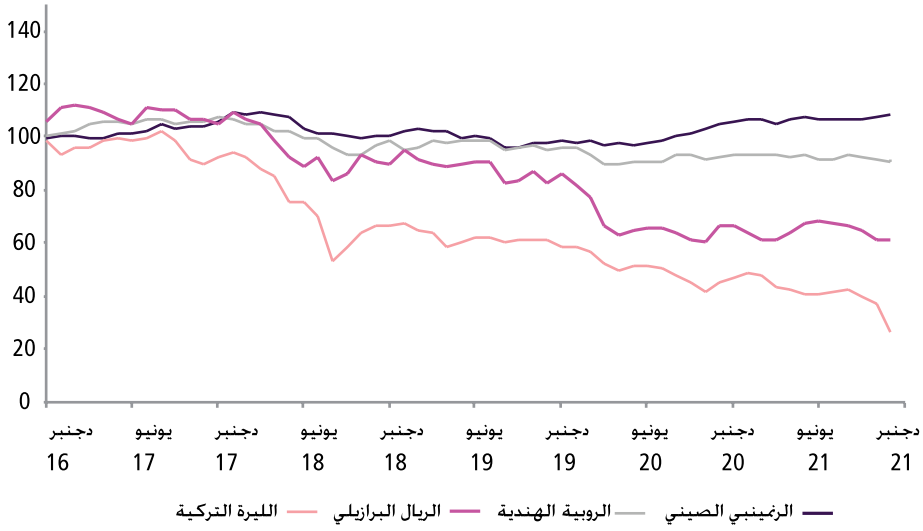

المصدر: *Eikon*.

إطار 4.1.1: مخصصات عامة جديدة من حقوق السحب الخاصة في 2021

بموجب قانونه الأساسي، يملك صندوق النقد الدولي صلاحية إحداث سيولات غير مشروطة بواسطة مخصصات حقوق السحب الخاصة لمساعدة الدول على تغطية حاجياتهم من الاحتياطيات على المدى الطويل. وقد فاقمت الأزمة الصحية والاقتصادية المرتبطة بكوفيد-19 الاحتياجات التمويلية الخارجية للعديد من الدول الأعضاء. وبالخصوص، واجهت مجموعة من الاقتصادات الصاعدة والنامية الأزمة ومخزونها من الاحتياطيات غير كاف منذ البداية، كما أنها لجأت بشكل مكثف لهذا المخزون حيث استخدمته لتمويل التدابير التي اتخذتها للحد من تداعيات الجائحة.

في هذا الإطار، واستجابة لنداء اللجنة النقدية والمالية الدولية، اقترحت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي توزيع مخصصات عامة جديدة من وحدات حقوق السحب الخاصة بمبلغ 650 مليار دولار (حوالي 456 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) من أجل تشجيع إقلاع الاقتصاد العالمي، بتوفيرها للدول الأعضاء سيولات إضافية هامة لا تزيد من مديونيتهم. وفي 2 غشت، وافق مجلس محافظي الصندوق على هذا المقترح الذي دخل حيز التنفيذ في 23 من نفس الشهر. وطبقا للقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، تم توزيع المخصصات الجديدة بين الدول حسب حصصهم، وبغض النظر عن حاجياتهم الفردية من الاحتياطيات.

جدول إ1.1.4.1: توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2021 حسب مجموعة البلدان

المجموعة	حصص المساهمة (%)	مقدار المخصصات (مليار الدولارات)
مجموعة الدول السبع G-7	43,5	283
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	14,3	93
الاقتصادات الصاعدة والنامية	42,2	275
بما في ذلك الدول ذات الدخل المنخفض	3,2	21

وللتذكير، هذا المخصص العام من حقوق السحب الخاصة هو الرابع الذي يمنحه صندوق النقد الدولي والأهم في تاريخ المؤسسة. وتعود المخصصات الموزعة قبل ذلك إلى غشت 2009، في أعقاب الأزمة المالية الدولية، وهمت مبلغ 161,2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. أما أولى العمليتين، فقد أنجزهما الصندوق في 1970 و1979 بمبالغ وصلت على التوالي إلى 9,3 مليار و12,1 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

وفي إطار تدبيره للأزمة، شجع صندوق النقد الدولي البلدان التي تتوفر على وضعية خارجية متينة على إعادة تخصيص جزء من مخصصات حقوق سحبها الخاصة، على أساس طوعي، لفائدة البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، لاسيما من خلال نافذته للقروض الميسرة المتمثلة في «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». كما اقترح إحداث **صندوق استئماني جديد للصلابة والاستدامة**[1]، حيث ستمكن حقوق السحب الخاصة التي أعيد تخصيصها من دعم الدول ذات الدخل الضعيف والبلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من الهشاشة والمنخرطة في إصلاحات اقتصادية كلية وبنيوية تتمحور حول تغير المناخ والجائحات.

وتوصل المغرب، الذي تصل حصته إلى 894,4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ممثلة 0,19% من مجموع حصص صندوق النقد الدولي، بمبلغ 857,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة برسم مخصصات سنة 2021، أي ما يعادل 1,216 مليار دولار، ليصل بذلك المبلغ التراكمي لمخصصات حقوق السحب الخاصة المتوصل بها إلى هذا التاريخ إلى 1,419 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

[1] صادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على إحداث الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة في 13 أبريل 2022 وتم تفعيله رسميا في 1 فاتح ماي 2022.

2.1 الإنتاج والطلب

بعد انكماش تاريخي بلغ 7,2% سنة 2020، سجل الاقتصاد الوطني نموا قويا بنسبة 7,9% سنة 2021. ويعزى هذا التطور، بالإضافة إلى الأثر الأساس، إلى التقدم المحرز على مستوى حملة التلقيح وتخفيف القيود الصحية والإبقاء على التحفيزات النقدية والميزانية، فضلاً عن الظروف المناخية الجيدة التي اتسم بها الموسم الفلاحي 2020-2021.

وهكذا، تزايدت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 17,8% وتلك الخاصة بالأنشطة غير الفلاحية بنسبة 6,6%. وقد تجاوز النشاط الاقتصادي مستواه المسجل قبل الأزمة في عدة قطاعات، لا سيما في «البناء»، و«التجارة وإصلاح المركبات»، و«الكهرباء والغاز والماء والتطهير والنفايات»، بينما ظل الانتعاش جزئيا في بعض الفروع، خاصة «الإيواء والمطاعم» و «النقل والتخزين» و«الصناعات التحويلية».

ويظهر تحليل تطور النشاط خلال السنة[1] أنه بعد نمو محدود بواقع 1% في الفصل الأول، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم بواقع 15,2% في الفصل الثاني[2] قبل أن تتباطأ وتيرة نمو إلى 7,8% ثم إلى 6,6% على التوالي، خلال الفصلين الأخيرين من السنة.

وفيما يتعلق بالطلب، فقد تحسن مكونه الداخلي بشكل ملموس مدفوعا باستهلاك الأسر والاستثمار، حيث سجل مساهمة إيجابية في النمو قدرها 9,8 نقطة مئوية. أما الصادرات الصافية، فقد أفرزت مساهمة سلبية قدرها 1,8 نقطة مئوية.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1284,2 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 11,4% مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 3,6% مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2019. وأخذا بالاعتبار التدفقات نحو الخارج برسم عائدات الملكية والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1371,7 مليار بزيادة قدرها 12,2% من سنة إلى أخرى.

[1] الأرقام الوحيدة المتاحة بوتيرة فصلية وقت إعداد هذا الفصل هي تلك الواردة في الحسابات الوطنية، سنة الأساس 2007.

[2] تجدر الإشارة إلى أن الفصل الثاني من سنة 2020 عرف فرض الحجر الصحي على الساكنة ابتداء من 20 مارس لمدة تقارب 3 أشهر.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بالحجم بأسعار السنة السابقة (التغير %)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع الأولي	**14,0**	**-18,6**	**19,5**	**4,5**	**-3,9**	**-7,1**	**17,6**
الفلاحة والاستغلال الغابوي	14,3	-19,7	21,5	5,6	-5,0	-8,1	17,8
الصيد وتربية الأحياء المائية	8,5	3,6	-9,3	-12,5	13,8	12,2	12,7
القطاع الثانوي	**1,8**	**1,9**	**3,4**	**3,1**	**4,1**	**-5,4**	**6,8**
صناعة الاستخراج المعدني	0,5	3,3	11,0	-0,8	2,3	2,6	0,9
الصناعات التحويلية	1,6	0,7	3,4	3,2	3,4	-7,4	6,1
توزيع الكهرباء والغاز و الماء، شبكات التطهير، ومعالجة النفايات	5,2	1,8	2,9	8,8	14,7	-1,3	6,5
البناء	1,3	4,7	1,3	1,3	0,5	-4,1	10,7
القطاع الثالثي	**2,1**	**3,3**	**3,3**	**2,9**	**3,9**	**-7,9**	**6,4**
تجارة الجملة والتتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية	0,4	2,5	4,6	-0,2	2,1	-6,6	7,9
أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	-1,4	3,1	10,4	6,2	3,6	-54,6	31,6
النقل والتخزين	6,0	1,1	1,3	-0,5	5,5	-28,5	15,2
الإعلام والاتصال	2,2	5,4	-2,0	3,5	2,5	5,1	-0,8
الأنشطة المالية والتأمين	2,5	6,0	3,8	1,9	5,3	0,6	4,6
الأنشطة العقارية	0,2	2,7	1,5	3,2	1,8	-0,8	3,0
البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	9,8	6,4	4,7	6,1	8,3	-13,4	10,0
الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	3,6	3,9	3,9	3,9	6,6	5,3	4,1
التربية، والصحة الإنسانية وأنشطة الأعمال الاجتماعية	0,7	1,0	1,1	4,1	2,0	0,8	3,0
خدمات أخرى	1,5	3,2	1,9	1,5	0,2	-23,2	2,4
القيمة المضافة غير الفلاحية	**2,1**	**2,8**	**3,2**	**2,8**	**4,0**	**-6,9**	**6,6**
القيمة المضافة الإجمالية	**3,4**	**0,0**	**5,2**	**3,1**	**3,0**	**-7,0**	**7,8**
صافي الضرائب من الإعانة على المنتجات	**14,0**	**5,1**	**4,0**	**2,4**	**2,3**	**-8,4**	**8,8**
الناتج الداخلي الإجمالي	**4,3**	**0,5**	**5,1**	**3,1**	**2,9**	**-7,2**	**7,9**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.2.1 الإنتاج

بعد انخفاض بواقع 7,1% سنة 2020، سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي انتعاشا بنسبة 17,6%، نتيجة لنمو الفلاحة بواقع 17,8% مقابل تراجعها بنسبة 8,1% ونمو فرع الصيد البحري بواقع 12,7%، بعد ارتفاعه بواقع 12,2%.

وشهد الموسم الفلاحي 2020-2021 مرحلتين متباينتين. تميزت أولاهما، التي امتدت إلى غاية منتصف نونبر، بعجز حاد في التساقطات المطرية وبتوزيعها السيء في المكان والزمان. وابتداء من الأيام العشرة الأخيرة من نفس الشهر، سُجلت تساقطات غزيرة بمختلف المناطق تقريبا. في ظل هذه الظروف، بلغت المساحة المزروعة بالأنواع الثلاثة الرئيسية من الحبوب (القمح الطري والقمح الصلب والشعير) 4,4 مليون هكتار، وهو مستوى شبه مستقر مقارنة

بالموسم السابق، بينما بلغ الإنتاج 103,2 مليون قنطار مقابل 32,1 مليون. وبالتالي، انتقلت مردودية الهكتار الواحد من 7,4 إلى 23,7 قنطار، وهو أعلى مستوى يسجل في غضون الثلاثين سنة الماضية.

بالنسبة للزراعات الأخرى، تحسن الإنتاج بواقع 32,1% بالنسبة للحوامض، و12,9% للزيتون، و6% لزراعة العلف، و2,9% في زراعة الخضروات. بالمقابل، انخفض إنتاج النباتات السكرية بنسبة 28%.

رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة (مليون قنطار)

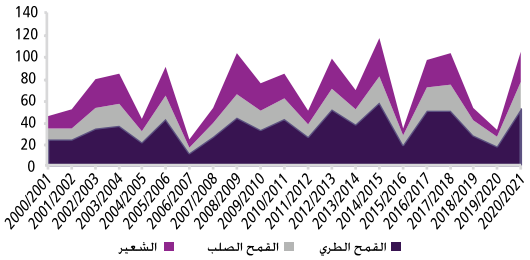

رسم بياني 2.2.1: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب (مليون قنطار)

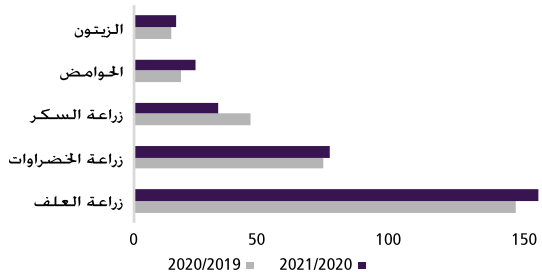

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

على مستوى قطاع الصيد البحري، تظهر المعطيات المتوفرة والمتعلقة بمكونه الساحلي والتقليدي[1] تزايدا في حجم الإنتاج المسوق بنسبة 2,8% إلى 1,3 مليون طن. وحسب النوع، بلغ هذا الارتفاع 0,9% بالنسبة لأسماك أعالي البحار التي تمثل 86% من المجموع، و14,2% بالنسبة للأسماك البيضاء و28% بالنسبة للرخويات و72,2% بالنسبة للقشريات. ومن حيث القيمة، انتعش الإنتاج بنسبة 35,5% إلى 9,1 مليار درهم.

رسم بياني 3.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)



المصدر: المكتب الوطني للصيد.

[1] بالنسبة للصيد في أعالي البحار، لاتزال المعطيات الخاصة بسنة 2021 غير متاحة.

إطار 1.2.1: تأثير التغير المناخي بالمغرب

خلال السنوات الأخيرة، ومع توالي تقارير مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية على حد سواء، أضحى التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تواجه الإنسانية. ورغم الوعي المتزايد بهذه الإشكالية واعتماد المزيد من السياسات الرامية إلى التكيف مع هذا المشكل والتخفيف من حدته، يبقى التقدم المسجل في هذا المجال بطيئا جدا.

فالتقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يعطي صورة قاتمة بهذا الخصوص، إذ يشير إلى أن هدف الحد من الاحترار المناخي في 1,5 درجة مئوية أصبح محط شكوك متزايدة مقارنة بالمرحلة ما قبل الصناعية. وإذا استمر هذا التوجه، ستكون العواقب الإنسانية والاقتصادية وخيمة. وتعتبر دراسة لجامعة ستانفورد صدرت سنة 2015[1] أن الخسارات المتراكمة والناجمة عن التغير المناخي على الصعيد العالمي تقدر بنسبة تتراوح ما بين 10% و50% من الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في أفق 2100.

وتظل إفريقيا على وجه الخصوص، رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات العالمية للغاز المسبب للاحتباس الحراري، جد ضعيفة إزاء هذه المخاطر، حيث تشير التقييمات الأخيرة للأمم المتحدة إلى خسارة اقتصادية تناهز 3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنويا إلى غاية 2050 [2]. ومما يثير القلق أيضا أن التمويلات الضرورية لمواجهة هذا الخطر تفوق قدرات دول القارة. ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول الآفاق الاقتصادية الإقليمية لشهر أبريل 2020 إلى أن افريقيا جنوب الصحراء ستحتاج سنويا إلى موارد تتراوح من 30 إلى 50 مليار دولار من التمويلات الإضافية خلال العقد الحالي من أجل تنفيذ سياسات التكيف مع التغيرات المناخية[2].

ونظرا لموقعه الجغرافي، فالمغرب معرض بشدة لهذه الظاهرة مع تبعات اقتصادية واجتماعية هامة. فقد سجل، ما بين 1970 و2020، توجها نحو الارتفاع في درجات الحرارة بواقع 0,21 درجة مئوية في المتوسط كل عشر سنوات في حين انخرطت التساقطات المطرية في منحى تنازلي بنسبة 4,2% [3] كل عشر سنوات.

رسم بياني إ 1.1.2.1: متوسط درجة الحرارة السنوية بالمغرب ما بين 1970 و2020 (بالدرجة المئوية)

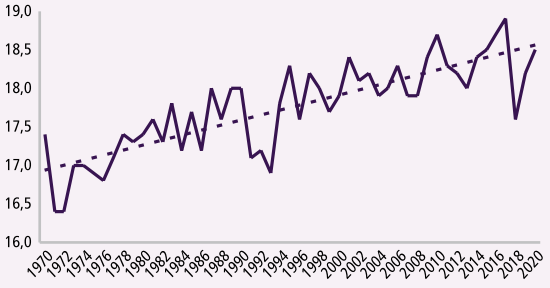

رسم بياني إ 2.1.2.1: الحجم السنوي للتساقطات المطرية ما بين 1970 و2020 (بالملم)

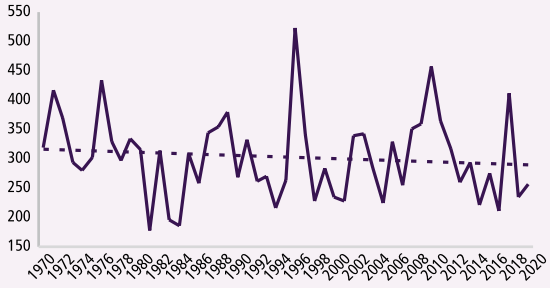

المصدر: بوابة معرفة تغير المناخ التابعة للبنك الدولي.

[1] « Global Non-linear Effect of Temperature on Economic Production », جامعة ستانفورد. 2015.

[2] « State of the Climate in Africa 2020 », المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

[3] تم حسابها من طرف بنك المغرب بناء على معطيات البنك الدولي.

في ظل هذه الظروف، يتزايد العجز المائي للبلد بطريقة مقلقة، متفاقما بفعل الضغط الديمغرافي والحاجيات المتنامية للقطاعات الاقتصادية لاسيما الفلاحة التي تستحوذ على حوالي 88% من الاستهلاك الوطني للماء[4]. وحسب البنك الدولي[5]، يعد المغرب من ضمن الدول الأقل وفرة للموارد المائية للفرد الواحد مع قدرة مائية محدودة في 645 م^3/فرد/سنة في 2015، وهو مستوى أدنى بكثير من «عتبة الفقر المائي» المقدرة بواقع 1000 م^3/فرد/سنة، وقد ينخفض مع حلول سنة 2050 ليصل إلى مستوى قريب من «عتبة الندرة الشديدة للمياه» المحددة في 500 م^3/فرد.

رسم بياني 3.1.2.1: الموارد المائية المتاحة بالمغرب (بالمتر المكعب لكل شخص في السنة)

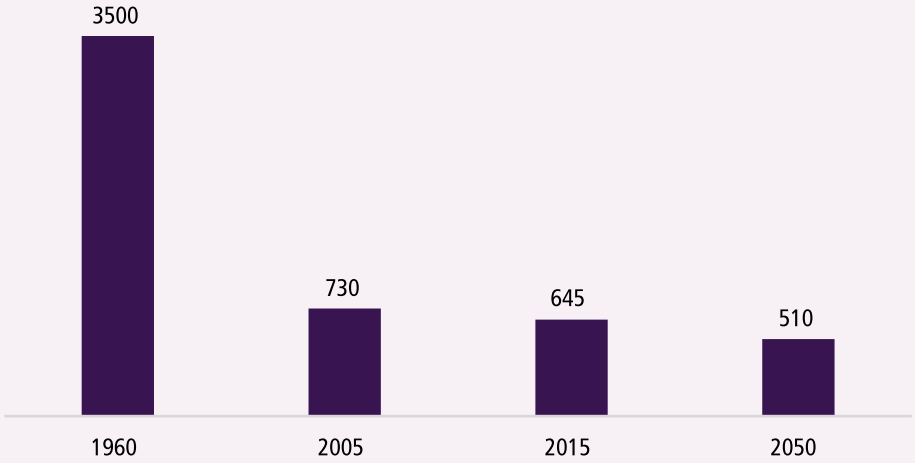

المصدر: البنك الدولي.

وإذا كان صحيحا أن المغرب يزخر بإمكانيات مهمة من حيث الموارد المائية غير التقليدية، مثل تحلية مياه البحر، إلا أن القدرات الإنتاجية لهذه الأخيرة تبقى ضعيفة، ومحدودة بالخصوص بالتكلفة المرتفعة لتعبئتها.

ولمواجهة هذه الوضعية، يبقى من الضروري تغيير نمط إعداد السياسات العمومية واعتماد مقاربة شاملة وبالخصوص صارمة لتعزيز الوعي بالاعتبارات المناخية في أي قرار يؤخذ في المجال العام أو الخاص. وبموازاة ذلك، يتعين على بلدنا رفع استثماراته في البنيات التحتية المائية القادرة على التكيف، حيث ستمكنه هذه الأخيرة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي[6]، من تقليص خسارات الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 60% والتخفيف من الصدمات على الدين العمومي.

[4] البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (Aquastat).

[5] « Gestion de la Rareté de l'Eau en Milieu Urbain au Maroc ». البنك الدولي. نونبر 2017.

[6] « Feeling the Heat, Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia ». صندوق النقد الدولي 2022.

وفي القطاع الثانوي، بعد انخفاض بواقع 5,4% سنة 2020، ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 6,8%، وأفرزت مساهمة إيجابية في النمو بمقدار 1,8 نقطة مئوية. وحسب الفروع، انتعشت الصناعات التحويلية مع تزايد قيمتها المضافة بنسبة 6,1% بعد انخفاضها بواقع 7,4% سنة 2020. ويعكس هذا التطور بالخصوص ارتفاعا بنسبة 11%، بدلاً من

انكماش بواقع 17,6% في فرع «صناعة وسائل النقل» وبنسبة 10,9%، بعد تدنيها بنسبة 11,8% في «صنع منتجات من المطاط والبلاستيك ومواد غير معدنية أخرى» وبنسبة 4,1% بعد انخفاض بواقع 19% في «صناعة النسيج، والملابس والجلد ومنتجات جلدية» . وهو ما يعزى جزئيا إلى استئناف النشاط لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. بالموازاة مع ذلك، تسارعت وتيرة النشاط من 0,1% إلى 4,9% في «صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ» بينما تراجعت بنسبة 1,7% بعد نموها بنسبة 7,2% في «صناعات المواد الكيماوية ».

رسم بياني 4.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)

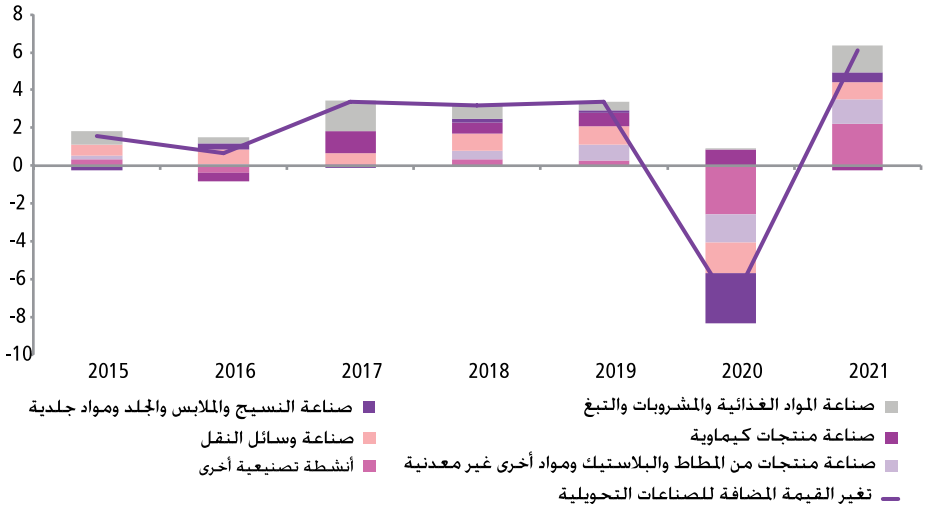

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وشمل الانتعاش أيضا فرع «البناء» الذي ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 10,7% بعد انخفاضها بواقع 4,1%. وقد تميز تطور النشاط في هذا الفرع بشكل خاص بتحسن مبيعات الأسمنت بواقع 14,8% وتسارع وتيرة نمو قرض السكن إلى 4,7%. بالمقابل، تباطأ نمو القيمة المضافة «للصناعة الاستخراجية» من 2,6% إلى 0,9%، نتيجة انخفاض نمو الإنتاج التسويقي للفوسفاط من 6,1% إلى 1,8%.

رسم بياني 5.2.1: القيمة المضافة لقطاع البناء

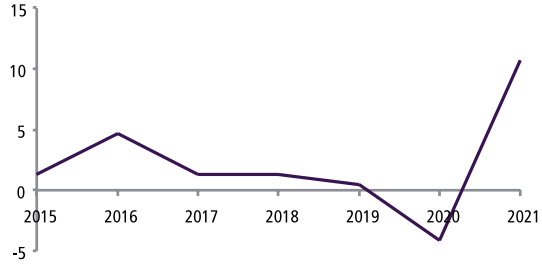

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 6.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفاط الخام من حيث الحجم (التغير %)

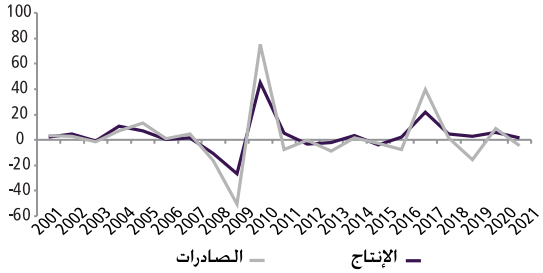

المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

أما فرع «الكهرباء والغاز والماء والتطهير والنفايات»، فقد ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 6,5% مقابل تراجعها بواقع 1,3% سنة 2020، وهو ما يعكس تزايد إنتاج الكهرباء بواقع 6,5%، بعد انخفاضه بنسبة 4,3%. وحسب المصدر، ارتفع الإنتاج بواقع 5,9% في الطاقة الحرارية، التي تمثل 79,7% من المجموع، و بنسبة 19% فيما يخص الطاقة الشمسية و بنسبة 11,2% بالنسبة للطاقة الريحية، بينما انخفض بواقع 6% في الطاقة المائية. موازاة مع ذلك، تحسن الاستهلاك بواقع 5,5%، مقابل انكماشه بنسبة 1,8% سنة من قبل. في ظل هذه الظروف، ارتفعت صادرات الكهرباء بنسبة 36,5%، بينما تراجعت وارداته بواقع 19,6%، وحقق رصيد المبادلات الخارجية للكهرباء مجددا فائضا قدره 163 جيغاواط ساعة، بعد أن سجل عجزا قدره 232 جيغاواط ساعة. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج في محطتي الطاقة الحرارية لكل من تهدارت وعين بني مطهر توقف منذ فاتح نونبر بعد انتهاء العقد المتعلق بخط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي.

رسم بياني 7.2.1: إنتاج الكهرباء (بآلاف جيغاواط ساعة)

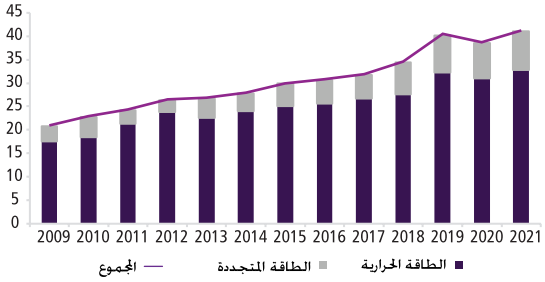

رسم بياني 8.2.1: إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد (بآلاف جيغاواط ساعة)

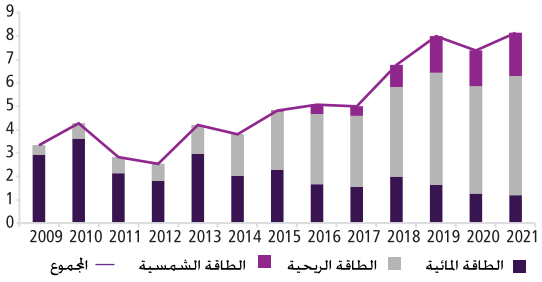

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء.

إطار 2.2.1: تطور الكثافة الطاقية في المغرب

مع الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي سنة 2021، عرفت أسعار الطاقة[1] ارتفاعا كبيرا، حيث تزايدت في المتوسط بنسبة 81% بالنسبة للبلدان المستوردة. ويشكل هذا التطور تحديا حقيقيا ويعيد التأكيد على ضرورة إعداد سياسات ترمي إلى التخفيف من التبعية الطاقية، خاصة أنه في سياق الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ، فإن التوقعات المرتبطة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أصبحت مرتفعة.

ووعيا منه بهذا الرهان الهام، أطلق المغرب سنة 2009 استراتيجية طاقية تهدف إلى التخفيف من التبعية من خلال تطوير مصادر بديلة، لا سيما الطاقات المتجددة، إلى جانب تحسين النجاعة الطاقية. وتطمح هذه الاستراتيجية في أفق 2030 إلى رفع حصة الطاقات المتجددة ضمن المزيج الكهربائي إلى 52% وتوفير الطاقة بنسبة 20%.

ويظل مفهوم النجاعة الطاقية واسعا وصعب التحديد. غير أن هناك العديد من المؤشرات التي تمكن من فهم تطور هذا المفهوم، لا سيما الكثافة الطاقية، التي يتم احتسابها من خلال إجمالي استهلاك الطاقة حسب الحجم[2] نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار المتسلسلة. ويشير انخفاض الكثافة إلى تحسن النجاعة الطاقية والعكس صحيح. ويمكن حسابها باستخدام الاستهلاك الخام[3] «الكثافة الأولية» أو الاستهلاك النهائي «الكثافة النهائية». وبغرض التحليل القطاعي في هذا الإطار، تم اعتماد القياس الثاني.

رسم بياني إ1.2.2.1: كثافة الطاقة (بالطن معادل النفط/ مليون درهم)

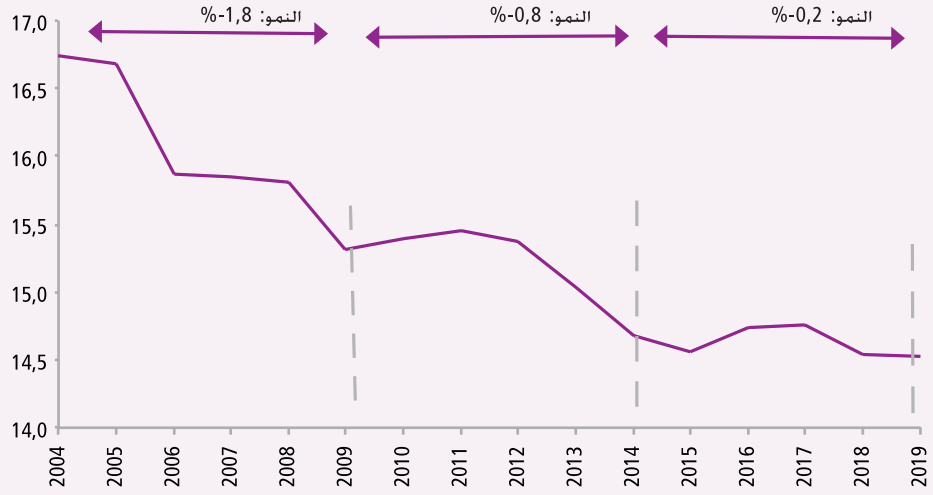

المصادر: معطيات وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والمندوبية السامية للتخطيط، وحسابات بنك المغرب.

[1] يتعلق الأمر بمؤشر الطاقة بالقيمة الإسمية للبنك الدولي.
[2] يقاس بالطن معادل النفط، ويشير إلى الطاقة الناجمة عن احتراق طن واحد من النفط.
[3] يتعلق الأمر بالطاقة التي يستهلكها المستخدمون النهائيون وكذلك تلك المستعملة في القطاع الطاقي، بما في ذلك لغرض التسليم والتحويل.

ويكشف تحليل تطور الكثافة الطاقية النهائية بين سنتي 2004 و2019[4] عن ثلاث مراحل: خلال المرحلة الأولى، التي امتدت من 2004 إلى 2009، تراجعت الكثافة الطاقية في المتوسط السنوي بنسبة 1,8% إلى 15,3 طن معادل نفط/مليون درهم. ويشمل هذا التطور انخفاضا بواقع 3,4% في قطاع السكن[5]، وشبه استقرار في كل من القطاع الثالثي[6]، الذي يستأثر بحصة 49,1% من الاستهلاك الوطني للطاقة، وفي القطاع الثانوي، فضلا عن ارتفاع بنسبة 1,6% في القطاع الأولي. وفيما يتعلق بهذا الأخير، غالبا ما يؤدي اللجوء المتزايد للري[7] في السنوات التي تشهد تساقطات مطرية ضعيفة إلى تزايد الكثافة الطاقية.

رسم بياني 1.2.2.1: كثافة الطاقة في القطاع الأولي والمعدل التراكمي للتساقطات المطرية

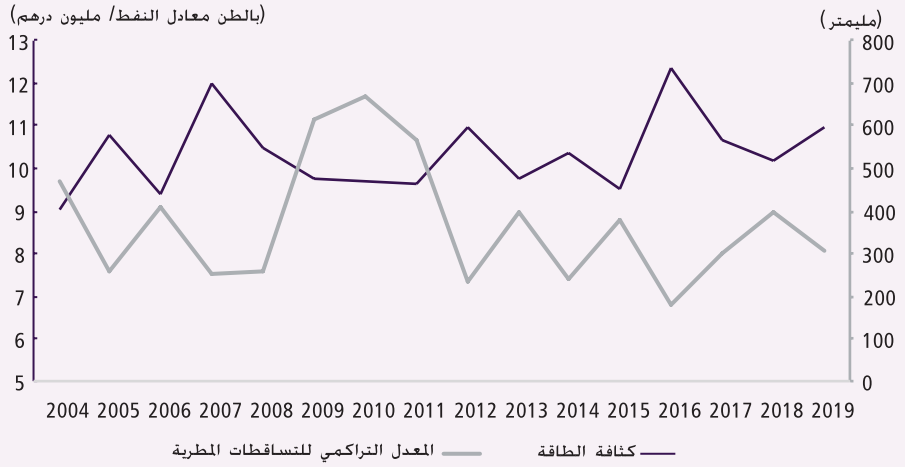

المصادر: معطيات وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والمديرية العامة للأرصاد الجوية، وحسابات بنك المغرب.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2014، تواصل تحسن النجاعة الطاقية وإن بوتيرة أقل، مع تراجع في الكثافة محدود في 0,8% في المتوسط السنوي إلى 14,7 طن معادل نفط/ مليون درهم. وبلغ الانخفاض 1,9% في القطاع الثانوي و0,5% في القطاع الثالثي، بينما تراجعت حدته بشكل ملموس في قطاع السكن، ارتباطا على الأرجح بتزايد حصة الأسر المستفيدة من الكهرباء[8]. وفي القطاع الأولي، واصلت الكثافة الطاقية ارتفاعها بنسبة 1,2% سنويًا لتصل إلى حوالي 10 طن معادل نفط/مليون درهم.

وما بين 2014 و 2019، اتسمت الكثافة الطاقية على العموم بشبه استقرار، يشمل من جهة تراجع حدة انخفاضها في القطاع الثانوي واستقرارها في القطاع الأولي، ومن جهة أخرى انقلاب المنحى في القطاع الثالثي مع نمو سنوي بواقع 0,8%. وفي قطاع السكن، ظلت مستقرة في حوالي 0,5 طن معادل نفط لكل أسرة.

[4] بيانات الاستهلاك متاحة فقط من سنة 2004. أما البيانات المتعلقة بالقيم المضافة القطاعية، المستخلصة من الحسابات الوطنية لسنة الأساس 2014، فهي مقتصرة على الفترة 2014-2019. لكن بنك المغرب يربطها بالبيانات الأخرى لأغراض تحليلية منذ سنة 2004. فيما يخص سنة 2020، فهي لم تؤخذ بالحسابات في التحليل لاعتبارها سنة أزمة.

[5] يتم احتساب الكثافة الطاقية في «قطاع السكن» من خلال نسبة الاستهلاك الطاقي إلى عدد الأسر.

[6] حسب التصنيف المعتمد من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

[7] الارتباط بين الكثافة الطاقية والمعدل التراكمي للتساقطات المطرية سالب وكبير قدره 73-%.

[8] انتقل معدل الاستفادة من الكهرباء من 87,6% في المتوسط خلال الفترة الأولى إلى 97,9% خلال الفترة الثانية، بينما ظلت وتيرة نمو عدد الأسر شبه مستقرة.

جدول إ1.2.2.1: الاستهلاك الطاقي وكثافة الطاقة حسب القطاعات

	الحصة ضمن الاستهلاك الطاقي النهائي في 2019 (%)	متوسط النمو في كثافة الطاقة النهائية (%)			
		2009-2004	2014-2009	2019-2014	2019-2004
على الصعيد الوطني	-	-1,8	-0,8	-0,2	-0,9
القطاع الأولي	7,4	1,6	1,2	1,1	1,3
القطاع الثانوي	18,9	0,1	-1,9	-1,4	-1,1
القطاع الثالثي	49,1	-0,2	-0,5	0,8	0,0
قطاع السكن	24,5	-3,4	-0,1	-0,1	-1,2

المصادر: معطيات وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والمندوبية السامية للتخطيط، وحسابات بنك المغرب.

إجمالا، يرجح أن تكون الكثافة الطاقية قد انخفضت بنسبة 13,2% بين سنتي 2004 و2019، أي بواقع 0,9% في المتوسط السنوي. وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت إعداد استراتيجية وطنية للطاقة سنة 2009، وخاصة اعتماد قانون يتعلق بالنجاعة الطاقية سنة 2011، فإنه يبقى من الصعب، في ظل انعدام بيانات مفصلة وشاملة، تقييم مساهمة هذه السياسات في التطور الحاصل وتحديد الفارق المسجل بالنظر إلى الأهداف المسطرة. وتحيل هذه الوضعية إلى ضرورة ترجمة الأهداف إلى مؤشرات كمية دقيقة ووضع آلية للتتبع مدعومة بنظام لتجميع البيانات بشكل منتظم. ومن شأن مثل هذه الآلية التمكن من تقييم التقدم المحرز وبالخصوص إجراء التعديلات الضرورية على السياسات المعتمدة والاختيارات المتخذة، عند الاقتضاء.

بالنسبة لأنشطة القطاع الثالثي، ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة 6,4% بعد انكماش بواقع 7,9% سنة 2020، وسجلت مساهمة إيجابية في النمو بلغت 3,4 نقطة مئوية. وبعد انخفاض قيمته المضافة بنسبة 54,6% سنة 2020، شهد فرع «الإيواء والمطاعم» انتعاشا جزئيا، حيث سجل نموا بنسبة 31,6%، وذلك بفضل تخفيف القيود الصحية وإعادة فتح الحدود ابتداء من 15 يونيو وإطلاق عملية مرحبا 2021 مع دعم أسعار النقل البحري والجوي. وبالتالي، ارتفع عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية بواقع 34% إلى 3,7 مليون، وهو مستوى لا يزال مع ذلك أقل بكثير من 12,9 مليون المسجل سنة 2019. ويشمل هذا التطور نموا بنسبة 77,9% لعدد الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج وانخفاضًا بنسبة 8,8% من السياح الأجانب.

وحسب بلدان المصدر، تراجع بالخصوص عدد الوافدين من الصين بواقع 76,8% ومن ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة بنسبة 50%. وعلى العكس، ارتفع عدد القادمين من روسيا بنسبة 29,7% ومن الدول العربية بنسبة 26,1% ومن فرنسا بواقع 19,8%.

جدول 2.2.1: الوافدون إلى المراكز الحدودية

	بالآلاف				التغير (%)		
	2018	2019	2020	2021	2019/2018	2020/2019	2021/2020
السياح الأجانب	6 679	7 043	1 408	1 284	5,4	-80,0	-8,8
أوروبا	5 142	5 471	1 097	959	6,4	-80,0	-12,6
فرنسا	1 844	1 991	412	494	7,9	-79,3	19,8
اسبانيا	814	881	200	99	8,2	-77,3	-50,3
ألمانيا	394	413	79	39	4,8	-80,9	-50,8
المملكة المتحدة	511	551	113	56	8,0	-79,5	-50,2
روسيا	37	40	9	12	7,3	-76,7	29,7
أمريكا الشمالية	436	478	75	86	9,8	-84,2	14,7
البلدان العربية	414	426	97	122	2,9	-77,3	26,1
المغرب العربي	214	227	49	46	6,1	-78,3	-6,0
باقي دول العالم	688	668	139	117	-3,0	-79,1	-15,9
الصين	132	141	21	5	6,8	-85,4	-76,8
المغاربة المقيمون بالخارج	5 610	5 889	1 370	2 437	5,0	-76,7	77,9
المجموع	12 289	12 932	2 778	3 722	5,2	-78,5	34,0

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وعلى نفس المنوال، ارتفع عدد ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة بنسبة 31,9% إلى ما يناهز 9,2 مليون، نتيجة تزايده بواقع 82,2% بالنسبة للمواطنين وانخفاضه بنسبة 18,8% لغير المقيمين. وحسب الوجهات السياحية الرئيسية، فقد تحسن بنسبة 103% في طنجة و47,8% في شفشاون و30,9% في الدار البيضاء و30,6% في مراكش بينما تراجع في أكادير بنسبة 15,6%.

جدول 3.2.1: عدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة

	بالآلاف				التغير (%)		
	2018	2019	2020	2021	2019/2018	2020/2019	2021/2020
السياح الأجانب	16 812	17 406	3 470	2 818	3,5	-80,1	-18,8
أوروبا	12 152	12 353	2 372	1 751	1,7	-80,8	-26,2
فرنسا	4 681	4 853	1 046	985	3,7	-78,4	-5,8
اسبانيا	879	877	154	114	-0,2	-82,4	-26,5
ألمانيا	1 869	1 746	332	69	-6,6	-81,0	-79,1
المملكة المتحدة	2 015	2 224	383	240	10,4	-82,8	-37,4
روسيا	133	110	17	29	-17,4	-84,2	69,5
أمريكا الشمالية	759	849	161	201	11,9	-81,1	25,5
البلدان العربية	889	953	236	248	7,3	-75,3	5,2
المغرب العربي	313	336	75	53	7,4	-77,7	-29,5
باقي دول العالم	3 013	3 251	701	617	7,9	-78,4	-12,0
السياح المحليون	7 142	7 838	3 499	6 376	9,7	-55,4	82,2
المجموع	23 954	25 244	6 968	9 194	5,4	-72,4	31,9

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأخذا بالاعتبار تطور الطاقة الإيوائية، انخفضت نسبة الملء من 26% إلى 25%. وبحسب المدينة، فقد تراجعت بسبع نقط إلى 29% في أكادير وبخمسة نقط إلى 13% في ورزازات وبأربعة نقط إلى 28% في مراكش. وبالمقابل ارتفعت بالخصوص في فاس بما قدره 13 نقطة إلى 37% وفي طنجة بواقع 8 نقط إلى 33%.

جدول 4.2.1: نسبة الملء الفندقي حسب المدن الرئيسية

	بالنسبة %				التغير (بالنقط المئوية)		
	2018	2019	2020	2021	2018/2019	2019/2020	2020/2021
مراكش	61	64	32	28	3	-32	-4
أكادير	60	58	36	29	-2	-22	-7
الدار البيضاء	54	50	22	23	-4	-28	1
طنجة	52	55	25	33	3	-30	8
الرباط	54	55	27	27	1	-28	0
فاس	38	42	24	37	4	-18	13
الصويرة	36	41	22	22	5	-19	0
تطوان	33	40	17	21	7	-23	4
ورزازات	28	31	18	13	3	-13	-5
مكناس	26	27	14	17	1	-13	3
بن سليمان	19	19	28	28	0	9	0
الحسيمة	19	19	20	20	0	1	0
أصيلة	15	13	5	17	-2	-8	12
المجموع	**46**	**48**	**26**	**25**	**2**	**-22**	**-1**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وشهدت خدمات النقل والتخزين هي أيضا تحسنا جزئيا، حيث تزايدت قيمتها المضافة بنسبة 15,2% بعد انخفاضها بنسبة 28,5%. وبذلك، انتعشت حركة النقل الجوي للمسافرين بواقع 38,9% والسككي بنسبة 63%، بينما تقلصت حركة النقل البحري مرة أخرى بحوالي 30%. وبموازاة ذلك، عرف النقل البحري للسلع زيادة بنسبة 11,6%، مدفوعا بشكل أساسي بدينامية نشاط المسافنة على مستوى ميناء طنجة المتوسط. وشمل الارتفاع كذلك النقل السككي والجوي للسلع بنسب 2,9% و13,9% على التوالي. أخيرا، انخفضت القيمة المضافة لفرع «الإعلام والاتصال» بنسبة 0,8% بعد ارتفاعها بنسبة 5,1% سنة من قبل.

تطور النشاط الاقتصادي خلال السنة[1]

يشير تحليل التطور الفصلي للنشاط الاقتصادي إلى تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 15,2% في الفصل الثاني، بعد ارتفاع محدود بنسبة 1% في الفصل الأول، وذلك بفضل نمو القطاعات غير الفلاحية وموسم فلاحي جيد جدا بعد سنتين من الجفاف.

رسم بياني 9.2.1: التطور الفصلي للنمو لسنة 2020 و 2021 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وفي النصف الثاني من السنة، واصل النشاط تعافيه، وإن بوتيرة أبطأ بلغت 7,8% في الفصل الثالث و6,6% في الفصل الأخير. ويرتبط هذا التباطؤ، الذي كان ملموسا أكثر على مستوى خدمات النقل والتجارة و»الإيواء والمطاعم»، بتأثير أساسي وبإغلاق الحدود في نهاية نونبر بعد ظهور متحور أوميكرون.

2.2.1 الطلب

بعد انخفاض استثنائي بنسبة 6,5% في سنة 2020، تنامى الطلب الداخلي بنسبة 9,1% وأفرز مساهمة إيجابية في النمو بواقع 9,8 نقطة مئوية بدلاً من مساهمة سلبية قدرها 7,1 نقطة سنة من قبل. وكان هذا الانتعاش السريع مدعوما بتخفيف القيود الصحية والإبقاء على التحفيزات المالية والنقدية.

[1] الأرقام الوحيدة المتاحة بوتيرة فصلية وقت إعداد هذا الفصل هي تلك المستخلصة من الحسابات الوطنية. سنة الأساس 2007.

جدول 5.2.1: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية (التغير بالنسبة المئوية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الطلب الداخلي (المساهمة بالنقط المئوية)	**3,6**	**4,0**	**3,6**	**3,8**	**2,1**	**-7,1**	**9,8**
الاستهلاك النهائي للأسر	2,3	1,9	3,7	2,4	2,2	-5,6	8,2
استهلاك الإدارات العمومية	1,9	2,5	2,4	3,7	4,8	-0,5	5,6
الاستثمار	5,6	8,1	3,0	5,3	-0,2	-11,9	13,3
صافي الصادرات (المساهمة بالنقط المئوية)	**0,7**	**-3,5**	**1,5**	**-0,8**	**0,8**	**-0,1**	**-1,8**
صادرات السلع والخدمات	4,3	6,8	10,8	3,8	5,1	-15,0	8,7
واردات السلع والخدمات	1,3	14,8	4,6	4,8	2,1	-11,9	11,8

المصر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب المكوّنات، تزايد استهلاك الأسر بنسبة 8,2% بعد انخفاض بنسبة 5,6% في سنة 2020، مدعوما بالأساس بتحسن المداخيل الفلاحية والمستوى القياسي لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، ليعود إلى تسجيل مساهمة إيجابية في النمو قدرها 4,8 نقطة مئوية بعد 3,3- نقطة.

رسم بياني 10.2.1: الاستهلاك النهائي الوطني السنوي وخلال السنة* (التغير بالنسبة المئوية)

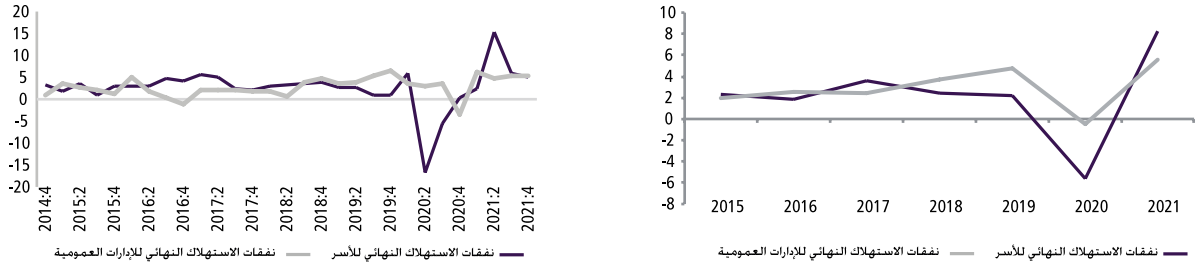

* معطيات الحسابات الوطنية الفصلية، سنة الأساس 2007.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أما استهلاك الإدارات العمومية، فقد ارتفعت وتيرة نموه بنسبة 5,6% مقابل انخفاضها بنسبة 0,5%، مما يعكس بشكل خاص استمرار جهود الميزانية الهادفة إلى الحد من تداعيات الأزمة. وبالتالي، بلغت مساهمته في النمو 1,1 نقطة مئوية.

رسم بياني 11.2.1: الاستثمار (التغير بالنسبة المئوية)

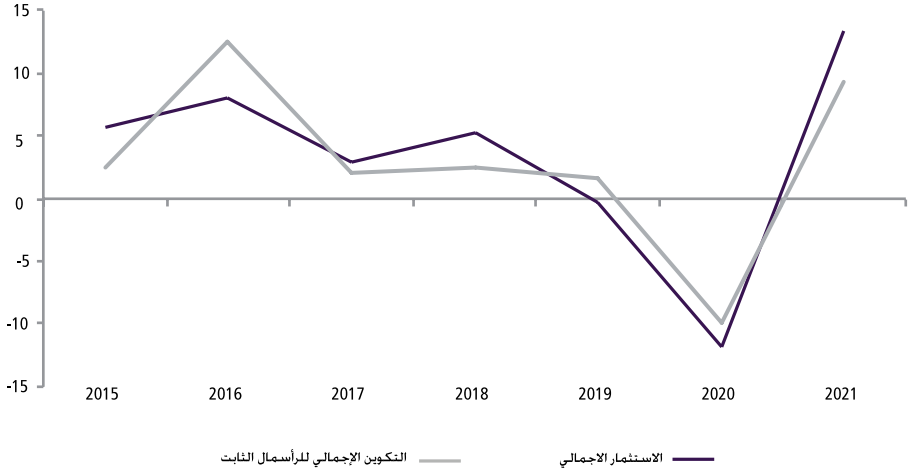

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

من جانبه، انتعش الاستثمار بنسبة 13,3%، بعد انخفاضه بنسبة 11,9%، وأفرز مساهمة إيجابية في النمو بواقع 3,8 نقطة مئوية. وقد نجم هذا التطور عن تزايد التشكيل الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 9,3% ونمو تغير المخزون بنسبة 58% وكذا عن ارتفاع صافي اقتناء النفائس بنسبة 15,2%.

وفيما يتعلق بالصادرات الصافية من حيث القيمة الحقيقية ، فقد سجلت مساهمة سلبية في النمو بنحو 1,8 نقطة مئوية بعد أن كانت سلبية بمقدار 0,1 نقطة قبل سنة، مما يعكس زيادات بلغت 8,7% في الصادرات و11,8% في الواردات بعد انخفاض كل منهما بنسب 15% و11,9% على التوالي.

رسم بياني 12.2.1: مساهمة مكونات الطلب في النمو (بالنقاط المئوية)

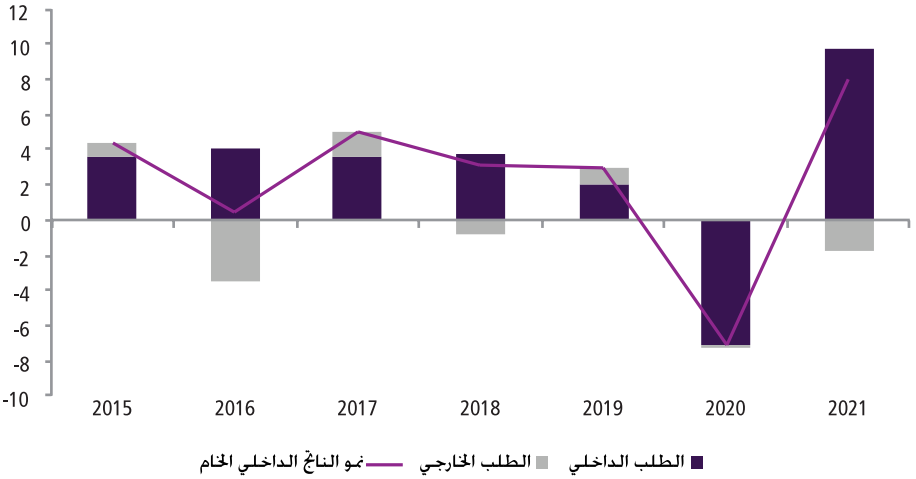

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 3.2.1: الاستثمار: تأثير الأزمة والانتعاش بعد جائحة كرورنا

تخصص النظرية الاقتصادية مكانة مركزية للاستثمار بصفته محددا لدينامية الاقتصاد ولإحداث فرص الشغل. وبصفته مكونا من مكونات الطلب ومن خلال تأثيره كرافعة، فهو يشكل متغيرا رئيسيا لتحفيز أو إنعاش النشاط الاقتصادي. إلا أن مجموعة من الدراسات النظرية والتجريبية أثبتت أنه شديد التأثر بالبيئة والسياق. وعلى وجه الخصوص، فإن حالات الشكوك وانعدام الرؤية، مثل تلك التي سادت خلال أزمة جائحة كورونا، تعرقل وتقلل من تأثيره الاقتصادي والاجتماعي.

رسم بياني إ1.3.2.1: حصة الاستثمار ضمن الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 و2020 (%)

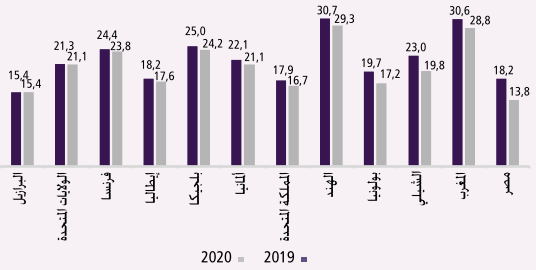

المصادر: البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط.

فقد كان لهذه الأزمة تداعيات هامة على الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى انكماش استثنائي للناتج الداخلي الإجمالي والاستثمار خلال سنة 2020. وتراجع هذا الأخير، الذي يقاس بالتشكيل الإجمالي للرأسمال، بنسبة 11,9% مقارنة بسنة 2019. وبالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، انخفض إلى 28,8% في سنة 2020، أي أقل من متوسطه المسجل بين سنتي 2014 و2019 بما عدده 2,4 نقطة مئوية.

ومقارنة مع دول أخرى سواء منها المتقدمة أو الصاعدة، فقد كان هذا الانخفاض كبيرا نسبيا وبلغ على وجه الخصوص 0,6 نقطة في فرنسا، ونقطة واحدة في ألمانيا، و1,4 نقطة في الهند.

رسم بياني إ2.3.2.1: تطور الاستثمار (بملايير الدراهم)

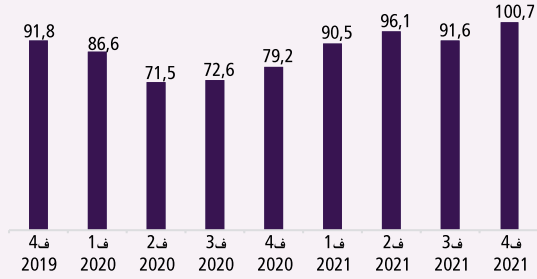

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويكشف تحليل التطور الفصلي[1] للاستثمار في المغرب أن الانخفاض بدأ منذ الفصل الأول من سنة 2020، ارتباطا بالشكوك المتعلقة بظهور وتطور الوباء على المستوى الدولي. وخلال الفصل الثاني، أدت القيود الصحية التي فرضتها السلطات الوطنية لاسيما الحجر الصحي للساكنة اعتبارا من 20 مارس، إلى تسجيل انكماش حاد بنسبة 15,1% مقارنة بالفصل نفسه من السنة السابقة. ومع انتهاء فترة الحجر الصحي والرفع التدريجي للقيود الصحية، تراجع التقلص تدريجيا خلال النصف الثاني من سنة 2020، حيث انخفض إلى 13,9% في الفصل الثالث وإلى 14,7% في الفصل الرابع.

وخلال سنة 2021، تواصل انتعاش النشاط الاقتصادي، مما مكن من العودة إلى مستوى ما قبل الأزمة. فقد تحسن الاستثمار من حيث القيمة، بنسبة 20,2% مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 5,1% مقارنة بسنة 2019.

1 معطيات الحسابات الوطنية الفصلية سنة الأساس 2007.

وعلى مستوى النسيج الإنتاجي للقطاع الخاص، كشفت نتائج الاستقصاءات التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط في شهري يوليوز ودجنبر 2020 بشأن تأثير الأزمة الصحية على نشاط المقاولات، أن ثلثا هذه المقاولات في جميع القطاعات قررت عدم إنجاز مجموع الاستثمارات المقررة لسنة 2020 وأن أكثر من 80% منها لم تخطط لأي مشروع استثماري في سنة 2021. وفي الصناعة على وجه الخصوص، تشير المعطيات المأخوذة من استقصاء الظرفية الذي يعده بنك المغرب إلى أن حوالي ثلث المقاولات صرحت بانخفاض نفقاتها الاستثمارية مقابل 10,3% في سنة 2019. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل استخدام الطاقات من 74,2% إلى 64,9%، وهو أدنى مستوى سجل منذ تعديل هذا الاستقصاء في سنة 2007، قبل أن يتحسن إلى 72,3% في سنة 2021.

إجمالاً، فإن الاستثمار يتطور منذ بداية الوباء تبعا لنمط «U» الذي سجل في اقتصادات أخرى مثل الشيلي وألمانيا. وتُظهر البيانات المتاحة على مستوى موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] أن بعض الدول تمكنت من استئناف النشاط بوتيرة أسرع أي على شكل «V»، كما هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، التي كانت عودتها إلى مستويات ما قبل الأزمة سريعة نسبيًا.

رسم بياني إ 3.3.2.1: نفقات الاستثمار (مؤشر الأساس 100 في الفصل الرابع 2019)

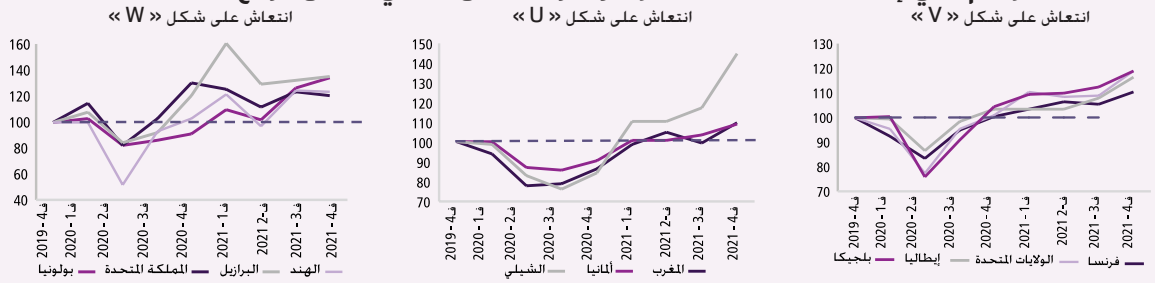

المصادر: معطيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمندوبية السامية للتخطيط، وحسابات بنك المغرب.

لقد ساهمت الإجراءات المتعددة التي اتخذتها السلطات في تسهيل تحقيق نمو اقتصادي قوي في سنة 2021 وانتعاش ولو بطيء نسبيا للاستثمار. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخطة الإقلاع التي رُصد لها مبلغ 120 مليار درهم والتي أطلقها جلالة الملك لدعم تعافي الاقتصاد. ومكّنت هذه الخطة من تعزيز تأثير التحفيزات المالية والنقدية التي تم إقرارها في سنة 2020 والتي تم الحفاظ على جزء كبير منها في سنة 2021.

فبعد تزايده من 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 إلى 7,5% في سنة 2020، ظل استثمار الخزينة في مستوى مرتفع خلال سنة 2021، أي 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالموازاة، حافظ بنك المغرب على جميع إجراءات التيسير النقدي، حيث أبقى بالخصوص على سعر الفائدة الرئيسي في 1,5%، وعلى نسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%، وكذا على العديد من برامج إعادة التمويل المخصصة لتلبية جميع احتياجات البنوك من السيولة. ومكنت هذه الإجراءات من الحفاظ على المنحى التنازلي لأسعار الفائدة على القروض وعلى الوتيرة المعتدلة للائتمان البنكي على الرغم من انتهاء العديد من برامج الضمان التي أقرتها لجنة اليقظة الاقتصادية في سنة 2020.

2 https://stats.oecd.org.

رسم بياني 4.3.2.1: تطور استثمار الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وبنهاية سنة 2021، ظل السياق الاقتصادي الدولي والوطني، متسما بمستوى عال من عدم اليقين ترتب عنه تباطؤ انتعاش الاستثمار الخاص. وتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط التي تم تجميعها خلال الشهر الأول من سنة 2022 إلى أن 71% من المقاولات لا تخطط لأي مشاريع استثمارية خلال سنة 2022، وأن 60% منها لا تتوقع العودة إلى الأوضاع العادية قبل سنة 2023. في مثل هذا السياق، من شأن تسريع الإصلاحات الهيكلية والتحسين المستمر لمناخ الأعمال، بالإضافة إلى السياسات المناسبة لمواجهة التقلبات الدورية، إعادة الثقة والوضوح اللازمين لاستعادة الاستثمار الخاص لديناميته.

3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية

بعد انكماش بنسبة 7,1% في 2020، تحسن الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 11,4% إلى 1284,2 مليار درهم. وبالنظر إلى ارتفاع التدفقات نحو الخارج لعائدات الملكية بنسبة 58,6% إلى 17,5 مليار والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج بنسبة 29,4% إلى 105 مليار، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1371,7 مليار، متزايدا بنسبة 12,2% بدلاً من انخفاض قدره 5,5% في 2020.

رسم بياني 13.2.1: الدخل الوطني الإجمالي المتاح

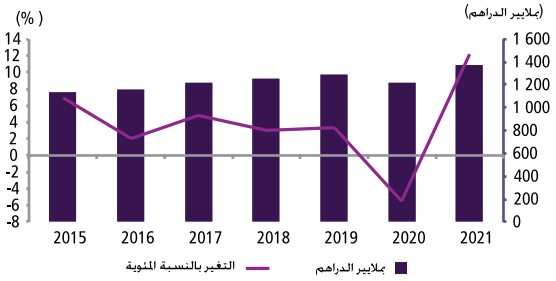

رسم بياني 14.2.1: الإدخار الوطني

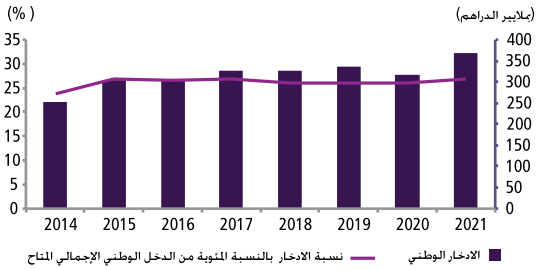

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وارتفع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 10,8% إلى 1002,1 مليار درهم كما تزايد الادخار الوطني بنسبة 16,2% إلى 369,6 مليار أو ما يعادل 26,9% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. أما الاستثمار، فقد بلغ 398,8 مليار درهم، أي 31,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 28,8% سنة 2020. في ظل هذه الظروف، تزايدت الحاجيات من التمويل من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 29,1 مليار درهم أو 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 13,4 مليار أو 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة من قبل.

رسم بياني 15.2.1: معدل الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

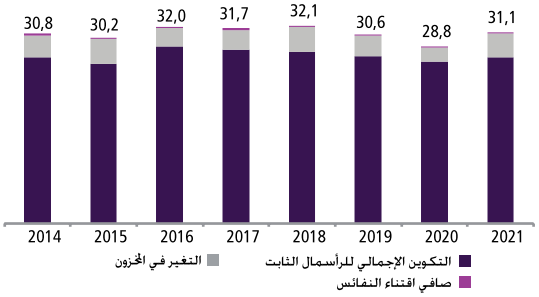

رسم بياني 16.2.1: الحاجة للتمويل

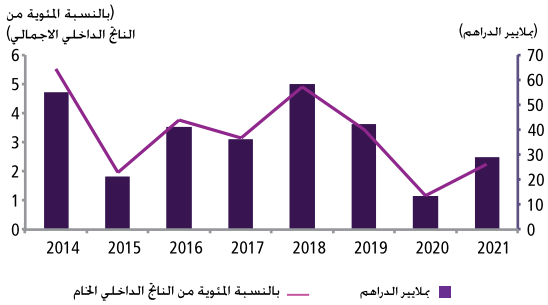

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.1 سوق الشغل[1]

بعد تدهورها بشكل ملموس في سنة 2020، عرفت أوضاع سوق الشغل تحسنا نسبيا في 2021 حيث تم إحداث 230 ألف منصب شغل صافي. إلا أن هذا الأداء الجيد يظل غير كاف لتعويض الخسائر المسجلة سنة من قبل ودون التوقعات المنتظرة بالنظر إلى حجم الانتعاش الذي سجله الاقتصاد الوطني.

بموازاة ذلك، ولج سوق الشغل 309 ألف باحث عن العمل، وهو أكبر عدد سُجل منذ 2004، مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدل النشاط، والذي شمل حصريا النساء بتحسن بواقع نقطة واحدة إلى 20,9%. في ظل هذه الظروف، ارتفعت نسبة البطالة بواقع 0,4 نقطة إلى 12,3% إجمالا، مع تزايدها بشكل ملحوظ بين الشباب في الوسط الحضري المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة والذين كان نصفهم تقريبا بدون عمل.

ورغم أن قطاع الخدمات كان هو الأكثر تضررا من القيود الصحية، إلا أنه استطاع إحداث 115 ألف منصب شغل بعد فقدانه 107 آلاف منصب في 2020. وسجل فرع البناء والأشغال العمومية نموا بواقع 71 ألف منصب بعد تراجعه بواقع 9 آلاف منصب. ورغم الموسم الفلاحي2021/2020 الجيد جدا، اقتصرت مناصب الشغل التي أحدثها القطاع الفلاحي في 68 ألف منصب بعد فقدانه 273 ألف منصب، بينما تواصل انخفاض حجم التشغيل في القطاع الصناعي، بما في ذلك الصناعة التقليدية بتراجع وصل إلى 19 ألف منصب شغل بعد 37 ألف منصب.

في هذا السياق، وأخذا بالاعتبار أيضا تطور القيمة المضافة، تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل[2] في الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 4,2% بعد تراجعها بنسبة 4,9% في 2020. بالمقابل، سجلت الأجور[3] بالقيمة الحقيقية انخفاضا بنسبة 2,5%، بعد تزايدها بنسبة 2,5%، في القطاع الخاص، ونموا بنسبة 0,4%، بدلا من 1,2%، في الوظيفة العمومية.

1.3.1 الساكنة النشيطة

عرف سوق الشغل سنة 2021 التحاق 309 ألف باحث عن العمل، مقابل خروج 110 ألف باحث سنة من قبل، وبذلك تكون الساكنة النشيطة[4] قد تزايدت بنسبة 2,6% إلى قرابة 12,3 مليون شخص. وكان هذا الارتفاع أكثر جلاء في الوسط الحضري بنسبة 3% مقابل 1,9% في القرى، وبين النساء بنسبة 6,6% مقابل 1,4% لدى نظرائهم الرجال. وتظل نسبة النساء محدودة ضمن السكان النشيطين بحصة تصل إلى 23,5%، وبمؤهلات ضعيفة حيث بلغت نسبة

[1] على إثر التعديلات التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على الاستقصاء حول التشغيل، قامت هذه الأخيرة بنشر نتائجه للسنوات الممتدة من 2016 إلى 2021. ولأهداف تحليلية، قام بنك المغرب بربط السلاسل البيانية منذ سنة 1999 كلما كان ذلك ممكنا.

[2] تحتسب من خلال نسبة القيمة المضافة إلى عدد المستخدمين. وتجدر الإشارة إلى أن أرقام القيمة المضافة المستعملة في هذا الفصل من أرقام الحسابات الأساسية لسنة 2014.

[3] يعكس هذا المؤشر متوسط الأجر المحتسب على أساس معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص ووزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة للوظيفة العمومية. وبالقيمة الحقيقية، يتم إزالة تأثير التضخم على هذه الأرقام من خلال استعمال مؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

[4] يتعلق الأمر حسب المندوبية السامية للتخطيط باليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، والتي تمارس نشاطا إنتاجيا في أحد الفروع الاقتصادية أو التي تبحث عن عمل.

من ليس لديهن شهادات 48,6% على الصعيد الوطني و71,4% في الوسط القروي.

رسم بياني 1.3.1: بنية الساكنة النشيطة 2021 (%)

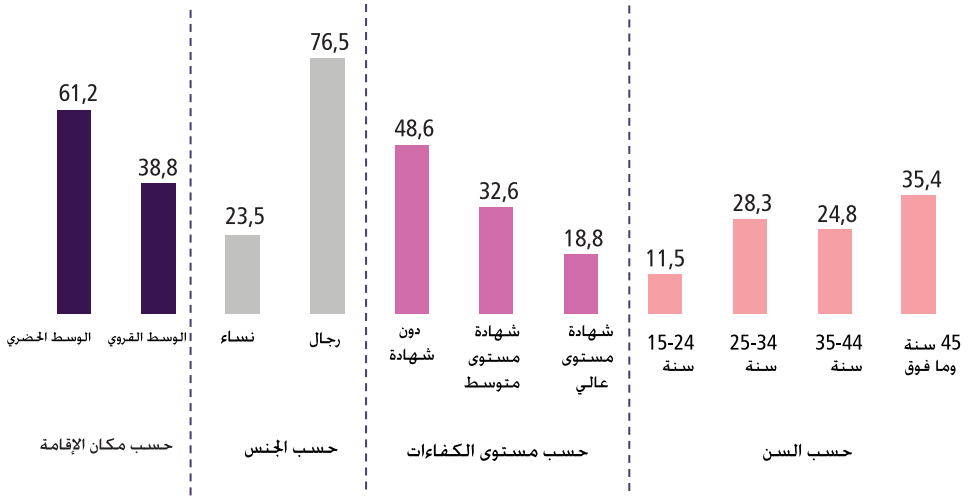

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أخذا بالاعتبار نمو عدد السكان المتراوحة أعمارهم ما بين 15 سنة فما فوق بنسبة 1,4%، سجل معدل النشاط[1] تحسنا بواقع 0,5 نقطة إلى 45,3% على الصعيد الوطني، وهو الأول من نوعه منذ 2004، مما يعكس ارتفاعات بواقع 0,9 نقطة إلى 50,9% في المناطق القروية وبواقع 0,4 نقطة إلى 42,3% في الوسط الحضري. وحسب النوع، تزايدت نسبة مشاركة المرأة بنقطة واحدة إلى 20,9%، بعد الانخفاض الحاد بواقع 1,6 نقطة في 2020، فيما ظلت مشاركة الرجال مستقرة في 70,4%.

رسوم بيانية 2.3.1: معدل النشاط (%)

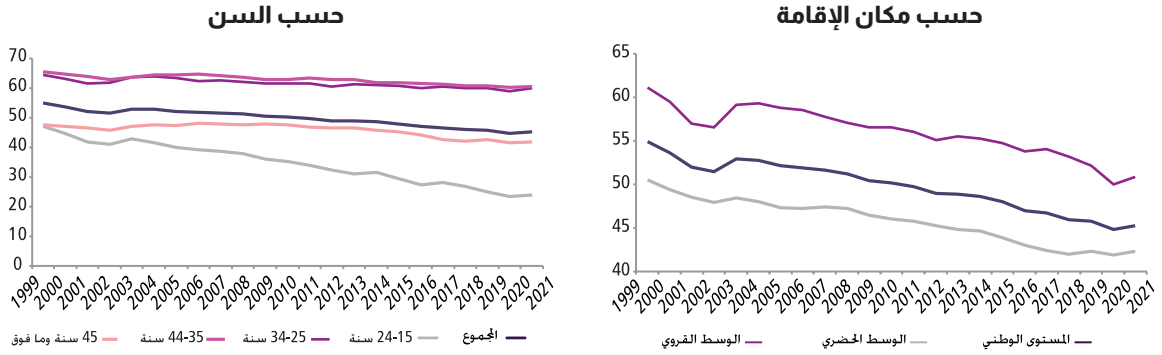

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وشمل ارتفاع معدل النشاط كافة الفئات العمرية، مع تسجيل نمو خاص بواقع 1,3 نقطة مئوية إلى 60,1% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة وبنسبة 0,4 نقطة إلى 23,9% لدى الشباب بين 15 و24 سنة. وضمن

[1] معدل النشاط أو المشاركة هو نسبة عدد النشيطين (مشتغلين أو عاطلين عن العمل) إلى السكان في سن العمل.

هذه الفئة الأخيرة، 26,2%[1] منهم ليسوا في وضعية تشغيل أو تمدرس أو تكوين، الذي يعتبر 39,1%[1] بالنسبة للنساء مقابل 13,8%[1] لدى الرجال. ويعزى هذا التفاوت الكبير حسب النوع، وهي خاصية مشتركة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى الأعراف الاجتماعية، حيث أن73,7%[2] من النساء غير النشيطات «ربات بيوت».

رسم بياني 3.3.1: معدل النشاط في 2021 (%)

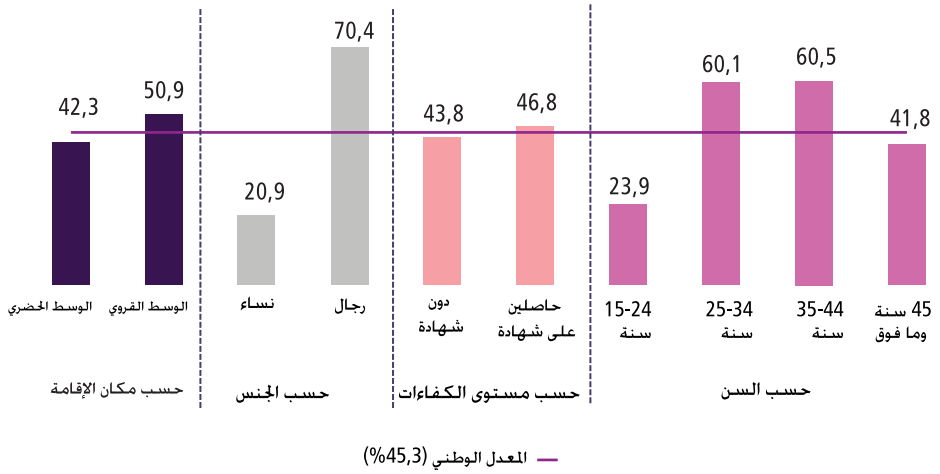

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 1.3.1: مشاركة المرأة في سوق الشغل في المغرب

تشكل معضلة إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي أحد أهم التحديات المطروحة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية. بالفعل، وبغض النظر عن التداعيات الاجتماعية أو حتى النفسية التي قد تترتب عن هذا الإقصاء، فإن العديد من الدراسات قد أشارت إلى تكلفته الاقتصادية الكبيرة. وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في 2013[1]، كان من شأن تقليص الفارق في معدل النشاط بين الرجال والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ثلاثة أضعاف إلى الضعفين مقارنة بالمتوسط المسجل في الأسواق الصاعدة والنامية أن يؤدي إلى مضاعفة وتيرة النمو في هذه المنطقة خلال العقد المنصرم، مما كان سيدر ربحا تراكميا يصل إلى ألف مليار دولار.

[1] الآفاق الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي 2013.

[1] «النشاط، الشغل والبطالة، النتائج الأولية»، المندوبية السامية للتخطيط، 2021.

[2] المصدر: مداخلة المندوب السامي للتخطيط خلال الاجتماع المنعقد في 10 مارس 2022، حول موضوع: «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية المستدامة».

وفي المغرب، كما هو الحال في مختلف بقاع العالم، تمثل المرأة أكثر من نصف الساكنة بقليل، أي 18,2 مليون شخص في 2021. وتوجد قرابة 13,8 مليون منهن في سن العمل[2] إلا أنهن يتوفرن على مؤهلات ضعيفة حيث أن 46,1%[3] منهن أميات وأغلبهن غائبات عن سوق الشغل. بالفعل، فإن أربع نساء من أصل خمس في سن العمل غير نشيطات، ومن المفارقة أن هذه الحصة في تزايد مستمر رغم التحسن النسبي في المستوى التعليمي للمرأة. ووفق دراسة[4] مشتركة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، فإن الضعف الهيكلي لنشاط المرأة، وهي خاصية يتقاسمها المغرب مع باقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرده بالخصوص إلى المسؤوليات الأسرية المرتبطة بتربية الأطفال والأعمال المنزلية.

رسم بياني إ1.1.3.1: نسبة نشاط المرأة (%)

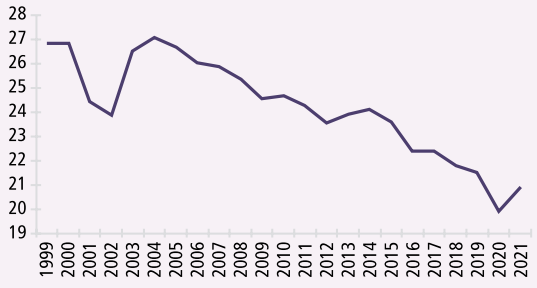

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني إ2.1.3.1: نسبة مشاركة المرأة كمقارنة دولية (معطيات 2019 بالنسبة المئوية)

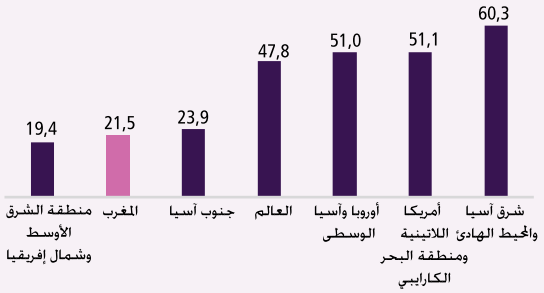

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط و البنك الدولي.

وحتى بعد انخراطهن في سوق الشغل، تواجه النساء صعوبات في الحصول على العمل. ففي سنة 2021، بلغت نسبة البطالة بينهن 16,8% على الصعيد الوطني، وتصل هذه الحصة إلى 41,9% بالنسبة للشابات المتراوحة أعمارهن ما بين 15 و24 سنة و 32,8% بالنسبة للواتي حصلن على شواهد عليا. وتعاني هذه الفئة الأخيرة على الخصوص، حسب المندوبية السامية للتخطيط[5]، من غياب أو عدم كفاية مناصب الشغل المتلائمة مع مؤهلاتها أو طموحاتها وكذا مع المتطلبات المضمنة في عروض العمل المقدمة.

أيضا، وحتى عندما يحصلن على مناصب عمل، فهذه الأخيرة عادة ما تتسم بالهشاشة وبضعف الجودة. وبالتالي، نجد أن أكثر من 60%[6] من المناصب التي تشغلها النساء على الصعيد الوطني وقرابة 93%[6] منها في الوسط القروي موجودة في قطاعات[7] تتسم بهيمنة الأنشطة غير المهيكلة. علاوة على ذلك، 71,1% من المستخدمات لا تستفدن من التغطية الصحية المرتبطة بالعمل الذي يشغلنه.

[2] يتعلق الأمر بالأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.

[3] « المرأة المغربية في أرقام، 20 سنة من التقدم »، المندوبية السامية للتخطيط.

[4] « المعالم الرئيسية للتشغيل في المغرب: إحصاء العراقيل أمام سوق عمل شمولي»، المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، فبراير 2022.

[5] المصدر: مداخلة المندوب السامي للتخطيط خلال الاجتماع المنعقد في 10 مارس 2022، حول موضوع: «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية المستدامة».

[6] أرقام سنة 2019.

[7] يتعلق الأمر بالفلاحة، والتجارة والإصلاح والخدمات الشخصية والمنزلية.

ومن المرجح أن أزمة كوفيد-19 قد فاقمت من هشاشة عمل المرأة وأن أثر الانتعاش المسجل في 2021 كان جزئيا فقط، مما يجعل التحدي أكثر صعوبة بالنسبة للسلطات العمومية. على سبيل المثال، من أجل رفع معدل النشاط ليصل إلى مستواه المسجل في سنة 1999، أي 26,9%، في أفق خمس سنوات، ينبغي إحداث 219 ألف منصب شغل جديد صافي سنويا لفائدة النساء فقط[8]، ولبلوغ متوسط 33,1% المسجل لدى البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، يتعين خلق 404 ألف منصب شغل سنويا. والحال أن الاقتصاد الوطني لم يحدث في المجمل خلال السنوات الخمس الأخيرة[9]، إلا 32 ألف منصب سنويا تشمل النساء والرجال، علما أن محتوى وتيرة النمو من فرص الشغل سجل بعض التباطؤ خلال السنوات الأخيرة.

جدول إ1.1.3.1: عدد مناصب الشغل اللازم إحداثها لتحسين نسبة النشاط لدى النساء

	الوضعية المسجلة في 2021	الوضعية في حالة عودة نسبة نشاط المرأة إلى مستواها لسنة 1999 في 2026	الوضعية في حالة عودة نسبة نشاط المرأة إلى مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا في 2026
الساكنة النسوية في سن العمل [1]	13 785	14 816	14 816
نسبة نشاط المرأة (%)	20,9	26,9	33,1
الساكنة النسوية النشيطة [1]	2 881	3 978	4 900
المتوسط السنوي للملتحقات بسوق العمل [1]	-	219	404

[1] بالآلاف.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب.

تحيل هذه المحاكاة إلى استنتاج مفاده أنه إضافة إلى سياسات التحفيز والترويج والتوعية، يظل تعزيز مشاركة المرأة في سوق الشغل رهينا بالدرجة الأولى بتوفير دينامية اقتصادية قوية ومستدامة قادرة على استيعاب التدفقات الإضافية التي قد تنجم عن تحسن معدل النشاط لدى النساء.

[8] أرقام محتسبة بناء على فرضية أن دخول المرأة إلى سوق العمل لن يتم إلا إذا كانت هنالك وظيفة شاغرة ينبغي شغلها وليس فقط أن تكون في وضعية بطالة.

[9] يتعلق الأمر بالفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

ويتبين من خلال تحليل تطور معدل النشاط حسب الجهات أن باستثناء جهات سوس-ماسة والدار البيضاء- سطات وفاس-مكناس التي انخفض فيها هذا المعدل بشكل طفيف والرباط-سلا-القنيطرة التي استقر فيها، سجلت الجهات الأخرى زيادات وصلت على وجه الخصوص إلى 3,2 نقطة مئوية في طنجة-تطوان-الحسيمة و2,7 نقطة في درعة-تافيلالت.

جدول 1.3.1 : معدل النشاط حسب الجهة (%)

	2020	2021	التغير (بالنقطة المئوية)
طنجة - تطوان - الحسيمة	46,6	49,8	3,2
جهة الشرق	42,4	42,5	0,1
فاس- مكناس	42,4	42,3	-0,1
الرباط -سلا- القنيطرة	44,2	44,2	0,0
بني ملال -خنيفرة	43,5	44,4	0,9
الدار البيضاء-سطات	47,8	47,7	-0,1
مراكش -آسفي	46,6	46,8	0,2
درعة- تافيلالت	40,9	43,6	2,7
سوس-ماسة	41,5	41,3	-0,2
جهات الجنوب	44,1	44,5	0,4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

2.3.1 تطور التشغيل

مع استمرار الأزمة الصحية، تواصل تدهور أوضاع سوق الشغل في بداية سنة 2021، مما أدى إلى فقدان 202 ألف منصب شغل في الفصل الأول مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. لكن بفضل التقدم المحرز في حملة التلقيح والتخفيف التدريجي للقيود المفروضة، تحسنت الوضعية بشكل ملموس خلال الفصلين المواليين مع إحداث صاف لما عدده 405 ألف و642 ألف منصب على التوالي. وفي الفصل الرابع، عرقل ظهور متحور أوميكرون هذه الدينامية، حيث تم إحداث 152 ألف منصب شغل فقط. وفي مجموع السنة، يرجح أن يكون الاقتصاد الوطني قد أحدث 230 ألف منصب شغل على العموم، مقابل تراجع بواقع 432 ألف منصب في سنة 2020، ليرتفع عدد الساكن النشيطين إلى حوالي 10,8 مليون شخص.

أحدث قطاع الخدمات، الذي يعتبر المشغل الرئيسي لليد العاملة، 115 ألف منصب شغل بعد تراجع بواقع 107 ألف منصب في 2020، ومتوسط سنوي بلغ 204 ألف خلال سنتي 2019 و2018. وفي قطاع البناء والأشغال العمومية، انعكس التحسن الملحوظ في القيمة المضافة على مستوى التشغيل، حيث تم إحداث 71 ألف منصب شغل بعد فقدان 9 ألف في العام السابق. وبالعكس، في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، تواصل تدني حجم التشغيل، متراجعا بما قدره 19 ألف بعد 37 ألف. وعلى صعيد القطاع الفلاحي، على الرغم من الموسم الفلاحي 2021/2020 الجيد جدا، لم يتجاوز عدد المناصب الصافية المحدثة 68 ألف مقابل فقدان 273 ألف منصب خلال سنة 2020.

وأدت هذه التطورات إلى تغير طفيف في بنية التشغيل، حيث تعزز وزن كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية من 45,7% إلى 45,8% ومن 10,8% إلى 11,2% على التوالي، على حساب قطاعي الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية والفلاحة، اللذان تراجعت فيهما من 12,1% إلى 11,7% ومن 31,3% إلى 31,2%.

رسم بياني 4.3.1: مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)

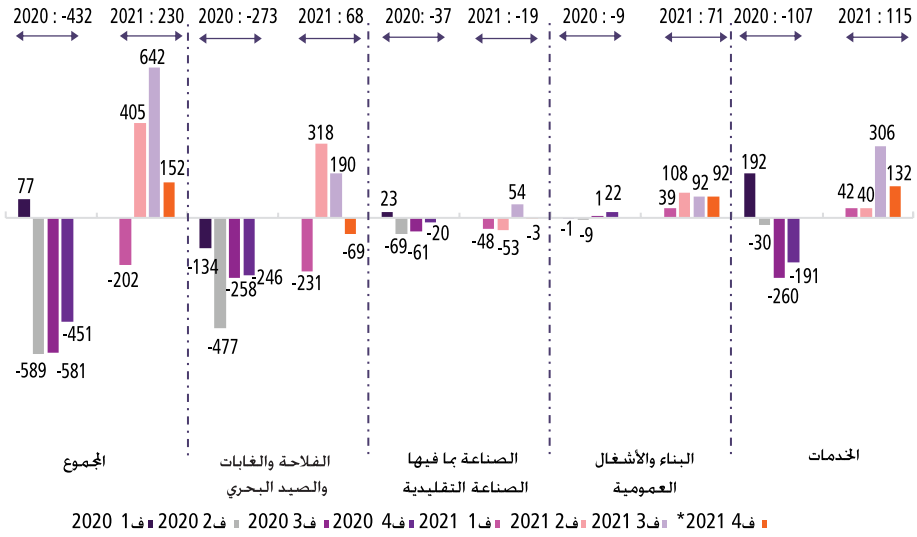

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

* تم تقدير عدد مناصب الشغل المحدثة حسب كل قطاع على أساس بنية الشغل في الفصل الرابع من سنة 2021 كما أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط.

ونظرا لتزايد عدد السكان في سن النشاط، فقد ارتفعت نسبة التشغيل[1] من 39,4% إلى 39,7% على الصعيد الوطني. أما في المناطق القروية، فقد تحسنت بما قدره 1,4 نقطة مئوية إلى 48,4%، مع ارتفاع بواقع 1,5 نقطة إلى 24,3% بالنسبة للنساء وبنقطة واحدة إلى 71,9% لدى الرجال. وفي الوسط الحضري على العكس، تراجعت من جديد، وإن بوتيرة أبطأ، حيث انخفضت من 35,3% إلى 35,1%، مع انكماشها بواقع 0,9 نقطة إلى 57,6% وسط الرجال وتزايدها بواقع 0,4 نقطة إلى 13,9% لدى النساء.

ويشير تحليل بنية الشغل حسب الوضعية المهنية إلى أن نسبة الأجراء مستمرة في الارتفاع ووصلت إلى 51,8% بدلاً من 50,7% في 2020، لكن أكثر من نصف الأجراء (54,6%) يشتغلون بدون عقود عمل بينما يشتغل 13,2% بعقود محدودة الأجل. وبالنسبة للبقية، فإن 31,8% من النشيطين المشتغلين يعملون لحسابهم الخاص ونحو 14% يعملون بدون أجر، وجميعهم تقريبًا يعملون كمساعدين للأسر في المناطق القروية.

وفيما يتعلق بالمؤهلات، تستمر نسبة غير الحاصلين على الشهادات في التراجع، لكنها تبقى رغم ذلك في مستوى مرتفع قدره 52,9%. وتتراوح ما بين 36,2% في الخدمات و79,5% في الفلاحة وتصل إلى 42,6% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية وإلى 57,5% في البناء والأشغال العمومية. ويمثل حاملو الشهادات من المستوى المتوسط 31,2% من النشيطين المشتغلين وحاملو الشهادات العليا 15,9%.

[1] نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة 15 سنة فما فوق إلى إجمالي الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق. تقيس قدرة الاقتصاد على استخدام موارده من اليد العاملة.

وفيما يتعلق بظروف العمل، فإنها تظل هشة بشكل عام. حيث يستفيد ربع المشتغلين على العموم و45,4% من الأجراء من تغطية صحية مرتبطة بعملهم. وتتحسن هذه النسبة حسب مستوى التأهيل، حيث ترتفع من 10,5% بالنسبة لغير الحاصلين على شهادات إلى 72,9% لدى حاملي الشهادات العليا، وتتراوح حسب فرع النشاط من 4,6% في الفلاحة إلى 45,4% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية.

علاوة على ذلك، فإن 24,4% فقط من الساكنة النشيطة المشتغلة منخرطون في نظام من أنظمة التقاعد، 37,1% منهم في الوسط الحضري و 6,8% في المناطق القروية. وتصل هذه النسبة إلى 28,7% لدى النساء مقابل 23,1% لدى الرجال وترتفع من 9,9%[1]بالنسبة لغير حاملي الشهادات إلى 72,4%[1] لدى حاملي الشهادات العليا.

رسم بياني 5.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم في 2021 (%)

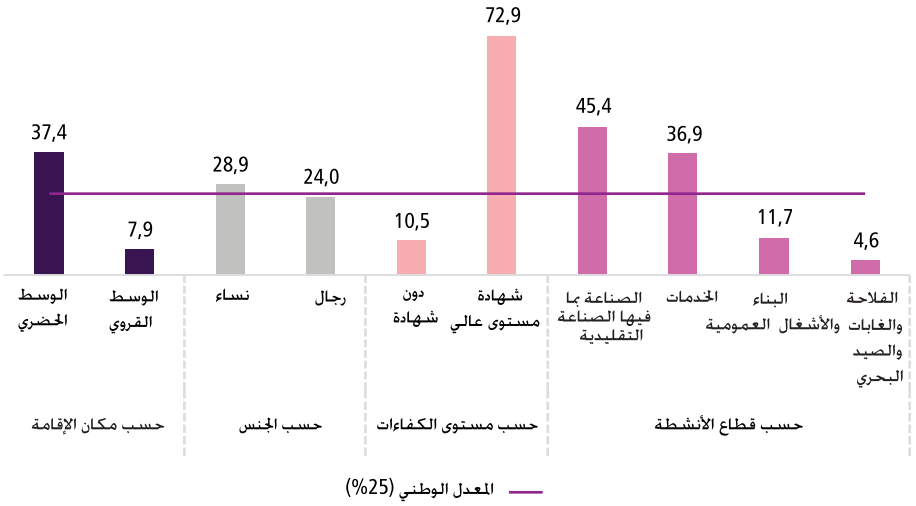

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

[1] أرقام سنة 2020

إطار 2.3.1: تداعيات أزمة كوفيد-19 على سوق الشغل

على الرغم من الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد العالمي في سنة 2021، ظلت أسواق الشغل تعاني من آثار أزمة كوفيد-19 للسنة الثانية على التوالي. فقد كان الانتعاش جزئيا وهشا، لاسيما في الدول الصاعدة والنامية، التي يبقى فيها التقدم المحرز في حملة التلقيح ضعيفا وتدابير التحفيز المالي محدودة[1].

وحسب منظمة العمل الدولية، إذا كان جزء من السكان النشيطين الذين فقدوا عملهم خلال الأزمة قد تمكنوا من الاندماج من جديد في سوق الشغل، فإن شريحة لايستهان بها لازالت تكافح من أجل إعادة الإدماج فيه. وعليه، بعد تسجيل تراجع بواقع 1,9 نقطة مئوية في سنة 2020، تحسن معدل المشاركة بمقدار 0,4 نقطة فقط في سنة 2021 ليصل إلى 59%، وهو مستوى يقل بواقع 1,5 نقطة عن ذلك المسجل في سنة 2019. بالإضافة لذلك، على الرغم من الزيادة الكبيرة بنحو 74 مليون منصب في سنة 2021، لم يصل حجم التشغيل إلى مستواه المسجل قبل الأزمة الصحية، مما قد يؤدي إلى زيادة البطالة الطويلة الأمد.

جدول 1.3.2.1: تطور الأوضاع في سوق الشغل حسب الجهة (%)

		2019	2020	2021	تغير 2021/2019*	تغير 2021/2020
نسبة النشاط	أفريقيا	62,8	61,2	61,7	-1,0	0,5
	المغرب	**45,8**	**44,8**	**45,3**	**-0,5**	**0,5**
	الأمريكيتين	62,7	59,1	60,6	-2,1	1,5
	البلدان العربية	51,3	50,5	50,6	-0,7	0,1
	آسيا والمحيط الهادئ	60,3	58,5	58,6	-1,7	0,1
	أوروبا وآسيا الوسطى	58,5	57,5	57,6	-0,8	0,1
	العالم	60,5	58,6	59,0	-1,5	0,4
نسبة التشغيل	أفريقيا	58,4	56,5	56,7	-1,7	0,3
	المغرب	**41,6**	**39,4**	**39,7**	**-1,9**	**0,3**
	الأمريكيتين	58,7	53,6	55,5	-3,1	2,0
	البلدان العربية	47,1	45,7	45,7	-1,4	0,0
	آسيا والمحيط الهادئ	57,7	55,3	55,8	-1,9	0,4
	أوروبا وآسيا الوسطى	54,6	53,4	53,5	-1,0	0,2
	العالم	**57,3**	**54,8**	**55,4**	**-1,9**	**0,6**
نسبة البطالة	أفريقيا	7,0	7,8	8,1	1,1	0,3
	المغرب	**9,2**	**11,9**	**12,3**	**3,1**	**0,4**
	الأمريكيتين	6,4	9,3	8,3	1,9	-1,0
	البلدان العربية	8,2	9,5	9,6	1,4	0,1
	آسيا والمحيط الهادئ	4,3	5,4	4,8	0,5	-0,5
	أوروبا وآسيا الوسطى	6,6	7,1	7,1	0,4	-0,1
	العالم	**5,4**	**6,6**	**6,2**	**0,8**	**-0,4**

* اعتمدت سنة 2019 كمرجع من أجل تقييم تأثيرات الأزمة.

المصادر: إحصائيات منظمة العمل الدولية، تقديرات نونبر، 2021 والمندوبية السامية للتخطيط

[1] وفقًا لمنظمة العمل الدولية، يتركز حوالي 86% من إجراءات التحفيز المالي في البلدان الغنية.

وفضلا عن ذلك، كان إجمالي عدد ساعات العمل في الأسبوع خلال سنة 2021 أقل بنسبة 2,5% من مستواه سنة 2019، وهو ما يعادل عجزًا قدره 73 مليون منصب شغل بدوام كامل[2]. باستثناء إفريقيا، التي تجاوزت بشكل طفيف مستوى ما قبل الجائحة، سجلت جميع المناطق خسائر، لوحظ أكبرها في الأمريكتين بالإضافة لأوروبا وآسيا الوسطى مع انخفاضات بنسب 3,6% و3,4% على التوالي.

رسم بياني إ1.2.3.1: عدد ساعات العمل في الأسبوع (مقارنة مع 2019، بالنسبة المئوية)

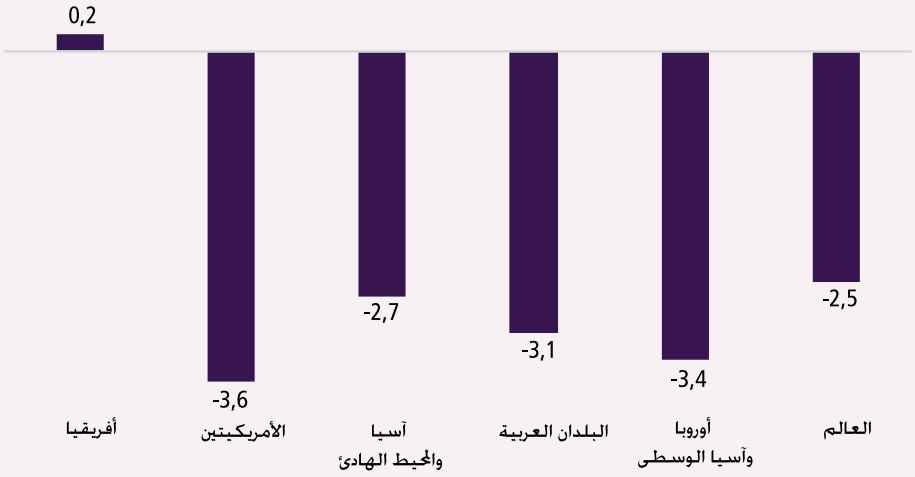

المصدر: إحصائيات منظمة العمل الدولية، تقديرات نونبر 2021.

وفي المغرب، بالإضافة لإحصائيات البحث الوطني حول التشغيل المنجز من قبل المندوبية السامية للتخطيط، تشير العديد من المعطيات الأخرى المنشورة سواء من قبل المؤسسات الوطنية أو الدولية إلى أن الوباء استمر في التأثير على سوق الشغل خلال سنة 2021.

وتظهر نتائج استقصاءات[3] البنك الدولي حول تتبع تأثير الأزمة على المقاولات الخاصة في المغرب أن 47,2% من المقاولات خفضت من عدد مستخدميها العاملين بدوام كامل، بين دجنبر 2019 ويونيو 2021، مقابل 39,5% في فبراير 2021 و14,4% في الفترة الممتدة ما بين يوليوز وغشت 2020. وتصل هذه الحصة إلى حوالي 48% بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وإلى 38,2% لدى المقاولات الكبرى. كذلك، استمرت نسبة المقاولات التي خفضت عدد عمالها المؤقتين منذ تفشي الوباء في التزايد، حيث بلغت ما يناهز73% مقابل 61% في فبراير 2021 و32,2% في الفترة الممتدة ما بين يوليوز وغشت 2020. بالإضافة إلى ذلك، وبالخصوص في الفترة الممتدة ما بين يونيو 2020 ويونيو 2021، خفضت 35,1% من المقاولات ساعات عمل مستخدميها في حين صرحت 15,2% من المقاولات برفعها.

[2] على أساس عدد ساعات عمل أسبوعي يبلغ 48 ساعة.

[3] يتعلق الأمر باستقصاء نوعي شمل عينة مكونة من 1096 مقاولة، في ثلاث جولات: الأولى في يوليوز-غشت 2020، والثانية في فبراير 2021 والأخيرة في ماي-يونيو 2021.

رسوم بيانية إ2.2.3.1: الحصة التراكمية للمقاولات التي قلصت من عدد العمال

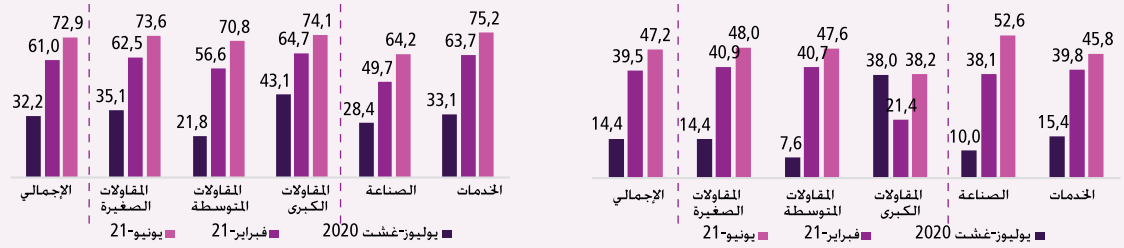

المصدر: استقصاءات البنك الدولي حول تتبع تداعيات الأزمة على المقاولات الخاصة.

في السياق نفسه، يظهر استقصاء المندوبية السامية للتخطيط[4] لدى المقاولات أن 39% منها خفضت من عدد مستخدميها سنة 2021، مقارنة بفترة ما قبل الجائحة، وقلصت 21% منها قوتها العاملة بالنصف أو أكثر. وأظهر الاستطلاع أيضًا أن ما يناهز ربع المقاولات قد قامت أيضا بخفض مستوى أجور مستخدميها، وهي حصة تتراوح بين 10% بالنسبة للمقاولات الكبرى و27% لدى المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا.

في الوقت الراهن، ومع عودة الإصابات المتفرقة بالفيروس، من المحتمل أن تستمر تداعيات الأزمة لبضع سنوات أخرى، غير أنه وبعيدًا عن التغيرات الكمية التي لحقت بمختلف المؤشرات، فإن تحولا حقيقيا يميز مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، لاسيما مع التغييرات الجوهرية التي طرأت على مستوى طبيعة ومتطلبات وأساليب تنظيم العمل. في هذا السياق، من الضروري إعادة توجيه السياسة العمومية الخاصة بالتشغيل نحو مرافقة السكان النشيطين، بهدف مساعدتهم على تعزيز كفاءاتهم والعمل في أنشطة أكثر إنتاجية، بالموازاة مع مواءمة القوانين التنظيمية مع السياق الجديد لما بعد الجائحة.

[4] يتعلق الأمر بالاستقصاء النوعي الرابع الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط لتقييم آثار الجائحة على تطور أنشطة المقاولات خلال سنة 2021. وقد تم إجراؤه ما بين 17 و20 يناير 2022، لدى عينة تشمل 2300 مقاولة منظمة تمثل جميع الوحدات العاملة في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والطاقة والمعادن وصيد الأسماك والتجارة والخدمات التجارية غير المالية.

3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص

أسفر تزايد عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يفوق بكثير مناصب الشغل المحدثة، عن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل مجددا، وذلك بعد الارتفاع الكبير المسجل سنة 2020. وتزايد بالتالي عدد العاطلين عن العمل بنسبة 5,5% إلى 1,5 مليون شخص، وهو ما يشمل نموا بنسبة 10,4% في الوسط الحضري إلى 1,3 مليون وانكماشا بواقع 14,6% في المجال القروي إلى 237 ألف.

ويشكل الرجال أغلب هذه الساكنة بحصة 67,9%، ويهيمن عليها العاطلون عن العمل لمدة طويلة[1] والباحثون عن عمل لأول مرة الذين يمثلون 72,5% و48,2% على التوالي. وتتميز بمستواها التعليمي المرتفع نسبيا مقارنة بالساكنة المشتغلة، بحصة 81,9% مقابل 47,1% من حاملي الشهادات.

رسم بياني 6.3.1: بنية الساكنة العاطلة عن العمل في 2021 (%)

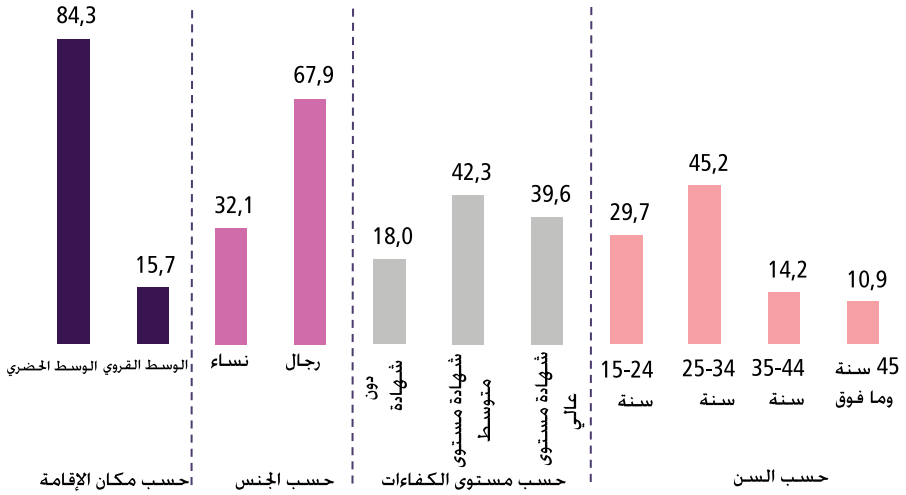

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وأخذا في الاعتبار تطور الساكنة النشيطة، ارتفعت نسبة البطالة من جديد حيث انتقلت من 11,9% إلى 12,3% على العموم، ومن 15,8% إلى 16,9% في المدن، ومن 5,9% إلى 5% في القرى. وكان الارتفاع أكثر حدة في صفوف النساء بزيادة قدرها 0,6 نقطة إلى 16,8% مقابل 0,2 نقطة إلى 10,9% لدى الرجال. وحسب الفئة العمرية، ارتفعت هذه النسبة بشكل خاص بواقع 0,6 نقطة إلى 31,8% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة وبواقع 1,1 نقطة إلى 19,6% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 25-34 سنة، بينما انخفضت بواقع 0,2 نقطة إلى 3,8% بالنسبة للعمال النشيطين الذين يبلغون من العمر 45 عامًا فأكثر. كما تظل البطالة أكثر انتشارًا بين السكان المؤهلين، حيث وصلت نسبتها إلى 19,6% لدى الحاصلين على شهادات مقابل 4,6% لدى غير الحاصلين على شهادات.

[1] عاطل عن العمل لمدة تفوق سنة.

رسم بياني 7.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس (%)

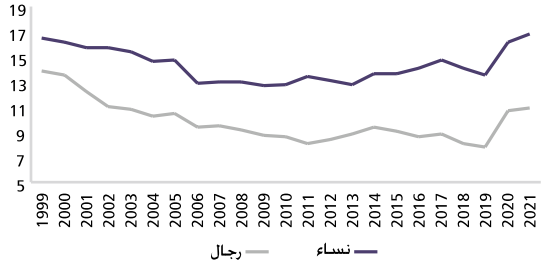

رسم بياني 8.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)

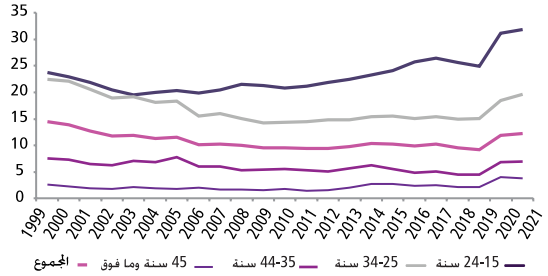

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وعلى المستوى الجهوي، سجلت نسبة البطالة ارتفاعا أكثر حدة في جهة بني ملال-الخنيفرة والدار البيضاء-سطات بزيادات بلغت على التوالي 2,2 و1,2نقطة. وعلى العكس، شهدت بعض الجهات تراجعات لوحظ أهمها في الشرق بواقع 2,6 نقطة.

جدول 2.3.1 : نسبة البطالة حسب الجهات (%)

	2020	2021	التغير (بالنقطة المئوية)
طنجة - تطوان - الحسيمة	10,4	10,4	0,0
جهة الشرق	20,7	18,1	-2,6
فاس- مكناس	12,5	13,4	0,9
الرباط -سلا- القنيطرة	12,7	12,2	-0,5
بني ملال -خنيفرة	7,4	9,6	2,2
الدار البيضاء-سطات	13,4	14,6	1,2
مراكش -آسفي	6,9	7,6	0,7
درعة- تافيلالت	8,9	9,6	0,7
سوس ماسة	11,8	11,3	-0,5
جهات الجنوب	19,8	20,1	0,3

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ورافق تفاقم معدل البطالة انخفاض هام في التشغيل الناقص[1]. ويرتبط هذا بالأساس بارتفاع متوسط عدد ساعات العمل الذي بلغ 19,3% والذي كان قد تراجع بنفس الحدة سنة 2020 بسبب القيود الصحية. وبذلك، انخفضت نسبة السكان النشيطين في حالة التشغيل الناقص من 10,7% إلى 9,3% على المستوى الوطني ومن 10,1% إلى 8,8% في المدن ومن 11,6% إلى 10% في القرى. وقد هم هذا الانخفاض الرجال والنساء على حد سواء، حيث انخفضت معدلاتهم على التوالي من 11,9% إلى 10,5% ومن 6,4% إلى 5,3%. وحسب قطاع النشاط، تراوح التراجع بين 1,2 نقطة في الفلاحة والغابات والصيد البحري و2,2 نقطة في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية.

[1] يتكون السكان النشيطون في حالة التشغيل الناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: 1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي، ومستعدون للعمل لساعات إضافية، أو 2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لمؤهلاتهم وتكوينهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

رسم بياني 9.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب مكان الإقامة (%)

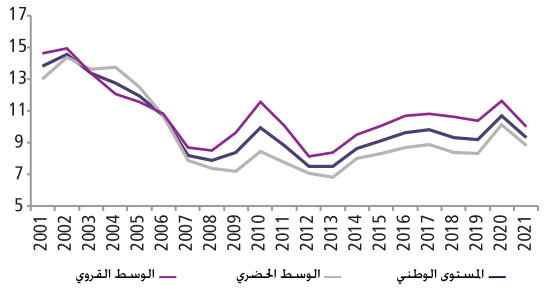

رسم بياني 10.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة (%)

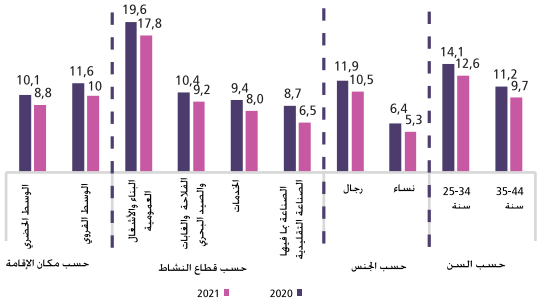

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

4.3.1 الإنتاجية والأجور

شهدت الإنتاجية الظاهرة للعمل في القطاعات غير الفلاحية تحسناً بنسبة 4,2% سنة 2021 بعد انكماش بواقع 4,9% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور لارتفاع القيمة المضافة بواقع 6,6%، بعد انخفاض بنسبة 6,9% ونمو عدد العاملين بواقع 2,3% مقابل تراجع بنسبة 2,1%. وبلغ الارتفاع 4,5%، بدلا من تدني بنسبة 3,6% في القطاع الثانوي و3,9%، بعد انخفاض بنسبة 5,8%، في القطاع الثالثي.

في الوقت نفسه، تراجعت الأجور في القطاع الخاص بنسبة 1,2%، بعد ارتفاعها بواقع 3,2% سنة 2020 بالقيمة الإسمية وبنسبة 2,5% مقابل ارتفاعها بواقع 2,5% بالقيمة الحقيقية. وفي الوظيفة العمومية، حافظت الأجور على وتيرة نموها عند 1,8% بالقيمة الإسمية وارتفعت بنسبة 0,4% بدلاً من 1,2% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 11.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية (التغير %)

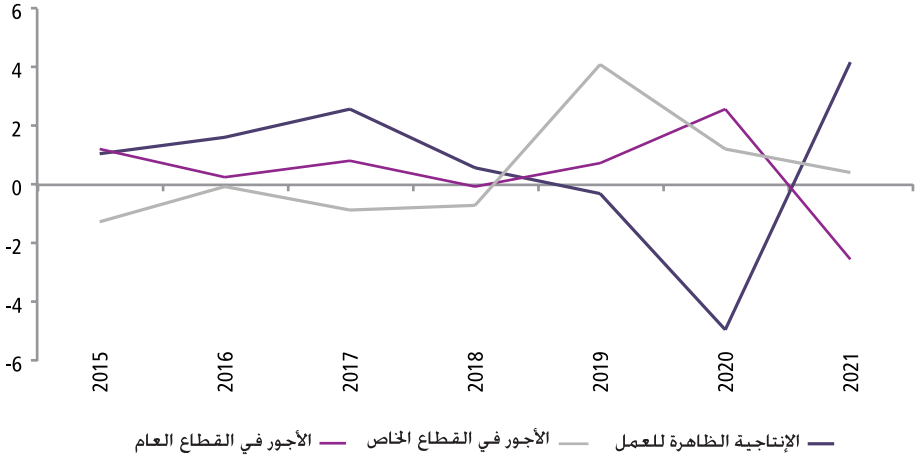

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.3.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

		2019	2020	2021
مؤشرات النشاط				
السكان النشيطون (بالآلاف)		12 082	11 971	12 280
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	7 204	7 291	7 511
	وسط قروي	4 878	4 680	4 770
معدل النشاط(%)		45,8	44,8	45,3
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	42,3	41,9	42,3
	وسط قروي	52,2	50,0	50,9
حسب الجنس	رجال	71,0	70,4	70,4
	نساء	21,5	19,9	20,9
مؤشرات الشغل				
مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)		165	-432	230
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	250	-137	100
	وسط قروي	-85	-295	130
حسب القطاع	الفلاحة والغابات والصيد البحري	-146	-273	68
	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	17	-37	-19
	البناء والأشغال العمومية	24	-9	71
	الخدمات	267	-107	115
السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)		10 975	10 542	10 772
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	6 277	6 140	6 239
	وسط قروي	4 698	4 403	4 533
معدل الشغل (%)		41,6	39,4	39,7
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	36,9	35,3	35,1
	وسط قروي	50,3	47,0	48,4
مؤشرات البطالة والشغل الناقص				
معدل البطالة (%)		9,2	11,9	12,3
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	12,9	15,8	16,9
	الشباب البالغون بين 15 و24 سنة	39,2	45,3	46,7
	وسط قروي	3,7	5,9	5,0
نسبة الشغل الناقص (%)		9,2	10,7	9,3
حسب مكان الإقامة	وسط حضري	8,3	10,1	8,8
	وسط قروي	10,4	11,6	10,0
الإنتاجية و الأجور (التغير %)				
الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية		-0,3	-4,9	4,2
متوسط الأجور في القطاع الخاص	بالقيمة الاسمية	1,0	3,2	-1,2
	بالقيمة الحقيقية	0,8	2,5	-2,5
متوسط الأجور في القطاع العام	بالقيمة الاسمية	4,3	1,8	1,8
	بالقيمة الحقيقية	4,1	1,2	0,4

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة المالية والاقتصاد وحسابات بنك المغرب.

4.1 التضخم

في سياق يتسم بارتفاع الضغوط التضخمية الخارجية، سجل التضخم تسارعًا ملموسا سنة 2021 مع بقائه في المتوسط في مستويات معتدلة. وهكذا، بلغ 1,4% في المتوسط خلال السنة بدلاً من 0,7% سنة 2020 و0,2% سنة 2019.

ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تسارع نمو التضخم الأساسي، الذي بلغ 1,7% بعد 0,5% سنة 2020. وهو ما يعكس تأثر الأسعار المحلية بتزايد الأسعار الدولية للسلع الأساسية، لاسيما المواد الغذائية والطاقية وكذا باختلالات سلاسل الإنتاج والإمدادات العالمية وبتصاعد تكاليف الشحن الدولي.

وهكذا، ارتفعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 12,9% سنة 2021 بعد انخفاضها بواقع 12,4% سنة من قبل. بالمقابل، تراجعت أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة بنسبة 1,3% بعد ارتفاعها بنسبة 2% سنة 2020 نظرا للظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي 2021/2020. غير أن بعض هذه المواد، لا سيما الدواجن، تضررت من ارتفاع تكلفة المدخلات وإغلاق بعض وحدات الإنتاج. وفيما يخص الأسعار المقننة، فقد ارتفعت بنفس الوتيرة المسجلة في السنة السابقة، أي 1,2%.

أما أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية، فقد عرف مؤشرها باستثناء التكرير نموا ملموسا بنسبة 4,3% مقابل انخفاض بواقع 1,2% سنة 2020، مع تسجيل ارتفاعات ملحوظة خاصة على مستوى الصناعات الكيماوية والتعدين والصناعات الغذائية.

رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)

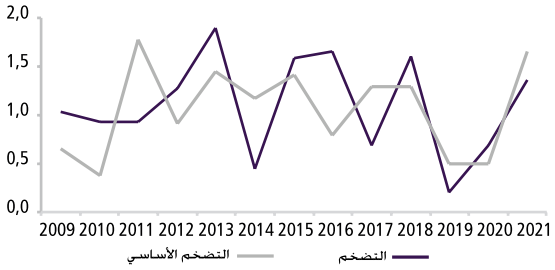

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)

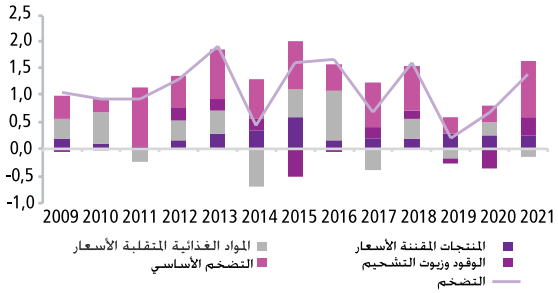

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير بالنسبة المئوية)*

أصناف المنتجات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر أسعار الاستهلاك	**1,6**	**0,7**	**1,6**	**0,2**	**0,7**	**1,4**
المواد الغذائية المتقلبة الأسعار	**7,5**	**-3,1**	**3,0**	**-1,5**	**2,0**	**-1,3**
المنتجات المقننة الأسعار	**0,7**	**0,8**	**0,9**	**1,3**	**1,2**	**1,2**
الوقود وزيوت التشحيم	**-1,7**	**8,8**	**5,5**	**-2,7**	**-12,4**	**12,9**
مؤشر التضخم الأساسي	**0,8**	**1,3**	**1,3**	**0,5**	**0,5**	**1,7**
- المواد الغذائية	0,6	1,6	1,4	-1,1	0,0	1,8
- الملابس والأحذية	1,1	1,4	1,2	1,2	0,3	1,9
- السكن، الماء، الغاز، الكهرباء والمحروقات الأخرى[1]	1,0	1,1	1,0	1,5	1,3	1,6
- أثاث، ومعدات منزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن	0,6	0,5	0,2	0,4	0,2	1,1
- الصحة[1]	1,0	2,4	1,0	0,0	0,5	2,2
- النقل[2]	0,2	-0,4	0,3	0,7	0,7	1,7
- المواصلات	-0,2	-0,2	1,0	3,3	-0,4	-0,2
- الترفيه والثقافة[1]	1,7	0,6	0,1	0,3	-1,4	1,1
- التعليم	2,3	2,7	2,6	3,5	2,7	1,6
- مطاعم وفنادق	2,5	3,2	1,1	1,4	1,1	1,0
- مواد وخدمات أخرى [1]	0,3	0,9	1,8	0,8	1,4	2,4

* ترتكز التغيرات على المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط لمؤشر أسعار الإستهلاك (2017 سنة أساس) ابتداء من سنة 2018، وعلى مؤشر أسعار الاستهلاك (2006 سنة أساس) قبل هذه السنة.

(1) باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقننة.

(2) باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقننة والوقود وزيوت التشحيم.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

على الرغم من التزايد الهام في أسعار بعض المدخلات الفلاحية وانخفاض إنتاج الدواجن جراء القيود الصحية، فقد سجل عرض المواد الغذائية المتقلبة الأسعار على العموم تحسنا ملموسا سنة 2021، بفضل الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي. وبذلك، تراجعت أسعار هذه المنتجات بنسبة 1,3% في المتوسط بدلاً من ارتفاعها بنسبة 2% سنة 2020. وكان لهذا التراجع تأثير تنازلي على التضخم مع مساهمة سلبية قدرها 0,2 نقطة مئوية بدلاً من مساهمة إيجابية بواقع 0,3 نقطة سنة 2020.

رسم بياني 3.4.1: المساهمات في التطور الشهري لأسعار المواد الغذائية المتقلبة في 2021 (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

بعد انخفاض متوسط، على أساس سنوي، بواقع 3,8% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، سجلت أسعار هذه المنتجات ارتفاعا بوتيرة متوسطة قدرها 2,7% بين أبريل ويوليوز. ويعزى هذا التطور، من جهة، للضغوطات الصادرة عن الطلب الداخلي، لا سيما خلال الفترة المحيطة بشهر رمضان، وعن الطلب الخارجي على بعض الخضروات، خصوصا الطماطم[1]. ومن ناحية أخرى، يعكس هذا التطور ارتفاع أسعار منتجات الدواجن على إثر إغلاق بعض وحدات الإنتاج وكذا التكلفة المرتفعة لبعض المدخلات، خاصة الصوجا. وقد انخفضت الأسعار بعد ذلك بنسبة 4,1% في المتوسط بين غشت ونونبر، نتيجة لوفرة العرض من الخضر والفواكه[2] مع دخول البواكر للسوق، قبل أن ترتفع بنسبة 3,1% في دجنبر.

وحسب المنتج، تراجعت بالخصوص أسعار «الحوامض» بنسبة 22,6%، و«الخضر الطرية» بواقع 5,4%، و«الفواكه الطرية» بنسبة 1,1%، في حين ارتفعت أسعار «الدواجن والأرانب» بنسبة 6,6% و«الأسماك الطرية» بواقع 1,8%.

2.1.4.1 المحروقات وزيوت التشحيم

بفضل الانتعاش الاقتصادي والسياسة الحذرة لمنظمة أوبيب+ بشأن رفع الإنتاج، واصلت الأسعار الدولية لمنتجات النفط توجهها التصاعدي الذي بدأ منذ المستوى الأدنى المسجل في أبريل 2020. وقد بلغ سعر البرنت، على وجه الخصوص، 70,4 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2021، أي بزيادة قدرها 66,5% مقارنة بسنة 2020 و10% مقارنة بسنة 2019.

[1] ارتفعت صادرات الطماطم الطرية بنسبة 38% ما بين أبريل ويوليوز من سنة 2021.

[2] بيان صحفي صادر عن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتاريخ 2 نونبر 2021 عن أوضاع سوق المواد الغذائية في المملكة وذلك من حيث توفير المواد وتطور الأسعار.

وقد أدى هذا الارتفاع، الذي خفَّت حدته بفضل تزايد قيمة العملة الوطنية بنسبة 5,7% في المتوسط إزاء الدولار الأمريكي، إلى تصاعد أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 12,9% مقابل تراجعها بنسبة 12,4% في 2020. بالتالي، بلغت مساهمة هذه الأسعار في التضخم 0,3 نقطة مئوية سنة 2021 مقابل مساهمة سلبية قدرها 0,3 نقطة سنة من قبل.

رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر أساس 100=2017) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)

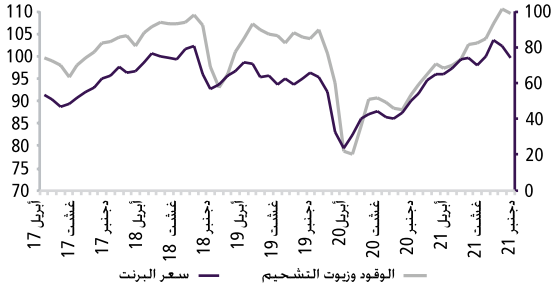

رسم بياني 5.4.1: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (درهم/دولار)

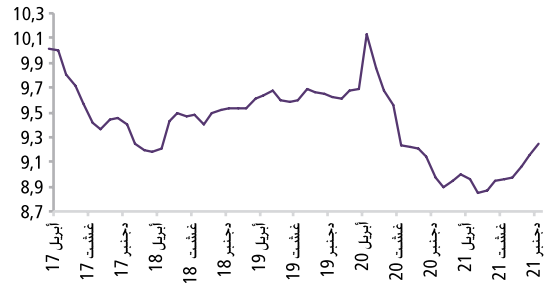

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

3.1.4.1 المنتجات المقننة الأسعار

تزايدت الأسعار المقننة بنسبة 1,2% في 2021، وهي نفس الوتيرة المسجلة في السنة السابقة. فقد ارتفعت أسعار النقل الطرقي للمسافرين بنسبة 4,3% ما بين يوليوز وغشت 2021، وذلك رغم عدم صدور أي قرار رسمي بهذا الشأن. وهو ما أدى، إلى جانب تأثير الزيادات التي طبقتها شركات النقل ما بين يونيو ونونبر 2020، إلى ارتفاع هذه الأسعار بنسبة 7,2% على طول سنة 2021 بدلا من 6,6% في 2020.

بدورها، ارتفعت أسعار التبغ بنسبة 2,3% في يناير، نتيجة للزيادة في الضريبة الداخلية على الاستهلاك التي أقرها قانون المالية لسنة 2021، وبنسبة 3,5% في مجموع السنة أخذا بالاعتبار تأثير الزيادات السابقة[1]. بالمقابل، ونتيجة على الخصوص لقرار وزارة الصحة والحماية الاجتماعية القاضي بتخفيض أسعار بعض الأدوية[2]، تراجعت أسعار هذه المنتجات من جديد بنسبة 0,8% في 2021 مقابل انخفاض بنسبة 0,7% في 2020.

وإجمالا، ظلت مساهمة أسعار المنتجات المقننة في التضخم مستقرة من سنة لأخرى في 0,3 نقطة مئوية.

[1] تمت الزيادة في أسعار التبغ بنسبة 2,1% ابتداء من فاتح غشت 2020.

[2] الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 غشت 2021.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة في التغير الشهري للمنتجات المقننة الأسعار في التضخم في 2021 (بالنقط المئوية)

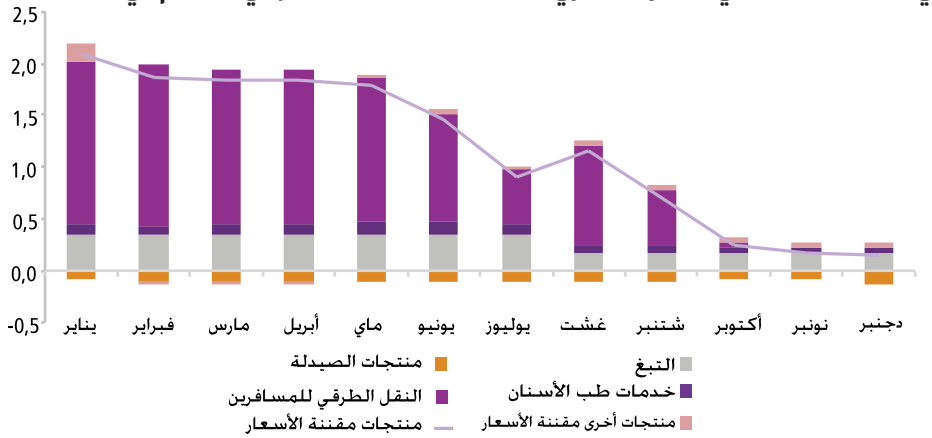

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.1.4.1 التضخم الأساسي

في سنة 2021، انخرط التضخم الأساسي في مسار تصاعدي، حيث انتقل من 0,4% في يناير إلى 3,6% في دجنبر، وهو أعلى مستوى له منذ يناير 2009. إضافة إلى ذلك، هم الارتفاع كافة المواد تقريبا وتزايدت نسبة المنتجات المدرجة داخل مؤشر التضخم الأساسي التي ارتفعت أسعارها بأكثر من 2% إلى 44% في دجنبر بعد أن كانت 12,1% في يناير.

وإضافة إلى تأثير انتعاش الطلب، يعزى هذا التطور من جانب العرض إلى تأثر الأسعار الداخلية بالارتفاع الكبير في الأسعار الدولية للسلع الأساسية لاسيما المواد الغذائية، وإلى الاختلالات في سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية وكذا إلى الزيادات الحادة في تكاليف الشحن الدولي.

وارتبط تسارع التضخم الأساسي فيما يقارب الثلثين بالتطور المسجل على صعيد مكونه الغذائي الذي ارتفعت أسعاره في المتوسط بنسبة 1,8% مقابل استقراره في 2020. وسُجلت أعلى الارتفاعات على مستوى «الزيوت» بنسبة 10% مقابل 1,8% سنة من قبل و«المنتجات المصنعة من الحبوب» بنسبة 2% بدلا من 0,2%. علاوة على ذلك، ونتيجة بالأساس للتزايد الحاد في أسعار استيراد علف الماشية[1]، تقلص تراجع أسعار «اللحوم الطرية» من 2,6% إلى 0,1%.

ودون احتساب المنتجات الغذائية، تطورت الأسعار أيضا بوتيرة أسرع من السنة السابقة في مجموع الفروع باستثناء «التعليم» و«الفنادق والمطاعم» اللذان سجلا تباطؤا من 2,7% إلى 1,6% ومن 1,1% إلى 1% على التوالي. وبلغت الارتفاعات على الخصوص 1,9% بدلا من 0,3% بالنسبة «للملابس والأحذية» و1,1% مقابل انخفاض بنسبة 1,4% في «الترفيه والثقافة».

[1] تصنع هذه الأعلاف بالأساس من الذرة والصويا وعباد الشمس المستورد.

إجمالا، وعلى طول السنة، بلغ التضخم الأساسي 1,7% في المتوسط مقابل 0,5% سنة من قبل وارتفعت مساهمته في التضخم إلى نقطة مئوية واحدة مقابل 0,5 نقطة في 2020.

السلع التجارية والسلع غير التجارية

شمل تسارع التضخم الأساسي في 2021 المنتجات التجارية وأيضا المواد غير التجارية. فقد ارتفعت أسعار الفئة الأولى بنسبة 1,9% بدلا من 0,3% في 2020، نتيجة للتزايد الملموس في أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفع مؤشر منظمة التغذية والزراعة بنسبة 28,1%. ويرتبط ارتفاعها أيضا بتسارع التضخم لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين خاصة منطقة الأورو التي انتقل فيها من سنة لأخرى من 0,3% إلى 2,6%.

من جهتها، تزايدت أسعار السلع غير التجارية بنسبة 1,4% بدلا من 0,9%، مدفوعة بالأساس بارتفاع أسعار «اللحوم الطرية». ودون احتساب هذه الأخيرة، كانت وتيرة نموهاستظل مستقرة.

رسم بياني 7.4.1: تطور التضخم الأساسي (%)

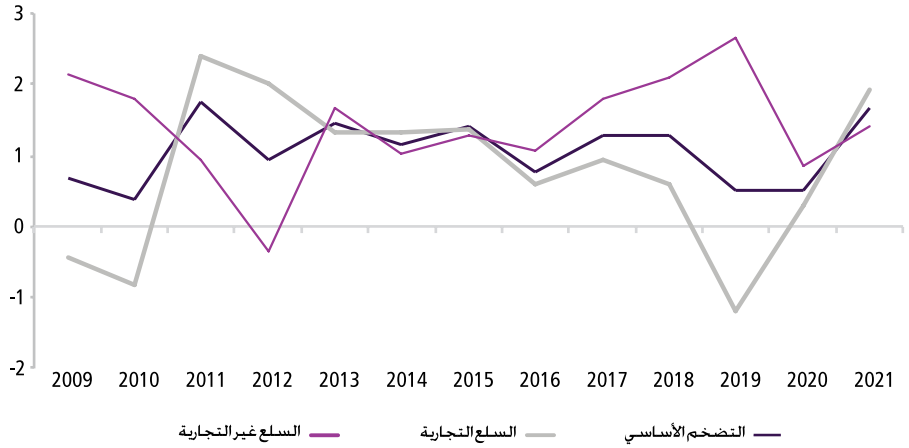

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

2.4.1 السلع والخدمات

يشير تقسيم سلة مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سلع وخدمات[1] إلى أن تسارع التضخم في 2021 يعزى بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار السلع الذي انتقل من 0,4% إلى 0,9%، فيما بقي نمو أسعار الخدمات مستقرا في 1,6%. وبالفعل، تزايدت أسعار السلع المحولة بنسبة 1,7% بدلا من 0,2% في 2020، لتعكس من جهة انتعاش الطلب، نتيجة تخفيف القيود الصحية، والتغييرات في بنية استهلاك الأسر التي خصصت جزءً من نفقاتها المخصصة عادة للخدمات، لاستهلاك السلع. ومن جانب العرض، يعكس هذا التطور الاضطرابات المسجلة على مستوى سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية وكذا الارتفاع الحاد في أسعار المواد الأساسية وتكاليف النقل البحري.

[1] بناء على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يميز بنك المغرب بين أربع فئات: السلع المحولة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، السلع غير المحولة، الوقود وزيوت التشحيم والخدمات.

بالمقابل، عرفت أسعار السلع غير المحولة، المكونة بالأساس من المنتجات الغذائية الطرية، تراجعا بنسبة 1% بعد ارتفاعها بنفس المستوى سنة من قبل، وذلك بفضل الأوضاع المناخية الجيدة التي ميزت الموسم الفلاحي 2021/2020.

رسم بياني 8.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغير بالنسبة المئوية)

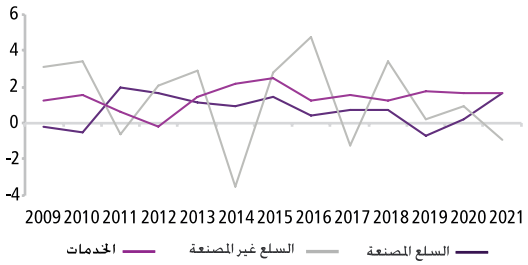

رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)

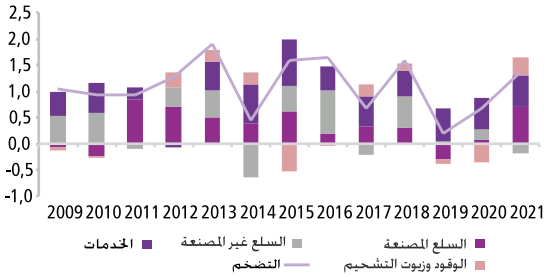

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.4.1: تصاعد الضغوط التضخمية في سنة 2021

خلال سنة 2021، شهد التضخم تسارعا شبه عام على الصعيد الدولي. وقد بلغ في مجموع السنة 3,1% في المتوسط مقابل 0,7% في 2020 في الاقتصادات المتقدمة و5,7% بدل 5,1% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

رسم بياني إ1.1.4.1: تطور التضخم في الدول المتقدمة وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية (%)

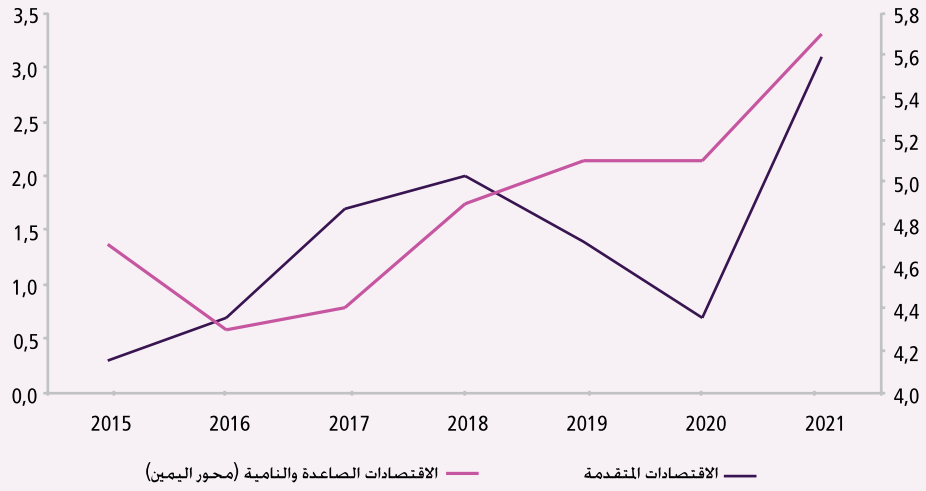

المصدر: صندوق النقد الدولي

ويعزى هذا التطور من جهة الطلب إلى الانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي، الذي استفاد من تخفيف القيود الصحية ومن الدعم الاستثنائي المقدم من خلال السياسات المالية والنقدية في العديد من البلدان. ومن جانب العرض، تزايدت حدة ارتفاع التضخم بفعل التصاعد الهام في أسعار السلع الأساسية لاسيما المواد الطاقية والغذائية، واضطراب سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية، وارتفاع تكاليف النقل، خاصة البحري.

هكذا، ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 53,3% في المتوسط في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، مع تزايد سعر برميل النفط الخام على وجه الخصوص بنسبة 66,5%. علاوة على ذلك، وبسبب القيود الصحية، واصلت تكاليف الشحن البحري ارتفاعها الذي بدأ في 2020، حيث نمت بنسبة 248,6% من سنة لأخرى.

وفقًا لتقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنجز لصالح دول مجموعة العشرين[1]، فإن هذا الارتفاع البالغ في التكاليف قد يفسر ثلاثة أرباع الزيادات في التضخم المسجلة في هذه الاقتصادات منذ النصف الثاني من سنة 2020، وقد يكون ساهم بواقع 1,5 نقطة مئوية في التضخم في سنة 2021. من جهته، يقيم صندوق النقد الدولي تأثير انقطاع الإمداد على التوجه الأساسي للتضخم العالمي في سنة 2021 في نقطة مئوية واحدة[2].

رسم بياني إ2.1.4.1: أسعار المواد الأولية (المؤشرات، يناير 2018=100)

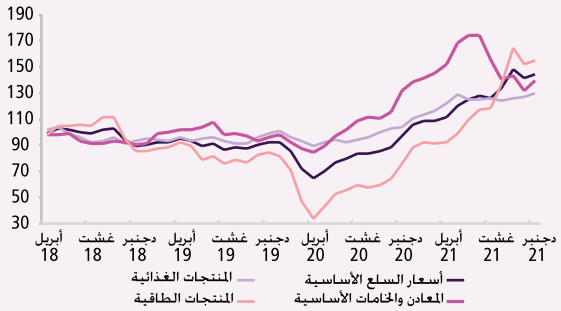

المصدر: صندوق النقد الدولي.

رسم بياني إ3.1.4.1: تطور أسعار شحن الحاويات

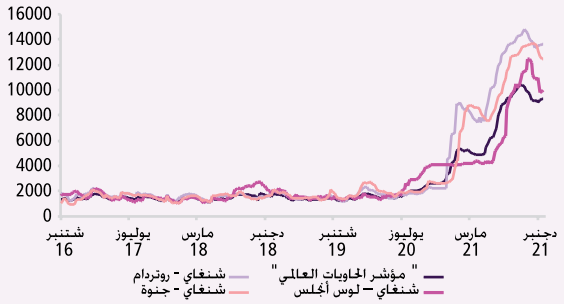

المصدر: GPMN.

ذهبت العديد من البنوك المركزية في البداية إلى اعتبار تزايد الضغوط التضخمية ظاهرة مؤقتة، لكن مع مرور الأشهر، تبين أن هذه الأخيرة لا تزال مستمرة، حيث بلغ التضخم خاصة في الشهر الأخير من السنة 7% في الولايات المتحدة، وهو مستوى لم يسجل منذ ما يقرب 4 عقود، كما وصل إلى 5% في منطقة الأورو، وهي أعلى نسبة له منذ اعتماد العملة الموحدة. ومع عودة ارتفاع عدد الإصابات وفرض القيود الصحية من جديد، وإن بشكل متفرق وجزئي، فإن التباين بين وتيرة انتعاش الطلب ووتيرة استعادة القدرة على توفير العرض ظل كبيرا، مما أدى إلى تزايد حدة ارتفاع أسعار الاستهلاك.

في ظل هذه الظروف، شرعت العديد من البنوك المركزية أو اعتزمت تشديد سياساتها النقدية. وبالتالي، ورغم أن توقعات التضخم ظلت راسخة، فإن نمو الأسعار بوتيرة أسرع مما كان متوقعا، إلى جانب ندرة اليد العاملة[3] المسجلة في بعض البلدان والقطاعات، أثار بعض المخاوف بخصوص تأثير هذه العوامل على تطور الأجور ومخاطر حدوث دوامات تضخمية. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفعت الأجور في القطاع الخاص غير الفلاحي بنسبة 4,7% في 2021 مقابل 3,1% في المتوسط بين 2017 و2019.

[1] «تأثير أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن على التضخم»، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقرير المؤقت شتنبر 2021: إبقاء الانتعاش على المسار الصحيح.

[2] الآفاق الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي، يناير 2022.

[3] ترتبط بخروج العمال من كبار السن من سوق الشغل وتراجع معدل نشاط النساء وزيادة الأجور الاحتياطية بين العمال ذوي المؤهلات الضعيفة وسخاء برامج الدعم المالي خلال الجائحة (https://blogs.imf.org/2022/01/19/govdelivery/?utm_source=why-jobs-are-plentiful-while-workers-are-scarce/?utm_medium=email&utm_campaign=).

تزايد حدة الضغوط التضخمية في المغرب

في المغرب أيضا، انخرط التضخم في مسار تصاعدي، حيث انتقل من 0,3-% في دجنبر 2020 إلى 3,2% في دجنبر 2021. إلا أن متوسط مستواه في مجمل السنة ظل معتدلا، نتيجة بالأساس لتراجع أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار.

خلال سنة 2021، ارتفع التضخم نتيجة بالخصوص لتزايد مكونه الأساسي، الذي بلغ في آخر شهر من السنة أعلى مستوى له منذ يناير 2009، أي 3,6%. ويعزى هذا الارتفاع في حدود 78% إلى نمو أسعار السلع التجارية، خصوصا الغذائية ارتباطا بارتفاعها على الصعيد الدولي. وبالخصوص، تزايدت أسعار «الزيوت» بنسبة 15,7% و«المنتجات المصنعة من الحبوب» بواقع 7,6% خلال سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن 98% من زيوت المائدة الموجودة في السوق الوطني تعتمد في إنتاجها على الزيوت الخامة المستوردة والتي تمثل 72% من تكلفة الإنتاج بالنسبة لأرباب المصانع في هذا الفرع[4]. موازاة مع ذلك، يتم تلبية الطلب الوطني على «المنتجات المصنعة من الحبوب» بدرجة كبيرة من خلال الصناعة المحلية التي تعتمد كثيرا على واردات القمح الصلب الذي يشكل حوالي 80% من تكلفة الإنتاج[5].

رسم بياني إ4.1.4.1: تطور الأسعار الدولية لزيت الصوجا ومؤشر أسعار الاستهلاك للزيوت

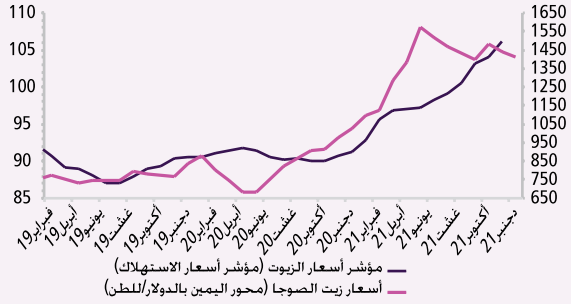

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب.

رسم بياني إ5.1.4.1: تطور سعر القمح الصلب ومؤشر أسعار استهلاك «المنتجات المصنعة من الحبوب»

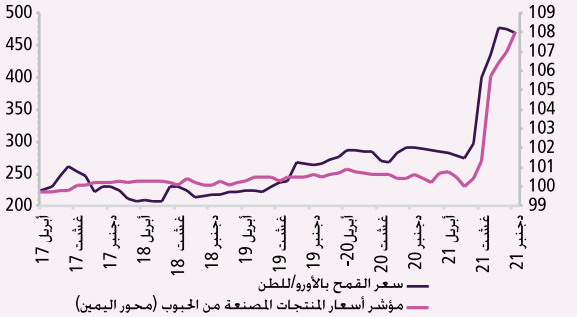

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، وFrance AgriMer وبنك المغرب.

وبخصوص المواد غير الغذائية التجارية، فقد عرفت ارتفاعات مهمة لكن شملت عددا محدودا من المنتجات، لاسيما السيارات التي شهدت زيادة متراكمة بنسبة 3,7%، ارتباطا بندرة أشباه الموصلات على الصعيد العالمي.

[4] رأي مجلس المنافسة حول تقييم مدى امتثال منتجي ومستوردي زيوت المائدة لقواعد المنافسة، 2021.

[5] الإطار «تطور الأسعار العالمية للقمح الصلب وتأثيره على أسعار الاستهلاك في المغرب»، التقرير السنوي لبنك المغرب لسنة 2015.

رسم تخطيطي إ1.1.4.1: المساهمات في ارتفاع التضخم الأساسي في 2021 (بالنقط المئوية)

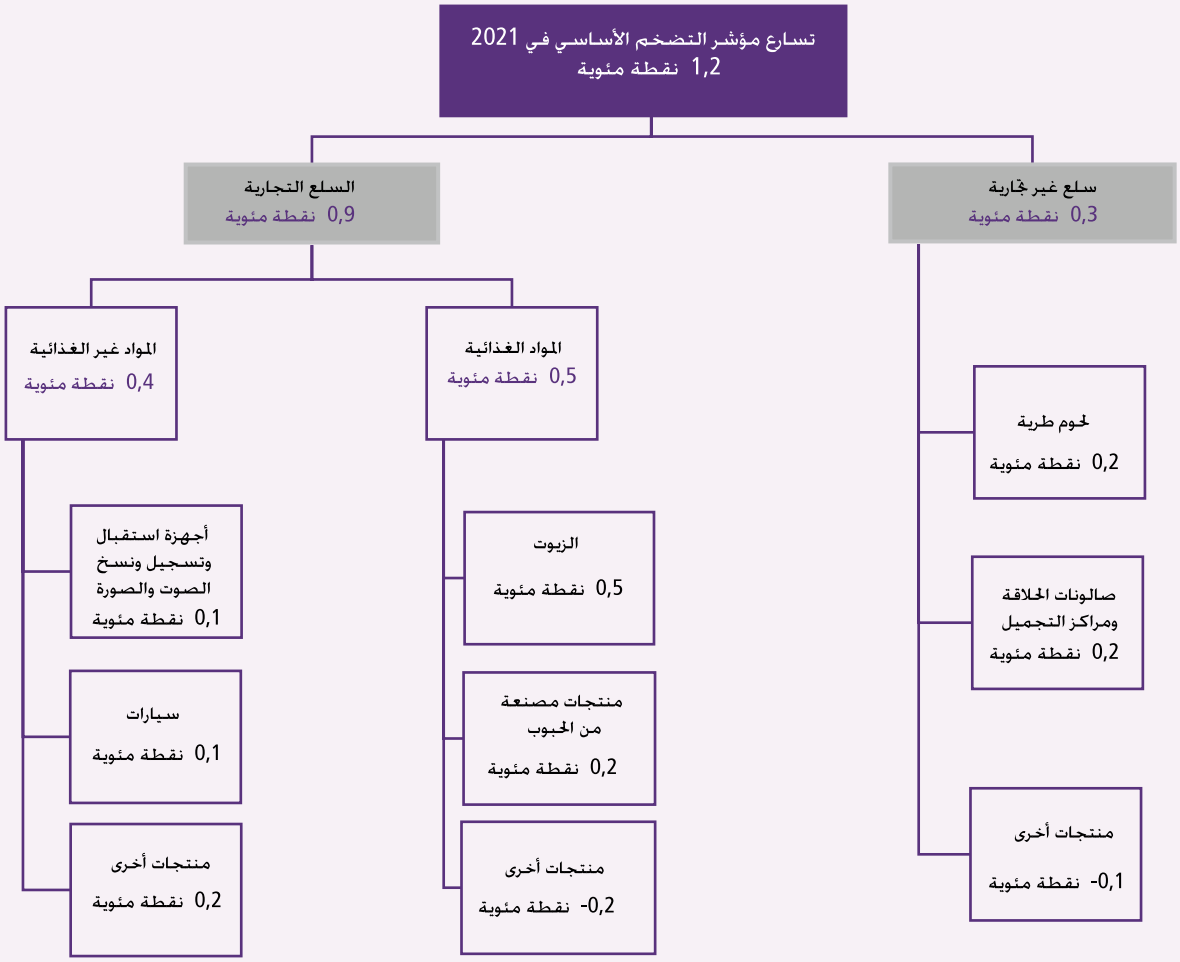

إضافة إلى ذلك، تشير مقاربة التوجه الأساسي للأسعار من خلال استعمال قياسات بديلة إلى وجود تطورات مماثلة لكنها بوثيرة أقل أهمية. وبالتالي، يتضح من خلال تطبيق أسلوبي الترجيح المزدوج (IPCP) والمتوسط المبتور[6] أن النسب بلغت 2,3% و2% على التوالي في 2021 مقابل 3,6% التي أفرزها تطبيق طريقة الإقصاء التي يستعملها بنك المغرب عادة.

ويمكن قياس عودة الضغوط التضخمية أيضا من خلال نطاق انتشارها. فقد بلغت حصة المواد المدرجة في مؤشر التضخم الأساسي التي يفوق الارتفاع السنوي لأسعارها 2% نسبة 44% في دجنبر 2021 مقابل 13% في المتوسط سنة 2020 و22% في المتوسط ما بين 2018 و2019.

[6] هذان الأسلوبان هما الأكثر استعمالا من طرف البنوك المركزية لقياس التوجه الأساسي للأسعار (انظر الوثيقة المرجعية المتعلقة بإعداد هذه المؤشرات على مستوى الموقع الإلكتروني لبنك المغرب).

رسم بياني إ6.1.4.1: توزيع تغيرات أسعار الأقسام الـ 91 التي تشكل مؤشر التضخم الأساسي

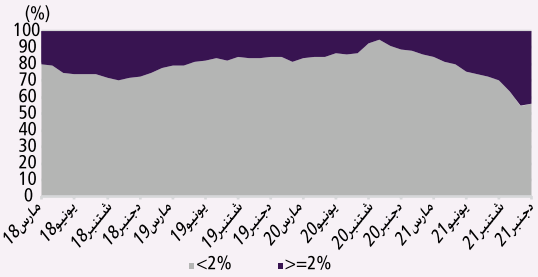

رسم بياني إ7.1.4.1: تطور مختلف مقاييس التضخم الأساسي (%)

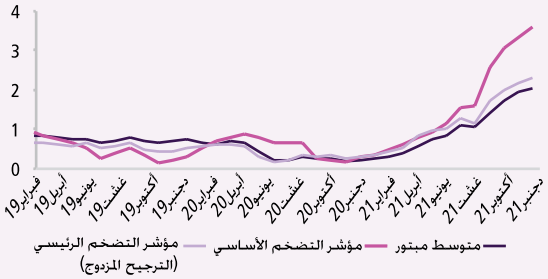

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

ومن جانب آخر، تبين نتائج الاستقصاء الفصلي الذي ينجزه بنك المغرب حول توقعات التضخم أن خبراء القطاع المالي المستجوبين خلال الفصل الرابع من سنة 2021 يتوقعون أن يصل التضخم إلى 1,9% في الفصول الثمانية المقبلة. ويساهم ترسيخ التوقعات على هذا النحو في تحقيق هدف استقرار الأسعار بتقليص خطر حدوث دوامات تضخمية.

رسم بياني إ8.1.4.1: تطور التضخم والتضخم المتوقع من طرف الخبراء في القطاع المالي (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

خلال سنة 2021، تسارع التضخم تدريجيا وانتقل من 0% في يناير إلى 3,2% في دجنبر. غير أن هذا التوجه التصاعدي توقف مؤقتا في شهر غشت، حيث تباطأ التضخم إلى 0,8% بعد 2,2% في يوليوز. ويرتبط هذا الانخفاض في وتيرة النمو بالأساس بالتراجع الملموس على أساس سنوي في أسعار الحوامض والخضر الطرية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة في شهر غشت 2020.

وانخرط التضخم الأساسي أيضا في منحى تصاعدي، مع تسارع ملموس ابتداء من شهر شتنبر ارتباطا على الخصوص بتزايد أسعار «المنتجات المصنعة من الحبوب». وفي المجموع، انتقل من 0,4% في يناير إلى 1,6% في غشت ثم إلى 2,6% في شتنبر قبل أن يرتفع إلى 3,6% في دجنبر.

وفيما يتعلق بأسعار المحروقات وزيوت التشحيم، وبعد تراجعها على أساس سنوي خلال الشهرين الأولين من السنة، تسارع تغيرها بشكل ملموس مع بلوغها ذروة 25,6% في ماي ومتوسطا قدره 18,1% في بقية السنة.

رسم بياني 10.4.1: تطور التضخم خلال السنة (%)

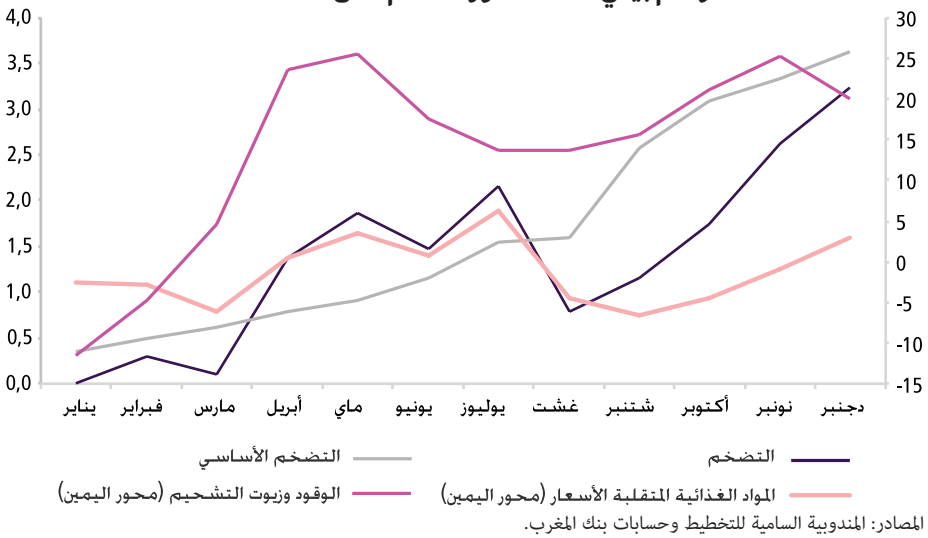

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

خلال سنة 2021، هم تسارع التضخم 16 مدينة من أصل 18 التي شملها البحث الدائم حول أسعار الاستهلاك الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط. وسجل التضخم أسرع نمو له بالدار البيضاء التي ارتفعت فيها الأسعار بنسبة 1,9% بعد 0,4% سنة من قبل. وعلى العكس، تباطأت الأسعار في كل من كلميم ولعيون من 2,1% إلى 0,7% ومن 1% إلى 0,4% على التوالي.

ومن حيث التفاوت، تراوحت نسبة التضخم ما بين 0,4% في لعيون و2% في بني ملال، أي بفارق 1,6 نقطة مئوية مقابل 2,1 نقطة في 2020.

جدول 2.4.1: أسعار الاستهلاك حسب المدن (التغير %)

	المؤشرات (2017 سنة الأساس)			التضخم (%)				المؤشرات (2017 سنة الأساس)		التضخم (%)		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021		2019	2020	2019	2020	2021
أكادير	101,8	102,7	103,8	0,1	0,9	1,1	طنجة	101,4	102,4	-0,2	1,0	1,3
الدار البيضاء	102,1	102,5	104,4	0,4	0,4	1,9	العيون	102,8	103,8	0,4	1,0	0,4
فاس	102,9	102,9	104,0	0,8	0,0	1,1	الداخلة	103,1	103,4	0,5	0,3	0,6
القنيطرة	101,6	101,6	102,9	0,5	0,0	1,3	كلميم	103,0	105,2	1,0	2,1	0,7
مراكش	101,5	102,3	103,9	0,0	0,8	1,6	سطات	101,0	101,8	0,3	0,8	1,7
وجدة	101,6	101,7	102,8	-0,3	0,1	1,1	آسفي	104,5	104,8	1,7	0,3	1,6
الرباط	101,6	102,5	103,8	0,4	0,9	1,3	بني ملال	101,2	102,5	0,4	1,3	2,0
تطوان	101,1	101,7	102,5	-0,5	0,6	0,8	الحسيمة	101,4	102,2	-0,5	0,8	1,3
مكناس	101,3	102,2	103,6	0,3	0,9	1,4	الراشيدية	100,8	101,5	-0,4	0,7	1,5
وطنيا	101,8	102,5	103,9	0,2	0,7	1,4						
نطاق التفاوت (بالنقط المئوية)				2,2	2,1	1,6						

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

خلال سنة 2021، سجلت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير ارتفاعا ملموسا نتيجة لتزايد الأسعار الدولية للسلع الأساسية ولتأثير الاختلالات في سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية. فقد نمت بنسبة 4,3% في المتوسط، مقابل انخفاضها بنسبة 1,2% في 2020، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع الأسعار في «الصناعة الكيماوية» بنسبة 10,1%، وفي «التعدين» بنسبة 17,9%، وفي «الصناعات الغذائية» بنسبة 5,4%، وفي فرع «صناعة الملابس» بنسبة 0,2%.

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي* (التغير بالنسبة المئوية)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير	**-0,4**	**0,7**	**2,6**	**0,6**	**-1,2**	**4,3**
بما فيها :						
الصناعات الغذائية	-0,4	0,3	0,2	-0,1	2,9	5,4
صناعة النسيج	0,1	-1,2	1,8	0,2	0,8	4,4
صناعة الملابس	0,8	0,0	0,7	2,2	0,9	0,2
صناعة التجهيزات الكهربائية	-3,1	2,9	6,2	-0,6	2,1	4,7
الصناعة الكيماوية	-0,2	2,1	12,1	3,0	-9,1	10,1
صناعة منتجات معدنية	-2,2	0,4	-0,2	-2,3	-6,3	17,9
صناعة المواد الحديدية	-0,3	2,3	1,3	-0,5	-1,7	1,2
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	0,7	-0,3	1,5	4,6	-2,7	1,7
صناعة الورق والورق المقوى	-2,3	0,2	0,8	4,7	-1,8	-0,2

* يتم حساب التغيرات على أساس مؤشر أسعار الإنتاج -الأساس 100=2018 ابتداء من 2019 وتستند إلى مؤشر الأساس 100=2010 قبل هذه السنة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.1 المالية العمومية

في سياق اتسم بانتعاش الاقتصاد الوطني وتعبئة قوية لعائدات التمويلات الخاصة، سجلت وضعية المالية العمومية تحسنا نسبيا في سنة 2021. وبالفعل، تقلص عجز الميزانية، دون احتساب الموارد المتأتية من تفويت مساهمات الدولة[1]، من 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,9%، وهو مستوى شبه منسجم مع الهدف المحدد في قانون المالية. وعلى نفس المنوال، تراجعت نسبة مديونية الخزينة بواقع 3,3 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 68,9%، وهو ما يعكس انخفاض مكونها الداخلي إلى 53,1% من الناتج الداخلي الإجمالي وتدني مكونها الخارجي إلى 15,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وتميزت السنة المالية 2021 بالأداء الجيد للموارد الجبائية الذي شمل كافة فئات الضرائب والمكوس باستثناء الضريبة على الشركات، وكذا بعائدات هامة لآليات التمويل الخاصة[2] التي بلغت 11,9 مليار درهم مقابل 2,6 مليار سنة من قبل. بموازاة ذلك، اتسم تطور النفقات بالارتفاع الكبير في فاتورة المقاصة، التي تجاوزت المبلغ المتوقع في قانون المالية بنسبة 61,2%، وبتزايد كتلة الأجور ارتباطا على الخصوص بتسوية بعض عمليات الترقية واستئناف مباريات التوظيف التي تم تجميدها خلال أزمة جائحة كوفيد-19. بالمقابل، وبعد المستوى الاستثنائي المسجل في 2020، تراجع الاستثمار بنسبة 9,5% إلا أن نسبة تنفيذه بلغت 114,1%.

في ظل هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار تصفية العمليات المعلقة في حدود 4,7 مليار، بلغ عجز الصندوق 81 مليار، تم تمويل 90% منه من خلال موارد داخلية.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي سنة الأساس 2014، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الموارد العادية	23,5	21,7	22,0	22,2	21,7	22,1	22,0	21,7
الموارد الجبائية	19,8	19,0	19,3	19,6	19,7	19,3	19,3	18,9
الآليات الخاصة (بملايير الدراهم)	-	-	-	-	-	9,4	2,6	11,9
النفقات الإجمالية	28,6	26,1	26,4	25,9	25,5	26,1	29,7	27,9
النفقات العادية	23,1	20,7	20,6	20,1	20,0	20,2	22,2	21,8
كتلة الأجور	10,1	9,5	9,6	9,1	8,9	10,3	11,6	10,9
المقاصة (بملايير الدراهم)	32,6	14,0	14,1	15,3	17,7	16,1	13,5	21,8
الاستثمار	5,4	5,4	5,8	5,8	5,5	5,8	7,5	6,1
رصيد الميزانية (باستثناء مداخيل الخوصصة)	-4,6	-3,8	-4,2	-3,2	-3,5	-3,8	-7,1	-5,9
الدين العمومي المباشر	58,6	58,4	60,1	60,3	60,5	60,3	72,2	68,9

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بنسبة الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

[1] البالغة 5,4 مليار درهم والمتأتية من تفويت 35% من رأسمال مارسا ماروك و110 مليون درهم عن تفويت كامل مساهمة الدولة في رأسمال شركة «العقارية الجامعة الدولية للرباط».

[2] يتعلق الأمر أساسا بعمليات تفويت أصول غير مالية للدولة مقرونة بعقود كراء من لدن هذه الأخيرة للأصول التي تم تفويتها.

1.5.1 قانون المالية لسنة 2021

تم إعداد قانون المالية لسنة 2021 في ظرفية اتسمت بالأزمتين الصحية والاقتصادية وبتنفيذ قانون المالية التعديلي الذي تم اعتماده في يوليوز 2020. وتجلت أهم الفرضيات المعتمدة في هذا القانون في بلوغ نسبة النمو 4,8%، ومتوسط سعر برميل النفط الخام 50 دولارا وطن غاز البوتان 350 دولارا، وكذا متوسط سعر صرف الدرهم 9,5 درهم مقابل الدولار الواحد. وتم تحديد هدف عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، في 75,1 مليار درهم أو 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع تزايد النفقات الإجمالية بنسبة 3,4% وتحسن الموارد العادية بنسبة 6,2% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.

وكان من المتوقع أن ترتفع الموارد الجبائية بنسبة 6,9%، مدعومة بالأساس بتزايد عائدات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 21,5%. بالمقابل، ونظرا لتراجع النمو الاقتصادي في 2020، كان يتوقع أن ينخفض عائد الضريبة على الشركات بنسبة 10,9%، وهو التطور الذي يتضمن أيضا عدم إدراج عائدات المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخل[1] ضمن الميزانية العامة في 2021. أما بالنسبة للموارد غير الجبائية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، فكان يتوقع أن ترتفع بنسبة 1,1% إلى 34 مليار، نتيجة بالأساس لتزايد عائدات الاحتكار بنسبة 16,6% إلى 17,1 مليار، فيما يتوقع أن تظل مداخيل آليات التمويل الخاصة مستقرة في 14 مليار.

بموازاة ذلك، كان من المتوقع أن تتفاقم النفقات العادية بنسبة 5,4% إجمالا، مع ارتفاع كتلة الأجور بنسبة 2,9%، وذلك أخذا بالاعتبار إحداث 21.256 منصب مالي، بدلا من 23.312 منصب في قانون المالية لسنة 2020، وكذا تزايد التكاليف المرتبطة بالحوار الاجتماعي. وعلى نفس المنوال، كان من المرتقب أن ترتفع السلع والخدمات الأخرى بنسبة 7,3% وأن تتزايد تكلفة المقاصة بنسبة 14,2%. أما نفقات الاستثمار، فكان يرجح أن تتراجع بنسبة 3,8% إلى 68,1 مليار.

[1] تم رصد هذه العائدات إلى «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي».

جدول 2.5.1: البرمجة المالية (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

	قانون المالية المعدل 2020	قانون المالية 2021	التغير بالنسبة المئوية	التغير بالقيمة
الموارد العادية	**243 993**	**259 010**	**6,2**	**15 017**
الموارد الجبائية[1]	207 320	221 681	6,9	14 361
منها : الضريبة على القيمة المضافة	71 594	87 009	21,5	15 416
الضريبة على الشركات	42 914	38 236	-10,9	-4 678
الضريبة على الدخل	40 047	39 797	-0,6	-250
الموارد غير الجبائية	33 674	34 029	1,1	356
بما فيها : مداخيل آليات التمويل الخاصة	14 000	14 000	0,0	0,0
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة[2]	3 000	3 300	10,0	300
النفقات الإجمالية	**329 785**	**341 141**	**3,4**	**11 356**
النفقات العادية	**258 972**	**273 041**	**5,4**	**14 069**
السلع والخدمات	197 295	205 710	4,3	8 415
كتلة الأجور[3]	135 933	139 860	2,9	3 927
السلع والخدمات الاخرى	61 362	65 850	7,3	4 488
فوائد الدين	28 339	27 678	-2,3	-661
المقاصة	11 860	13 550	14,2	1 690
التحويلات للجماعات الترابية	21 478	26 103	21,5	4 625
الرصيد العادي[4]	**-14 979**	**-14 031**		
نفقات الاستثمار[5]	70 813	68 100	-3,8	-2 713
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	3 000	7 000		
الرصيد الأولي[4]	**-54 453**	**-47 453**		
رصيد الميزانية الإجمالي[4]	**-82 792**	**-75 131**		
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي[6]	**-7,6**	**-6,5**		
الحاجة إلى التمويل	**-82 792**	**-75 131**		
التمويل الداخلي	39 163	36 780		
التمويل الخارجي	43 629	34 351		
تفويت مساهمة الدولة	0	4 000		

[1] يعبر عن المداخيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

[2] الحسابات الخصوصية للخزينة.

[3] تتضمن نفقات الموظفين في قانون المالية لسنة 2021 وقانون المالية المعدل لسنة 2020 التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل التي كانت مصنفة سابقا تحت بند سلع وخدمات اخرى.

[4] يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي الأداءات برسم فوائد الدين.

[5] التوقعات من حيث الإصدارات.

[6] نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي المتوقع من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) .

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية لسنة 2021

تهدف التدابير الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة 2021 بالأساس إلى (**أ**) التخفيض المؤقت لعبء بعض الضرائب والمكوس لفائدة عدد من القطاعات التي توجد في وضعية صعبة؛ و(**ب**) تجسيد التزامات المغرب فيما يتعلق بالحكامة الضريبية الجيدة من خلال تحقيق مطابقة النظام الضريبي للقطب المالي للدار البيضاء؛ و(**ج**) تشجيع تمويل المقاولات عن طريق تخفيضات ضريبية لواجبات التسجيل؛ و(**د**) تعبئة الادخار؛ و(**ه**) تحسين الحكامة الجيدة للمؤسسات والمقاولات العمومية؛ و(**ه**) تشجيع تشغيل الشباب؛ و(**و**) تبسيط النظام الجبائي وإدراج مساهمة خاصة بالتغطية الصحية؛ و(**ز**) تشجيع الإنتاج الوطني وتقوية تنافسيته.

الضريبة على الشركات

- استثناء مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين، وكذا شركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين من النظام الجبائي المخصص للشركات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء، وذلك من أجل التقيد بالقواعد التي وضعها الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، حدد القانون أجل تطبيق النظام الضريبي القديم المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء على شركات الخدمات في نهاية 2022.
- تمديد الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الشركات الممنوح لهيئات التوظيف الجماعي العقارية لتشمل العقارات المبنية لغرض السكن. وكان هذا الامتياز في السابق مقتصرا على العقارات المبنية لأغراض مهنية.
- إحداث الحياد الضريبي بالنسبة لعائدات تفويت مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية وفروعها، والمحققة في إطار عمليات تحويل المقاولات العمومية إلى القطاع الخاص.
- توسيع نطاق الخصم ليشمل الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة الجمعيات ذات المنفعة العامة العاملة في مجال البيئة. ويشمل هذا الإجراء أيضا خصم التكلفة المطابقة للمساهمة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا موزعة على خمس سنوات.

الضريبة على الدخل

- إحداث نظام المساهمة المهنية الموحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين كانوا خاضعين في السابق لنظام الربح الجزافي الملغى. هكذا، أصبح النظام الجديد يشمل كافة الضرائب والرسوم المستحقة على دافعي الضرائب من ذوي الدخل البسيط عند ممارستهم لأنشطتهم المهنية، إلى جانب الواجب التكميلي المخصص لتغطيتهم الصحية عن المرض.
- توسيع نطاق تطبيق التخفيض الجزافي بنسبة 50% على أجور الرياضيين المحترفين ليشمل المدربين والمكونين والفرق التقنية.
- إحداث الواجبات التكميلية المخصصة للتغطية الصحية للمقاولين الذاتيين، على غرار دافعي الضرائب الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة وذلك في إطار تطبيق تعميم التأمين الإجباري عن المرض في أفق 2022.
- تمديد، لسنة إضافية واحدة، تطبيق التدابير التشجيعية لفائدة دافعي الضرائب الجدد والذين كانوا يمارسون أنشطة في القطاع غير المهيكل. وقد تم تبني هذا الإجراء بداية في قانون المالية لسنة 2011 وتم تجديده في قوانين المالية لسنوات 2013، و2015 و2020 و2021.

- في أفق إصدار اقتراض وطني، أحدث قانون المالية إعفاء من الضريبة على الدخل المقتطعة من المصدر للفوائد المستحقة للأشخاص الذاتيين المقيمين، غير الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة، برسم الاقتراضات الصادرة عن الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2021.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور التي تدفعها المقاولات أوالجمعيات أو التعاونيات لفائدة المأجورين البالغة أعمارهم أقل من 35 سنة وذلك بمناسبة أول تشغيل لهم. وتمنح خلال الأشهر 36 الأولى من العمل في إطار عقد عمل غير محدد المدة مبرم خلال سنة 2021.
- إعفاء الأجر الشهري الخام الذي لا يتجاوز 10.000 درهم من الضريبة على الدخل والذي تدفعه إحدى المقاولات أو الجمعيات أو التعاونيات لفائدة المأجورين الذين فقدوا عملهم بطريقة غير إرادية نتيجة تداعيات الأزمة الصحية خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس إلى 30 شتنبر 2020. ويطبق هذا الإجراء خلال الأشهر 12 الأولى من العمل شريطة أن يكون التشغيل قد تم خلال سنة 2021.

الضريبة على القيمة المضافة

- إلغاء الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية دون الحق في الخصم بالنسبة للمعادن المسترجعة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية دون الحق في الخصم على الألواح الشمسية وسخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية.
- تطبيق نسبة 20%، بدلا من 10%، بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة على استيراد سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية على المحركات والتجهيزات والمعدات العسكرية، والأسلحة والذخيرة وكذا قطع الغيار والأجزاء التي تشتريها إدارة الدفاع الوطني والإدارات المكلفة بالأمن العام.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على استيراد لحوم البقر والإبل المجمدة المستوردة من قبل القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها. ويتعلق الأمر بعملية مطابقة مع مقتضيات مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

واجبات التسجيل

- تعديل النظام الجبائي المطبق على الالتزامات والاعترافات بالدين. فمن الآن فصاعدا، لم تعد هذه الأخيرة خاضعة إجباريا لإجراءات التسجيل إلا في حالة تسجيلها بعقد رسمي أو عرفي. إضافة إلى ذلك، أحدث قانون المالية لسنة 2021 الإعفاء من رسوم التسجيل للعقود التي تقيد فيها التسبيقات في الحسابات الجارية للشركاء وكذا تلك المتعلقة بالالتزامات والاعترافات بالدين الخاصة بمؤسسات الائتمان ومثيلاتها، بدلا من نسبة 1,5%.
- التقليص من 1% إلى 0,5% في واجبات التسجيل المطبقة في حالة زيادة رأسمال الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي المنجزة من خلال المساهمة العينية، وإدماج الديون السائلة والمستحقة على الشركة عدا تلك الواردة في الحساب الجاري للشركاء، وكذا من خلال إدماج فوائض القيمة الناجمة عن إعادة تقييم أصول الشركة في حال اندماج شركات.

- التمديد إلى غاية 30 يونيو 2021 لآجال تطبيق التدابير الانتقالية، المحدثة بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2020، والهادفة إلى تقليص واجبات التسجيل على العقود التي تتعلق بعملية البيع الأول للسكن الاجتماعي والسكن ذي القيمة العقارية المنخفضة، وكذا العقود المتعلقة بالشراء الأول لتلك المساكن من طرف مؤسسات الائتمان ومثيلاتها في إطار عقد «المرابحة» و«الإجارة المنتهية بالتمليك» و«المشاركة المتناقصة». وبالإضافة إلى تمديد الأجل، رفع قانون المالية لسنة 2021 من عتبة القاعدة الضريبية الإجمالية إلى 4 مليون درهم، بدلا من 2,5 مليون درهم في السابق.

تدابير مشتركة

- إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية على الأرباح والمداخيل برسم سنة 2021، مطبقة على الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات، باستثناء تلك المعفية من هذه الضريبة بصفة دائمة، والمقاولات التي تمارس أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المستفيدة من النظام الضريبي للقطب المالي للدار البيضاء. وتحتسب المساهمة بناء على نفس الأساس الذي تحتسب عليه الضريبة على الشركات ابتداء من 1.000.000 درهم وفق المعدلات التناسبية التالية: (أ) 1,5% بالنسبة للأرباح الصافية ما بين 1.000.000 و5.000.000 درهم؛ و(ب) 2,5% بالنسبة لتلك المتراوحة بين 5.000.001 و40.000.000 درهم؛ و(ج) 3,5% لتلك التي تفوق 40.000.000 درهم. وتطبق أيضا، بنسبة 1,5%، على مداخيل الأشخاص الذاتيين المهنية والفلاحية والعقارية وتلك المتعلقة بالأجور، عندما يكون مبلغ تلك المداخيل يعادل أو يفوق 240.000 درهم.
- توسيع مفهوم المداخيل الفلاحية ليشمل تلك المتأتية من تربية الدواجن والخيل.
- تقوية المنظومة الضريبية المتعلقة بعدم خصم الفواتير الوهمية. لذا، عندما لا تستوفي إحدى الفواتير الصادرة عن أحد الموردين أو باسمه واجبات التصريح والأداء المنصوص عليها في القانون، فهي لا تقبل للخصم.
- تعزيز منظومة العقوبات الجنائية والمساطر المطبقة على بعض المخالفات الضريبية، لا سيما تلك المتعلقة باستخدام الفواتير الوهمية. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي (أ) تطبيق العقوبات الجنائية على الشخص الذي يسمح للغير بالتملص من صفته كدافع ضرائب أو في حالة إصدار فواتير وهمية و(ب) إلغاء أجل 5 سنوات بعد المخالفة الأولى لتطبيق العقوبات الجنائية في حالة العود.
- إحداث الحياد الضريبي في مجال الضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل فيما يخص (أ) عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية و(ب) عمليات تحويل الأصول المتعلقة بمنشآت الطاقات المتجددة من المكتب الوطني للماء والكهرباء إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة.
- تمديد أجل تطبيق التدابير الانتقالية المنصوص عليها لتشجيع عمليات توفير العقارات لفائدة هيئات التوظيف الجماعي في العقار إلى غاية 31 دجنبر 2022، بدلا من الموعد النهائي المحدد في قانون المالية لسنة 2017 وهو 31 دجنبر 2020. وتطبق هذه التدابير على المساهمات التي يقدمها دافعوا الضرائب الخاضعون للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المهني وكذا الأفراد.

- إلغاء الذعائر والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المتعلقة ببعض الضرائب التي صدر في شأنها أمر بالتحصيل قبل فاتح يناير 2020 والتي ظلت غير مستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2020، شريطة القيام تلقائيا بتسديد أصل الضرائب والواجبات والرسوم قبل فاتح يوليوز 2021. أما بالنسبة للمدينين فقط بالغرامات والذعائر والزيادات وصوائر التحصيل غير المستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2020، فيمكنهم الاستفادة من تخفيض قدره 50% شريطة أداء 50% المتبقية قبل فاتح يوليوز 2021.

الضريبة الداخلية على الاستهلاك

- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على الإطارات المطاطية ولو كانت مركبة على أطواق، وتحديدها في ثلاثة دراهم للكيلوغرام. ويتم تخصيص عائدات هذه الضريبة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.
- رفع الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المشروبات الكحولية والجعة بدون كحول على النحو التالي:

المنتجات	الحصص القديمة (الدراهم/هيكتوليتر)	الحصص الجديدة (الدرهم/الهكتوليتر)
- الخمور	800	850
- الجعة	1 000	1 150
- الكحول الأثيلي	15 000	18 000
- الجعة الخالية من الكحول	550	600

- تخفيض الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على زيت الوقود المستعملة إلى 18,24 درهم لكل 100 كيلوغرام بدلاً من 81,58 درهم للشركات التي تقوم بتجميع ومعالجة واستعادة نفايات السفن في حظيرة الموانئ.
- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على منتجات التبغ المسخن قدرها 1500 درهم لكل 1000 جرام.
- زيادة الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 50% على التبغ المصنّع على النحو التالي:

المنتجات	الحصص القديمة	الحصص الجديدة
- السيجار والسيجار الصغير		
> الحصة المحددة	500 درهم/000 1 وحدة	750 درهم/000 1 وحدة
> الحد الأدنى من الاستخلاص	1 000 درهم/000 1 وحدة	1 500 درهم/000 1 وحدة
- تبغ النرجيلة (المعسل)		
> الحصة المحددة	280 درهم/000 1 وحدة	420 درهم/000 1 وحدة
> الحد الأدنى من الاستخلاص	450 درهم/000 1 وحدة	675 درهم/000 1 وحدة

تدابير تتعلق بالرسوم الجمركية

- تعديل تعريفة الرسوم الجمركية لبعض المنتجات على النحو التالي:

المنتجات	السعر السابق	السعر الجديد
- المنتجات التي تحتوي على الشوكولاتة والمستحضرات الغذائية المحتوية على الكاكاو - أنسجة المفروشات	%17,5	%40
- ملابس داخلية	%10	%40
- المظلات والمظلات الشمسية عدا مظلات الحدائق - العوازل البلاستيكية	%2,5	%40
- الإطارات المجمعة للمظلات والمظلات الشمسية - خراطيش الحبر	%2,5	%17,5
- السيكلوسيرين (مضاد حيوي)	%40	%2,5
- إطارات الحافلات والشاحنات والجرارات والمركبات والآلات الزراعية وآلات الهندسة المدنية.	%40	%17,5

- توسيع نطاق تطبيق الإعفاء من الرسوم الجمركية ليشمل **(1)** المعدات والتجهيزات الخاصة وكذا أجزائها ولوازمها المستوردة من قبل إدارة الدفاع الوطني؛ **(2)** لحوم الإبل التي تستوردها القوات المسلحة الملكية.

2.5.1 تنفيذ الميزانية

تم تنفيذ الميزانية برسم سنة 2021 في سياق اتسم بانتعاش النشاط الاقتصادي، بعد الركود المسجل في سنة 2020 بسبب الجفاف وجائحة كوفيد-19. فقد بلغ العجز الإجمالي، باستثناء عائدات بيع مساهمات الدولة، 76,3 مليار أو 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 82,3 مليار أو 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة السابقة. وبشمل هذا التطور تراجع رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة بمبلغ 3 مليار إلى 3,4 مليار، أخذا بالاعتبار على وجه الخصوص الرصيد السلبي البالغ 4,1 مليار للصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19، كما يعكس تزايد الموارد العادية بنسبة 10% والنفقات الإجمالية بنسبة 4,7%.

رسم بياني 1.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي

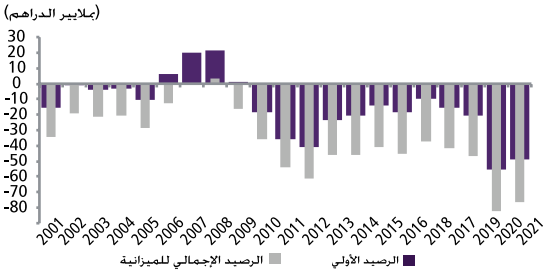

رسم بياني 2.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية

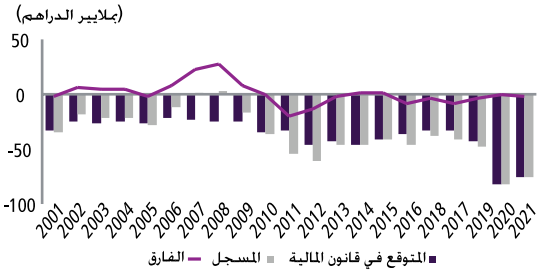

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

الموارد العادية

بعد التراجع بنسبة 7,6% في سنة 2020، تزايدت الموارد العادية بنسبة 10% إلى 278,3 مليار، أي بمعدل إنجاز بلغ 107,4%. ويعكس هذا التطور الأداء الجيد لمجمل الضرائب والرسوم، باستثناء عائدات الضريبة على الشركات التي تراجعت ارتباطا بانكماش النشاط الاقتصادي في 2020. وبشكل عام، ارتفعت المداخيل الضريبية بنسبة 8,8% لتصل إلى 242,3 مليار، وتزايدت المداخيل غير الضريبية بنسبة 18,7% لتصل إلى 32,2 مليار، تمت تعبئتها جزئيا عبر آليات تمويل خاصة.

وتحديدا، بلغ مجموع مداخيل الضرائب المباشرة 90,4 مليار درهم، منخفضا بنسبة 2,4% مقارنة بسنة 2020، نتيجة بالأساس لانخفاض مداخيل الضريبة على الشركات بنسبة 8,8% إلى 44,5 مليار درهم وعدم إدراج حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والمداخيل في الميزانية العامة لسنة 2020. وبالمقابل، ارتفعت العائدات برسم الضريبة على الدخل بنسبة 10% إلى 44,2 مليار، مع نمو خاص لتلك المتأتية من الأرباح العقارية بنسبة 66,3% إلى 4,4 مليار وللضريبة على الدخل المقتطعة من أجور الوظيفة العمومية[1] بنسبة 8,7% إلى 9,7 ملايير.

من جهتها، وبعد أن تراجعت بنسبة 8,8% في سنة 2020، ارتفعت عائدات الضرائب غير المباشرة بنسبة 15,6% إلى 124,2 مليار، أي بمعدل إنجاز قدره 107%. وسجلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 16,5% إلى 93,3 مليار، يشمل نمو الضريبة على القيمة المضافة على الواردات بنسبة 24,6% إلى 61,1 مليار وتراجع الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 3,8% إلى 32,2 مليار. وتأخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار تسديدات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 12,6 مليار، بزيادة قدرها 2,2 مليار مقارنة بسنة 2020 و4,7 مليار مقارنة بتوقعات قانون المالية. من جهتها، ارتفعت الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 13% إلى 31 مليار، منها 16,4 مليار متأتية من منتجات الطاقة و12,2 مليار من التبغ.

[1] يتعلق الأمر بالجزء الذي تدفعه مديرية نفقات المستخدمين.

رسم بياني 3.5.1: تغير مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل

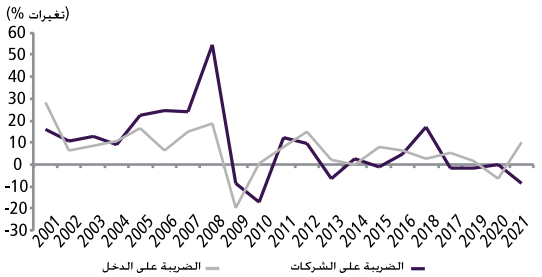

رسم بياني 4.5.1: عائدات الاحتكار والمساهمات

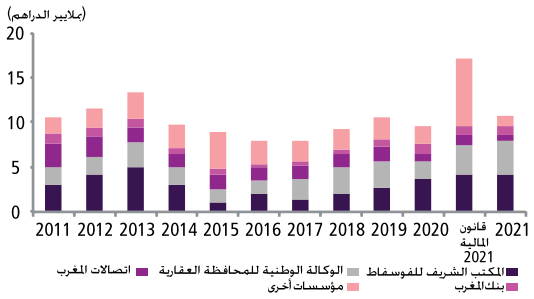

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

بعد انخفاض بنسبة 2,9% في سنة 2020، ارتفعت مداخيل الرسوم الجمركية بنسبة 25,3% إلى 11,9 مليار، مع معدل إنجاز نسبته 110,4%. وبالمثل، تزايدت المداخيل برسم رسوم التسجيل والتمبر بواقع 19,3% مقابل تراجعها بنسبة 11,4% في سنة 2020 لتبلغ 15,8 مليار درهم بدل 14,7 المبرمجة في قانون المالية لسنة 2021.

رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية

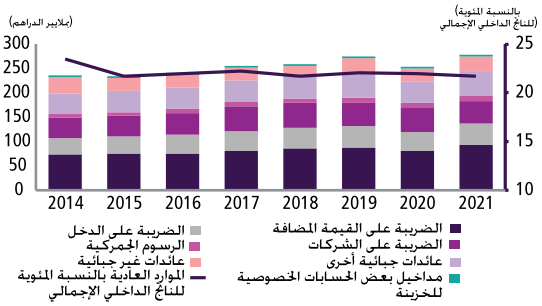

رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية

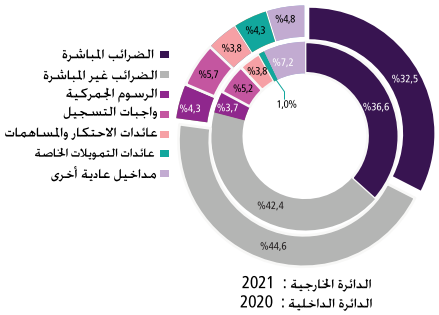

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وبخصوص المداخيل غير الجبائية، المنجزة في حدود 94,7%، فقد تحسنت بنسبة 18,7% لتصل إلى 32,2 مليار، بعد انخفاضها بنسبة 12,5% في سنة 2020. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تحصيل 11,9 مليار برسم عائدات آليات التمويل الخاصة، مقابل 2,6 مليار سنة من قبل، و10,7 مليار من مداخيل الاحتكار والمساهمات بدلاً من 9,6 مليار في نهاية دجنبر 2020. وتأتي هذه التمويلات بالأساس من المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 4,1 مليار والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بقيمة 3,8 مليار وبنك المغرب بمبلغ 994 مليون واتصالات المغرب بمبلغ 659 مليون درهم.

جدول 3.5.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

	2020[1]	2021	التغيرات %	نسبة التنفيذ مقارنة مع قانون المالية 2021
الموارد العادية	**253 099**	**278 306**	**10,0**	**107,4**
الموارد الجبائية[2]	**222 799**	**242 328**	**8,8**	**109,3**
- الضرائب المباشرة	92 651	90 416	-2,4	112,9
الضريبة على الشركات	48 778	44 489	-8,8	116,4
الضريبة على الدخل	40 165	44 163	10,0	111,0
- الضرائب غير المباشرة	107 410	124 216	15,6	107,0
الضريبة على القيمة المضافة	80 020	93 255	16,5	107,2
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	27 390	30 960	13,0	106,5
- الرسوم الجمركية	9 488	11 885	25,3	110,4
- رسوم التسجيل والتنبر	13 250	15 811	19,3	107,3
المداخيل غير الجبائية	**27 169**	**32 237**	**18,7**	**94,7**
- الاحتكار و المساهمات	9 601	10 704	11,5	62,5
- مداخيل أخرى	17 568	21 533	22,6	127,3
بما في ذلك المداخيل برسم الآليات الخاصة	2 550	11 900	366,7	85,0
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	**3 131**	**3 742**	**19,5**	**113,4**
النفقات الإجمالية	**341 852**	**357 990**	**4,7**	**104,9**
النفقات العادية	**255 968**	**280 271**	**9,5**	**102,6**
السلع والخدمات	**191 171**	**203 338**	**6,4**	**98,8**
- الموظفون	133 530	140 456	5,2	100,4
- السلع والخدمات الأخرى	57 641	62 882	9,1	95,5
فوائد الدين العمومي	**27 259**	**27 116**	**-0,5**	**98,0**
- الداخلي	23 147	22 419	-3,1	95,2
- الخارجي	4 112	4 697	14,2	114,1
المقاصة	**13 532**	**21 840**	**61,4**	**161,2**
التحويلات للجماعات الترابية	**24 006**	**27 977**	**16,5**	**107,2**
الرصيد العادي[3]	**-2 869**	**-1 965**		
نفقات الاستثمار	85 885	77 719	-9,5	114,1
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	6 412	3 386		
الرصيد الأولي[3]	-55 084	-49 182		
رصيد الميزانية الإجمالي[3]	**-82 342**	**-76 298**		
تغير العمليات قيد الأداء	14 747	-4 742		
الحاجيات التمويلية	**-67 595**	**-81 041**		
التمويل الداخلي	24 537	67 484		
- المديونية الداخلية	43 974	46 515		
- عمليات أخرى	-19 437	20 969		
التمويل الخارجي	43 058	8 141		
- السحوبات	62 979	18 382		
- الاستخمادات	-19 921	-10 241		
عائدات تفويت مساهمة الدولة	0	5 416		

[1] أرقام مراجعة.

[2] يعبر عن المداخيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

[3] يعبر الرصيد العادي عن الفرق بين الموارد العادية والمصروفات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي أداء فوائد الدين. المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

النفقات الإجمالية

بعد أن أُنجزت في حدود 104,9% مقارنة بما كان مبرمجا في قانون المالية، ارتفعت النفقات الإجمالية بواقع 4,7% إلى 358 مليار، وهو ما يشمل تزايد النفقات العادية بنسبة 9,5% إلى 280,3 مليار وتراجع نفقات الاستثمار بنسبة 9,5% إلى 77,7 مليار.

رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية

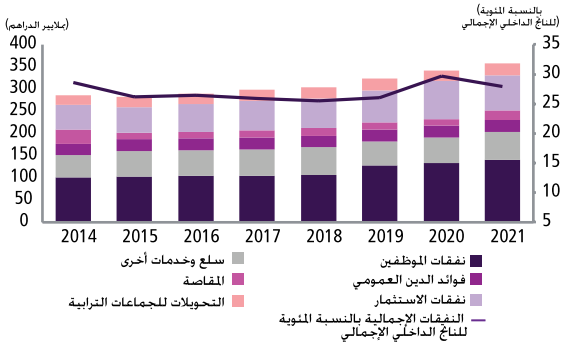

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية

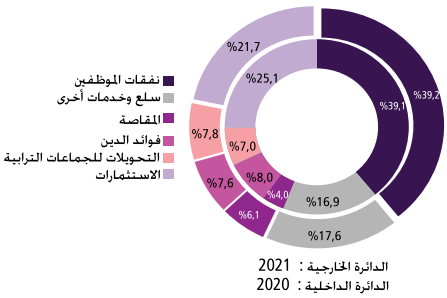

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وقد تزايدت النفقات الخاصة بالسلع والخدمات بنسبة 6,4% إلى 203,3 مليار، أي بنسبة إنجاز قدرها 98,8%. وتحديدا، ونتيجة بالخصوص لتأثير تدابير المرحلة الثالثة من تطبيق اتفاقية الحوار الاجتماعي ومتأخرات الأجور، وكذا إحداث صافي لـما عدده 4645 منصب مالي جديد[1]، تزايدت كتلة الأجور[2] بنسبة 5,2% لتصل إلى 140,5 مليار. وبالنسبة للجزء الذي تتولى مديرية نفقات المستخدمين أداءه، فإن هذا التطور يعكس نمو المكون البنيوي بنسبة 2,9% ومتأخرات الأجور بنسبة 92,7% إلى 6,2 مليار. غير أنه نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تراجعت هذه النفقات من 11,6% إلى 10,9% في سنة 2021. وحسب الوزارات، بلغت هذه النفقات 47,9 مليار بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، و26,6 مليار لدى وزارة الداخلية، و10,4 مليار في وزارة الصحة.

من جهتها، ارتفعت النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى بنسبة 9,1% إلى 62,9 مليار، نتيجة بالأساس لنمو التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 15,4% إلى 30 مليار وانخفاض تلك الموجهة إلى الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 22% إلى 6,4 مليار.

وعلى نفس المنوال، ارتفعت تكاليف المقاصة، المنفذة في حدود 161,2%، بنسبة 61,4% إلى 21,8 مليار، ارتباطا بالأساس بارتفاع متوسط سعر غاز البوتان بنسبة 62,1% إلى 616 دولار للطن. وتحديدا، احتكر غاز البوتان دعما

[1] الفرق بين إحداث 21.256 منصب وإلغاء 16.611 منصب.

[2] شمل التحملات الاجتماعية بما في ذلك حصة أرباب العمل المصفة سابقا على مستوى السلع والخدمات الأخرى.

قدره 14,6 مليار بعد 9,2 مليار في سنة 2020، مقابل 3,6 مليار بعد 3,3 مليار للسكر و2,7 مليار بعد 1,4 مليار لدقيق القمح الطري الوطني.

رسم بياني 9.5.1: كتلة الأجور*

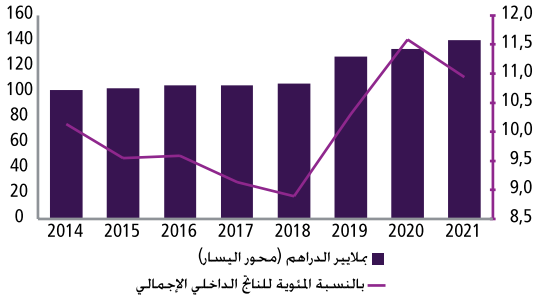

رسم بياني 10.5.1: تكاليف المقاصة

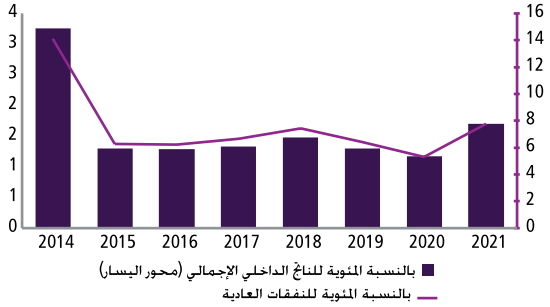

* اعتبارا من سنة 2019 ، تشمل هذه الأخيرة الرسوم الاجتماعية لحصة أرباب العمل المصنفة مسبقا في السلع والخدمات الأخرى.
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

من جهتها، تراجعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 0,5% إلى 27,1 مليار، نتيجة انخفاض فوائد الدين الداخلي بنسبة 3,1% إلى 22,4 مليار، وارتفاع فوائد الدين الخارجي بنسبة 14,2% إلى 4,7 مليار.

أخذا بالاعتبار هذه التطورات، أفرز الرصيد العادي عجزا بواقع 2 مليار بدلا من 2,9 مليار سنة من قبل وفائضا بقيمة 23,1 مليار في 2019. من جهتها، انخفضت نفقات الاستثمار بنسبة 9,5% إلى 77,7 مليار، لكن نسبة تنفيذها ظلت مرتفعة عند 114,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، بلغت هذه النفقات 6,1% مقابل 7,5% في سنة 2020 و5,8% في سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في سنة 2021 يعزى لتحويل مخصصات الاستثمار البالغة 15 مليار خلال سنة 2020 إلى صندوق محمد السادس للاستثمار. ودون احتساب هذا المبلغ، كان الاستثمار سيرتفع بنسبة 9,6%. وحسب الوزارات، فقد بلغ 11,3 مليار في وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، و9,4 مليار في وزارة التجهيز والنقل، و4,7 مليار في وزارة التربية الوطنية، والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

رسم بياني 11.5.1: الرصيد العادي

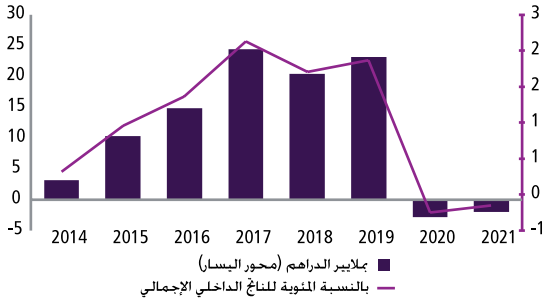

رسم بياني 12.5.1: نفقات الاستثمار

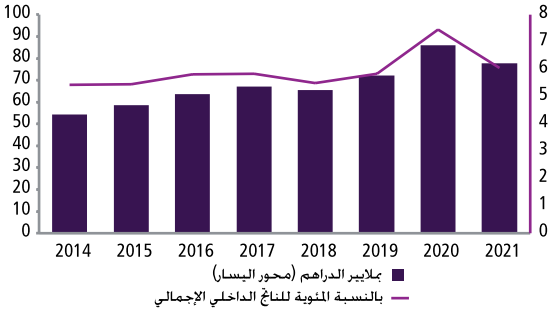

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وأخذا بالاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بقيمة 3,4 مليار دولار، انخفض عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، بمبلغ 6 مليار إلى 76,3 مليار أو 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، ونظرا لانخفاض مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 4,7 مليار، بدلا من إعادة تشكيل 14,7 مليار بنهاية 2020، بلغ عجز الصندوق 81 مليار، متزايدا بما قدره 13,4 مليار.

رسم بياني 13.5.1: مخزون العمليات قيد الأداء*

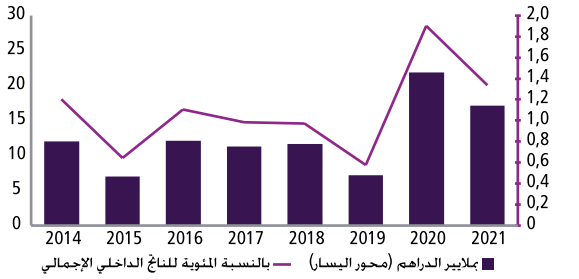

رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي)

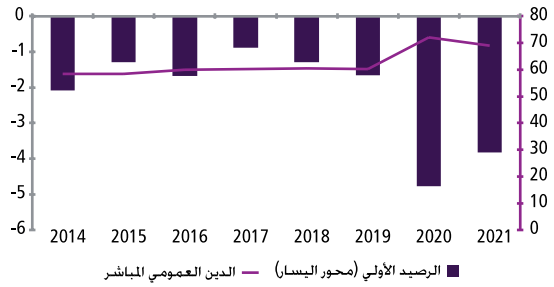

* تقديرات بنك المغرب بناءا على التدفقات السنوية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

3.5.1 تمويل الخزينة

تم تمويل حاجيات الخزينة بالموارد الداخلية بمبلغ صاف قدره 67,5 مليار، وبموارد خارجية صافية إيجابية قدرها 8,1 مليار، إلى جانب عائدات تفويت مساهمات الدولة البالغة 5,4 مليار.

وفيما يتعلق بالتمويل الداخلي، فبالإضافة إلى ما مجموعه 21 مليار عبأتها الخزينة عبر قنواتها الخاصة[1]، بلغت إصداراتها الصافية في سوق المزايدة 45,9 مليار مقابل 43,6 مليار في سنة 2020. ورفعت مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حيازاتها من سندات الخزينة بمبلغ 37,5 مليار، والبنوك بمبلغ 12,6 مليار وصندوق الإيداع والتدبير بمبلغ 8,5 مليار. في المقابل، قلصت شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي مخزونها من هذه السندات بواقع 10,9 مليار والمقاولات غير المالية بواقع 1,7 مليار.

وبالنسبة للتمويل الخارجي، قامت الخزينة بسحوبات بلغت في المجموع 18,4 مليار درهم، بدلا من 63 مليار في السنة السابقة، 8,6 مليار منها مقترضة من البنك الدولي. موازاة مع ذلك، بلغت الاستخمادات 10,2 مليار، بانخفاض بواقع 48,6% مقارنة بسنة 2020 التي عرفت سداد 11,1 مليار برسم إصدار سندي للخزينة في السوق المالية الدولية سنة 2010.

[1] يتعلق الأمر بالودائع لدى الخزينة.

رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخزينة

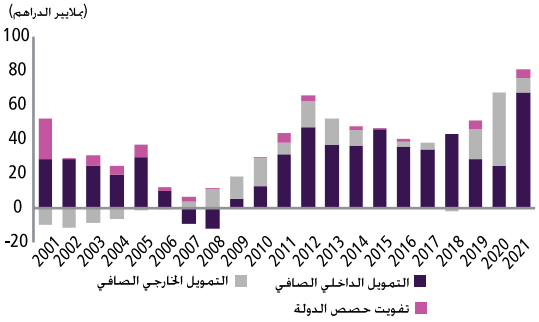

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخزينة

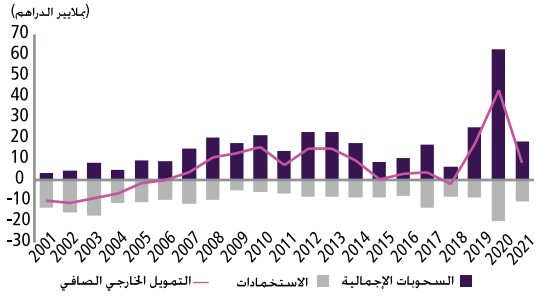

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 2.5.1: القواعد المالية

تشكل القواعد المالية قيودا بالنسبة لسياسة الميزانية وغالبا ما تفرض حدودا على مجمعات المالية العمومية، لاسيما مستوى الدين العام، ورصيد الميزانية، والنفقات العمومية والعائدات. وعموما، تؤخذ القواعد المالية بالاعتبار عند إعداد الميزانية السنوية وإطار الميزانية على المدى المتوسط. وطيلة العقدين الماضيين، اعتمد عدد متزايد من الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، أطرا مالية مبنية على قواعد. ووفقًا لصندوق النقد الدولي[1]، كانت 105 دولة في نهاية سنة 2021، مقابل 7 في سنة 1990، تتوفر على الأقل على قاعدة مالية وطنية أو متجاوزة للمستوى الوطني سارية المفعول. وقد تم جرد القواعد المالية المتجاوزة للحدود، المطبقة في الاتحادات النقدية، كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA)، في 53 دولة بنهاية سنة 2021.

رسم بياني إ1.2.5.1: القواعد المالية حسب مجموعة البلدان (عدد البلدان التي لديها قاعدة واحدة على الأقل)

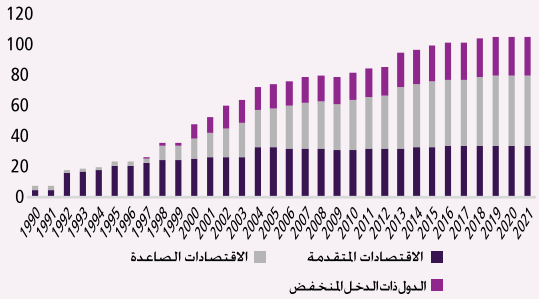

رسم بياني إ2.2.5.1: القواعد المالية الوطنية والمتجاوزة للحدود الوطنية

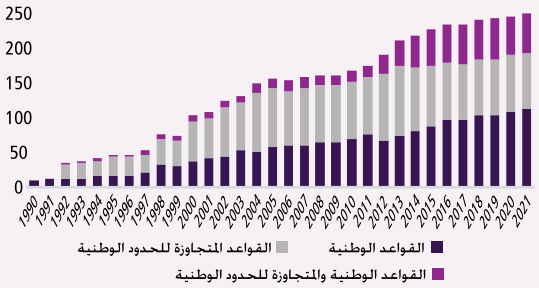

المصدر: قاعدة بيانات القواعد المالية، صندوق النقد الدولي.

[1] « Fiscal Rules and Fiscal Councils – Recent Trends and Performance during the Covid-19 Pandemic »، صندوق النقد الدولي، يناير 2022.

عادة ما تتبنى الاقتصادات المتقدمة قواعد مالية قائمة على أساس رصيد الميزانية، العام أو المعدل من طرف الدورة الاقتصادية، وقواعد مرتبطة بالدين العمومي، يتم تحديدها في معظم الحالات حسب مستوى الدين ويعبر عنها بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي. ويمكن جمع هذه القواعد مع تلك الخاصة بالنفقات لترسيخ هدف استدامة المالية العمومية على نحو أفضل. من جهتها، تضع الاقتصادات الصاعدة والنامية قواعد مالية تتعلق برصيد الميزانية والدين العمومي. وعادة ما يعبَّر عن هذه الأخيرةبالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي وأحيانا بالقيمة الصافية المحينة بالنسبة للدول المنخفضة الدخل، التي يكون جزء كبير من دينها على شكل تمويل بشروط ميسرة. وتبقى القواعد المرتبطة بالعائدات محدودة الاستعمال في كلتا المجموعتين حيث أن عدد الدول الذي يتبنى هذه القواعد لم يتجاوز 17 دولة في سنة 2021، ويرجع ذلك جزئيا إلى التبعية لعائدات تقلبات النشاط الاقتصادي.

رسم بياني إ3.2.5.1: القواعد المالية حسب النوع ومجموعات الدول

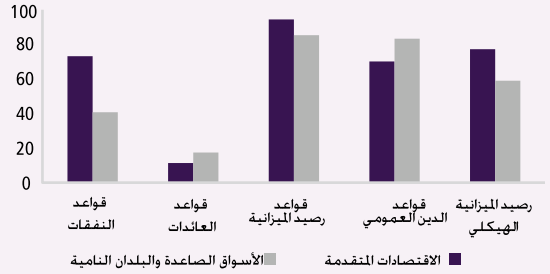

المصدر: قاعدة بيانات القواعد المالية، صندوق النقد الدولي.

يختلف الإطار القانوني الخاص بوضع القواعد المالية من دولة لأخرى. فبعض الدول تدرج هذه القواعد في المتن الدستوري، في حين تضعها دول أخرى ضمن نسق تشريعي أو ضمن القوانين التنظيمية أو على شكل التزامات سياسية. وإلى حدود نهاية سنة 2021، تجاوز عدد الدول التي أدرجت قواعد مالية ضمن أحكام الدستور أو ضمن مقتضيات تشريعية 60 دولة، في حين أن أكثر من 40% من هذه القواعد تستند إلى قوانين تتعلق بمسؤولية تنفيذ الميزانية. وتحدد هذه القواعد المساطر القانونية ومتطلبات الشفافية فيما يخص سياسة الميزانية، كما تتضمن في بعض الحالات أهدافا بالأرقام وكذا بنودا بشأن تعليق التنفيذ أو أخرى تحوطية لضمان التوفر على هامش تصرف كاف في حالة حدوث أزمة. ويتم أحيانًا دعم وضع القواعد المالية من خلال إحداث مجالس تُعنى بالشؤون المالية لضمان مراقبة واحترام هذه القواعد. وحسب صندوق النقد الدولي[1]، ارتفع عدد هذه المجالس ليصل إلى 51 مجلسا في 49 دولة سنة 2021، أي ما يناهز الضعف مقارنة بسنة 2010.

القواعد المالية أثناء الجائحة

أفرزت الجهود التي بذلتها السلطات العمومية على مستوى الميزانية في إطار مواجهة أزمة كوفيد – 19 مستويات عالية من الديون والعجز في الميزانية. وقد دفع هذا الوضع بالعديد من الدول إلى تفعيل البنود التحوطية، مما أدى إلى تعليق القواعد المالية مؤقتًا أو تعديلها. وقد لعبت المجالس المالية دورًا هاما في تقييم هذه الجهود كما سهرت على ضمان الاستعمال المناسب لهذه البنود التحوطية.

على سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل بند التحوط العام إلى غاية متم سنة 2022، معلقا بذلك التعديلات التي يتعين على الدول الأعضاء إجراءها لتحقيق أهدافها المالية. في ألمانيا على وجه الخصوص، وافق البرلمان على برنامج ميزانية واسع النطاق وعلق القاعدة القانونية التي تحد من اللجوء إلى الاستدانة.

وفقًا لصندوق النقد الدولي[1]، فإن 90% من الدول التي تتوفر على قواعد خاصة بالعجز في سنة 2020 لم تحترم هذه القواعد، بفارق متوسط يناهز 4% من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين أن أكثر من نصف الدول التي كانت تتوفر على قواعد خاصة بالدين العمومي سجلت معدلات دين أعلى من العتبات المحددة، بفارق متوسط قدره 50% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للاقتصادات المتقدمة و25% بالنسبة للاقتصادات الصاعدة.

غير أنه، في بعض الحالات، تحد البنود التحوطية مدة تعليق الأهداف المنصوص عليها في القاعدة المالية وتفرض العودة إلى تحقيق الأهداف المذكورة بمجرد انقضاء هذه الفترة. فالدستور الألماني، على سبيل المثال، ينص على أن اللجوء إلى البند التحوطي في حالة وجود ظرف قاهر يجب أن يكون مصحوبًا « بخطة سداد » للأموال الإضافية المقترضة داخل « أجل معقول ».

بالنسبة للمغرب

بناء على الفصل 77 من الدستور المتعلق بالحفاظ على توازن مالية الدولة، وضع القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من سنة 2016، قاعدة مالية لا يمكن وفقها أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين برسم السنة المالية. وقد تم وضع هذه القاعدة، وهي الأولى من نوعها في المغرب، في سياق تميز بإطلاق وتنفيذ العديد من الأوراش الهامة التي تتطلب استعمالا مكثفا لموارد من الميزانية. وبالنظر إلى التجارب الدولية، رغم أن هذه القاعدة تشكل خطوة أولى نحو إعادة توجيه أفضل لسياسة الميزانية، إلا أنها تظل محدودة مقارنة بالهدف الطموح المتمثل في وضع إطار شامل قائم على مجموعة من القواعد يسمح بالتوفيق بين هدف دعم النشاط الاقتصادي وهدف الحفاظ على توازن المالية العمومية على المديين المتوسط والبعيد.

[1] « Fiscal Rules and Fiscal Councils – Recent Trends and Performance during the Covid-19 Pandemic »، صندوق النقد الدولي، يناير 2022.

4.5.1 الدين العمومي

انخفض الدين العمومي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 3,3 نقطة إلى 68,9%، مع انخفاض الدين الداخلي بواقع 1,8 نقطة مئوية ليصل إلى 53,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتدني الدين الخارجي بواقع 1,5 نقطة إلى 15,9%. من جهة أخرى، واصل مبلغه الجاري منحاه التصاعدي، متزايدا مرة أخرى بنسبة 6,3% إلى 885,3 مليار، مما يعكس ارتفاع مكونه الداخلي بواقع 7,7% إلى 681,5 مليار ومكونه الخارجي بنسبة 2% إلى 203,8 مليار درهم.

وفيما يتعلق بخصائص هذا الدين، انخفض متوسط آجال استحقاق مكونه الداخلي بشهرين مقارنة بسنة 2020 ليستقر عند 6 سنوات و5 أشهر، وانخفض متوسط تكلفته[1] من 4% إلى 3,5%. وبالنسبة لمكونه الخارجي، انخفضت هذه التكلفة من 2,5% إلى 2,4%، ولا يزال الأورو يهيمن على بنيته حيث ارتفعت حصته من 60,6% إلى 63,1%، على حساب الدولار الذي انخفضت حصته بنسبة 1,6 نقطة مئوية إلى 31,9%.

[1] يحسب كمعدل فوائد الدين المؤداة خلال السنة الجارية نسبة إلى مخزون الدين في السنة السابقة.

أما الدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين، فقد انخفض بنسبة 0,9% إلى 174,8 مليار درهم، وهو ما يمثل 13,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 15,3% سنة 2020. وإجمالاً، بلغ جاري الدين الخارجي العمومي[1] 378,6 مليار درهم. أي ما يعادل 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. يمتلك الدائنون متعددو الأطراف 49,3% منه والسوق المالية الدولية والبنوك التجارية 28,5% والدائنون الثنائيون 22,2%.

رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة

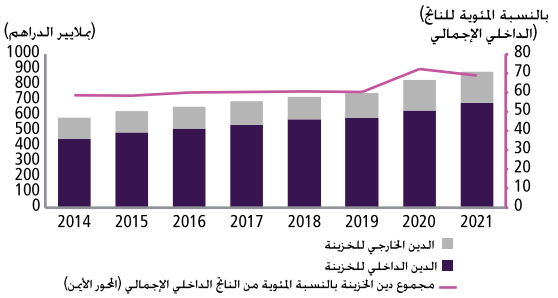

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي

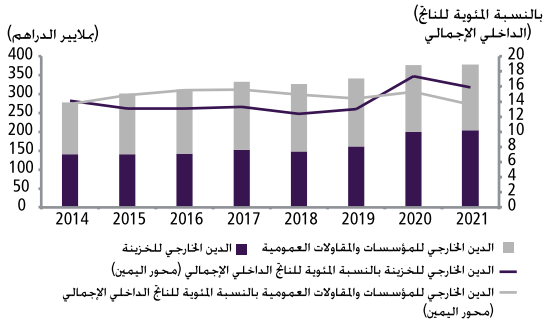

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بملايير الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
I- الدين الداخلي للخزينة (1+2)	**445,5**	**488,4**	**514,7**	**539,1**	**574,6**	**585,7**	**632,9**	**681,5**
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	44,5	45,3	47,0	46,9	48,1	47,2	54,9	53,1
1-مناقصات سندات الخزينة	426,1	470,1	490,0	516,7	546,2	557,2	600,7	646,6
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	42,5	43,6	44,8	45,0	45,7	44,9	52,1	50,4
2- أدوات الدين الداخلي الأخرى	19,4	18,3	24,7	22,4	28,4	28,5	32,2	34,9
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	1,9	1,7	2,3	2,0	2,4	2,3	2,8	2,7
II- الدين الخارجي للخزينة	**141,1**	**140,8**	**142,8**	**153,2**	**148,0**	**161,6**	**199,7**	**203,8**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	14,1	13,1	13,0	13,3	12,4	13,0	17,3	15,9
III- المبلغ الجاري للدين المباشر (I+II)	**586,6**	**629,2**	**657,5**	**692,3**	**722,6**	**747,3**	**832,6**	**885,3**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	58,6	58,4	60,1	60,3	60,5	60,3	72,2	68,9
IV- الدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية(المضمون)	**137,0**	**160,2**	**169,7**	**179,4**	**178,6**	**179,0**	**176,3**	**174,8**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	13,7	14,9	15,5	15,6	14,9	14,4	15,3	13,6
الدين العمومي الخارجي (II+IV)	**278,1**	**301,0**	**312,5**	**332,6**	**326,6**	**340,6**	**376,1**	**378,6**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	27,8	27,9	28,6	28,9	27,3	27,5	32,6	29,5
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة الأساس 2014	**1 001,5**	**1 078,1**	**1 094,2**	**1 148,9**	**1 195,2**	**1 239,8**	**1 152,4**	**1 284,2**

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بنسبة الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

[1] الدين الخارجي للخزينة وللمقترضين العموميين الآخرين (المؤسسات والمقاولات العمومية، والمؤسسات المالية العمومية، والجماعات الترابية، والمؤسسات ذات النفع العام).

إطار 3.5.1: الأحكام الجديدة التي أتى بها القانون التنظيمي لقانون المالية وتنفيذه

يشكل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية تتويجا لورش الإصلاحات المالية الهام الذي انطلق منذ عدة سنوات. وقد مر هذا الإصلاح بمراحل عديدة وحظي بدفعة قوية عقب مراجعة الدستور سنة 2011، الذي حدد المبادئ الكبرى المنظمة لتدبير وحكامة المالية العمومية. وجاء إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية برؤية جديدة قائمة على منطق «النتائج» بدلاً من منطق الإمكانيات، وعلى التحديد الواضح لأهداف السياسات العمومية وتعزيز تقييم ورقابة البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات. وقد كان مقررا تنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي جرت المصادقة عليه في يونيو 2015 ودخل حيز التنفيذ في يناير 2016، تدريجيا على مدى خمس سنوات. بشكل عام، تم تنفيذ الأحكام المنصوص عليها، باستثناء تلك المتعلقة على وجه الخصوص بإنشاء المحاسبة العامة للدولة، ومحاسبة تحليل التكاليف، والتصديق على صدقية الحسابات من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

1- أهداف الإصلاح ومرتكزات القانون التنظيمي لقانون المالية

يحدد القانون التنظيمي لقانون المالية قواعد مالية ومحاسبة جديدة، ويكرس مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والتقييم، ويوسع حق التعديل البرلماني ويساهم في تعزيز الشفافية المالية. وتتجلى أهدافه في **(1)** تعزيز دور قانون المالية ليصبح الأداة الرئيسية لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية؛ **(2)** تقوية فعالية ونجاعة وانسجام السياسات العمومية وكذا تمتين مسؤولية المدبرين العموميين؛ **(3)** تحسين استدامة الميزانية ومقروئية المالية العمومية وشفافيتها؛ و **(4)** تقوية دور البرلمان في مناقشة الميزانية وفي المراقبة والتقييم.

يقوم القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد على ثلاث ركائز. تتمثل الركيزة الأولى في تحسين التدبير العمومي من خلال وضع برامج ميزانية تمتد على ثلاث سنوات وتقسيم الميزانية إلى برامج وتمتين مسؤولية المدبرين العموميين. تتجلى الركيزة الثانية في تعزيز الشفافية من خلال وضع قواعد مالية جديدة تهدف إلى التحكم في عجز الميزانية وتحسين تقييم أصول الدولة ووضعها المالي. ويتعلق الأمر أيضًا باعتماد مبادئ جديدة مثل صدقية ميزانية حسابات الدولة والفرضيات المؤسسة لقانون المالية، والصدقية المحاسبية التي تتطلب احترام الإجراءات والتسجيلات المحاسبية. وينص القانون التنظيمي لقانون المالية على الاحتفاظ بثلاث أنماط محاسباتية: محاسبة الميزانية، والمحاسبة العامة التي تسمح بتقييم الذمة المالية والوضعية المالية للدولة، ومحاسبة تحليل التكاليف التي تمكن من تقييم الكلفة الفعلية للسياسات العمومية. أما الركيزة الثالثة، المرتبطة بربط المسؤولية بالمحاسبة، فهي تعزز دور البرلمان، ولاسيما من خلال إثراء الوثائق المصاحبة لمشاريع قانون المالية ومشاريع قانون التصفية.

2- تنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية

بعد مضي سنة واحدة على نهاية الفترة المحددة، يكاد إعمال القانون التنظيمي لقانون المالية يكون مكتملا، باستثناء بعض الأحكام المتعلقة على وجه الخصوص بالمحاسبة العامة وبمحاسبة تحليل التكاليف، وكذلك المصادقة على صدقية الحسابات العمومية من قبل المجلس الأعلى للحسابات. ويعرض الجدول أدناه المقتضيات المزمع إدراجها وتلك التي دخلت حيز التنفيذ حسب سنة تطبيقها ويقيم نجاعتها.

التدابير	التقدم المحرز في التنفيذ
2016	
- وضع جدول زمني جديد لمسار اعتماد مشروع قانون المالية. - تقليص عدد فئات الحسابات الخصوصية للخزينة واعتماد قواعد جديدة تتعلق بإحداثها واستخدامها. - إدراج قواعد جديدة لإنشاء واستخدام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. - مرافقة مشروع قانون المالية بتقارير جديدة عن التوزيع الجهوي للاستثمار وعن النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة. - إحداث فصل جديد متعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية. - مرافقة مشروع قانون التصفية بتقرير عن تخصيص الموارد للجماعات الترابية وملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة. - المنع المسبق للتراخيص بالالتزام على مستوى نفقات التسيير من الميزانية العامة. - منع إدراج نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار. - تقديم جديد لجدول التوازن وقاعدة جديدة لتأطير المديونية.	- تم بالفعل وضع جدول زمني جديد وتم احترامه منذ ذلك الحين. - خفض عدد فئات الحسابات الخصوصية للخزينة من ست إلى خمس فئات. - التقديم الفعلي للتقارير الجديدة المرافقة لمشروع قانون المالية. - فيما يتعلق بالتقرير حول تخصيص الموارد للجماعات الترابية، فقد رافق مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2019، الذي تم تقديمه سنة 2021. أما بالنسبة للملحق الذي يبرر الاعتمادات الإضافية، فهو لا يظهر في مشروع قانون التصفية. - الإدراج الفعلي للتقديم الجديد لجدول التوازن الجديد في نص قانون المالية، بما في ذلك بيانات المديونية.
2017	
- تطبيق الطابع التقييدي لقروض الموظفين المفتوحة في قانون المالية.	- تم تطبيق هذا الحكم، وتطلب ذلك اعتماد قرار لرئيس الحكومة يحدد قواعد الميزانية والمحاسبة الجديدة.
2018	
- دخول التصنيف الجديد للميزانية حيز التنفيذ فيما يتعلق بالميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة. - إثراء محاسبة الميزانية باعتماد مسك المحاسبة العامة. - إيداع مشاريع الأداء على مستوى اللجان البرلمانية المعنية إلى جانب مشاريع الميزانيات الوزارية.	- تم الشروع في إصلاح المحاسبة العامة قبل القانون التنظيمي لقانون المالية، ونُشرت الحصيلة الافتتاحية مع البيانات المحصورة في فاتح يناير 2011، غير أن الورش لا يزال قيد التنفيذ. - تم فعليا إعداد مشاريع الأداء وتقديمها إلى البرلمان ونشرها على موقع وزارة الاقتصاد والمالية.
2019	
- تنفيذ برنامج الميزانية لثلاث سنوات والذي يتم تحيينه كل سنة بالنسبة لجميع موارد وتكاليف الدولة.	- يعرض الوزير على البرلمان (في سياق المادة 47 (د) من القانون التنظيمي لقانون المالية) وينشر برمجة بعض النفقات وبعض فرضيات الاقتصاد الكلي، لكن لا يصدر أي شيء حول الموارد. - فيما يتعلق بالبرمجة متعددة السنوات للمؤسسات العمومية المدعومة، يتم عرضها ضمن مشاريع أداء الوزارات المختلفة.
2020	
- إدراج مساهمات المشغل برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في الفصل المتعلق بنفقات الموظفين. - إدراج محاسبة تحليل التكاليف. - إرفاق مشروع قانون التصفية بالحساب العام للدولة والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء وتقرير افتحاص نجاعة الأداء. - المصادقة على صحة وصدقية حسابات الدولة من قبل المجلس الأعلى للحسابات.	- تم بالفعل إدراج مساهمات المشغل برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في الفصل المتعلق بنفقات الموظفين. - لم يكتمل بعد ورش إصلاح محاسبة تحليل التكاليف. - تم تقديم التقارير السنوية لنجاعة الأداء المصاحبة لمشروعي قانون التصفية لسنتي 2018 و2019 في سنتي 2020 و2021 على التوالي، بينما لم يتم بعد إعداد التقرير المتعلق بالحساب العام للدولة. - نظرا لعدم وجود القواعد التركيبية للمحاسبة العامة، لم يتم التصديق من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

6.1 ميزان المدفوعات

بعد التراجع الذي سجلته في 2020، عرفت المبادلات الخارجية انتعاشا هاما في 2021 ارتباطا بتخفيف القيود الصحية وباستعادة الطلب لديناميته سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وبالتالي، ارتفعت واردات السلع بنسبة 24,7% نتيجة على الخصوص لتزايد الفاتورة الطاقية ونمو مشتريات المواد الاستهلاك منتهية الصنع. وتنامت الصادرات بدورها بنسبة 25%، ما يعكس ارتفاع مبيعات الفوسفاط ومشتقاته وكذا قطاع السيارات. وأدت هذه التطورات إلى تدهور ملموس للعجز التجاري الذي بلغ ما يعادل 15,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مع شبه استقرار نسبة التغطية في 62,3%.

بموازاة ذلك، استمر تأثير المخاوف التي تسببت فيها الموجات المتكررة للعدوى على النشاط السياحي، حيث تراجعت عائدات الأسفار إلى 34,3 مليار درهم مقابل 36,4 مليار في 2020 و78,7 مليار في 2019. بالمقابل، وبعد الصمود الملموس المسجل في 2020، ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 37,5% لتصل إلى مستوى قياسي قدره 93,7 مليار. وساهم هذا الأداء في التحكم في تفاقم العجز الجاري الذي وصل إلى 29,1 مليار، أو 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 1,2% سنة من قبل.

وفيما يتعلق بتطور الحساب المالي، فقد تميز على الخصوص بتحسن العائدات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وبتقلص السحوبات برسم الاقتراضات الخارجية العمومية بنسبة 28,6%. وعلى نفس المنوال، وفي غياب إصدارات لسندات الخزينة في السوق المالية الدولية، بلغ رصيد تدفقات استثمارات المحفظة 2,6 مليار درهم مقابل تدفق صافي بواقع 21,2 مليار في 2020.

أخيرا، وأخذا بالاعتبار عمليات شراء العملات التي قام بها بنك المغرب لدى النظام البنكي من خلال عمليات المزايدة والحصة التي تلقاها المغرب في إطار المخصص الجديد من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي[1] ، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم، لتغطي بالتالي 5 أشهر و29 يومًا من واردات السلع والخدمات.

[1] تجدر الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي لمخصصات صندوق النقد الدولي بلغت 650 مليار دولار وأن المغرب قد تلقى 1,2 مليار دولار أمريكي تناسبا مع حصته في الصندوق البالغة 0,19%.

جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات*

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحساب الجاري	-3,8	-3,2	-4,9	-3,4	-1,2	-2,3
العجز التجاري(خالص مصاريف الشحن/ الشامل للكلفة والتأمين وأجور الشحن)	16,9	16,5	17,2	16,7	13,9	15,5
مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)	5,0	12,3	1,2	7,8	-53,7	-5,9
تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)	4,0	5,3	-1,5	0,1	4,8	37,5
الهبات	0,9	1,0	0,4	0,3	0,4	0,1
الحساب المالي (التدفق الصافي)	-3,2	-2,5	-3,9	-2,6	0,3	-1,6
مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية	3,2	3,0	3,9	2,8	2,3	2,5
القروض	-1,5	-2,0	-0,3	-0,9	-4,1	0,7
الائتمانات التجارية	-1,8	-1,5	-0,7	-0,8	-0,9	-0,4
العملة والودائع	-1,0	2,9	-0,5	-0,8	1,8	-1,2
الأصول الاحتياطية الرسمية (بعدد الأشهر من الواردات)	6,4	5,6	5,4	6,9	7,1	5,95

* حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

1.6.1 الميزان التجاري

خلال سنة 2021، ارتفعت مبادلات السلع[1] بنسبة 24,8% نتيجة لنمو الواردات والصادرات بوتيرات شبه مماثلة، حيث تزايدت من حيث القيمة بمبلغ 104,6 مليار و65,8 مليار درهم على التوالي. وبالتالي، تفاقم العجز التجاري بواقع 38,8 مليار ليصل إلى 198,6 مليار، أو ما يعادل 15,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 13,9% في 2020. وبالرغم من هذا التدهور، وبعد التوجه التصاعدي المسجل خلال السنوات الأخيرة، ظل معدل التغطية شبه مستقر في 62,3%.

رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري

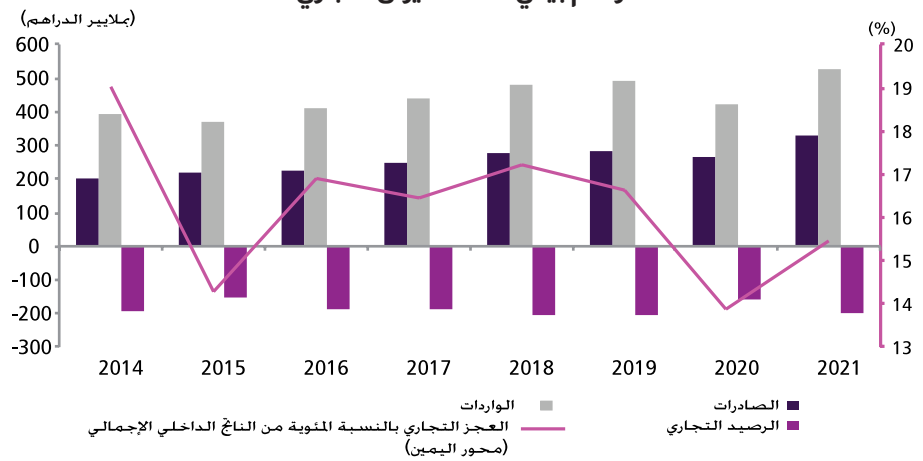

المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

[1] إجمالي الصادرات والواردات

إطار 1.6.1: تطور السياسة التجارية – التوجهات الحديثة

بعد نمو مطرد منذ إحداث منظمة التجارة العالمية سنة 1995، انخرطت المبادلات التجارية العالمية مع حلول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في منحى تباطؤي قبل أن تسجل انكماشا سنة 2020 في سياق جائحة كوفيد-19. ويعكس هذا التطور سيما تصاعدا غير مسبوق في النزعة الحمائية التي أدت إلى إعادة تشكيل سلاسل القيم العالمية خصوصا مع ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية. وقامت عدة بلدان بالفعل برفع الدعم الممنوح لمقاولاتها كما تبنت إجراءات للحد من انتقال الأنشطة الاقتصادية إلى مناطق أخرى. ومن جهة أخرى، تزايدت حصة بنود التعريفات المعفاة من الرسوم الجمركية من 25% في 1995 إلى 46,5% في 2009 واستمرت بالارتفاع، لكن بوتيرة أقل.

وانعكس هذا التوجه أيضا على مستوى مؤشر حرية التجارة[1] الصادر عن مؤسسة « The Heritage Foundation »، الذي يرصد مدى تطبيق الحواجز الجمركية سواء منها التعريفية أو غير التعريفية. وبعد ارتفاع هذا المؤشر ما بين 1995 و2007، فقد سجل شبه استقرار خلال الفترة 2008-2017 قبل أن يتجه نحو الانخفاض انطلاقا من 2018.

رسم بياني إ1.1.6.1: مؤشر تحرير التجارة

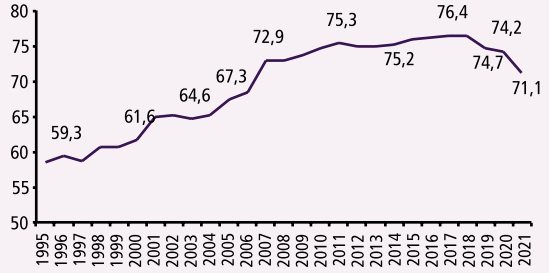

المصدر: Heritage Foundation.

رسم بياني إ2.1.6.1: حصة بنود التعريفات المعفاة من الرسوم الجمركية (%)

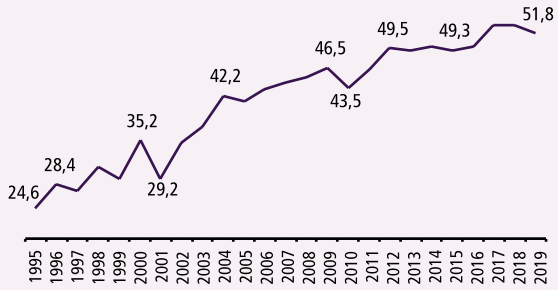

المصدر: البنك الدولي.

وقد فاقم حلول جائحة كوفيد-19 هذه النزعة الحمائية وتصاعد السيادية، حيث أن العديد من الدول فرضت مجموعة من القيود على صادراتها، كما اندلعت منافسة غير مسبوقة بين الدول للحصول على الأدوية اللازمة لعلاج وباء كوفيد-19. وسلطت هذه الأزمة أيضا الضوء على التبعية المفرطة للاقتصاد العالمي تجاه الطاقات الإنتاجية المتمركزة في عدد محدود من البلدان بالنسبة لبعض السلع الأساسية أو المنتجات الوسيطة الرئيسية (المنتجات الدوائية، والمكونات الإلكترونية الدقيقة، إلخ). وما بين أكتوبر 2019 ونفس الشهر من سنة 2020، أحصت منظمة التجارة العالمية ما يناهز 137 إجراء تجاريا تقييديا مقابل 102 سنة من قبل. وأدت هذه الإجراءات إضافة إلى القيود الصحية إلى انكماش ملموس للمبادلات التجارية خلال سنة 2020.

[1] يعتبر النظام «تقييديا» إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين 40 و50، و«تقييديا إلى حد كبير» إذا كانت تتراوح بين 50 و60، و«حر بشكل معتدل» إذا كانت ما بين 60 و70 و«حر إلى حد كبير» إذا كان المؤشر يفوق 70.

رسم بياني إ3.1.6.1: مؤشر حجم التجارة العالمية

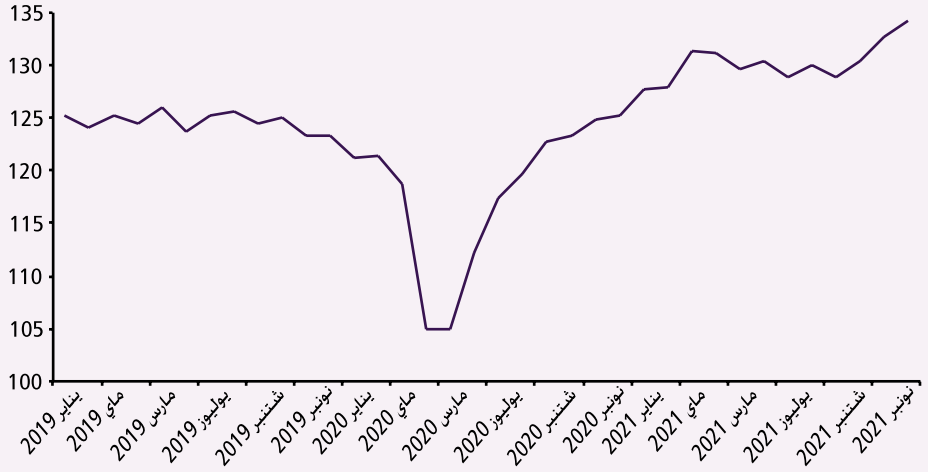

المصدر: مكتب تحليل السياسات الاقتصادية المتخصص في مراقبة التجارة العالمية (CPB).

أما المغرب، وبعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في يناير 1995، فقد واصل سياسة الانفتاح التجاري التي اعتمدها لاسيما من خلال إبرام عدة اتفاقيات للتبادل الحر والتقليص التدريجي للرسوم الجمركية. وتراجع متوسط هذه الرسوم من 45,4% في 1993 إلى 10,5% في 2019. وفي ظل هذه الظروف، تراجعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات بشكل كبير من حوالي 70% في 1998 إلى 42,8% في 2009 قبل أن تشرع في التحسن خلال السنوات العشر الأخيرة لتصل إلى 57,9% في 2019، وذلك بفضل السياسات الرامية إلى دعم القطاعات المصدرة وإلى النهوض بالمهن العالمية بالمغرب. وفي سنة 2020، وفي سياق الجائحة، تقلصت المبادلات الخارجية للمغرب بقوة مما أدى إلى نمو نسبة التغطية بما قدره 4,3 نقطة مئوية إلى 62,2%، حيث ظلت مستقرة في هذا المستوى سنة 2021.

رسم بياني إ4.1.6.1: نسبة التغطية والانفتاح[2]

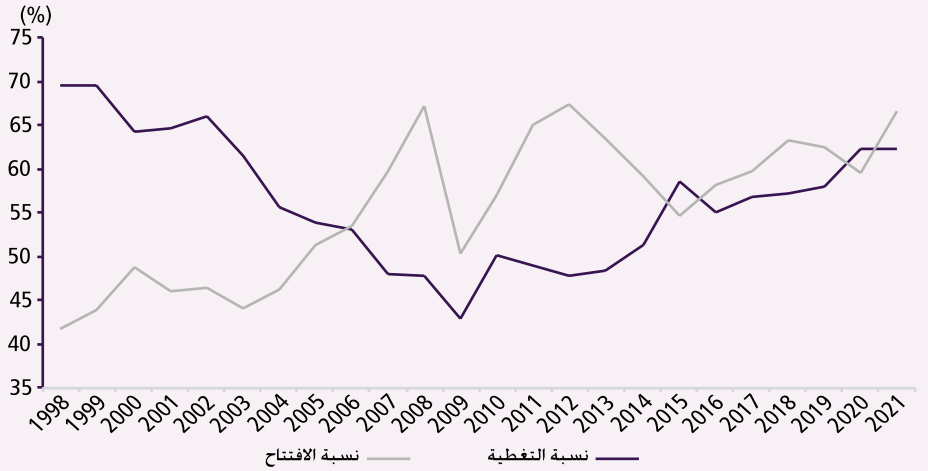

المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

[2] يتم حساب نسبة الانفتاح كمعدل مجموع الواردات والصادرات نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

هم ارتفاع الواردات كافة مجموعات المنتجات. هكذا، أدى التزايد الهام في الأسعار الدولية إلى إثقال الفاتورة الطاقية بنسبة 51,9% إلى 75,8 مليار درهم مع نمو أسعار «الغازوال وزيت الوقود» بنسبة 54,3% و«غاز النفط ومحروقات أخرى» بنسبة 46% و«الفحم والكوك ومحروقات صلبة مثيلة» بنسبة 47,4%. وبموازاة ذلك، ارتفعت مشتريات مواد الاستهلاك منتهية الصنع بنسبة 30% إلى 123,5 مليار. وإضافة إلى مشتريات السيارات السياحية التي نمت بنسبة 46,8%، يعزى هذا التطور بالخصوص إلى تكلفة اللقاحات ضد كوفيد-19 التي رفعت مبلغ المشتريات برسم الأدوية والمواد الطبية الأخرى من 7,7 مليار إلى 13,1 مليار.

وعلى نفس المنوال، ونظرا بالخصوص لتزايد أسعار الأمونياك والكبريت، المادتان الرئيسيتان في إنتاج أسمدة الفوسفاط، نمت واردات المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام بنسبة 23,9% إلى 115,5 مليار درهم وبنسبة 47,2% إلى 28,6 مليار على التوالي. وفيما يتعلق بالمجموعات الأخرى، ارتفعت مقتنيات سلع التجهيز بنسبة 12,6% إلى 124 مليار، ما يعكس تزايد مشتريات «أجزاء الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى» بنسبة 29,3% و«المحركات بمكبس، ومحركات أخرى وأجزاؤها» بنسبة 20,1%. وبموازاة ذلك، بلغت مشتريات المواد الغذائية 59,9 مليار، مع ارتفاعات وصلت إلى 33,2% بالنسبة «للسكر الخام أو المكرر» وإلى 5,8% بالنسبة للقمح و12,7% بالنسبة للذرة.

رسم بياني 2.6.1: مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات سنة 2021 (بالنقط المئوية)

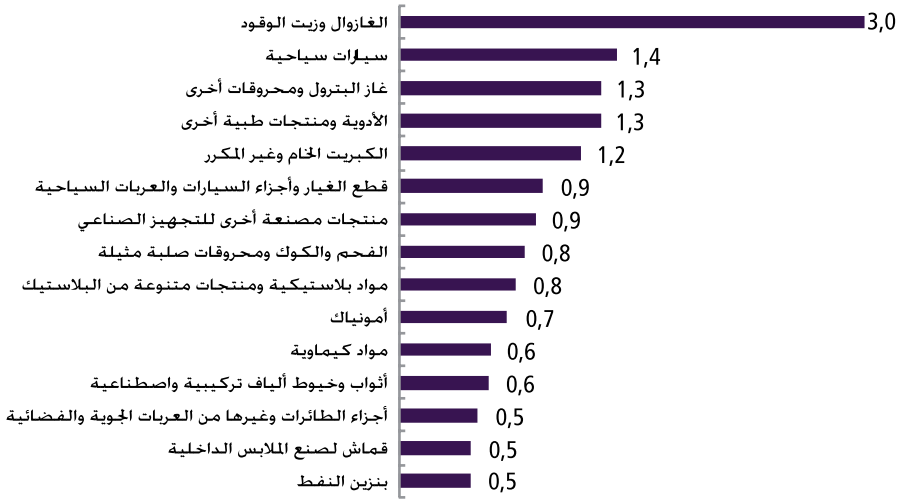

المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

جدول 2.6.1: أبرز الواردات

	بملايين الدراهم				التغير (%)	
	2018	2019	2020	2021	2020/2019	2021/2020
الواردات الإجمالية	**481 442**	**490 953**	**422 861**	**527 423**	**-13,9**	**24,7**
الطاقة ومواد التشحيم	**82 301**	**76 342**	**49 878**	**75 754**	**-34,7**	**51,9**
الغازوال وزيت الوقود	41 537	38 776	23 316	35 976	-39,9	54,3
غاز النفط ومحروقات أخرى	15 601	14 055	11 944	17 433	-15,0	46,0
الفحم والكوك ومحروقات صلبة مثيلة	8 655	9 088	7 195	10 607	-20,8	47,4
بنزين النفط	4 466	4 181	2 519	4 472	-39,8	77,5
سلع الاستهلاك	**108 491**	**113 024**	**95 015**	**123 539**	**-15,9**	**30,0**
السيارات السياحية	21 975	20 323	12 601	18 502	-38,0	46,8
الأدوية ومنتجات طبية أخرى	6 370	6 901	7 656	13 124	10,9	71,4
أجزاء وقطع السيارات والسيارات السياحية	17 593	18 769	15 801	19 734	-15,8	24,9
أثواب وخيوط ألياف تركيبية واصطناعية	7 551	8 169	6 527	8 967	-20,1	37,4
سلع التجهيز	**120 233**	**126 837**	**110 069**	**123 972**	**-13,2**	**12,6**
أجزاء الطائرات ومركبات أخرى جوية أو فضائية	7 728	8 187	7 360	9 515	-10,1	29,3
محركات بمكبس؛ محركات أخرى وأجزاؤها	9 060	8 930	8 389	10 079	-6,1	20,1
أجهزة مولدة للكهرباء ومحولات دوارة كهربائية	369	475	547	1 730	15,0	-
ضمادات وعجلات	3 139	2 945	2 597	3 714	-11,8	43,0
منتجات نصف مصنعة	**99 859**	**104 507**	**93 224**	**115 489**	**-10,8**	**23,9**
مواد بلاستيكية ومنتجات متنوعة من البلاستيك	13 763	14 396	12 947	16 126	-10,1	24,6
أمونياك	3 983	3 763	3 991	6 917	6,1	73,3
مواد كيماوية	10 216	10 339	9 670	12 134	-6,5	25,5
أسلاك و قضبان و قطع مجنبة من النحاس	5 031	5 301	4 440	6 221	-16,2	40,1
مواد خام	**24 604**	**22 099**	**19 454**	**28 636**	**-12,0**	**47,2**
كبريت خام وغير مكرر	7 967	6 913	4 886	9 846	-29,3	-
زيت الصوجا الخام أو المكرر	3 777	3 678	3 905	5 775	6,2	47,9
خردة الحديد، والنفايات، وشظايا النحاس، وحديد زهر، والحديد والصلب وخامات أخرى	1 505	1 330	1 152	2 045	-13,4	77,6
خشب خام، أو مربع أو منشور	2 927	2 752	2 218	2 948	-19,4	32,9
مواد غذائية	**45 776**	**47 825**	**55 220**	**59 881**	**15,5**	**8,4**
السكر الخام أو المكرر	3 505	3 957	4 448	5 926	12,4	33,2
القمح	9 124	9 233	13 505	14 294	46,3	5,8
الذرة	4 647	5 235	5 388	6 074	2,9	12,7
الفواكه الطرية أو الجافة، المجمدة أو المخللة	1 143	1 390	2 068	2 630	48,7	27,2

المصدر: مكتب الصرف.

وشمل ارتفاع الصادرات أيضا كافة القطاعات. وبالتالي، حققت مبيعات الفوسفاط ومشتقاته، بفضل الارتفاع القوي للأسعار الدولية، أداء جيدا حيث وصلت إلى 80,3 مليار درهم مقابل 50,9 مليار في 2020. وارتفعت صادرات الأسمدة الطبيعية والكيماوية بنسبة 60,2% إلى 51,5 مليار والحامض الفوسفوري بنسبة 74,1% إلى 19,8 مليار والفوسفاط الخام بنسبة 21,9% إلى 8,9 مليار. وحسب الأسواق الرئيسية، تزايدت صادرات القطاع نحو البرازيل بنسبة 66,2%، ونحو الهند بنسبة 42,5%، ونحو اسبانيا بواقع 36,9% وتجاه تركيا بواقع 68,5%. أما المبيعات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت من ضمن الزبناء الثلاثة الرئيسيين للمملكة ما بين 2017 و2019، فقد تحسنت بنسبة لم تتجاوز 7,8%. ورغم أن الارتفاع الهام في الأسعار الدولية مكن من تعويض تدني الصادرات

المرتبط بقرار فرض الضريبة على أسمدة الفوسفاط المغربية، إلا أن حصة المغرب في هذه السوق تراجعت إلى 3,9% مقابل 13,9% قبل الأزمة.

رسم بياني 3.6.1: صادرات الفوسفاط ومشتقاته

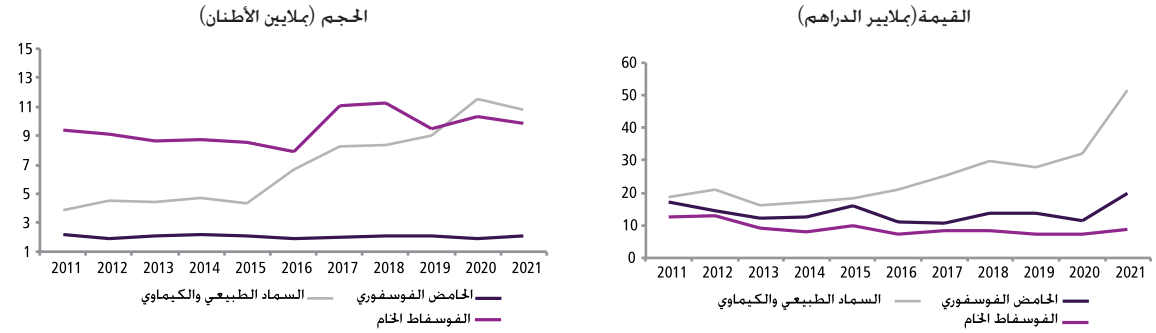

المصدر: مكتب الصرف.

وبفضل تعزيز طاقاته الإنتاجية، سجل قطاع السيارات كذلك تطورا ملحوظا مع نمو مبيعات فرع صناعة السيارات بنسبة 34,7% إلى 39,3 مليار، حيث بلغ عدد السيارات السياحية المصدرة 358 ألف مقابل 303 ألف في 2020، بارتفاع سعر الوحدة بنسبة 13,3%. ويظل السوق الأوروبي الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات إذ يستأثر بحصة 95,5% إجمالا. وتصل حصة فرنسا إلى 48,3% وإيطاليا 9,2% وإسبانيا 9,1% وألمانيا 6,1%. بالنسبة للباقي، بلغت حصة إفريقيا 2,6%، 1,1% منها نحو مصر و0,6% نحو تونس. أما آسيا وأمريكا، فتصل حصصهما إلى 1,1% و0,8% على التوالي. وبالمقابل، تقلصت مبيعات فرعي «تركيب الأسلاك» و«داخل السيارات والمقاعد» بنسبة 1,7% إلى 25,3 مليار وبنسبة 6,5% إلى 6,9 مليار على التوالي، ارتباطا بالصعوبات التي يواجهها القطاع على الصعيد العالمي. وفي المجموع، حقق قطاع السيارات رقم معاملات قدره 83,5 مليار من الصادرات، مرتفعا بنسبة 15,6% من سنة إلى أخرى.

أما قطاع «النسيج والجلد»، وبعد سنتين من الانخفاض، فقد بلغت مبيعاته 36,4 مليار، بارتفاع بنسبة 21,7% من سنة إلى أخرى. وحسب فئة المنتج، نمت صادرات الملابس الجاهزة بنسبة 24,9% في حين تزايدت مبيعات الملابس الداخلية بنسبة 30,6% والأحذية بنسبة 11,2%. وفيما يخص مبيعات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية، فقد تحسنت بنسبة 11,4% إلى 69,7 مليار، مع نمو صادرات الصناعة الغذائية بنسبة 11,6% والمنتجات الفلاحية بنسبة 11,1%. وعلى نفس المنوال، بلغت صادرات صناعة الطيران 15,8 مليار، مرتفعة بنسبة 24,5%، مما يعكس تزايد مبيعات فرع التجميع بنسبة 34,5% وفرع أنظمة ربط الأسلاك الكهربائية بنسبة 7,7%. وبالنسبة لباقي الفروع، فقد تميزت تطوراتها على وجه الخصوص بنمو مبيعات المكونات الإلكترونية والكهربائية بنسبة 30,2% إلى 13,4 مليار ومبيعات صناعة الأدوية بنسبة 18,6% إلى 1,4 مليار.

رسم بياني 4.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات سنة 2021 (بالنقط المئوية)

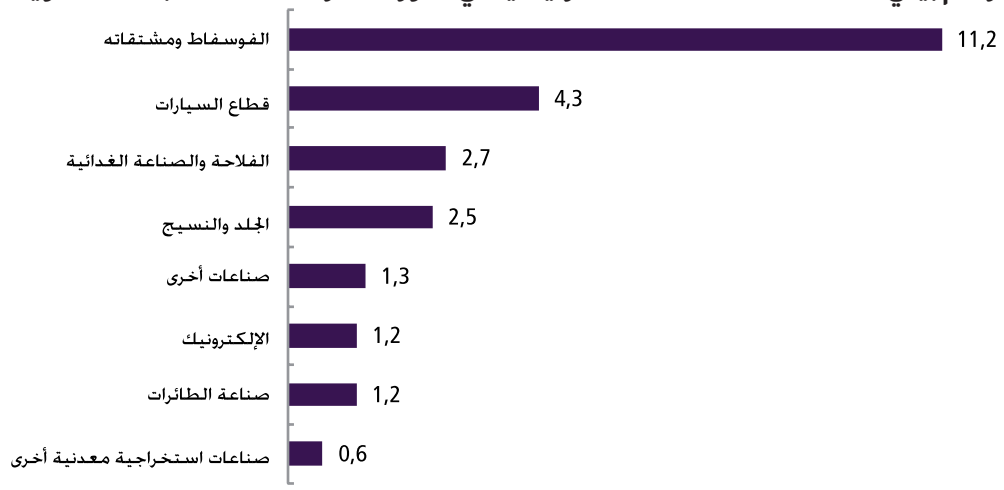

المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.6.1: القطاعات الموجهة للتصدير

	بملايين الدراهم				التغير (%)	
	2018	2019	2020	2021	2020/2019	2021/2020
الصادرات الإجمالية	**275 441**	**284 496**	**263 089**	**328 846**	**-7,5**	**25,0**
الفوسفاط ومشتقاته	**51 989**	**48 946**	**50 869**	**80 271**	**3,9**	**57,8**
الفوسفاط الخام	8 298	7 311	7 338	8 943	0,4	21,9
مشتقات الفوسفاط	43 691	41 635	43 531	71 328	4,6	63,9
السيارات	**75 793**	**80 156**	**72 283**	**83 536**	**-9,8**	**15,6**
صناعة السيارات	34 272	33 881	29 216	39 349	-13,8	34,7
تركيب الأسلاك	29 366	31 895	25 695	25 271	-19,4	-1,7
الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد	7 654	7 824	7 400	6 922	-5,4	-6,5
النسيج والجلد	**37 915**	**36 936**	**29 921**	**36 416**	**-19,0**	**21,7**
الملابس الجاهزة	23 774	23 305	18 132	22 643	-22,2	24,9
الملابس الداخلية	7 800	7 498	5 804	7 582	-22,6	30,6
الأحذية	2 372	2 193	2 410	2 680	9,9	11,2
الفلاحة والصناعات الغذائية	**58 447**	**62 094**	**62 600**	**69 707**	**0,8**	**11,4**
الصناعات الغذائية	32 361	32 373	32 795	36 585	1,3	11,6
الفلاحة والصيد والغابات	23 869	27 347	28 055	31 173	2,6	11,1
صناعة الطائرات	**14 744**	**17 484**	**12 660**	**15 761**	**-27,6**	**24,5**
التجميع	8 314	10 257	7 891	10 616	-23,1	34,5
نظام الربط البيني للأسلاك الكهربائية	6 363	7 152	4 701	5 064	-34,3	7,7
الصناعات الإلكترونية والكهربائية	**9 158**	**10 408**	**10 315**	**13 433**	**-0,9**	**30,2**
الأجزاء الإلكترونية	4 411	4 269	2 808	4 124	-34,2	46,9
أسلاك وخيوط وموصلات كهربائية أخرى	2 193	2 402	4 006	5 293	66,8	32,1
صناعات استخراجية معدنية أخرى	**4 532**	**4 201**	**3 446**	**5 004**	**-18,0**	**45,2**
صناعات أخرى	**22 863**	**24 272**	**20 995**	**24 718**	**-13,5**	**17,7**
صناعة الأدوية	1 245	1 276	1 151	1 365	-9,8	18,6

المصدر: مكتب الصرف.

إطار 2.6.1: وضع آلية تعديل الكربون عند الحدود من طرف الاتحاد الأوروبي وتأثيرها المحتمل على صادرات المغرب

في إطار مبادرتها « Paré pour 55 »، قدمت المفوضية الأوروبية في يوليوز 2021، عدة اقتراحات تهدف إلى تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لتصبح القارة محايدة مناخيا في أفق سنة 2050. ويشكل وضع آلية لتعديل الكربون عند الحدود (CBAM) ابتداء من يناير 2023 أحد أبرز هذه الاقتراحات. وتتمثل في فرض ضريبة على الواردات ذات البصمة الكربونية القوية. وهو ما من شأنه أن يمكن من إحداث الظروف المناسبة لضمان منافسة عادلة بين مقاولات الاتحاد الأوروبي ومقاولات البلدان الشريكة لاسيما في الاقتصادات الصاعدة والنامية التي غالبا ما تكون فيها المتطلبات التي تنص عليها السياسات الوطنية فيما يخص المناخ أقل إكراها. وفي مرحلة أولى ستستمر إلى نهاية 2025، لن تتضمن هذه الآلية سوى إجبارية التصريح ببصمة الكربون وستشمل فقط ستة قطاعات (الكهرباء، والحديد، والصلب، الأسمدة، الألمنيوم والإسمنت).

وقد بين بحث تركيبي[1] لما مجموعه 25 دراسة أن آليات تعديل الكربون عند الحدود ستمكن من تقليص تسربات غاز الكربون من 14% إلى 6% في المتوسط. ويرى بنك فنلندا[2] أن سعر 28 دولار للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون على الواردات هو بمثابة ضريبة إضافية قدرها 2% على الواردات القادمة من الدول النامية. ومن جهته، يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة[3] أنه إذا حُدد السعر في 44 دولار للطن، من المرجح أن تنخفض واردات الاتحاد الأوروبي من السلع عالية الكثافة الطاقية إلى نسب تتراوح ما بين 0,62% و14,3% حسب القطاعات، مقابل ارتفاع صادراته بوتيرات تتراوح ما بين 0,38% و4,46%. ويرجح أن آلية تعديل الكربون عند الحدود ستكون على العكس إيجابية بالنسبة للدول المتقدمة التي تتوفر على أنماط إنتاجية ذات انبعاثات كربونية ضعيفة أو تلك التي تتوفر مسبقا على أنظمة لتسعير الكربون.

وبالإضافة إلى الحاجز الجمركي، تلزم آلية تعديل الكربون عند الحدود على المصدرين نحو الاتحاد الأوروبي تقييم محتوى منتجاتهم من الكربون، مما قد تترتب عنه تكلفة تقنية وإدارية مهمة خاصة في الدول الأقل تقدما التي لا تملك فيها المقاولات عموما الخبرة والكفاءة اللازمتين.

فيما يتعلق بالمغرب، يظل الاتحاد الأوروبي شريكه الاقتصادي الرئيسي حيث أن أكثر من 60% من صادراته في المتوسط تتوجه نحو هذا الأخير. في سنة 2020، بلغ رقم المعاملات من الصادرات 167,8 مليار درهم، أنجزت 3% منها من قبل القطاعات التي ستكون معنية بالمرحلة الأولى من آلية تعديل الكربون عند الحدود، خاصة قطاع إنتاج الأسمدة. وحسب الدراسة التي أنجزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فإن الضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد تؤدي إلى تراجع الصادرات الوطنية من المنتجات عالية الكثافة الطاقية بنسبة 1,06% مقابل تعريفة جمركية محددة في 44 دولار للطن وبنسبة 1,95% مقابل تعريفة محددة في 88 دولار للطن.

[1] Branger F et Quirion P (2014): «Would border carbon adjustments prevent carbon leakage and heavy industry competitiveness losses? Insights from a meta-analysis of recent economic studies», Ecological Economics, Vol 99, Pages 29- 39.

[2] Kuusi T et al (2020): «Carbon border adjustment mechanisms and their economic impact on Finland and the EU", Publications of the Government's analysis, assessment and research activities, Vol 48.

[3] UNCTAD. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021): «A European Union Carbon Border Adjustment Mechanism: Implications for developing countries»

رغم ذلك، سيكون تأثير آلية تعديل الكربون عند الحدود أكثر أهمية إذا تم توسيع نطاق تطبيقها ليشمل قائمة أوسع من المنتجات والخدمات أو الانبعاثات غير المباشرة، مثل تلك الناتجة عن الكهرباء المستخدم في عمليات الإنتاج. بالفعل، لازالت انبعاثات الاقتصاد الوطني كثيفة. وحسب معطيات البنك الدولي[4]، حسب وحدة القيمة المضافة، فإن الكمية التي يصدرها المغرب من ثاني أكسيد الكربون تفوق المتوسط العالمي بنسبة 46% وتتجاوز ما تصدره منطقة الأورو بما قدره 3,4 مرات. وبالمقارنة مع منافسيه الرئيسيين في سوق الاتحاد الأوروبي، فإن معدل انبعاثات المغرب مماثل لما يسجل في مصر، ويفوق دول مثل تركيا والولايات المتحدة، ولكنه لا يزال أقل من المعدلات المحققة في اقتصادات أخرى مثل روسيا أو الصين.

رسم بياني إ1.2.6.1: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الوحدة من الناتج الداخلي الإجمالي (الكيلوغرام/سنة الأساس 2015 حسب الولايات المتحدة)

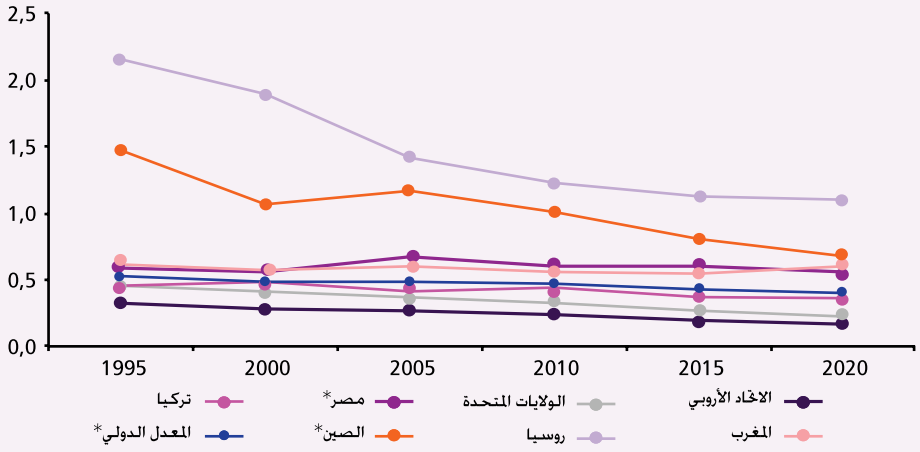

* معطيات 2019.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

وبالنظر إلى الآجال اللازمة لتكييف عمليات الإنتاج مع المتطلبات من حيث محتوى الكربون والتكاليف الباهظة الناجمة عن ذلك، يجب تسريع تنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي أطلقها المغرب في هذا المجال، لاسيما تلك المتعلقة بالنجاعة الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة بالإضافة للطاقة منخفضة الكربون في أفق سنة 2050 والتي تهدف بشكل خاص إلى إنتاج 80% من الكهرباء الخالي من الكربون.

[4] قاعدة بيانات البنك الدولي : https://data.worldbank.org/

2.6.1 ميزان الخدمات

على صعيد مبادلات الخدمات، تراجع الرصيد الفائض بنسبة 1,9% إلى 62,4 مليار درهم، نتيجة ارتفاع النفقات بواقع 9 مليار إلى 76,7 مليار، أي بشكل أكبر من ارتفاع العائدات بواقع 7,8 مليار إلى 139,1 مليار درهم.

وتراجعت عائدات الأسفار مرة أخرى بنسبة 5,9% بعد 53,7% التي سجلتها في سنة 2020 لتستقر في 34,3 مليار مقابل 78,7 مليار في سنة 2019. من جهة أخرى، تحسنت النفقات بواقع 1,1% إلى 10,7 مليار درهم، مدفوعة

بشكل أساسي بتزايد النفقات المتعلقة بالتمدرس بما قدره 5,3% إلى 6 مليارات درهم. وفي المجموع، تراجع فائض خدمات الأسفار بواقع 8,7% ليبلغ 23,7 مليار درهم.

وعلى نفس المنوال، تفاقم عجز رصيد خدمات النقل بواقع 3 مليار إلى 7,6 مليار درهم نتيجة تزايد النفقات بمقدار5,9 مليار مقابل 2,9 مليار في الإيرادات. وحسب وسيلة النقل، نمت عائدات النقل البحري بما قدره 2,7 مليار وتزايدت نفقاته بواقع 5,1 مليار، بينما ظل النقل الجوي يعاني من القيود الصحية حيث أن العائدات لا تزال أقل بكثير من مستوياتها المسجلة قبل الأزمة.

رسم بياني 5.6.1: عائدات ونفقات الأسفار (بملايير الدراهم)

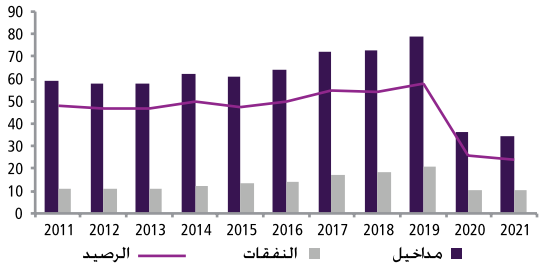

رسم بياني 6.6.1: نفقات الأسفار حسب نوع العملية (بملايير الدراهم)

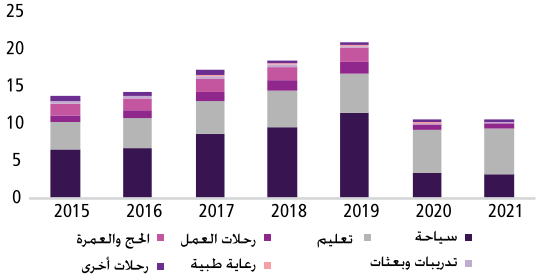

المصدر: مكتب الصرف.

كذلك، تراجع فائض خدمات «الاتصالات والمعلوميات والمعلومات» بواقع 1,3 مليار إلى 11,9 مليار درهم، ما يعكس ارتفاع النفقات بنسبة 38,5% وشبه استقرار العائدات. وارتفع رصيد «الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات» بواقع 3,6 مليار إلى 23,6 مليار درهم، مدفوعا بتحسن العائدات بنسبة 16,7% إلى 33,6 مليار.

3.6.1 ميزان المداخيل

تزايد فائض ميزان المداخيل بنسبة 23,9% في سنة 2021 إلى 87,3 مليار درهم، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد رصيد التحويلات الجارية[1] بنسبة 28,7% إلى 105,4 مليار درهم، في حين تفاقم رصيد المداخيل الأولية، الذي يعاني من عجز هيكلي، بمبلغ 6,7 مليار إلى 18,2 مليار.

وعلى صعيد التحويلات الجارية، تميزت السنة بارتفاع كبير في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي نمت بنسبة 37,5% لتصل إلى 93,7 مليار بعد أن أظهرت قدرة ملحوظة على الصمود في سنة 2020. موازاة مع ذلك، تراجعت التحويلات العمومية من 3,5 مليار إلى 2,1 مليار درهم، مما يعكس على وجه الخصوص انخفاض هبات الاتحاد الأوروبي إلى 1,2 مليار، مقابل 4,7 مليار في سنة 2020، أما الهبات المتأتية من شركاء دول مجلس التعاون الخليجي، فلم تتجاوز 222 مليون درهم.

[1] تتكون بالأساس من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والهبات.

إطار 3.6.1: صمود تحويلات المهاجرين خلال الأزمة

طيلة السنتين الماضيتين، تزايدت التحويلات المالية للمهاجرين نحو البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل كبير في سياق الأزمة المرتبطة بوباء كوفيد -19. وقد سجلت هذه التحويلات صمودا ملحوظا، حيث تزايدت بنسبة 0,8% في 2020 وبنسبة 8,6% إلى 605 مليار دولار في سنة 2021. ولم يكن هذا التطور متوقعا إطلاقا وبدا متناقضا مع ما لوحظ خلال الأزمة المالية لعام 2009 عندما انخفضت هذه التدفقات بنسبة 4,8%. على سبيل المثال، راهن البنك الدولي في توقعاته لشهر أبريل 2020، على تسجيل انكماش بنسبة 19,7% في 2020 متبوعا بنمو بنسبة 5,6% في سنة 2021.

رسم بياني إ1.3.6.1: توقعات البنك الدولي بشأن التحويلات المالية للمهاجرين نحو البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط (%)

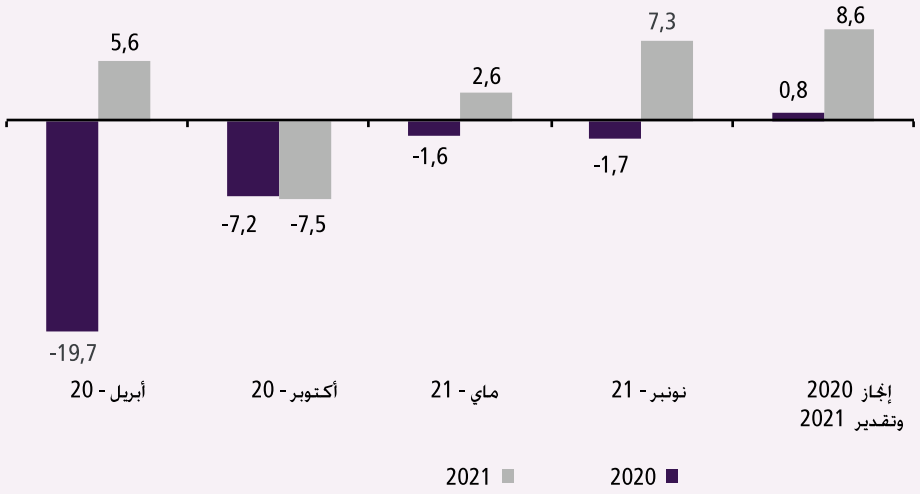

المصدر: البنك الدولي.

التوجهات الإقليمية

حسب المناطق، سُجلت أكبر الزيادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع ارتفاعات بلغت 8,2% في سنة 2020، ثم 25,3% إلى 131 مليار دولار في سنة 2021، بسبب الانتعاش القوي والسريع للشغل في الولايات المتحدة. وسجلت التحويلات المالية الموجهة نحو شرق آسيا والمحيط الهادئ، باستثناء الصين، بنهاية سنة 2021 نموا محدودا في 2,5%، بدلا من انخفاضها بنسبة 2,4% في 2020، بينما تزايدت التحويلات إلى أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 1,5%، ثم بنسبة 7,8% إلى 74 مليار دولار.

أما الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تلقت ما مجموعه 61 مليار دولار في 2021، بزيادة قدرها 7,6% بعد ارتفاعها بنسبة 5,2% في 2020. وتتمثل الدول المستفيدة الرئيسية في مصر بزيادات بلغت 10,5% و6,4% إلى 31,5 مليار دولار، يليها المغرب بزيادة قدرها 6,5% ثم 39,8% إلى 10,4 مليار دولار.

[1] وبهدف إنجاز مقارنة على الصعيد الدولي، جميع الأرقام الواردة في هذا الإطار مأخوذة من البنك الدولي (Migration and Development Brief n° 36 : May 2022)

العوامل المفسرة لتطور تحويلات المهاجرين

تتعدد العوامل التي قد تفسر تطور تحويلات المهاجرين منذ سنة 2020. فالبنك الدولي يشير على وجه الخصوص إلى روح التضامن العائلي خلال فترة الجائحة الصعبة فضلا عن التدابير التي اتخذتها البلدان المضيفة الرئيسية لدعم ميزانية المقاولات والأسر، لا سيما من أجل الحفاظ على مناصب الشغل.

وقد يتعلق الأمر كذلك بإعادة توجيه التدفقات من القنوات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية، ارتباطا بالخصوص بقيود السفر. وعلى نفس المنوال، أدى تراجع قيمة عملات بعض البلدان إلى تشجيع تحويل الأموال إليها. وأخيرا، يرجح أن يكون انخفاض تكاليف التحويل، وإن بشكل طفيف، ساهم أيضا في هذه الدينامية. وتشير المعطيات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن هذه التكاليف انخفضت من 6,82% في الفصل الرابع من سنة 2019 إلى 6,04% في نفس الفصل من سنة 2021، مع العلم أن تقييمات البنك تشير إلى أن تقليص هذه التكاليف بنقطتين مئويتين سيمكن المهاجرين الدوليين من البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط من توفير 12 مليار دولار سنويا.

وفيما يتعلق بعائدات الاستثمارات المباشرة، فقد ارتفعت التدفقات نحو الخارج من 9,6 مليار إلى 16,5 مليار، والمداخيل من 3,9 مليار إلى 4,1 مليار، وبالتالي تفاقم عجزها إلى 12,3 مليار درهم. وبخصوص استثمارات المحفظة، ارتفع رصيد العجز بشكل طفيف إلى 3,9 مليار، وبلغت مداخيل الأصول الاحتياطية 2,4 مليار درهم بعد 2,5 مليار درهم سنة من قبل، في ظل بقاء أسعار الفائدة في مستويات منخفضة، لا سيما في منطقة الأورو.

4.6.1 الحساب المالي

على الرغم من سياق عدم اليقين المرتبط بتطور جائحة كورونا، فقد تزايدت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 22,7% إلى 31,9 مليار، أي ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2,3% سنة 2020 ومتوسط قدره 3,3% خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة. في الوقت نفسه، سجلت النفقات شبه استقرار في 12,6 مليار بعد انخفاضها بنسبة 30,2%، ونمت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 43,6% إلى 19,4 مليار.

وشمل هذا التحسن مجمل القطاعات مع تزايد التدفقات بشكل خاص بواقع 11,6% إلى 8,8 مليار نحو الصناعات التحويلية وبنسبة 14,5% إلى 6,6 مليار نحو قطاع العقار. أما الخدمات المالية والتأمينات، و«الفلاحة وزراعة الغابات والصيد البحري»، فقد استقطبت مبالغ قدرها 3,3 مليار و1,2 مليار على التوالي. بالنسبة للباقي، استقطب كل من قطاع «الإيواء والمطاعم» 2,7 مليار، و«النقل والتخزين» 1,6 مليار واستفادت الأنشطة المختلفة من 7,8 مليار.

وحسب بلد المنشأ، يأتي أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المستثمرين الأجانب الرئيسيين الثلاثة في المغرب. فقد بلغت التدفقات القادمة من فرنسا 9,5 مليار، ومن الإمارات العربية المتحدة 4,3 مليار ومن المملكة المتحدة 3,4 مليار.

رسم بياني 7.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط (بملايير الدراهم)

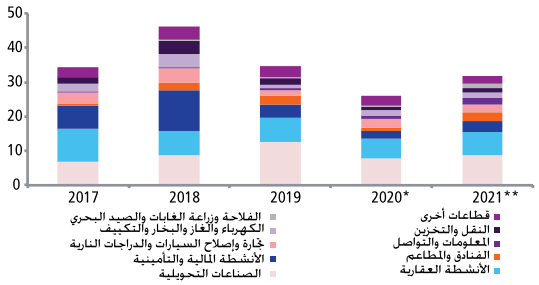

رسم بياني 8.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب بلد المصدر (بملايير الدراهم)

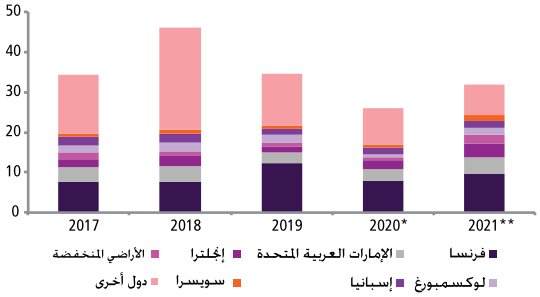

* أرقام مراجعة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

موازاة مع ذلك، شهدت الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج تطورا هاما مع ارتفاع النفقات إلى 18,2 مليار والتفويتات إلى 13,6 مليار بعد 7,6 مليار و3,2 مليار درهم على التوالي قبل سنة. وارتفع التدفق الصافي بنسبة 4,5 إلى 4,6 مليار مقابل متوسط قدره 7,6 مليار خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة. وتم إنجاز أكثر من نصف النفقات، أي 9,4 مليار، في الصناعات التحويلية و6,6 مليار في الأنشطة المالية والتأمينية. وتظل إفريقيا واحدة من الوجهات الرئيسية بحصة 44,1% في 2021 و60,5% في المتوسط بين سنتي 2018 و2020. وباستثناء فرنسا التي جذبت تدفقا استثنائيا بلغ 8,4 مليار أو 46,5% من المجموع، ظلت مبالغ الاستثمارات نحو الوجهات التقليدية الأخرى أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة.

رسم بياني 9.6.1: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب القطاعات (بملايير الدراهم)

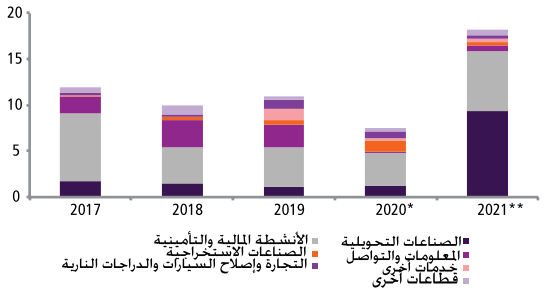

رسم بياني 10.6.1: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب بلد الوجهة (بملايير الدراهم)

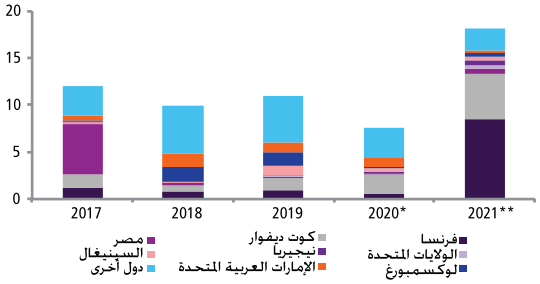

* أرقام مراجعة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

وفيما يتعلق باستثمارات المحفظة، في ظل غياب الإصدارات السندية للخزينة في السوق المالية الدولية في 2021، انخفضت التعهدات الصافية بمقدار 2,3 مليار. ويعكس هذا التطور كذلك انخفاضا قدره 3,6 مليار في تعهدات المقيمين تجاه بقية العالم في شكل حيازات أسهم وحصص في صناديق الاستثمار.

وبالنسبة للاستثمارات الأخرى، أفرز رصيد القروض فائضا بمبلغ 9,1 مليار درهم بعد عجز قدره 47,7 مليار في سنة 2020، ارتباطا بالأساس بخفض سحوبات الدين العام الخارجي بنسبة 28,6% ورفع الاستخمادات بنسبة 10,2%. وتشمل هذه الأخيرة على وجه الخصوص السداد المبكر لمبلغ 8,4 مليار دولار برسم السحب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي في سنة 2020.

إضافة إلى ذلك، تراجعت موجودات المقيمين من «النقد والودائع» بمقدار 6,3 مليار درهم، مدفوعة بشكل رئيسي بانخفاض ودائع البنوك المغربية بالخارج بواقع 7,5 مليار. في المقابل، ارتفعت الالتزامات الخاصة بنفس البند بواقع 8,9 مليار درهم، مما يعكس بشكل خاص ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى البنوك المقيمة بمبلغ 6,2 مليار درهم. ونتيجة لذلك، سجل رصيد هذا البند عجزا قدره 15,3 مليار درهم بعد فائض بواقع 20,5 مليار درهم في 2020.

موازاة مع ذلك، تراجع عجز رصيد القروض التجارية إلى 5,2 مليار مقابل 10,8 مليار قبل سنة. ويعزى هذا التطور إلى نمو تسهيلات الأداء الممنوحة من قبل المصدرين الوطنيين لزبنائهم الأجانب بمبلغ 8,6 مليار، أي بشكل يفوق 2,9 مليار التي تزايدت بها التسبيقات والقروض التجارية الممنوحة للمستوردين المغاربة.

واعتبارا لكل هذه العناصر ومبلغ 10,9 مليار درهم الموافق لحصة المغرب في إطار المخصصات الجديدة برسم حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي في 2021، بلغ رصيد الحساب المالي، باستثناء الاحتياطيات، 34,6- مليار درهم بدلاً من 66,8- مليار في سنة 2020. إجمالاً، وأخذا بالاعتبار مشتريات بنك المغرب من العملات الأجنبية من النظام البنكي عبر عمليات المزايدة بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار، تعزز المبلغ الجاري للأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 3,2% ليصل إلى 330,8 مليار، أي ما يعادل 5 أشهر و29 يومًا من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 11.6.1: الأصول الاحتياطية الرسمية

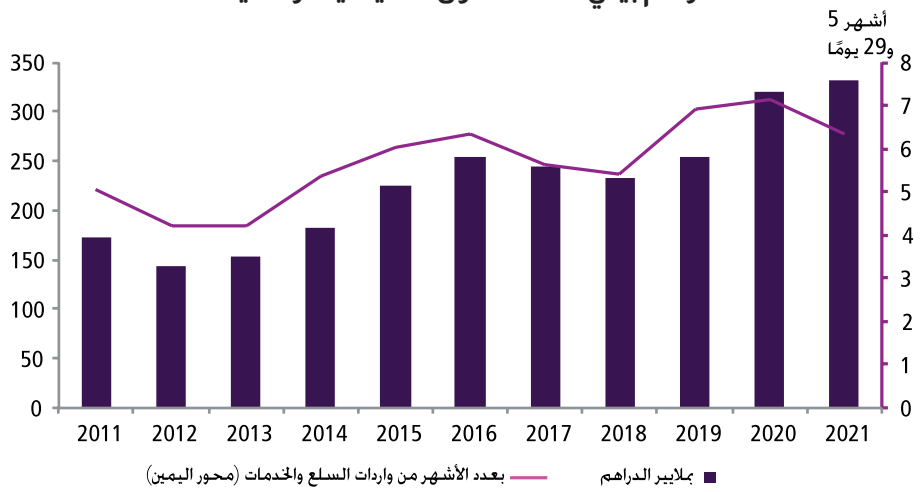

المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

5.6.1 وضع الاستثمار الدولي[1]

يشير تحليل وضع الاستثمار الدولي إلى تزايد الرصيد المدين بمبلغ 43,4 مليار ليبلغ 771,3 مليار درهم في سنة 2021، نتيجة لارتفاع الالتزامات بواقع 57,3 مليار درهم، مقارنة بالموجودات التي تزايدت بمبلغ 13,9 مليار.

رسم بياني 12.6.1: وضع الاستثمار الدولي

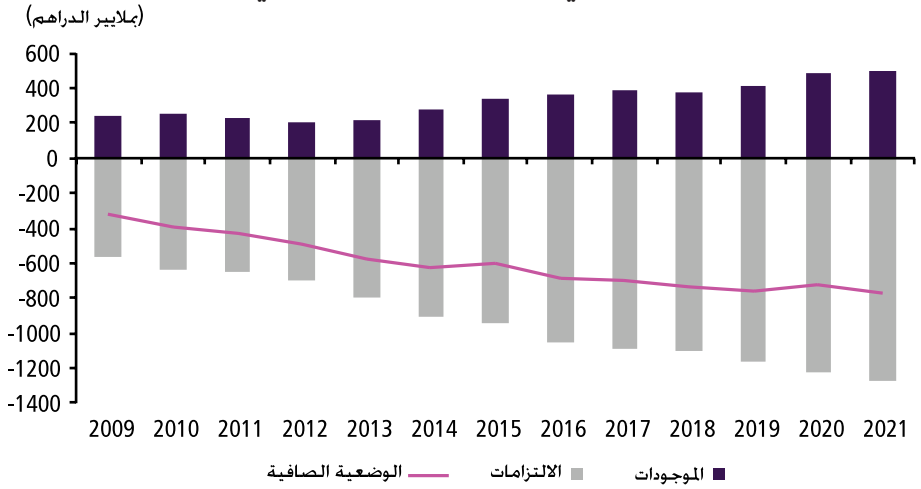

المصدر: مكتب الصرف.

وارتفعت التزامات المغرب إزاء بقية العالم بواقع 4,7% إلى 1274,8 مليار درهم. ويشمل هذا التطور بشكل خاص نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 5,6% إلى 676,9 مليار ومحفظة سندات غير المقيمين بنسبة 2,2% إلى 134,4 مليار بالإضافة إلى انخفاض الالتزامات برسم القروض بنسبة 3,5% إلى 324,7 مليار.

[1] يحدد وضع الاستثمار الدولي رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء باقي العالم عند تاريخ محدد.

أما الموجودات، فقد ارتفعت بنسبة 2,8% لتصل إلى 503,5 مليار نتيجة لتعزز الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم وجاري الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج بواقع 5,8% إلى 69 مليار. وتعزى هذه الزيادة كذلك إلى تلك المسجلة في «القروض التجارية والتسبيقات» بنسبة 18,4% إلى 26,9 مليار درهم، التي يمنحها المصدرون المغاربة لزبنائهم الأجانب، فيما انخفضت حيازات المقيمين من النقد والودائع بنسبة 8,8% إلى 54,9 مليار درهم.

جدول 4.6.1: وضعية الاستثمار الدولي (بملايير الدراهم)

	2020			2021		
	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي
الاستثمارات المباشرة	65,2	640,9	-575,7	69,0	676,9	-607,9
استثمارات الحافظة	12,7	131,5	-118,8	13,0	134,4	-121,4
المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات)	0,3	0,4	-0,0	0,7	0,1	0,5
استثمارات أخرى	90,9	444,8	-353,9	90,0	463,4	-373,4
العملة والودائع	60,2	39,3	20,9	54,9	48,8	6,2
القروض	0,4	336,5	-336,1	0,7	324,7	-323,9
الائتمانات التجارية والسلف	22,7	58,6	-35,8	26,9	68,5	- 41,6
الأصول الاحتياطية	320,6	-	320,6	330,8	-	330,8
مجموع الأصول /الخصوم	**489,6**	**1 217,5**	**-727,9**	**503,5**	**1 274,8**	**-771,3**

المصدر: مكتب الصرف.

7.1 الأوضاع النقدية

خلال سنة 2021، ظلت الأوضاع النقدية تيسيرية إلى حد كبير، نتيجة إبقاء بنك المغرب على كافة إجراءات السياسة النقدية التي اتخذها سنة 2020 في إطار مواجهة أزمة كوفيد-19.

هكذا، تواصل المنحى التنازلي لأسعار الفائدة في مختلف الأسواق. وبشكل خاص، وبعد تراجعها بواقع 45 نقطة أساس في 2020، سجلت أسعار الفائدة على القروض مجددا انخفاضا بواقع 16 نقطة همَّ بالأساس تسهيلات الخزينة والقروض الموجهة للسكن.

أما الائتمان البنكي، ورغم انتهاء مرحلة منح منتجات[1] "ضمان" و"إقلاع"، فقد واصل نموه بوتيرة معتدلة حيث تزايدت القروض الموجهة للقطاع غير المالي بنسبة 3,1% مقابل 4% سنة من قبل. بموازاة ذلك، نمت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 13,8%، في سياق اتسم بتزايد الاحتياجات التمويلية للخزينة.

وتميزت الأوضاع النقدية أيضا بتحسن القيمة الاسمية لسعر الصرف الفعلي بنسبة 3,6%، نتيجة لارتفاع السعر التعادلي الإسمي للدرهم مقابل الأورو والدولار الأمريكي وعملات العديد من البلدان الصاعدة. وأخذا بالاعتبار التضخم الداخلي الأقل إجمالا مقارنة بنظيره لدى أبرز البلدان الشريكة والمنافسين الاقتصاديين، بلغ هذا الارتفاع بالقيمة الحقيقية 1,3%.

جدول 1.7.1: أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية

	2019	2020	2021	
سعر الفائدة	متوسط السنة (%)			المبالغ الجارية* (بملايير الدراهم)
سعر الفائدة ما بين البنوك	2,28	1,79	1,50	-
متوسط أسعار الفائدة المدينة المرجحة	5,00	4,55	4,39	-
أسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة واحدة	3,01	2,87	2,60	-
سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 25 أسبوعا	2,31	2,06	1,54	-
سعر الصرف الفعلي**	التغير (بالنسبة المئوية)			
بالقيمة الاسمية	2,55	2,26	3,61	-
بالقيمة الحقيقية	0,46	1,28	1,31	-
المجمعات النقدية	التغير (بالنسبة المئوية)			
القروض البنكية	5,3	4,6	2,8	985,5
القروض المقدمة للقطاع غير المالي	5,5	4,0	3,1	842,6
الأصول الاحتياطية الرسمية	8,4	26,5	3,2	330,8
الديون الصافية على الإدارة المركزية	4,6	12,7	13,8	272,5
مجمع M_3	3,8	8,4	5,1	1 560,8

* نهاية دجنبر.

** تمت مراجعة الأرقام بعد تحيين منهجية الحساب

[1] خطوط ضمان عمومية أحدثت سنة 2020 في إطار دعم المقاولات لمواجهة أزمة كوفيد-19.

1.7.1 أسعار الفائدة

خلال سنة 2021، حافظ بنك المغرب على التوجه الجد تيسيري لسياسته النقدية، حيث أبقى على سعر فائدته الرئيسي في مستواه الأدنى تاريخيا، أي 1,50% ومدد العمل بمجموع التدابير الرامية إلى دعم سيولة النظام البنكي. في هذا السياق، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح بين البنوك متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي طوال السنة وبقيت شروط التمويل جد مواتية خاصة في ظل استمرار المنحنى التنازلي لأسعار الفائدة في مختلف الأسواق.

وبالتالي، تراجعت أسعار الفائدة المطبقة على القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي بواقع 16 نقطة أساس لتصل إلى 4,39% في المتوسط. ويظهر التحليل المنجز خلال السنة أن هذه الأسعار، بعد شبه استقرارها خلال الفصل الأول من السنة، انخفضت بواقع 13 نقطة في الفصل الثاني إلى 4,32%، وهو المستوى الذي حافظت عليه قبل أن ترتفع قليلا بما قدره 9 نقط خلال الفصل الأخير.

وحسب القطاعات المؤسساتية، تراجعت أسعار الفائدة المطبقة على المقاولات غير المالية في ظرف سنة واحدة من 4,42% إلى 4,18% نتيجة الانخفاض المسجل في تسهيلات الخزينة. وبلغ هذا التراجع 31 نقطة بالنسبة للمقاولات الكبرى و9 نقط بالنسبة للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة. أما أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فقد ظلت شبه مستقرة في 5,19%، وهو ما يشمل تراجعها بواقع 16 نقطة بالنسبة لقروض السكن وارتفاعها بواقع 4 نقط بالنسبة لقروض الاستهلاك.

جدول 2.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

	ف4 2020-	ف1 2021-	ف2 2021-	ف3 2021-	ف4 2021-	المعدل المتوسط السنوي 2020	المعدل المتوسط السنوي 2021
متوسط سعر الفائدة المرجح	**4,42**	**4,45**	**4,32**	**4,35**	**4,44**	**4,55**	**4,39**
القروض الممنوحة للأفراد	**4,98**	**5,19**	**5,19**	**5,20**	**5,16**	**5,20**	**5,19**
السكن	4,33	4,33	4,26	4,24	4,24	4,43	4,27
الاستهلاك	6,40	6,50	6,64	6,51	6,47	6,49	6,53
القروض الممنوحة للمقاولات	**4,28**	**4,23**	**4,04**	**4,17**	**4,26**	**4,42**	**4,18**
حسب الغرض الاقتصادي							
الخزينة	4,09	4,04	3,96	3,95	4,06	4,29	4,00
التجهيز	4,23	4,49	4,13	4,84	4,58	4,36	4,51
الإنعاش العقاري	5,84	5,81	5,59	5,71	5,78	5,99	5,72
حسب حجم المقاولة							
المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة	4,49	4,89	4,83	4,98	4,88	4,99	4,90
الشركات الكبرى	4,13	3,89	3,71	3,83	4,01	4,17	3,86
القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد	**4,74**	**4,48**	**4,75**	**4,94**	**5,17**	**5,28**	**4,84**
الخزينة	5,25	5,08	5,25	5,37	5,56	5,46	5,32
التجهيز	3,91	3,68	3,85	3,89	4,14	4,87	3,89
الإنعاش العقاري	7,38	5,42	4,91	5,31	5,51	6,59	5,29

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الودائع، فقد واصلت منحاها التنازلي، وتدنت بواقع 27 نقطة أساس سواء بالنسبة

للودائع لمدة 6 أشهر، حيث بلغت 2,29% في المتوسط، أو الودائع لمدة 12 شهرا، حيث تقلصت إلى 2,60%. أما بالنسبة لسعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفاتر، والمرتبط بسعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا، فقد تراجع بمقدار 62 نقطة إلى 1,15%.

جدول 3.7.1: سعر الفائدة على القروض (%)

	2021	2020	2019	2018	2017
الودائع لمدة 6 أشهر	2,29	2,56	2,72	2,77	2,82
الودائع لمدة 21 شهرا	2,60	2,87	3,01	3,09	3,12
الحسابات على الدفتر لدى البنوك	1,15	1,77	1,89	1,86	1,84

وفي سوق الدين السيادي، اتجهت أسعار الفائدة على إصدارات سندات الخزينة نحو الانخفاض بالنسبة لكافة آجال الاستحقاق. وبذلك، تراجع متوسط سعر الفائدة المرجح بواقع 32 نقطة أساس إلى 1,97%، مع تسجيل اكتتاب أقل في السندات قصيرة الأمد. وفي السوق الثانوية، تم تسجيل نفس المنحى حيث تراجعت على الخصوص السندات لمدة 10 سنوات بواقع 25 نقطة، والسندات لمدة 5 سنوات بواقع 30 نقطة والسندات لمدة 52 أسبوعا بواقع 43 نقطة.

رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة (%)

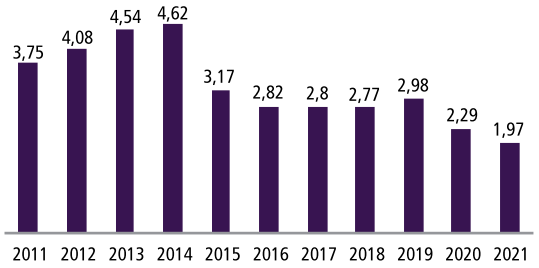

رسم بياني 2.7.1: منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)

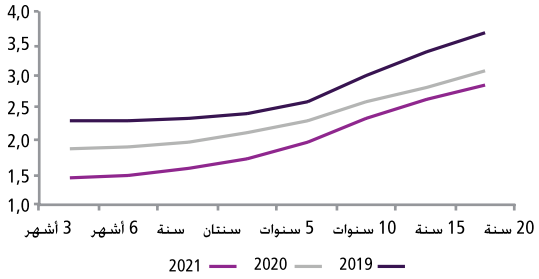

2.7.1 الائتمان البنكي

مكن الحفاظ على التوجه التيسيري للسياسة النقدية من دعم تمويل الاقتصاد في ظرفية اتسمت باستمرار مستوى عال من الشكوك ارتباطا على الخصوص بتطور الجائحة. فبالرغم من انتهاء[1] مرحلة منح منتجات "ضمان" و"إقلاع" وبعد ارتفاعه بنسبة 4,6% في 2020، تزايد الإقراض البنكي بنسبة 2,8% في 2021. وينطوي هذا النمو على ارتفاعات بلغت 3,1% مقابل 4% بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع غير المالي و0,7% بدلا من 7,8% بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للشركات المالية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، انتقل المبلغ الجاري للقروض البنكية، من سنة لأخرى، من 83,2% إلى 76,7%، ارتباطا بالأساس بالنمو الاستثنائي للناتج الداخلي الإجمالي.

[1] انتهى العمل بمنتج "ضمان " في يونيو 2020 و"إقلاع" في يونيو 2021.

رسم بياني 3.7.1: القروض البنكية (%)

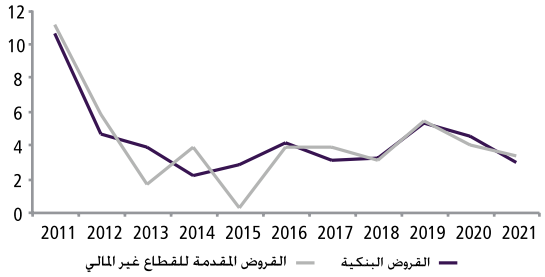

رسم بياني 4.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)

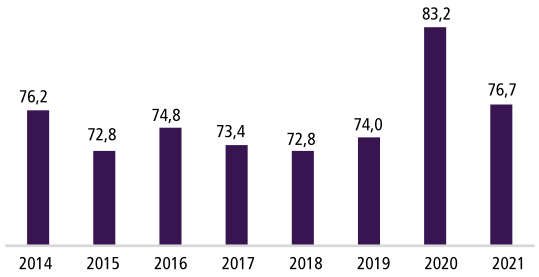

وحسب القطاعات المؤسساتية، تزايدت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 4,2%، نتيجة لارتفاع تسهيلات الخزينة بنسبة 8,7% وقروض التجهيز بنسبة 1,9%، ولتراجع القروض الموجهة للإنعاش العقاري بنسبة 7,8%. على النقيض من ذلك، سجلت القروض المقدمة للمقاولات العمومية تراجعا بنسبة 13,1%، يشمل انكماشا في قروض التجهيز بنسبة 29,2% وتحسن تسهيلات الخزينة بنسبة 6%. وفيما يتعلق بالقروض المخصصة للأفراد، فقد ارتفعت بنسبة 4,7%، مع تسجيل نمو بنسبة 4,5% في قروض السكن و2,9% في قروض الاستهلاك. أما بالنسبة للقروض الموجهة للمقاولين الأفراد، فقد تراجعت بنسبة 0,6%، ارتباطا بالأساس بتزايد حدة انخفاض قروض الإنعاش العقاري من 12,8% إلى 14,9%.

وحسب فروع الأنشطة، سجلت القروض البنكية ارتفاعات هامة بلغت 9,8% في "الصناعات الغذائية والتبغ" و10,4% في "الكهرباء، والغاز والماء" و7,9% في "التجارة، وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية" و7,2% في "الفلاحة والصيد". بالمقابل، عرفت القروض الممنوحة للمقاولات العاملة في قطاعي "الصناعات الاستخراجية" و"الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية" انخفاضات بلغت على التوالي 30,1% و12%.

وفيما يتعلق بالقروض المعلقة الأداء، وبعد ارتفاعها بنسبة 14,7% في 2020 في سياق الأزمة الصحية، فقد تزايدت بنسبة 5,7%. وظلت نسبتها إلى المبلغ الجاري للقروض البنكية دون تغيير في 8,6%. ويعزى هذا الاستقرار، رغم استمرار المستوى العالي للمخاطر، إلى تسوية 76,2% من مبلغ القروض المستفيدة من التأجيل المطبق سنة 2020.

رسم بياني 5.7.1: الديون المعلقة الأداء

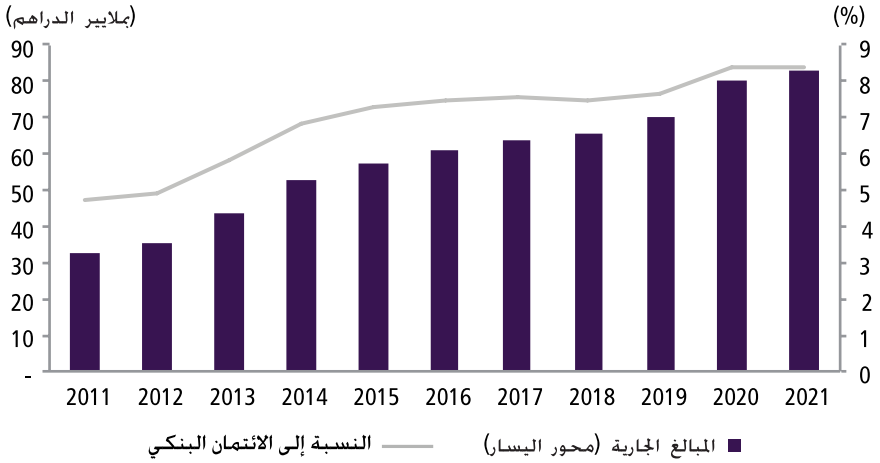

جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

	التغير (%)		التغير (%)	المبالغ الجارية (ملايير الدراهم)
القروض البنكية	5,3	4,6	2,8	985,5
القروض المقدمة للقطاع غير المالي	5,5	4,0	3,1	842,6
القروض المقدمة للمقاولات الخاصة	7,2	4,7	4,2	405,7
تسهيلات الخزينة	9,7	11,0	8,7	190,3
قروض التجهيز	5,6	-5,1	1,9	102,5
قروض الإنعاش العقاري	7,5	0,4	-7,8	48,5
القروض المقدمة للمقاولات العمومية	-0,8	0,7	-13,1	44,6
تسهيلات الخزينة	-0,2	-17,7	6,0	5,9
قروض التجهيز	-0,5	-0,2	-29,2	30,4
القروض المقدمة للأسر	4,0	3,6	4,1	365,1
الخواص	5,1	3,4	4,7	306,5
قروض الاستهلاك	4,9	-4,3	2,9	54,7
قروض السكن	4,2	4,4	4,5	213,4
المقاولين الأفراد	-2,1	8,9	-0,6	38,6
	النسبة إلى الائتمان البنكي (%)			
القروض المعلقة الأداء	7,6	8,4	8,6	
الأسر	8,6	9,8	9,9	
المقاولات الخاصة	10,8	11,6	11,9	

وبالنسبة للقروض المخصصة للقطاع غير المالي من لدن الشركات المالية عدا البنوك[1]، فقد ارتفعت بنسبة 3,1% إلى 152,7 مليار درهم. وسجلت على الخصوص القروض الموزعة من طرف شركات التمويل نموا بنسبة 3,7% إلى 122,4 مليار، يشمل تزايد القروض الممنوحة للأسر بنسبة 7% إلى 67,8 مليار وتراجع تلك المقدمة للمقاولات الخاصة بنسبة 0,2% إلى 54,6 مليار. بموازاة ذلك، منحت البنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى تمويلات وصلت على التوالي إلى 11,6 مليار و8,3 مليار.

[1] شركات التمويل، والبنوك الحرة، وجمعيات القروض الصغرى، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق التوظيف الجماعي في التسنيد.

جدول 5.7.1: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

	2019	2020	2021	
	التغير (%)		التغير (%)	المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)
شركات التمويل	**5,7**	**-0,9**	**3,7**	**122,4**
للمقاولات الخاصة	4,1	-4,8	-0,2	54,6
للأسر	7,2	2,6	7,0	67,8
البنوك الحرة	**-13,4**	**-11,4**	**9,9**	**11,6**
جمعيات القروض الصغرى	**9,0**	**9,9**	**2,2**	**8,3**

إطار 1.7.1: العلاقة السببية بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي

شكلت العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي بشكل عام، والائتمان البنكي بشكل خاص، موضوع العديد من الدراسات الاقتصادية. ومن بين المواضيع المتواترة في هذه الدراسات "اتجاه العلاقة السببية" لتحديد ما إذا كان توفر التمويل هو الذي يعزز النمو و/أو إن كان هذا الأخير هو الذي يولد الحاجة إلى التمويل.

ومن ضمن أولى الدراسات المنجزة في هذا السياق، تلك التي أعدها H.Patrick[1] سنة 1966) حيث سلط من خلالها الضوء على أسلوبين محتملين للتفاعل. يرتبط الأول "بالطلب التابع" ("demand-following")، ويحيل إلى وضعية لا يكون فيها التمويل فاعلا، حيث يقوم فقط بالاستجابة للاحتياجات من الموارد الناجمة عن النمو، في حين يرتبط الوضع الثاني "بالعرض القائد" ("supply-leading")، ويفترض على عكس الأول، أن المؤسسات المالية تراكم الادخار وتوجهه نحو الاستثمار المولِّد للنمو.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ركزت العديد من الدراسات[2] على تحديد الظروف التي يكون فيها للتنمية المالية تأثير كبير على النمو. وتشير النتائج بالخصوص إلى وجود حد للائتمان البنكي المقدم للقطاع الخاص، إذا تم تجاوزه، يتحول الاقتصاد من وضع "الطلب التابع" ("demand-following") إلى وضع "العرض القائد"("supply-leading"). ويتفاوت هذا الحد حسب السياق الاقتصادي بين 80% و135% من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للمغرب، اعتبرت دراسة أنجزها صندوق النقد الدولي[3] في 2015، وشملت 128 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2013، أن تطور القطاع المالي الوطني يوجد في مرحلة وسيطة بين الوضعين، ما يعني أن مستوى تطوره متقدم على العموم بالنظر إلى المستوى الذي وصل إليه نمو الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، لا يزال القطاع يعرف هيمنة النظام البنكي، بينما تظل أسواق الرساميل والدين الخاص ضيقة. وفي نهاية 2020، مثلت الأصول البنكية ما يعادل 137,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وشكلت القروض الممنوحة للقطاع غير المالي 70,9% من هذا الناتج، وهو مستوى أعلى من المتوسط المسجل في البلدان متوسطة الدخل المتوسط -الشريحة الدنيا أو في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[1] Patrick H. (1966), « Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries ». Economic Development and Cultural Change, Vol. 14 (2), 174–89.

[2] Arcand J.-L., Berkes E. et Panizza U. (2015), « Too Much Finance? », Journal of Economic Growth, vol. 20, pp. 105-148.

Cecchetti G. et Kharroubi E. (2012), « Reassessing the impact of finance on growth », BIS Working Papers No 381.

Law S. et Singh N. (2014), « Does too much finance harm economic growth? », Journal of Banking & Finance, vol. 41. Sok Heng Lay (2020), « Bank credit and economic growth: short-run evidence from a dynamic threshold panel model », Economics letters

[3] Ratna Sahay et al. (2015), « Rethinking Financial Deepening : Stability and Growth in Emerging Markets », IMF discussion notes.

ولتحليل العلاقة بين النمو وتطور الائتمان البنكي في المغرب، أجرى بنك المغرب دراسة حول العلاقة السببية شملت الفترة 1999-2019. وتُظهر البيانات تطورًا متزامنًا نسبيًا بين المتغيرين، مع معامل ارتباط يصل 57%. ويُبين تطبيق اختبار جرانجر[4] Granger أيضًا أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين هذين المجمعين.

رسم بياني إ1.1.7.1: تطور القروض والنمو (%)

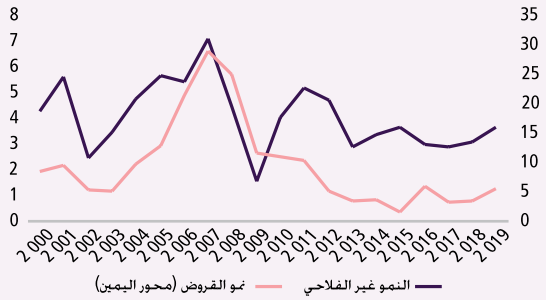

غير أن التمييز بين فترتي ما قبل الأزمة المالية العالمية وما بعدها يظهر نتائج متناقضة. فخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007، كانت علاقة السببية تنطلق من الائتمان نحو النمو، مما يعكس وجود حاجة كبيرة لتمويل النشاط الاقتصادي. أما خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019، فقد انعكس اتجاه السببية، بما يرجح أن التمويل ليس عائقا فعليا أمام النمو، حيث أن هذا الوضع هو الذي يميز البلدان التي تطور فيها القطاع المالي إلى مستويات مرتفعة نسبيا، مما يؤكد نتائج دراسة صندوق النقد الدولي المنجزة في 2015.

وأفرز تطبيق نفس الاختبار على المستوى القطاعي في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2019 نتائج متناقضة حسب فروع الأنشطة. فالعلاقة السببية مهمة في الاتجاه من الائتمان نحو النمو بالنسبة لفروع "الفلاحة والصيد البحري"، و"الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية" و"البناء والأشغال العمومية"، في حين أنها مهمة في الاتجاه من النمو نحو الائتمان بالنسبة لفرع "الفنادق والمطاعم".

جدول إ1.1.7.1: نتائج اختبارات السببية جرانجر (Granger) على المستوى القطاعي

	اختبار السببية حسب جرانجر (Granger)		
فروع النشاط	القروض-النمو	احتمال 1	احتمال 2
القطاع الأولي	→	*0,0110	0,6382
الفلاحة والصيد	→	*0,0314	0,9623
القطاع الثانوي	-	0,5978	0,2850
الصناعات الاستخراجية	→	*0,0873	0,1639
الصناعات التحويلية	-	0,5999	0,3755
الصناعات الغذائية والتبغ	-	0,5153	0,6556
صناعات النسيج والملابس والجلد	-	0,8104	0,5804
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	→	*0,0301	0,1363
الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية	-	0,8367	0,3636
الكهرباء والغاز والماء	-	0,6842	0,8755
البناء والأشغال العمومية	→	*0,0885	0,6151
القطاع الثالثي	-	0,4624	0,9145
التجارة وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية	→	*0,0041	0,2440
الفنادق والمطاعم	←	0,2845	*0,0885
النقل والاتصالات	-	0,1981	0,8951
الأنشطة المالية	-	0,2020	0,4134

* احتمال 1. (احتمال 2) : الاحتمال المرتبط باختبار السببية الخاص بالقروض (النمو) نحو النمو (الائتمان). تشير القيم ذات علامة * إلى وجود علاقة سببية مهمة في حدود 10%.

[4] يسبب متغير y_{2t}. من منظور Granger، متغير y_{1t}، إذا تحسنت إمكانية التنبؤ بـ y_{1t} عند أخذ المعلومات المتعلقة بـ y_{2t} في الاعتبار.

3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

في سياق يتسم بارتفاع الاحتياجات التمويلية للخزينة، تزايدت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 13,8% سنة 2021 بعد 12,7% سنة من قبل. وارتفعت حيازات البنوك من سندات الخزينة بنسبة 14,5% لتصل إلى 193,2 مليار درهم، وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية بنسبة 11,3% إلى 30,2 مليار درهم. أما التزامات مؤسسات الإيداع الأخرى، فقد تراجعت بنسبة 14% إلى 12,7 مليار درهم.

رسم بياني 6.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية

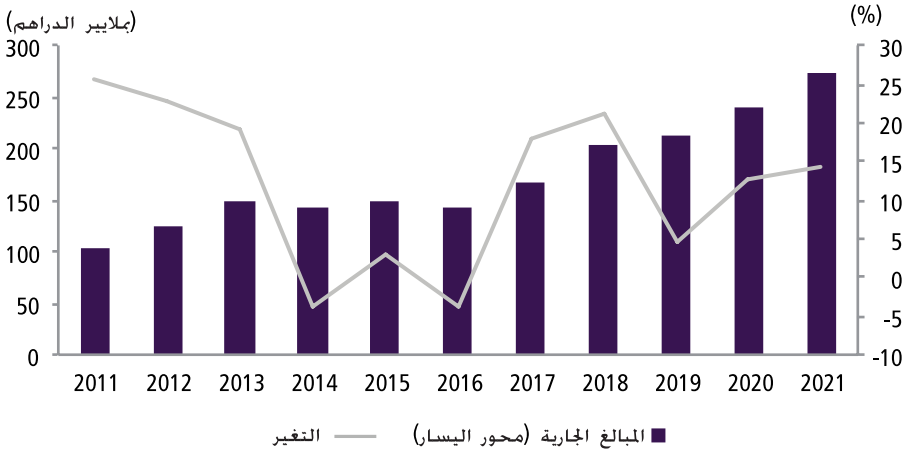

وفيما يتعلق بالأصول الاحتياطية الرسمية، فقد واصلت تحسنها سنة 2021 حيث ارتفعت بنسبة 3,2% لتصل إلى 330,8 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و29 يومًا من واردات السلع والخدمات. ويعزى هذا التطور إلى الاقتراضات الصافية للخزينة من السوق الخارجية والتي بلغت 8,14 مليار درهم، وإلى مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي بمبلغ يعادل 10,8 مليار درهم، وكذا إلى عمليات شراء العملات التي أنجزها بنك المغرب في إطار المزايدات التي يقوم بها لتنظيم السوق بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار درهم. وبالنسبة للموجودات الخارجية الصافية[1] للبنوك، وبعد ارتفاعها بنسبة 60,4% سنة 2020، انخفضت بواقع 26,4% لتصل إلى 23,7 مليار درهم، مما يعكس نمو مشتريات زبناء البنوك في سياق استئناف الواردات، بالإضافة إلى تأثير عمليات المزايدة بالعملات الأجنبية التي يقوم بها بنك المغرب.

[1] مجموع ديون البنوك على غير المقيمين صافية من التزاماتهم الخارجية.

رسم بياني 7.7.1: الأصول الاحتياطية الرسمية

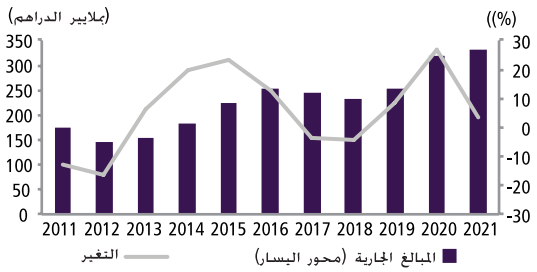

رسم بياني 8.7.1: الموجودات الخارجية الصافية لدى البنوك (بملايير الدراهم)

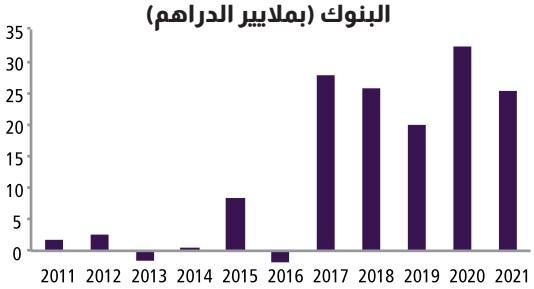

4.7.1 مكونات المجمع م3

خلال سنة 2021، ارتفعت الودائع البنكية بنسبة 5,2% بدلا من 6,4% سنة من قبل. ويشمل هذا التطور تباطؤ الودائع تحت الطلب من 10,6% إلى 7,6% وشبه استقرار الودائع لأجل بعد انخفاضها بنسبة 9,5%، وانتعاش الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 5,4% بعد انكماشها بواقع 5,4%.

وحسب القطاعات المؤسساتية، سجلت ودائع المقاولات غير المالية الخاصة ارتفاعا بنسبة 10,8% لتصل إلى 174,4 مليار، يشمل بالأساس تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 11,4% وتراجع الودائع لأجل بنسبة 1,8%. أما فيما يخص الأفراد[1]، فقد تحسنت الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار الخاصة بهم بنسبة 6,7% و2,9% على التوالي، بينما انخفضت الودائع لأجل بواقع 7,9%. وإجمالاً، ارتفع المبلغ الجاري لكافة ودائعهم بنسبة 3,9%، من سنة إلى أخرى، ليصل إلى 753 ملياراً، 185,9 مليار منها يحوزها المغاربة المقيمون بالخارج. أما بالنسبة للمقاولات العمومية، فقد تعززت موجوداتها لدى البنوك بنسبة 28,3% لتبلغ 23,7 مليار درهم.

وبالنسبة لمكونات الكتلة النقدية الأخرى، فقد استعاد النقد المتداول وتيرة نموه المسجلة قبل الأزمة، حيث تزايد بنسبة 6,5%، وذلك بعد الارتفاع الاستثنائي الذي شهده سنة 2020. كما تزايدت سندات هيئات التوظيف الجماعي في السوق النقدية بنسبة 12,5% بدلاً من 17,1%. وإجمالا، تراجعت نسبة نمو المجمع م3 من 8,4% سنة 2020 إلى 5,1% سنة 2021.

[1] بما في ذلك المغاربة المقيمون بالخارج

جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية لمجمع م3

	العملة الائتمانية	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	الحسابات على الدفاتر	الودائع لأجل لدى البنوك	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	المجمع م 3
المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (بملايير الدراهم)						
2019	250,2	587,2	166,5	149,9	54,6	1 370,5
2020	300,6	649,3	169,4	135,6	63,9	1 485,1
2021	320,1	698,7	174,2	136,5	71,9	1 560,8
الحصة ضمن المجمع م3 (بالنسبة المئوية)						
2019	18,3	42,8	12,2	10,9	4,0	100,0
2020	20,2	43,7	11,4	9,1	4,3	100,0
2021	20,5	44,8	11,2	8,7	4,6	100,0
التغيرات (بالنسبة المئوية)						
2019	7,1	4,7	4,6	-7,0	-3,4	3,8
2020	20,1	10,6	1,7	-9,5	17,1	8,4
2021	6,5	7,6	2,8	0,6	12,5	5,1

5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة[1]

تحسن المبلغ الجاري لمجمعات التوظيفات السائلة بنسبة 10,9% سنة 2021، نتيجة بالأساس لانتعاش سندات هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم والقيم المتنوعة بنسبة 66,5%، بفضل ارتفاع الأسعار في بورصة الدار البيضاء. كذلك، سجلت سندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض وسندات الخزينة ارتفاعات بلغت على التوالي 2,6% و9,2%.

جدول 7.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

	2020		2021	
	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	(%) التغير	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)
مجمع ت.س1	**440,1**	**7,5**	**478,7**	**8,8**
سندات الخزينة	416,6	6,4	455,1	9,2
سندات شركات التمويل	19,0	27,6	22,0	15,9
أوراق الخزينة	1,1	15,4	0,0	-99,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	3,3	70,8	1,6	-52,7
مجمع ت.س2	**295,2**	**8,3**	**303,0**	**2,6**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	295,2	8,3	303,0	2,6
مجمع ت.س3	**61,2**	**2,3**	**101,9**	**66,5**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة	61,2	2,3	101,9	66,5
المجموع	**796,5**	**7,4**	**883,6**	**10,9**

[1] تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي تحتفظ بها الوحدات من غير مؤسسات الإيداع. وتشكل هذه الأصول احتياطا للقدرة الشرائية لكنها غير سائلة بشكل يكفي لإدراجها ضمن المجمع م3.

6.7.1 سوق الصرف

في سنة 2021، سجل سوق الصرف فائضا مهما في السيولة بالعملات الأجنبية، ارتباطا بالأساس بالنمو القوي لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج والأداء المتميز لبعض الصادرات، لاسيما الفوسفاط ومشتقاته. في هذا السياق، ومع بقائه داخل نطاق التقلب (5%±)، استمر السعر المرجعي للدرهم في الاقتراب من الحد الأدنى ليستقر فيه ابتداء من نهاية يونيو. ونظرا لكون التقييمات الفصلية التي أنجزها البنك (أنظر الإطار 2.7.1) تشير إلى أن هذا الارتفاع يتسم بالظرفية وأن قيمة العملة الوطنية لا تزال متماشية عموما مع أسس الاقتصاد الوطني، أطلق البنك ابتداء من 20 شتنبر عمليات مزايدة لشراء العملات. وقد مكنت هذه الأخيرة من تقريب سعر الصرف تدريجيا من السعر المركزي.

ومقارنة بالعملات المكونة للسلة، ارتفع الدرهم في مجموع السنة مقابل كل من الأورو والدولار الأمريكي بنسب 1,8% و5,7% على التوالي. ويعكس التطور مقابل الدولار الأمريكي بالخصوص تأثيرات السوق[1] بنسبة 3,5% والسلة بنسبة 2,2%.

إطار 2.7.1: تقييم درجة انحراف سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية التي تعرف عمومًا تقلبات سريعة وكبيرة أحيانًا. ويمكن أن تكون هذه الأخيرة ذات طبيعة ظرفية مرتبطة بالتجاوزات المؤقتة في العرض أو الطلب على العملة. كما يمكن أن تعكس انحرافا بنيويا لقيمة العملة مقارنة بالأسس الاقتصادية للبلد. ويكتسي التمييز بين الحالتين أهمية قصوى حيث أنه يخول للسلطات النقدية تحديد الإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها. في الحالة الأولى، يمكن للبنك المركزي، عن طريق تدخلات في الوقت المناسب، أن يخفف من اختلال التوازن في سوق الصرف، بينما قد تفرض الحالة الثانية اعتماد إجراءات أكثر عمقا، كتغيير نظام الصرف.

ومن أجل تقييم درجة انحراف العملة عن الأسس الاقتصادية، أعد صندوق النقد الدولي في سنة 2013 مقاربة عامة مسماة تقييم الرصيد الخارجي (External Balance Assessment, EBA). وتتمثل هذه الأخيرة بالخصوص في تقدير سعر الصرف التوازني الذي يُعَرَّف بأنه المستوى الذي يسمح بضمان تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية في نفس الوقت. وتعتمد هذه المقاربة على ثلاث منهجيات لتقدير معدل التوازن وهي:(1) الحساب الجاري؛ (2) الاستدامة الخارجية؛ و(3) سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

في المغرب، ومع الشروع في الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة في يناير 2018، تشكل عمليات التقييم هذه التي همت مستوى سعر الصرف مكونا مهما في منظومة تتبع وتنفيذ الإصلاح. ومن هذا المنطلق، أعد بنك المغرب نظاما للتقييم الفصلي يستند إلى نفس المقاربة التي وضعها صندوق النقد الدولي.

[1] تأثير السلة هو ذلك الناجم عن تطور مستوى التعادل بين الأورو والدولار، ويمثل الفرق مع التغير المسجل في سعر الصرف المرجعي تأثير السوق.

ويعرض الجدول أدناه نتائج التقييمات الأربع التي أجريت في سنة 2021. ويبين أن قيمة العملة الوطنية ظلت على العموم متماشية مع الأسس الاقتصادية، بما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة مماثلة أنجزها صندوق النقد الدولي. كما يشير إلى أن الانحرافات التي عرفتها قيمة الدرهم مقارنة بالسعر المركزي خلال السنة كانت ذات طبيعة ظرفية. علاوة على ذلك، وبفضل عمليات المزايدة لشراء العملات التي أطلقها بنك المغرب ابتداء من 20 شتنبر، ابتعد سعر الصرف عن الحد الأدنى للنطاق ليتجه تدريجياً نحو السعر المركزي.

جدول إ1.2.7.1: الفارق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف التوازني (%)*

	مارس** 2021	يونيو 2021	شتنبر 2021	دجنبر 2021
مقاربة سعر الصرف الفعلي الحقيقي	-	1,3	-1,2	0,5
مقاربة الحساب الجاري	-	-0,8	0,9	0,6
مقاربة الاستدامة الخارجية	6,9	6,2	2,9	-1,5

* وبالنظر إلى الطبيعة التقريبية لطرق التقييم، يُعتبر عمومًا أن أي انحراف عن نطاق (10-% ؛ 10+%) غير مهم.

** خلال شهر مارس، وفي ظل عدم وجود معطيات لسنة 2021، تم تطبيق منهجية الاستدامة الخارجية المبنية على التوقعات لوحدها.

رسم بياني 9.7.1: السعر المرجعي للدرهم

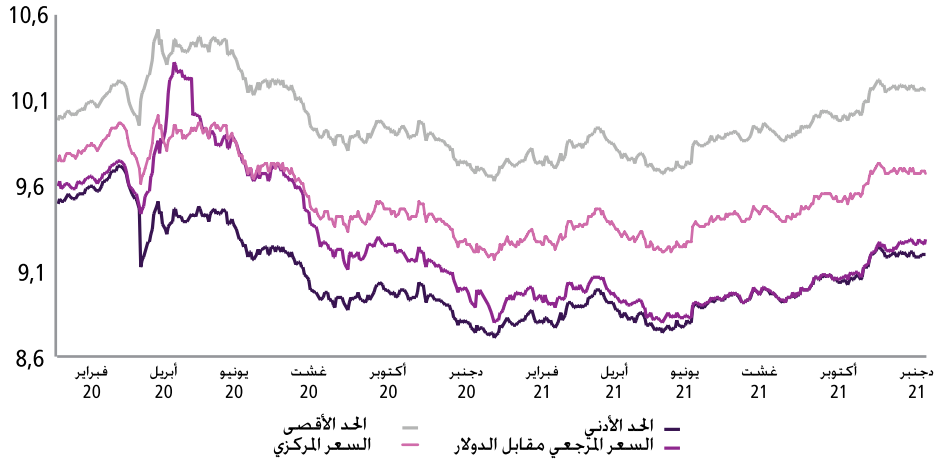

إضافة إلى ذلك، تعزز الدرهم بنسبة 32% في المتوسط مقابل الليرة التركية وبنسبة 12,2% مقابل الريال البرازيلي. وبالعكس، تراجعت قيمته بنسبة 1,5% إزاء الجنيه الإسترليني و1,3% مقابل اليوان الصيني. في ظل هذه الظروف، ارتفع سعر الصرف الفعلي بنسبة 3,6% بالقيمة الاسمية. وأخذا في الاعتبار تسجيل نسبة تضخم داخلي أقل إجمالاً مما سُجل في أبرز الدول الشريكة والمنافسة، فقد وصل الارتفاع إلى 1,3% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 10.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم (الأساس: 100= سنة 2010)

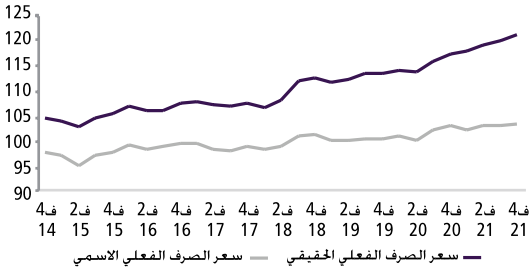

رسم بياني 11.7.1: حجم العمليات ما بين البنوك[1] في سوق الصرف في 2021 (بملايير الدراهم)

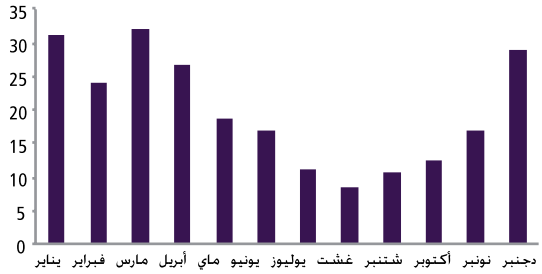

[1] بإدراج البنوك المحلية والأجنبية.

وفيما يخص حجم المعاملات، بلغت عمليات البنوك مع الزبناء بالناجز 28,3 مليار درهم في المتوسط الشهري، بعد 21,8 مليار بالنسبة للمشتريات و30,4 مليار بعد 22,9 مليار بالنسبة للمبيعات. وفيما يخص المعاملات لأجل، ارتفعت المشتريات إلى 15,6 مليار درهم بدل 11,1 مليار سنة من قبل وشهدت المبيعات شبه استقرار في 3,5 مليار درهم.

رسم بياني 12.7.1: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2021 (بملايير الدراهم)

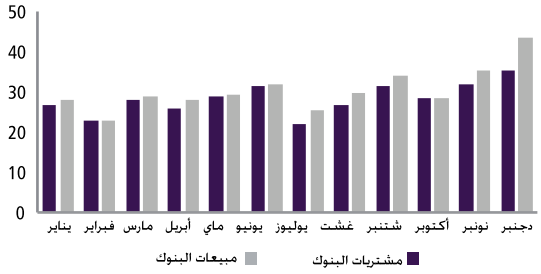

رسم بياني 13.7.1: عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء في 2021 (بملايير الدراهم)

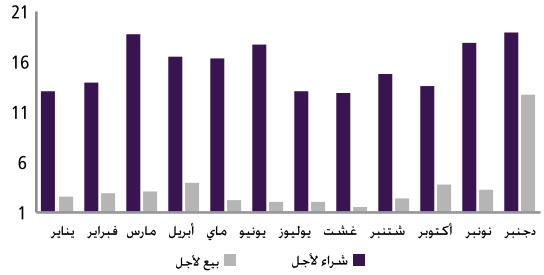

وفي السوق القائمة بين البنوك، تراجع متوسط حجم المعاملات[1] تراجعا خفيفا بنسبة 0,8% إلى 19,8 مليار درهم، بسبب وضعية فائض السيولة بالعملات الأجنبية.

وبخصوص عمليات البنوك مع مراسليهم الأجانب، فقد بلغ حجم المبادلات 50,3 مليار درهم في المتوسط الشهري، حيث انخفض بواقع 9,6%، في حين تزايد متوسط المبلغ الجاري لودائعهم بنسبة 8,1% إلى 10,3 مليار.

في ظل هذه الظروف، انتقلت وضعية الصرف لدى البنوك [2] من 3,8 مليار درهم في المتوسط اليومي في سنة 2020 إلى 2,7 مليار سنة 2021. وظلت إيجابية طيلة السنة، باستثناء شهري يونيو ودجنبر حيث كانت سلبية بشكل طفيف.

[1] مع دمج البنوك المحلية والأجنبية.

[2] وضعية الصرف لدى البنوك هي قيمة موجوداتها بالعملات الأجنبية صافية من الالتزامات، بما فيها تلك المسجلة خارج الحصيلة. وتوفر المعلومات حول الموجودات الفعلية بالعملات الأجنبية لدى النظام البنكي.

رسم بياني 14.7.1: وضعية الصرف لدى البنوك في 2021 (بملايير الدراهم)



إطار 3.7.1: تحيين منهجية حساب سعر الصرف الفعلي

يعتبر سعر الصرف الفعلي أحد المؤشرات الأكثر استعمالا لتتبع تنافسية اقتصاد ما. وبالقيمة الإسمية، يتم تعريفه على أنه المتوسط الهندسي لأسعار صرف العملة مقارنة بالمتوسط المسجل لدى الشركاء والمنافسين الاقتصاديين الرئيسيين، مرجحًا بوزنهم في المبادلات التجارية. وبتعديل هذا السعر بواسطة مؤشرات أسعار الاستهلاك، يتم الحصول على سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ويشير ارتفاع هذا الأخير إلى تزايد تكلفة الصادرات الوطنية وانخفاض ثمن الواردات، وهو ما يحيل إلى خسارة من حيث التنافسية والأسعار.

ويقوم بنك المغرب، منذ 2015، بنشر سعر الصرف الفعلي الذي يُحسب على أساس البنية المتوسطة للمبادلات الخارجية للمنتجات المصنعة من 2011 إلى 2013. وبالنظر إلى التغييرات التي تلحق هذه البنية، يتم الحرص على إجراء تحيين منتظم من أجل الحفاظ على ملاءمة هذه المؤشرات. وعلى هذا الأساس، ومن أجل ضمان المطابقة مع أحدث الممارسات الدولية في هذا المجال، قام البنك بمراجعة عامة لمنهجيته في سنة 2021. وتتمحور هذه الأخيرة بشكل أساسي حول: (1) اعتماد ترجيح متجدد يُحسب بناء على المعطيات المتوفرة والمتعلقة بالمبادلات الخارجية للسنوات الثلاث الأخيرة بدلا من الترجيحات الثابتة. (2) وتقليص الحد الأدنى من حيث حصص المبادلات التجارية اللازمة للانتماء إلى لائحة الاقتصادات الشريكة إلى 0,45% [1] بدل نسبة 1% المطبقة سابقا. ومن أجل اختيار البلدان المنافسة، تم الحفاظ على المعيار القائم على تشابه بنيات التصدير.

جدول إ1.3.7.1: عينات من البلدان المختارة

2013-2011	2019-2017
بيلاروسيا، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، مصر، الولايات المتحدة، هنغاريا ،الهند، بيلاروسيا، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، مصر، الولايات المتحدة، المجر، الهند، اليابان، باكستان، بولندا، جمهورية التشيك، رومانيا، المملكة المتحدة، روسيا، السنغال، السويد، تونس، تركيا، أوكرانيا، منطقة الأورو.	جنوب إفريقيا، المملكة العربية السعودية، البرازيل، كندا، الشيلي، الصين، كوريا الجنوبية، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، هونغ كونغ، المجر، الهند، اليابان، باكستان، بولونيا، جمهورية التشيك، رومانيا، المملكة المتحدة، روسيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، أوكرانيا، منطقة الأورو.

[1] اعتمد صندوق النقد الدولي أيضا هذا الحد في تحيينه الأخير لمؤشرات سعر الصرف الفعلي.

وقد أدى تطبيق هذه المنهجية الجديدة إلى تزايد عدد الاقتصادات الشريكة والمنافسة المعتمدة لحساب سعر الصرف الفعلي من 21 اقتصادا خلال فترة 2011–2013 إلى 27 خلال فترة 2017–2019. بيد أن نسختي سعر الصرف الفعلي أبانتا عن تطورات مماثلة مع ترابط قوي يتجاوز 90%. وكشفت المقارنة مع نفس المؤشرات التي أصدرها صندوق النقد الدولي عن خصائص مماثلة، يمكن تفسيرها بالتقائية المنهجيات المعتمدة.

رسم بياني إ1.3.7.1: سعر الصرف الفعلي الإسمي

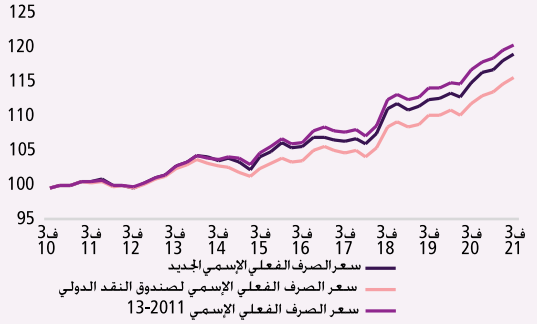

رسم بياني إ2.3.7.1: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

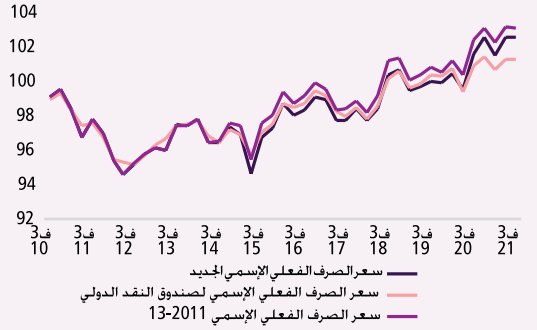

8.1 أسواق الأصول

في ظل تزايد حاجياتها التمويلية ولجوئها بشكل أقل إلى الاستدانة من الخارج خلال سنة 2021، حافظت الخزينة على إصداراتها في السوق الداخلية في مستوى مرتفع، حيث وصل 144,5 مليار درهم مقابل 152,6 مليار في 2020.

أما على صعيد سوق الدين الخاص، فقد أدى السياق المتسم باستمرار حالة عدم اليقين وبإبقاء البنك المركزي على شروط إعادة تمويل مواتية إلى تراجع هام في تعبئة التمويلات لا سيما في قسم سندات الاقتراض. وبلغت نسبة الانخفاض 20,6% إجمالا وشملت البنوك والشركات غير المالية سواء منها العمومية أو الخاصة.

وعرف نشاط تدبير الأصول دينامية قوية في 2021 مع تزايد المبلغ الجاري الصافي لسندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 13,3%، نتيجة لارتفاع الاكتتابات الصافية إلى 48,1 مليار درهم والأداء الإيجابي الذي سجلته جميع فئات الصناديق.

وفي بورصة الدار البيضاء، واصلت الأسعار منحاها التصاعدي الذي انطلق غداة الانخفاض الحاد المسجل في شهر مارس 2020، لتنهي السنة بأداء إيجابي قدره 18,3%، مدفوعة بالأساس بأداء مقاولات الصناعة الدوائية التي ارتفعت سنداتها بنسبة 179,7%. وتميزت السنة أيضا بنمو ملموس لرقم المعاملات في سوق الأسهم في الوقت الذي ظل فيه عدد الشركات المدرجة في البورصة دون تغيير.

وفي سوق العقار، تزايدت حدة انخفاض الأسعار الملاحظ منذ 2019 حيث تراجعت هذه الأخيرة بنسبة 3,3%، وهو أكبر انخفاض يُسجل منذ بدء العمل بآلية تتبع السوق في 2010. بالمقابل، بعد سنتين من التراجع، سجل عدد المعاملات نموا قويا بنسبة 33,1%. ولوحظت هذه التوجهات في الأسعار والمبيعات على مستوى المدن الكبرى وشملت كافة فئات العقارات.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغير بالنسبة المئوية ما لم يشر إلى غير ذلك)

	2017	2018	2019	2020	2021
سوق الدين					
المبلغ الجاري لسندات الخزينة	5,4	5,7	2,0	7,8	7,6
المبلغ الجاري للدين الخاص	10,5	11,2	15,8	5,4	3,8
سوق البورصة					
مازي	6,4	-8,3	7,1	-7,3	18,3
نسبة السيولة[1] (السوق المركزية للأسهم، (%))	6,5	6,0	5,3	6,0	6,4
الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	54,6	48,7	50,5	50,8	53,8
السوق العقاري					
مؤشر أسعار الأصول العقارية	5,5	0,0	-0,3	-0,8	-3,3
عدد المعاملات	-6,5	8,4	-3,8	-13,6	33,1

[1] يتم الحصول على معدل السيولة بحساب نسبة الحجم السنوي للمبادلات إلى متوسط الرسملة خلال السنة.

المصادر: بنك المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية، بورصة الدار البيضاء، ماروكلير والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

1.8.1 سندات الدين

سندات الخزينة

بعد الارتفاع القوي بنسبة 46,2% إلى 152,6 مليار في 2020، ظلت إصدارات الخزينة في السوق الداخلية في مستوى مرتفع خلال 2021، حيث بلغت 144,5 مليار درهم. وشملت بالأساس آجال الاستحقاق المتوسطة وطويلة الأمد[1] بحصص تصل إلى 58% و25% بدلا من 49% و20%، في حين بلغت حصة السندات لأجل قصير 17% مقابل 31% سنة من قبل. وتم إنجاز هذه العمليات في ظروف مواتية، حيث تراوحت انخفاضات أسعار الفائدة ما بين 20 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 10 سنوات و51 نقطة أساس للسندات لأجل 52 أسبوعا.

رسم بياني 1.8.1: إصدارات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)

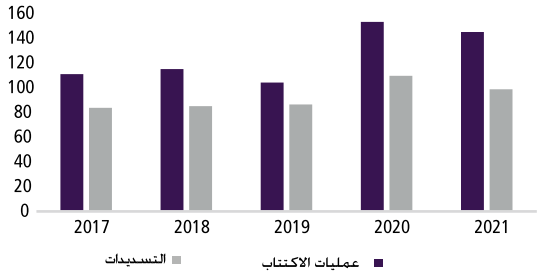

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)

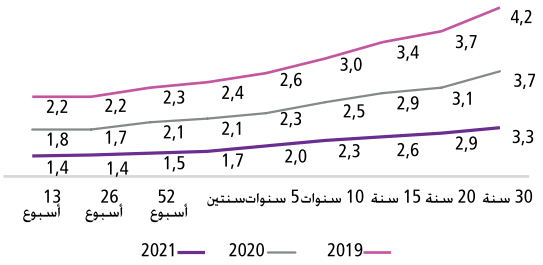

وأخذا بعين الاعتبار التسديدات البالغة 98,6 مليار درهم، وصل المبلغ الجاري لسندات الخزينة إلى 646,6 مليار، مرتفعا بنسبة 7,6% مقارنة بسنة 2020. وتظل السندات الطويلة الأجل هي المكون الغالب على تركيبته بحصة تصل إلى 58%، مقابل 38% للسندات المتوسطة الأجل و4% للسندات القصيرة الأجل. وحسب الجهات التي تحوزها، عززت كل من هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وصندوق الإيداع والتدبير من حصصها لتصل إلى 42,6% و8,2% تواليا، فيما قلصت البنوك حصتها إلى 23,6% و«التأمينات ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي» إلى 19,4%.

[1] آجال الاستحقاق القصيرة هي التي تقل عن أو تساوي سنة واحدة، والمتوسطة هي تلك التي تتراوح مدتها ما بين سنتين و5 سنوات والطويلة هي التي تتجاوز5 سنوات.

رسم بياني 3.8.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)

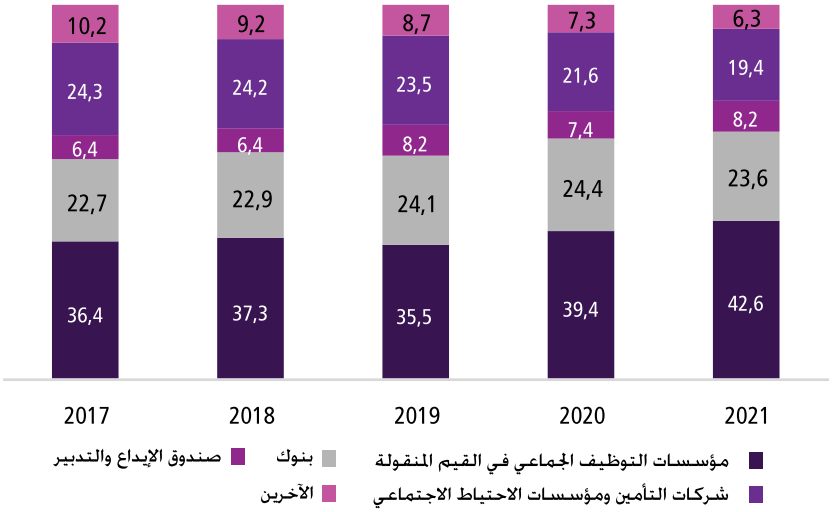

جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة، حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

	2017	2018	2019	2020		2021	
				المبلغ	البنية %	المبلغ	البنية %
الاكتتابات	**110 680**	**115 052**	**104 393**	**152 647**	**100**	**144 471**	**100**
أجل قصير	25 350	18 227	9 427	47 286	31	24 579	17
أجل متوسط	61 747	73 982	39 796	74 669	49	83 495	58
أجل طويل	23 583	22 843	55 170	30 692	20	36 396	25
التسديدات	**84 002**	**85 554**	**93 437**	**109 067**	**100**	**98 580**	**100**
أجل قصير	18 126	24 405	22 084	25 032	23	31 734	32
أجل متوسط	58 019	57 718	52 662	51 450	47	50 991	52
أجل طويل	7 857	3 430	18 691	32 585	30	15 854	16
المبالغ الجارية	**516 706**	**546 205**	**557 161**	**600 741**	**100**	**646 633**	**100**
أجل قصير	26 276	20 097	10 571	32 825	5	25 670	4
أجل متوسط	191 593	207 857	193 101	216 320	36	248 825	38
أجل طويل	298 838	318 251	353 489	351 596	59	372 138	58

سندات الدين الخاص

في سنة 2021، سجلت إصدارات سندات الدين الخاص انخفاضا بنسبة 20,6% إلى 59,6 مليار درهم، في سياق اتسم على الخصوص بإبقاء بنك المغرب على شروط إعادة تمويل جد مواتية.

وتقلصت اقتراضات الشركات المالية بنسبة 7% إلى 45,3 مليار درهم، منها 31,5 مليار على شكل شهادات إيداع. وتم إصدار هذه الأخيرة بآجال استحقاق قصيرة في حدود 57% وبمتوسط سعر فائدة محدد في 2%، فيما شكلت آجال الاستحقاق المتوسطة والطويلة الأمد توالیا 36% و7% وبمتوسط فائدة يصل إلى 2,3% و2,7%. بموازاة ذلك،

تراجعت إصدارات البنوك من سندات الاقتراض إلى 1,7 مليار فيما ارتفعت إصدارات الشركات المالية الأخرى إلى 3,4 مليار. وفيما يتعلق بأذينات شركات التمويل، نمت الاقتراضات بنسبة 9,6% إلى 8,7 مليار.

وبالنسبة لتعبئة التمويلات من طرف الشركات غير المالية، وبعد النمو الكبير بنسبة 55,5% المسجل في 2020، فقد انخفضت بنسبة 45,9% إلى 14,3 مليار، منها 11,9 مليار على شكل سندات اقتراض. ويعزى هذا التراجع إلى تدنيها إلى 11,8 مليار لدى المقاولات الخاصة و2,5 مليار لدى المقاولات العمومية.

جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

	2017	2018	2019	2020	2021	التغير 2020-2021	
						بالملايين	%
الإجمالي	**76713**	**68874**	**86289**	**75063**	**59592**	**-15471**	**-20,6**
شركات مالية	**60409**	**54052**	**69345**	**48720**	**45333**	**-3888**	**-7,0**
البنوك	52044	47100	57684	38902	33223	-5680	-14,6
شهادات الإيداع	39047	36550	48884	32702	31523	-1180	-3,6
سندات الاقتراض	12997	10550	8800	6200	1700	-4500	-72,6
شركات مالية أخرى	8365	6952	11661	9818	12110	2292	23,3
سندات شركات التمويل	7015	5327	9741	7950	8710	760	9,6
سندات الاقتراض	1350	1625	1920	1868	3400	1532	82,0
شركات غير مالية	**16304**	**14822**	**16943**	**26343**	**14260**	**-12083**	**-45,9**
خاصة	8679	6822	6793	17843	11760	-6083	-34,1
السندات	2930	4210	3480	13902	9372	-4530	-32,6
أوراق الخزينة	5749	2612	3313	3941	2388	-1553	-39,4
عمومية	7625	8000	10150	8500	2500	-6000	-70,6
السندات	7625	8000	10150	8500	2500	-6000	-70,6
أوراق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : ماروكلير.

وأخذا بعين الاعتبار التسديدات المنجزة، فقد ارتفع المبلغ الجاري لسندات الدين الخاص بنسبة 3,8% إلى 250,6 مليار درهم. وحسب جهات الإصدار، تظل البنوك هي المهيمنة على بنيته في حدود 48%، تليها الشركات غير المالية بحصة 37% والشركات المالية الأخرى بحصة 15%.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

	2017	2018	2019	2020	2021	التغير 2020-2021	
						بالملايين	%
الإجمالي	**177 733**	**197 724**	**228 993**	**241 458**	**250 587**	**9 129**	**3,8**
شركات مالية	**112 530**	**127 772**	**153 092**	**154 875**	**158 288**	**3 413**	**2,2**
البنوك	94 152	103 463	121 833	120 859	120 548	-311	-0,3
شهادات الإيداع	46 517	52 778	64 348	57 174	56 163	-1 011	-1,8
سندات الاقتراض	47 635	50 685	57 485	63 685	64 385	700	1,1
شركات مالية أخرى	18 378	24 309	31 259	34 016	37 740	3 724	10,9
سندات شركات التمويل	15 488	19 769	25 414	26 884	29 608	2724	10,1
سندات الاقتراض	2890	4540	5845	7132	8132	1000	14,0
شركات غير مالية	**65 203**	**69 952**	**75 901**	**86 583**	**92 299**	**5 716**	**6,6**
خاصة	28 995	28 223	26 852	32 109	36 592	4 483	14,0
السندات	26 943	26 927	24 918	29 797	35 236	5 439	18,3
أوراق الخزينة	2 052	1 296	1 934	2 312	1 356	-956	-41,3
عمومية	36 208	41 729	49 049	54 474	55 707	1 233	2,3
السندات	36 208	41 729	49 049	54 474	55 707	1 233	2,3
أوراق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : ماروكلير.

إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء بين المقاولات

تظهر نتائج حسابات بنك المغرب، المعدة بناء على معطيات السنة المالية 2020 الخاصة بعينة تتكون من 58 ألف مقاولة غير مالية خاصة[1]، أن مشكلة آجال الأداء لا تزال مطروحة بحدة، بل تفاقمت في بعض القطاعات المتضررة بشدة بجائحة كوفيد19-.

وبالنسبة لآجال الأداء الخاصة بالزبناء، عانت المقاولات الصغيرة من تمديدها بشكل ملموس. وبشكل خاص، قارب هذا التمديد 90 يوما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا العاملة في "الصناعة التحويلية"، و"أنشطة الخدمات" و"النقل والتخزين"، ليصل بذلك متوسط الآجال في هذه القطاعات إلى 274 يوما، و237 يوما و220 يوما على التوالي. أيضا، عرفت المقاولات الكبرى التي تستفيد عادة من آجال أداء قصيرة تمديد هذه الأخيرة بشكل كبير في قطاع "النقل والتخزين" حيث تزايدت بما عدده 39 يوما وفي قطاع "البناء" بما عدده 33 يوما. وفيما يخص المقاولات الصغيرة والمتوسطة، تراوحت الزيادة في التمديد حسب القطاعات من 22 يوما إلى 63 يوما.

[1] مقاولات تتوفر على حسابات سنوية تعتبر موثوقة، بناء على عملية المراقبة التي خضعت لها.

رسم بياني إ1.1.8.1 : تطور آجال أداء الزبناء حسب القطاع وحسب حجم المقاولة (عدد أيام رقم المعاملات)

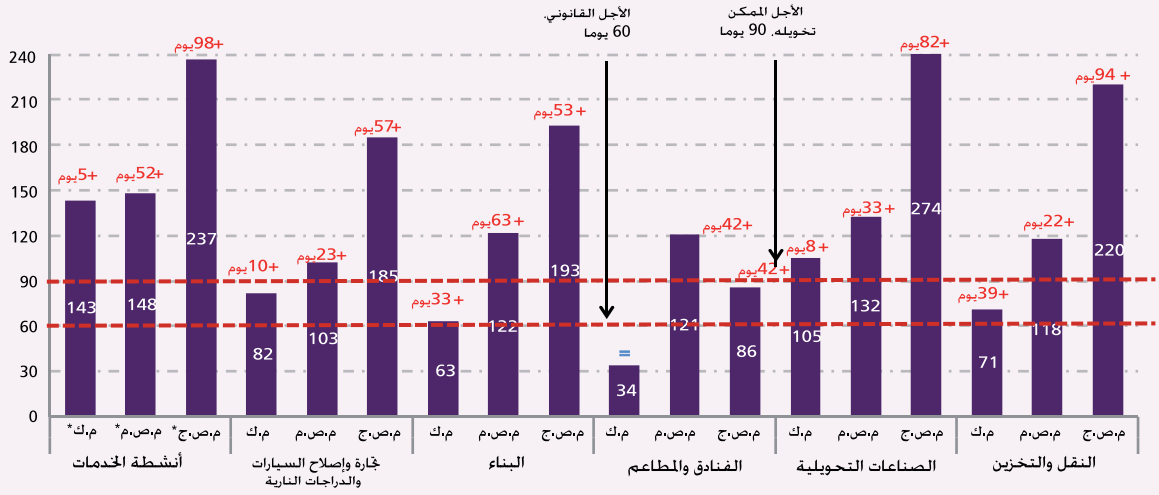

*م.ك:مقاولات كبيرة. م.ص.م:مقاولات صغيرة و متوسطة و م.ص.ج:مقاولات صغيرة جدا.

المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أرقام معالجة من طرف بنك المغرب وحسابات بنك المغرب.

وفيما يتعلق بآجال أداء الممونين، تقوم أكثر من ربع مقاولات العينة بأداء مستحقات ممونيها داخل آجال تفوق 120 يوما، وهي حصة تتزايد بانتظام منذ 2017 حين كانت تصل إلى 21%. على النقيض من ذلك، تلتزم ست مقاولات من أصل عشرة بالتزاماتها داخل الأجل القانوني المحدد في 60 يوما.

يُظهر التحليل حسب حجم المقاولة تدهورًا ملحوظا في ممارسات الأداء من قبل المقاولات الكبيرة، لا سيما في قطاعي "البناء" و "أنشطة الخدمات". بالمقابل، قامت هذه المقاولات بأداء فواتير ممونيها في قطاع "الإيواء والمطاعم" قبل 34 يومًا في المتوسط مقارنة بسنة 2019. في القطاع نفسه، انخرطت آجال أداء "المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة" و"المقاولات المتوسطة" في منحى تصاعدي مع تمديدات تعادل 35 يومًا و83 يومًا على التوالي.

رسم بياني إ2.1.8.1 : تطور آجال أداء الممونين حسب القطاع وحسب حجم المقاولة (عدد أيام الشراء)

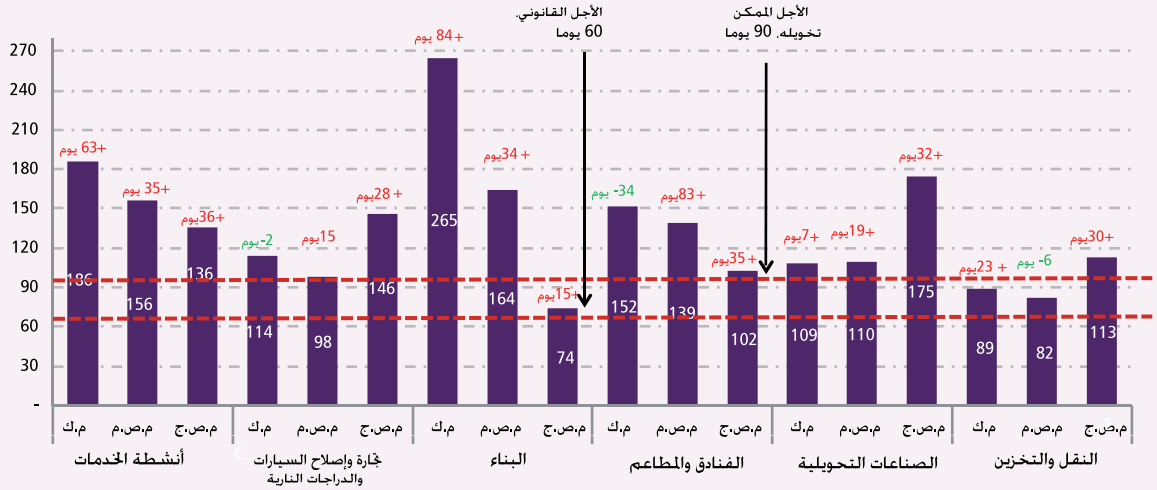

المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أرقام معالجة من طرف بنك المغرب وحسابات بنك المغرب.

ووعيا منها بتأثير آجال الأداء على نمو المقاولات لا سيما الصغيرة جدا، واصلت السلطات جهودها في السنوات الأخيرة على المستويين التنظيمي والتشغيلي، من خلال (1) توحيد آجال الأداء في 60 يومًا بالنسبة لكافة الطلبيات العمومية وتحديد طرق احتساب فوائد التأخير؛ (2) إنشاء منصات إلكترونية مخصصة للشكايات المقدمة من موني المؤسسات والشركات العمومية والإيداع الإلكتروني لفواتيرهم؛ (3) إحداث مرصد آجال الأداء، الذي يحدد مرسوم صادر في 2017 تشكيلته وكيفية سيره. وقد عقد هذا المرصد أول اجتماع له في يوليوز 2018 ونشر تقريره الأول سنة 2021؛ (4) إعداد مشروع تعديل القانون المرتبط بآجال الأداء، لا سيما من أجل فرض عقوبات مالية على المقاولات التي تتجاوز آجال الأداء القانونية.

2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

في سياق اتسم بتحسن كبير في الادخار المتاح وارتفاع هام في أسعار البورصة، تنامت الاكتتابات في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 15,5% لتبلغ 1085,6 مليار درهم، مدفوعة بالأساس بالسندات قصيرة الأمد. وارتفع بالتالي مبلغ المشتريات من سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية بنسبة 20,1% إلى 429,5 مليار، وفي سندات الاقتراض قصيرة الأمد بواقع 32,5% إلى 246,7 مليار. كذلك، ارتفعت المشتريات من سندات هيئات التوظيف الجماعي في فئة القيم المتنوعة بما يزيد عن أربعة أضعاف لتصل إلى 42,7 مليار. من جهة أخرى، انخفضت سندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل وتلك التعاقدية بواقع 4,5% و22,7% على التوالي.

وأخذا في الاعتبار نمو عمليات إعادة الشراء بواقع 15,3% إلى 1037,5 مليار درهم، بلغ صافي التدفقات مستوى استثنائيًا قدره 48,1 مليار. ووصل على وجه الخصوص إلى 29,2 مليار في هيئات التوظيف في القيم المتنوعة، و8,7 مليار في صناديق التوظيف في سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأمد و7,6 مليار في هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية، مقابل 2 مليار من السحوبات الصافية في هيئات التوظيف الجماعي في القيم التعاقدية.

على مستوى الأداء، سجلت جميع فئات صناديق التوظيف الجماعي مردودية إيجابية مع معدلات متباينة إلى حد كبير. وبالتالي، تراوحت العائدات ما بين 1,5% بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي النقدية، التي تأثرت بانخفاض أسعار الفائدة، و19,5% بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم، التي استفادت من الارتفاع الكبير في أسعار البورصة. كما تراجع أداء صناديق التوظيف في سندات الاقتراض قصيرة الأمد إلى 2% وفي سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل إلى 3%، ارتباطا بانخفاض أسعار الفائدة المطبقة على إصدارات سندات الخزينة.

رسم بياني 4.8.1: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة (%)

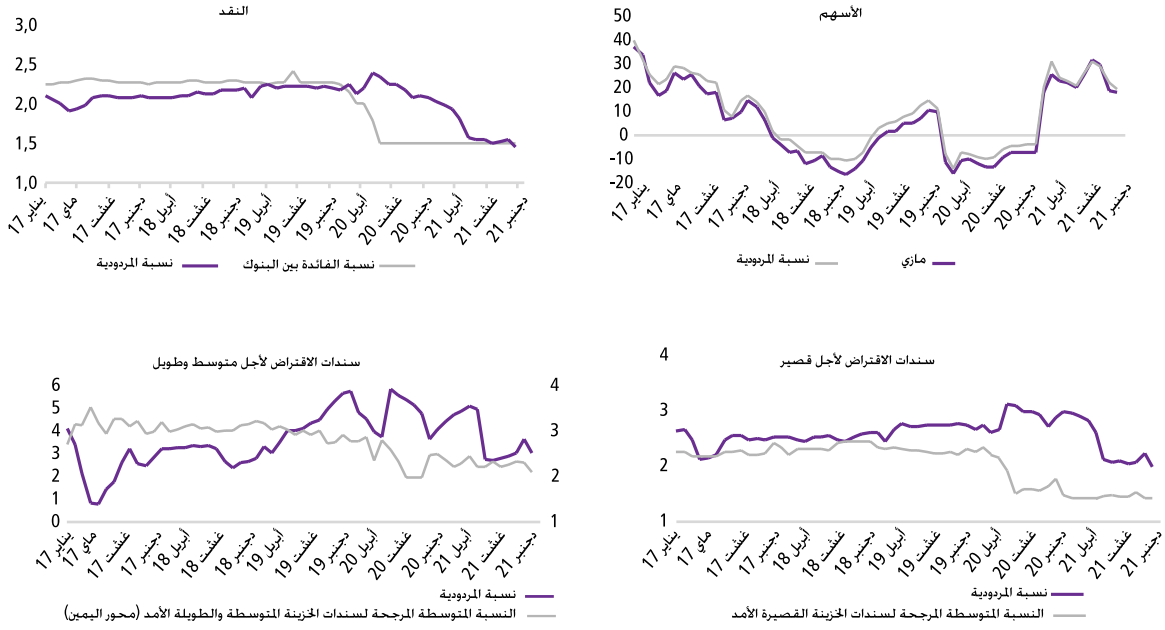

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

في ظل هذه الظروف، بلغ صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 592,9 مليار درهم، مرتفعا بواقع 13,3%. وفيما يخص هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، فقد تزايدت السندات متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 5,6% إلى 324,8 مليار والسندات قصيرة الأجل بواقع 4,5% إلى 75,3 مليار. كذلك، ارتفع المبلغ الجاري لسندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية بنسبة 12,1% إلى 81 مليار، وفي فئة الأسهم بنسبة 27,1% إلى 47,1 مليار، وفي القيم المتنوعة بأكثر من الضعف ليبلغ 63,1 مليار. من جهة أخرى، سجل صافي أصول الصناديق التعاقدية تراجعا كبيرا من 3,6 مليار إلى 1,7 مليار درهم.

جدول 5.8.1: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايير الدراهم)

	2017	2018	2019	2020	2021
	الاكتتابات				
الأسهم	14,0	6,5	7,3	7,2	9,3
القيم المنقولة التعاقدية	15,6	20,9	19,8	21,0	16,2
القيم المنقولة المتنوعة	15,6	14,7	9,2	10,4	42,7
القيم المنقولة النقدية	443,2	361,7	353,8	357,8	429,5
سندات الإقتراض لأجل قصير	128,3	165,1	185,5	186,2	246,70
سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل	150,7	204,8	266,7	357,2	341,2
المجموع	**767,4**	**773,6**	**842,3**	**939,7**	**1085,6**

	عمليات إعادة الشراء				
الأسهم	7,7	7,0	5,4	5,3	6,4
القيم المنقولة التعاقدية	15,3	20,1	20,4	19,6	18,2
القيم المنقولة المتنوعة	8,9	13,4	10,3	8,7	13,4
القيم المنقولة النقدية	448,8	370,7	356,5	346,3	421,9
سندات الإقتراض لأجل قصير	117,4	164,2	190,3	180,5	245,1
سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل	140,6	184,6	246,4	339,0	332,5
المجموع	**738,7**	**760,1**	**829,2**	**899,5**	**1037,5**
	صافي الأصول				
الأسهم	35,4	31,7	37,4	37,1	47,1
القيم المنقولة التعاقدية	1,9	2,8	2,2	3,6	1,7
القيم المنقولة المتنوعة	26,7	27,8	28,9	30,8	63,1
القيم المنقولة النقدية	68,5	60,9	59,5	72,2	81,0
سندات الإقتراض لأجل قصير	65,0	67,5	64,6	72,1	75,3
سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل	218,4	244,1	277,9	307,4	324,8
المجموع	**416,0**	**434,8**	**470,6**	**523,2**	**592,9**

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ورافق هذا التطور في صافي الأصول بشكل عام شبه استقرار لبنيتها حسب الجهة الحائزة. وبذلك، انخفضت حصة شركات التأمين وإعادة التأمين لتصل إلى 14,4% وحصة المستثمرين المؤسساتيين إلى 8,1%. بالمقابل، شهدت حصص البنوك والشركات غير المالية والمؤسسات المالية الأخرى ارتفاعات بلغت 18,9% و16,3% و5,8% على التوالي. أما بالنسبة لهيئات الاحتياط والتقاعد، فقد ظلت حصتها شبه مستقرة في 29,8%.

رسم بياني 5.8.1: بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة (%)

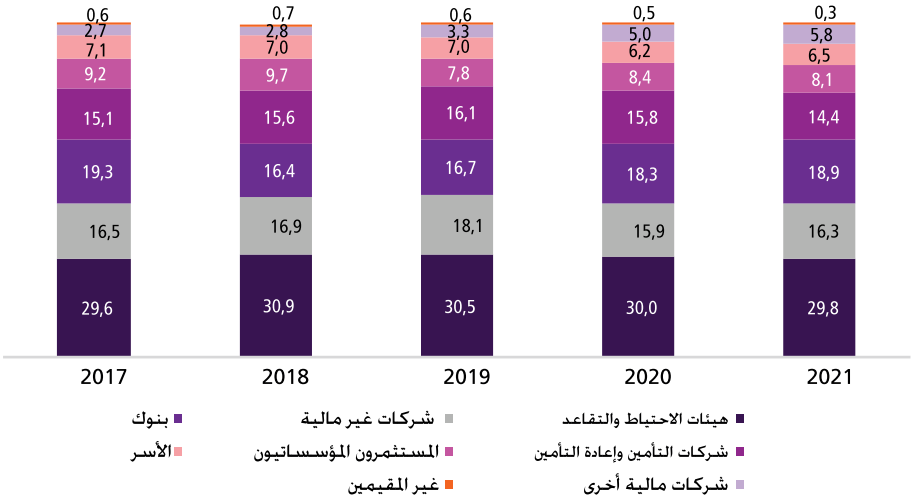

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

إطار 2.8.1: تطور نشاط إقراض السندات

يُقصد بإقراض السندات العملية التي يقوم من خلالها المُقرض بنقل ملكية سندات مالية بشكل مؤقت إلى المقترض، مقابل تعويضات. وقد تم الشروع في إنجاز هذا النوع من العمليات لأول مرة في القرن التاسع عشر[1]، غير أن ازدهارها لم يبدأ إلا في الستينيات من هذا القرن، بعد إرساء القوانين الأولى المنظمة لهذا النشاط، الذي أصبح اليوم مكونا أساسيًا للأسواق المالية. ووفقًا للجمعية الدولية لإقراض السندات[2] ISLA، يُقدر المبلغ الجاري لهذه العمليات بنحو 32000 مليار أورو سنة 2021، أي ما يعادل 28,5% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي.

وتتيح عمليات إقراض السندات تعزيز سيولة الأسواق وزيادة مردودية المحافظ من خلال تقديم فوائد إضافية على الاستثمارات طويلة الأجل وتسهيل عمليات المضاربة بشأن المنحى التنازلي للأسعار. غير أنها تظل محاطة بالعديد من المخاطر المرتبطة على وجه الخصوص بعدم القدرة على استرداد السندات أو الضمانات، وخسائر الاستثمار على العائدات المتأتية من سعر الفائدة، وأيضًا لاعتبارات أخرى تنفيذية وقانونية.

في المغرب، يجري العمل بإقراض السندات منذ عدة سنوات، لكن تنظيم النشاط لم يبدأ إلا في سنة 2013 بعد إصدار القانون 45-12. وتم لاحقًا تعزيز الإطار القانوني لهذا النشاط من خلال العديد من النصوص التنظيمية التي مكنت من إنشاء إطار محاسبي وضريبي خاص، وتوحيد العقود التي تنظم هذه العمليات.

ومع ذلك، يظل تطور هذا النشاط غير كاف للمساهمة بشكل فعال في تطوير الأدوات المالية. فهو يقتصر بالأساس على تبادل السندات بين البنوك وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة لسد احتياجات الضمان في إطار عمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي. ففي الفترة الممتدة ما بين 2016 و2021، شكلت سندات الخزينة 81% من السندات المتبادلة، 83% منها أقرضت من طرف هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة و58% من طرف البنوك .

رسم بياني إ.1.2.8.1: الحجم الإجمالي لإقراض السندات (بملايير الدراهم)

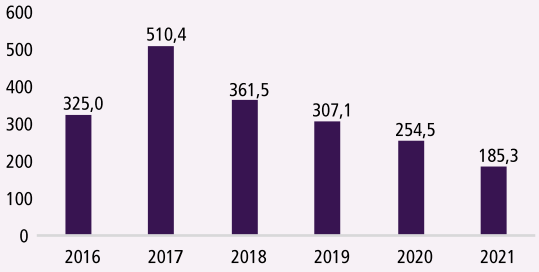

رسم بياني إ.2.2.8.1: الحجم المتداول حسب فئات المقرضين (بالنسبة المئوية)

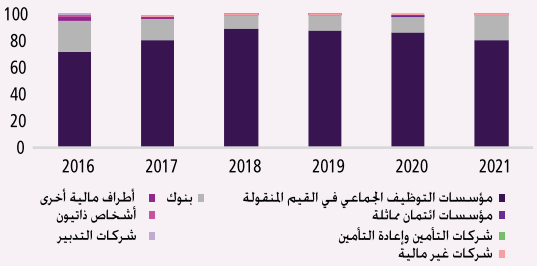

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ومن أجل تحفيز دينامية هذا النشاط، تم خلال سنة 2021 اعتماد إطار تنظيمي جديد (القانون رقم 20-83) يهدف إلى تحسين سيولة القيم المنقولة وذلك عبر توسيع قائمة المشاركين في عمليات إقراض السندات لتشمل هيئات التوظيف الجماعي العقاري والأشخاص الذاتيين والمقيمين الأجانب والسندات المقبولة في مجمل الأدوات المالية باستثناء الأدوات لأجل. ويعمل هذا الإطار أيضا على تعزيز سلامة عمليات الإقراض والاقتراض، وذلك عبر فرض واجب الضمان، وإنشاء منصات تداول مخصصة بالإضافة إلى نظام للعقوبات الجنائية.

[1] دراسة حول السوق المالية المغربية أجراها مكتب " CEJEFIC Consulting " في أكتوبر 2014 برعاية بورصة الدار البيضاء.

[2] ISLA : جمعية غير ربحية تمثل المصالح المشتركة للفاعلين في سوق إقراض وتمويل السندات في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

3.8.1 سوق البورصة

على الرغم من استمرار الشكوك المرتبطة على الخصوص بتطور الوضعية الصحية، تواصل خلال سنة 2021 المنحى التصاعدي لأسعار البورصة الذي بدأ بعد الهبوط الحاد المسجل في شهر مارس لسنة 2020، والذي استفاد من انتعاش أرباح الشركات المدرجة بنسبة 117,5%.

رسم بياني 6.8.1: التغيرات السنوية لمؤشر مازي (%)

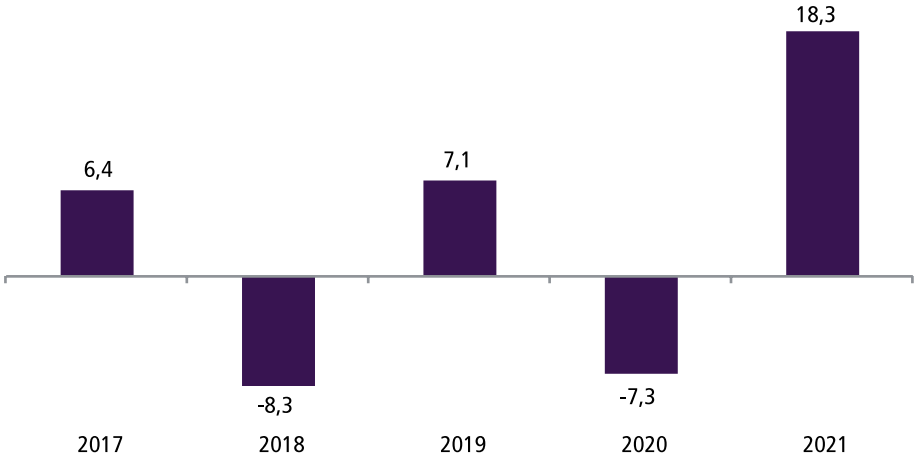

المصدر: بورصة الدار البيضاء

بذلك اختتمت بورصة الدار البيضاء السنة بأداء بلغ 18,3% بعد انخفاض بنسبة 7,3% في سنة 2020. وشمل هذا الارتفاع جل القطاعات لاسيما «صناعة الأدوية» التي شهدت زيادة بنسبة 179,7% و «البنايات وأدوات البناء» بنسبة 29,6% والبنوك بنسبة 15,6%. وفي المقابل، سُجل انخفاض في بعض القطاعات مثل الاتصالات بنسبة 3,8% و«الترفيه والفنادق» بنسبة 3,7%.

رسم بياني 7.8.1: مؤشرات البورصة القطاعية لسنة 2021 (التغير %)

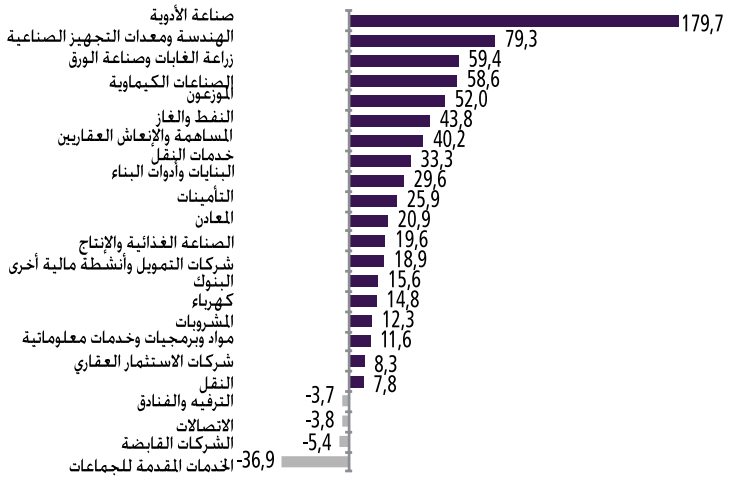

المصدر: بورصة الدار البيضاء

وأخذا في الاعتبار مبلغ هام نسبيا من توزيع الأرباح، مع عائد بلغ 2,59، سجلت نسبة السعر إلى الأرباح[1] في بورصة الدار البيضاء تراجعا مهما، حيث انخفضت من 30,6 إلى 23,8، وهو مستوى يظل مع ذلك مرتفعا مقارنة بأبرز المراكز المالية في «الأسواق الحدودية».

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للأسواق الرئيسية الناشئة و الحدودية

البلدان	الوزن في مؤشر MSCI [1]		نسبة السعر إلى الأرباح		العائد الربحي (%)	
	الفئة	الوزن	2020	2021	2020	2021
الفيتنام	الأسواق الحدودية	30,46	18,40	18,1	1,98	1,22
المغرب	الأسواق الحدودية	**10,32**	**30,60**	**23,80**	**2,88**	**2,59**
البحرين	الأسواق الحدودية	6,86	18,80	12,6	4,34	2,35
الهند	الأسواق الناشئة	12,45	31,7	24,4	1,28	1,14
البرازيل	الأسواق الناشئة	3,99	23,9	8,3	2,34	6,62

[1] الأوزان بتاريخ 31 دجنبر 2021.

المصدر: Eikon.

أما حجم المبادلات، فقد عرف تحسنا ملموسا حيث وصل إلى 74,7 مليار درهم مقابل 55,8 مليار سنة 2020. وهمت المعاملات بشكل شبه كامل الأسهم وتم إنجازها في حدود 40,8 مليار في السوق المركزي و23,5 مليار في سوق الكتل.

جدول 7.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

	2017	2018	2019	2020	2021
I- الأسهم	**66 877,7**	**50 915,2**	**74 863,9**	**55 308,5**	**74 557,0**
1-السوق المركزية	39 489,0	37 121,8	31 199,5	33 001,4	40 781,4
2-سوق الكتل	24 051,3	8 791,4	26 676,1	15 836,9	23 474,0
مجموع السوق الثانوية (2+1)	**63 540,3**	**45 913,2**	**57 875,6**	**48 838,4**	**64 255,4**
3-الإدراجات	-	798,6	-	600,0	600,0
4-إسهامات السندات	1 213,1	251,3	4 135,4	2 096,3	6 778,1
5-عروض مقدمة للعموم	67,1	25,2	2 382,9	0,0	28,2
6-التحويلات	622,7	429,7	622,1	1 367,9	502,7
7-الزيادة في الرأسمال	1 434,5	3 497,3	9 847,8	2 406,0	2 392,6
مجموع الأسواق الأخرى (3+4+5+6+7)	**3 337,4**	**5 002,1**	**16 988,3**	**6 470,1**	**10 301,6**
II- السندات	**2 859,9**	**1 772,6**	**530,7**	**468,1**	**186,1**
8- السوق المركزية	307,8	55,1	3,3	-	36,1
9- سوق الكتل	1 684,4	950,1	527,4	186,9	130,1
مجموع السوق الثانوية (8+9)	**1 992,3**	**1 005,2**	**530,7**	**186,9**	**166,1**
10-الإدراجات	657,9	767,4	-	-	20,0
11- إسهامات السندات	209,7	-	-	281,2	-
12- التحويلات	-	-	-	-	-
مجموع الأسواق الأخرى (10+11+12)	**867,6**	**767,4**	**-**	**281,2**	**20,0**
المجموع (I+II)	**69 737,6**	**52 687,8**	**75 394,6**	**55 776,6**	**74 743,1**

المصدر: بورصة الدار البيضاء.

[1] تمثل نسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى العائد عن كل سهم ويمثل عائد الربيحة نسبة الربيحة الموزعة إلى سعر السهم. المعطيات تتعلق بتوقعات مقدمة من طرف Eikon.

وحسب فئات المستثمرين، أنجز الأشخاص المعنويون المغاربة 42,1% من المعاملات، وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 31,9% منها، والأشخاص الذاتيون المغاربة 14% والأشخاص المعنويون الأجانب 8,7%.

وبالتالي، نمت رسملة البورصة من 105,7 مليار إلى 690,7 مليار درهم، ارتباطا بالأساس بارتفاع رسملة قطاعات «البنوك» و«البنايات ومعدات البناء» و«صناعة الأدوية». وتزايدت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 53,8% مقابل 50,8% سنة من قبل. كذلك، تزايد الرأسمال العائم بنسبة 16,9% عقب ارتفاع الأسعار، ووصلت نسبة السيولة في السوق المركزي للأسهم إلى 6,4% مقابل 6%.

رسم بياني 8.8.1: تطور رسملة البورصة

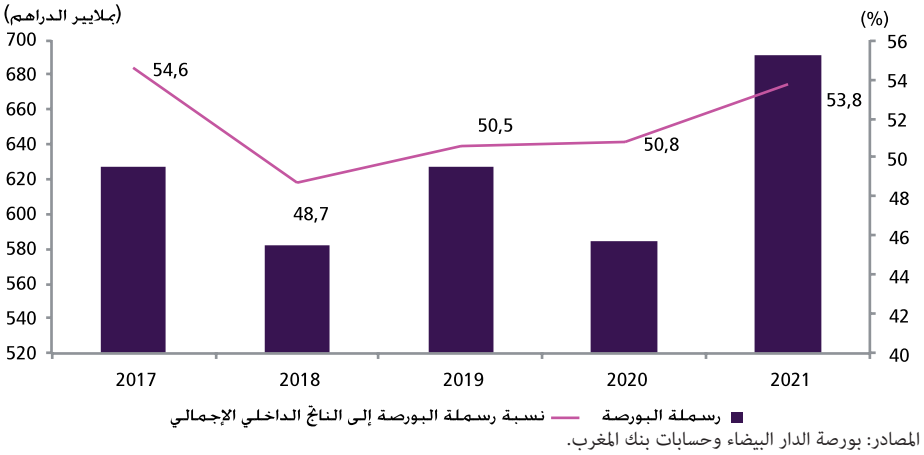

المصادر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب.

رسم بياني 9.8.1: معدل السيولة في سوق الأسهم (%)

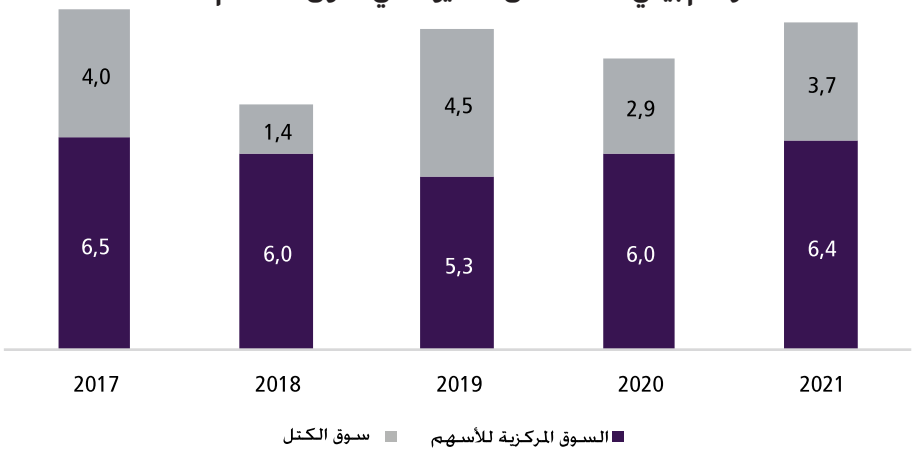

المصادر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب.

وعرفت السنة إدراج شركة واحدة وشطب شركة مدرجة وبدء إجراءات سحب شركة أخرى. وهكذا، انضمت شركة TGCC المتخصصة في الأشغال الصناعية العمومية والبناء إلى قطاع «البنايات ومواد البناء» اعتبارًا من 16 دجنبر. وقد همت هذه العملية 600 مليون درهم، أي 13,94% من رأسمال الشركة، مقسمة بالتساوي بين

زيادة في الرأسمال قدرها 300 مليون درهم لتمويل تطوير المجموعة وتفويت 33% من الأسهم المملوكة من قبل المساهم «Mediterrania Capital Partners».

إضافة إلى ذلك، انسحبت شركة«Nexans Maroc»، الشركة الوحيدة في قطاع «المعدات الإلكترونية والكهربائية»، من الإدراج في 13 دجنبر بدعوى عدم كفاية سيولة سنداتها. ولنفس السبب، قدمت شركة «Centrale Danone» في 3 دجنبر مشروع عرض عمومي للسحب. وهكذا، ظل عدد الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء مستقراً في نهاية سنة 2021 في 74 شركة.

ومن أجل تشجيع شركات جديدة على دخول البورصة، أبرمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء وماروكلير والجمعية المهنية لشركات الوساطة في 8 دجنبر 2021 مذكرة تفاهم تهدف إلى تسهيل الولوج إلى سوق البورصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. وتنص هذه الأخيرة على تحديد تعريفة تفضيلية، مع تخفيض بنسبة 50% على وجه الخصوص في عمولات الإدراج، وتبسيط إجراءات الولوج وإنشاء نظام تكوين ومواكبة لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

إطار 3.8.1: التطورات الأخيرة المتعلقة بإحداث عملات رقمية للبنوك المركزية

تميزت سنة 2021 بتسارع كبير في تطوير وتبادل الأصول المشفرة، حيث تضاعفت قيمة هذه الأخيرة أربع مرات تقريبًا بين نهاية 2020 ونهاية 2021 لتصل إلى ما يقرب من 3000[1] مليار دولار.

رسم بياني إ.1.3.8.1: رسملة الأصول المشفرة (بملايير الدولارات)

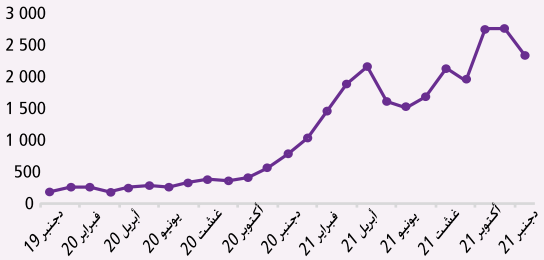

المصدر: Coingecko

رسم بياني إ.2.3.8.1: نسبة البنوك المركزية التي أنجزت دراسات حول العملة الرقمية للبنوك المركزية

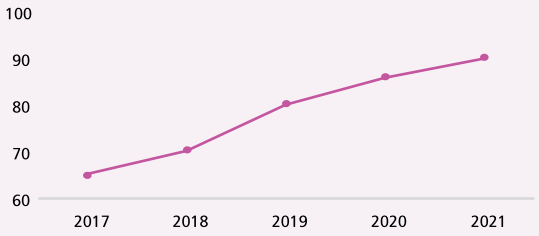

المصدر: استقصاء بنك التسويات الدولي

وساهم تطور الأصول المشفرة في السنوات الأخيرة بشكل كبير في تغيير موقف البنوك المركزية تجاه تطويرها، وذلك منذ سنة 2009. وبالرغم من أنها كانت معارضة لهذه الأصول في البداية، إلا أنها بدأت تهتم بها تدريجيا نظرا للرهانات الهامة والمتصاعدة التي تنطوي عليها، بل إن بعضها أصبح يفكر في إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية. وبالفعل، وحسب بنك التسويات الدولية، الذي يجري استقصاء سنويًا حول هذا الموضوع، فإن 90% من البنوك المركزية المستجوبة في نسخة 2021 أعلنت أن لديها مشاريع في مراحل متقدمة إلى حد ما من أجل دراسة جدوى إحداث عملة رقمية للبنوك المركزية. وكانت هذه النسبة لا تتعدى 65% في 2017 و86% في 2020، مع العلم أنه في سنة 2014، كان البنك المركزي للأوروغواي هو الوحيد الذي شرع في التفكير في هذا الموضوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوعي بتداعيات هذه العملة على الآداءات العابرة للحدود ساهم في تعزيز التعاون بين البنوك المركزية من أجل تحديد محاور سياسة مشتركة لتدبير هذه العملات المستقبلية الجديدة.

[1] ورقة عمل بنك التسويات الدولية عدد 125: Gaining momentum - نتائج استقصاء بنك التسويات الدولية المنجز سنة 2021 حول العملات الرقمية للبنك المركزي. ماي 2022.

وقد وصلت العديد من البنوك المركزية اليوم إلى مرحلة متقدمة بهذا الشأن، حيث تقوم وإن على نطاق ضيق باختبارات ميدانية، لعملة رقمية للبنك المركزي بالتجزئة[2]، موجهة للعموم. هكذا، أطلق البنك المركزي للصين عملته الرقمية (e-CNY) في مناطق تجريبية، كذلك الشأن بالنسبة للبنك المركزي السويدي (Riksbank) الذي وصل إلى مرحلة إثبات المفهوم (Prof Of Concept) بخصوص عملته الرقمية « E-Krona »، والبنك المركزي للبهاماس الذي أطلق عملته (Sand Dollar) في أكتوبر 2020 أو البنك المركزي لنيجيريا الذي أطلق (eNaira) بنهاية 2021.

إضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من مشاريع العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة[3] ويوجد بعضها في مراحل متقدمة. ومن ضمن هذه الأخيرة:

- مشروع (Jasper) الذي أُطلق في 2016 من طرف البنك المركزي الكندي بشراكة مع مؤسسة (Paiements Canada) والمؤسسات الأعضاء ومشاركين في السوق؛
- مشروع (Khokha) الذي أعده البنك المركزي لجنوب إفريقيا والذي أُطلقت مرحلته الأولى في 2018؛
- مشروع (Jura)، الذي أُطلق في 2021 بشراكة مع بنك التسويات الدولية، وبنك فرنسا والبنك الوطني السويسري والذي مكن من اختبار الأداءات العابرة للحدود على منصة تعتمد على تقنية السجلات الموزعة وتستعمل العملات الرقمية للبنك المركزي بالجملة بالأورو والفرنك السويسري؛
- مشروع (Dunbar) الذي أطلق في 2021 من طرف بنك التسويات الدولية بشراكة مع البنوك المركزية لكل من أستراليا، وماليزيا، وسنغافورة وجنوب إفريقيا بهدف إصدار عدة عملات رقمية للبنك المركزي بالجملة؛
- البرنامج التجريبي لبنك فرنسا مع اختبارات ابتداء من ماي 2020 لإصدار سند اقتراض مؤمن « tokenisée » من طرف بنك الشركة العامة، التي اكتتبها البنك وأداها بأورو رقمي صادر عن بنك فرنسا.

ويجب التذكير أن الاهتمام بالعملة الرقمية للبنك المركزي مرتبط بما تتيحه من إمكانات من حيث الابتكار في المجال المالي، والشمول المالي، وتقليص التكاليف وآجال المعاملات. ومن شأنها أيضا أن تمكن من تحسين عملية اتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية، وتخفيف التكلفة المالية وتقليص تأثير العملة الائتمانية على البيئة والمساهمة في مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

وبالمقابل، لاتزال بعض البنوك المركزية مثل الفدرالي الأمريكي بالخصوص، الذي يواصل التفكير في جدوى إحداث عملة رقمية، تتساءل حول الفائدة من هذه العملة من حيث تحسين نظام الأداء الوطني خاصة أنها تعتبر أن نظامها فعال ومؤمن. وتعكس هذه التساؤلات حذر هذه البنوك خاصة أن تداعيات هذه العملة لاسيما على الاستقرار المالي، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي أو حتى محاربة تمويل الأنشطة غير المشروعة تظل في جزء كبير منها مصدر شكوك. كذلك، بدأ البنك المركزي الأوروبي في يوليوز 2021 في مرحلة بحث حول مشروع إحداث أورو رقمي ستدوم سنتين وصرح أن هذا المشروع لا ينطوي على إمكانية اتخاذ أي قرار مستقبلا حول احتمال إصدار هذه العملة.

بالمغرب، وفي إطار مقاربة استشرافية، أحدث بنك المغرب قي بداية 2021 لجنة مكلفة بدراسة جدوى إصدار عملة رقمية للبنك المركزي وكيفيات الإصدار وتداعيات هذا القرار. وبالنظر إلى أهمية ما ينطوي عليه هذا المشروع، أطلق البنك عمليات للتشاور واسعة النطاق مع الأطراف المعنية. وتم تشكيل مجموعات عمل فرعية، كما تم تحديد مجموعة من المواضيع التي ستخضع للدراسة ولذلك يتم عقد اجتماعات بانتظام مع هيئات دولية من أجل إحاطة أفضل بهذه الإشكالية وكذا بغية استخلاص الدروس من التجارب المتقدمة في هذا المجال.

[2] العملة الرقمية للبنك المركزي بالتجزئة: متاحة للعموم.

[3] العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة: متاحة فقط للوسطاء الماليين.

4.8.1 الأصول العقارية

في سنة 2021، عرف سوق العقار نموا هاما في عدد المعاملات وذلك بالموازاة مع تزايد حدة انخفاض الأسعار. وبالتالي، وبعد انكماش بنسبة 3,8% في 2019 و13,6% في 2020، سجلت المبيعات ارتفاعا متوسطا بلغ 33,1% وهم مجموع فئات العقارات. وبلغ هذا الارتفاع 26,4% في العقارات السكنية، و50,3% في الأراضي و46,3% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني.

وعلى العكس، تزايدت حدة المنحى التنازلي للأسعار بشدة حيث تراجعت بنسبة 3,3%، وهو أقوى انخفاض يسجل منذ بداية إصدار مؤشر أسعار الأصول العقارية في 2010. وبلغ هذا التراجع 4% على مستوى العقارات السكنية، و1,9% بالنسبة للأراضي و4,6% بالنسبة للعقارات المهنية.

رسم بياني 10.8.1: التغيرات الفصلية لمؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات حسب نوع الأصول (%)

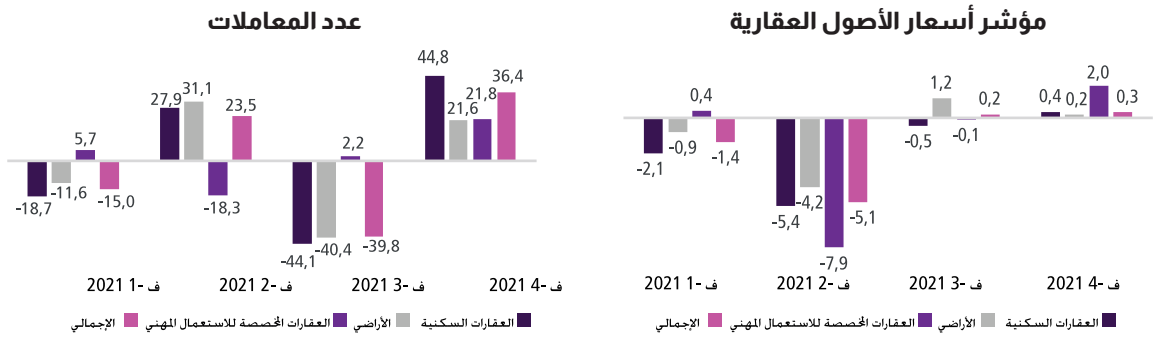

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

جدول 8.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغيرات %)

	مؤشر أسعار الأصول العقارية					المعاملات				
	2017	2018	2019	2020	2021	2017	2018	2019	2020	2021
الإجمالي	5,5	0,0	-0,3	-0,8	-3,3	-6,5	8,4	-3,8	-13,6	33,1
الأملاك السكنية	5,1	0,2	0,1	-1,0	-4,0	-7,6	6,7	-2,1	-16,2	26,4
الشقق	6,1	0,1	0,2	-0,9	-5,0	-6,9	5,9	-1,8	-15,6	25,2
المنازل	1,5	0,1	-0,7	-2,1	0,0	-15,4	18,4	-2,4	-28,3	51,6
الفيلات	4,0	0,2	-0,3	-1,1	-2,5	-16,0	14,8	-13,2	-11,0	20,5
الأراضي	6,4	-0,2	-1,1	-0,2	-1,9	-4,0	12,5	-10,0	-7,3	50,3
الأملاك المهنية	6,4	0,6	0,3	-0,8	-4,6	-2,5	13,8	-4,0	-4,5	46,3
المحلات التجارية	5,9	1,3	-0,3	-0,8	-4,3	-3,5	13,0	-5,8	-3,8	43,7
المكاتب	7,7	-2,0	2,1	-0,3	-6,9	5,7	18,9	6,7	-8,7	61,1

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وقد هم نمو المبيعات كافة المدن الرئيسية، مع ارتفاعات تراوحت بين 23,6% بالدار البيضاء و62,3% بالجديدة. كذلك، هم تدني الأسعار جميع المدن الكبرى مع تراجعات تراوحت ما بين 0,6% في وجدة و6,1% في الجديدة.

جدول9.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (التغيرات %)

	مؤشر أسعار الأصول العقارية					المعاملات				
	2017	2018	2019	2020	2021	2017	2018	2019	2020	2021
الدار البيضاء	4,7	1,4	-0,7	-0,6	-4,1	5,1	-3,5	0,1	-9,2	23,6
مراكش	8,4	-3,5	-2,5	-1,0	-3,5	-10,2	16,1	-13,8	-3,0	24,3
فاس	9,3	-1,9	-0,3	-1,5	-4,8	-10,5	10,3	-8,9	-8,3	26,7
مكناس	7,4	0,7	0,7	-1,7	-4,3	-14,1	8,5	-6,6	-18,2	34,8
وجدة	3,8	1,4	-0,4	-0,3	-0,6	-2,6	-5,6	-13,4	-17,4	41,4
طنجة	6,3	1,4	0,2	-2,0	-3,1	-16,4	20,4	-1,5	-24,5	43,5
القنيطرة	5,9	0,7	1,2	-3,0	-2,8	-14,6	19,5	-8,2	-15,2	45,3
أكادير	6,4	1,2	-0,8	0,2	-4,2	-4,3	25,2	-12,6	-10,3	35,8
الجديدة	6,6	-0,5	0,0	1,2	-6,1	-14,4	9,2	-4,6	-31,4	62,3
الرباط	-0,1	2,6	-1,2	0,7	-4,1	-18,8	23,1	-13,1	-16,9	38,2
الإجمالي	**5,5**	**0,0**	**-0,3**	**-0,8**	**-3,3**	**-6,5**	**8,4**	**-3,8**	**-13,6**	**33,1**

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

9.1 تمويل الاقتصاد

يهدف هذا الفصل إلى تتبع التدفقات المالية بين الوحدات الاقتصادية (الأسر، والإدارات العمومية، والشركات المالية، والشركات غير المالية وباقي العالم) من خلال تحليل كيفيات تمويل احتياجاتها وتوظيف فائضها.

ويتم إعداده بناء على معطيات من مصادر متعددة منها على الخصوص الإحصائيات النقدية لبنك المغرب، وميزان الأداءات والوضعية الخارجية الإجمالية الصادرة عن مكتب الصرف وكذا الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية التي تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتجميعها. ونضرا لأن هذه الأخيرة لم تكن متاحة وقت إعداد هذا الفصل، يتم إعداد تقديرات على أساس بنية كل وحدة اقتصادية في السنة المنصرمة، مما قد يؤدي إلى فوارق لا يستهان بها مقارنة بالإنجازات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن معطيات الحسابات الوطنية المستعملة ترتكز على سنة الأساس الجديدة 2014 بدلا من 2007.

ورغم هذه المعيقات المتعلقة بندرة المعطيات، إلا أنه تم الإبقاء على هذا الفصل في التقرير السنوي لبنك المغرب لكونه يشكل أحد المراجع النادرة التي تتناول موضوع تمويل الاقتصاد. وبمجرد توفر المعطيات، يقوم البنك بتقييم معمق لهذه التقديرات من أجل استخلاص الدروس الضرورية لصياغة التقرير الخاص بالسنة الموالية.

هكذا، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1371,7 مليار درهم في سنة 2021، مرتفعا بنسبة 12,2% بعد تراجعه بنسبة 5,5% في 2020. وأخذا بالاعتبار نمو الاستهلاك النهائي بنسبة 10,8% إلى 1002,1 مليار درهم، سجل الادخار الوطني نموا قويا بنسبة 16,2% إلى 369,6 مليار، أي ما يعادل 26,9% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح.

بموازاة ذلك، بلغ حجم الاستثمار 398,8 مليار درهم أو 31,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 28,8% في 2020. وفي ظل هذه الظروف، تفاقمت الحاجة إلى التمويل إلى 29,1 مليار درهم وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 1,2% إلى 2,3%.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل (بالنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

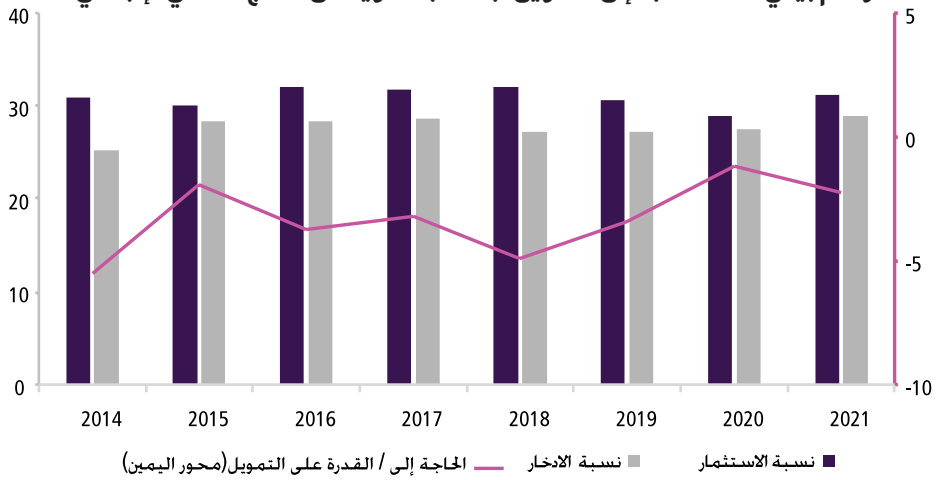

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب القطاعات المؤسساتية[1]، يرجح أن تكون الحاجيات التمويلية للمقاولات غير المالية قد تزايدت خلال سنة 2021 وتم تمويلها في حدود 19,7 مليار درهم بواسطة موارد خارجية. أما الحاجيات التمويلية للإدارات العمومية[2]، فيرجح أن تكون قد تراجعت من 54,2 مليار إلى 24,6 مليار. وفيما يتعلق بالأسر[3]، من المرجح أن قدرتها التمويلية انخفضت من 36,7 مليار إلى 11,4 مليار.

إطار 1.9.1: القدرة /الحاجة إلى التمويل: التعديلات الناجمة عن تغيير قاعدة الحسابات الوطنية

تعادل القدرة / الحاجة إلى التمويل، حسب المندوبية السامية للتخطيط، الرصيد العام للعمليات غير المالية الذي يفرزه حساب الرأسمال. وتشير إلى الوضعية الصافية للاقتصاد إزاء باقي العالم. وتنجم القدرة على التمويل، خلال فترة معينة، عن فائض في الموارد غير المالية مقارنة بالاستخدامات غير المالية. وعلى العكس من ذلك، تنجم الحاجة إلى التمويل عن فائض في الاستخدامات غير المالية مقارنة بالموارد غير المالية، مما يعني اللجوء إلى موارد إضافية.

ويساوي هذا الرصيد الادخار الإجمالي زائد التحويلات الصافية من الرأسمال وناقص النفقات المنجزة لأهداف تراكمية (التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، وتغير المخزون، وصافي اقتناء النفائس).

وقد أدى اعتماد سنة أساس جديدة 2014 بدلا من 2007 إلى تخفيف حاجيات الاقتصاد إلى التمويل، حيث تراجعت هذه الأخيرة في المتوسط بين 2020 من 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

[1] تم تقييم المعطيات الخاصة بسنتي 2020 و2021 من لدن بنك المغرب على أساس المعلومات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الذي تنشره المندوبية السامية للتخطيط.
[2] تشمل الإدارة المركزية والجماعات الترابية وهيئات الاحتياط ذات النظام الإلزامي.
[3] تشمل الأسر الأفراد والمقاولين الافراد والمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر.

جدول إ.1.1.9.1: الحاجة إلى التمويل بملايير الدراهم حسب الأساسين القديم والجديد، ما لم يتم الإشارة لعكس ذلك

		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سنة الأساس 2014	مجموع الاستثمارات	308,2	325,3	349,7	363,7	384,1	379,3	331,6
	الادخار الوطني	253,0	304,2	308,7	327,4	325,8	336,9	318,2
	الحاجة / القدرة التمويلية	-55,2	-21,1	-41,0	-36,3	-58,4	-42,4	-13,4
	نسبة الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	30,8	30,2	32,0	31,7	32,1	30,6	28,8
	نسبة الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	25,3	28,2	28,2	28,5	27,3	27,2	27,6
	الحاجة / القدرة التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	-5,5	-2,0	-3,8	-3,2	-4,9	-3,4	-1,2
سنة الأساس 2007	مجموع الاستثمارات	301,1	304,3	328,2	346,8	370,2	368,2	310,0
	الادخار الوطني	245,0	284,6	285,5	309,1	307,8	320,6	290,6
	الحاجة / القدرة التمويلية	-56,0	-19,7	-42,7	-37,7	-62,5	-47,7	-19,3
	نسبة الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	32,5	30,8	32,4	32,6	33,4	31,9	28,4
	نسبة الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	26,5	28,8	28,2	29,1	27,8	27,8	26,7
	الحاجة / القدرة التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	-6,1	-2,0	-4,2	-3,5	-5,6	-4,1	-1,8
الفارق	مجموع الاستثمارات	7,1	21,0	21,5	16,9	13,9	11,1	21,7
	الادخار الوطني	7,9	19,6	23,2	18,3	18,0	16,4	27,6
	الحاجة / القدرة التمويلية	0,8	-1,4	1,7	1,3	4,1	5,3	5,9
	نسبة الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	-1,8	-0,6	-0,4	-1,0	-1,3	-1,3	0,3
	نسبة الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	-1,2	-0,6	0,0	-0,6	-0,5	-0,6	0,9
	الحاجة / القدرة التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	0,5	0,0	0,5	0,4	0,8	0,7	0,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب الوحدات الاقتصادية، بلغت قدرة الأسر والشركات المالية على التمويل بين 2014 و2019 في المتوسط 15,6 مليار درهم و15 مليار على التوالي، بدلاً من 10,1 مليار و14,9 مليار حسب قاعدة 2007. في المقابل، بلغت الحاجيات التمويلية للشركات غير المالية والإدارات العمومية 42,9 مليار و32,1 مليار على التوالي مقابل 56,9 مليار و13 مليار.

جدول إ.2.1.9.1: الحاجة / القدرة التمويلية لدى الوحدات الاقتصادية، بملايير الدراهم

		2014	2015	2016	2017	2018	2019
سنة الأساس 2014	المقاولات غير المالية	-53,0	-24,3	-43,5	-42,1	-52,9	-41,8
	المقاولات المالية	11,1	14,1	15,6	15,6	16,9	16,6
	الإدارات العمومية	-25,3	-35,0	-32,2	-28,9	-35,3	-35,8
	الأسر والمؤسسات غير الربحية	12,0	24,1	19,0	19,1	12,9	18,6
سنة الأساس 2007	المقاولات غير المالية	-64,6	-36,2	-52,9	-56,8	-71,3	-59,4
	المقاولات المالية	12,0	15,5	12,6	13,8	15,7	19,7
	الإدارات العمومية	-10,0	-15,0	-10,6	-5,1	-11,8	-25,3
	الأسر والمؤسسات غير الربحية	6,6	16,0	8,2	10,4	4,9	14,6
الفارق	المقاولات غير المالية	11,6	11,8	9,4	14,7	18,4	17,6
	المقاولات المالية	-0,9	-1,4	3,0	1,8	1,2	-3,0
	الإدارات العمومية	-15,3	-20,0	-21,6	-23,8	-23,5	-10,6
	الأسر والمؤسسات غير الربحية	5,4	8,1	10,8	8,6	8,0	4,1

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية حاجيات الاقتصاد إلى التمويل بشكل أساسي عبر المساهمات في المقاولات المقيمة بمبلغ 10,9 مليار درهم، والقروض التجارية بمبلغ 10 مليار بالإضافة للودائع بمقدار 9 مليار، بينما كانت القروض الخارجية سلبية بواقع 4,3 مليار درهم.

رسم بياني 2.9.1: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية (التدفقات الصافية بملايير الدراهم)

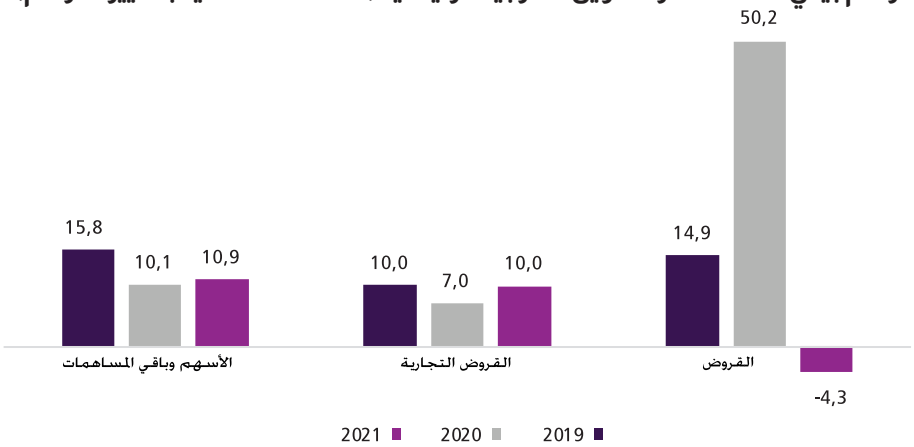

المصادر: مكتب الصرف وعمليات المعالجة التي يقوم بها بنك المغرب.

وحسب الوحدات الاقتصادية، ارتفعت التعهدات الصافية[1] للشركات غير المالية بواقع 19,7 مليار درهم، ما يعكس أساسا ارتفاعا في تدفقات المساهمات بمقدار 10,2 مليار وفي القروض التجارية بمبلغ 10 مليار.

وبخصوص الإدارات العمومية، ارتفعت التزاماتها الخارجية الصافية بواقع 6,4 مليار درهم، نتيجة لتزايد اقتراضاتها بواقع 8,6 مليار وتراجع إصداراتها السندية من غير الأسهم بمقدار 2,2 مليار. وعلى وجه الخصوص، تراجعت الاقتراضات الإجمالية الخارجية للخزينة من 63 مليار درهم في سنة 2020 إلى 18,4 مليار درهم، بما في ذلك 8,6 مليار من البنك الدولي.

أما فيما يخص الموجودات الخارجية للمقيمين، فقد تزايدت بواقع 13,7 مليار درهم بدل 79,9 مليار سنة من قبل. وعلى وجه التحديد، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بمقدار 10,3 مليار درهم، بينما انخفضت الأصول المالية للشركات المالية الأخرى بمقدار 2,3 مليار. من جانبها، ارتفعت موجودات الشركات غير المالية بمقدار 5,8 مليار نتيجة بالأساس لتزايد تسبيقاتها التجارية بمبلغ 4,8 مليار ولما تحوزه من أسهم ومن باقي سندات المساهمة بمبلغ 1,7 مليار.

[1] رصيد التدفقات إلى الداخل والخارج برسم الالتزامات.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بملايير الدراهم)

	2020				2021			
	المجموع	الإدارات العمومية	الشركات غير المالية	الشركات المالية	المجموع	الإدارات العمومية	الشركات غير المالية	الشركات المالية
الحاجة إلى التمويل[1]	**-13,4**				**-29,1**			
موجودات المقيمين لدى بقية العالم [2]	**79,9**	**1,8**	**-2,4**	**80,5**	**13,7**	**0,1**	**5,8**	**7,8**
الذهب وحقوق السحب الخاصة	-0,5			-0,5	12,4			12,4
النقد والودائع	62,3		-0,3	62,6	-43,4		-1,2	-42,3
الأسهم وباقي المساهمات	6,7	1,8	1,4	3,5	4,1	0,1	1,7	2,3
سندات أخرى من غير الأسهم	16,9	0,0	0,0	16,9	34,9	0,0	0,0	34,9
القروض	0,5		0,2	0,3	0,9		0,4	0,5
القروض التجارية	-3,8		-3,8	0,0	4,8		4,8	0,0
حسابات أخرى مستحقة الأداء	0,0		0,0	0,0	0,0		0,0	0,0
مشتقات مالية	-2,2		0,0	-2,2	0,0		0,0	0,0
التزامات المقيمين تجاه بقية العالم[2]	**80,7**	**39,9**	**18,7**	**22,1**	**26,5**	**6,4**	**19,7**	**0,3**
الودائع	-7,5			-7,5	9,0			9,0
سندات غير الأسهم	23,1	23,3	0,0	-0,2	1,3	-2,2	4,4	-0,9
الأسهم وباقي المساهمات	10,1		10,0	0,1	10,9		10,2	0,8
القروض	50,2	16,6	1,2	32,4	-4,3	8,6	-4,4	-8,5
مشتقات مالية	-2,8			-2,8	0,0			0,0
قروض تجارية	7,0		7,0	0,0	10,0		10,0	0,0
حسابات أخرى مستحقة الأداء	0,4		0,4	0,0	-0,4		-0,4	0,0

[1] معطيات الحسابات الوطنية.
[2] دون اعتبار حالات الخطأ أو إغفال.

المصادر: معطيات مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط وتقديرات بنك المغرب.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة خلال سنة 2021 بارتفاع ملحوظ في القروض الممنوحة للأسر من لدن الشركات المالية وبتزايد الإصدارات الصافية لسندات الخزينة.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

عرفت العمليات المالية للإدارات العمومية مع المقيمين ارتفاعا في تدفقات التزاماتهم، إذ تزايدت الإصدارات الصافية لسندات الخزينة بواقع 45,8 مليار بعد 43,6 مليار سنة 2020، بينما تحسنت الودائع لدى الخزينة بمبلغ 14,5 مليار بعد انكماش بواقع 6,9 مليار سنة من قبل. من جانب آخر، تعززت قروضها بواقع 4,4 مليار بعد تراجع بواقع 1,2 مليار.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

	2020	2021
الحاجة إلى التمويل[1]	**-54,2**	**-24,6**
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية	**2,0**	**24,9**
الودائع	2,8	16,1
سندات الدين القابلة للتداول	1,1	-0,1
سندات الخزينة	-11,8	-8,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	10,0	17,6
التدفقات الصافية للتعهدات	**50,2**	**60,1**
ودائع لدى الخزينة	-6,9	14,5
سندات الخزينة	43,6	45,8
القروض	-1,2	4,4
حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل	14,7	-4,7

1 تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط.

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكلير.

وفيما يتعلق بأصولها المالية، التي تتكون بالأساس من توظيفات مؤسسات الاحتياط والتقاعد ذات النظام الإجباري، فقد تزايدت بنسبة 24,9 مليار درهم. وارتفعت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي في حوزتها بواقع 17,6 مليار وبلغت ودائعها في المجموع 16,1 مليار إضافية، بينما انخفضت موجوداتها من سندات الخزينة بمبلغ 8,7 مليار.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

تزايدت التزامات[1] الشركات غير المالية بواقع 13,4 مليار نتيجة لارتفاع إصداراتها الصافية من سندات الدين بواقع 5,7 مليار وتدفق القروض الممنوحة من قبل الشركات المالية بمبلغ 7,7 مليار. على وجه الخصوص، بلغ تدفق تسهيلات الخزينة الموجهة للشركات غير المالية الخاصة 15,2 مليار عوض 17,3 مليار سنة من قبل.

[1] باستثناء القروض التجارية والأسهم التي لا تتوفر بيانات بشأنها

رسم بياني 3.9.1: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

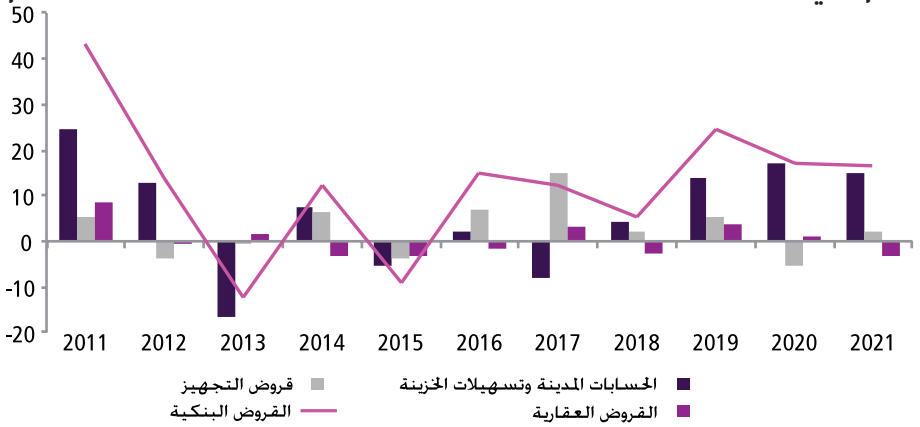

المصدر: بنك المغرب

وفيما يتعلق بأصول الشركات غير المالية، فقد تزايدت بواقع 33,2 مليار درهم سنة 2021 نتيجة لارتفاع ودائعها بمبلغ 19,9 مليار ومحفظتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 13,4مليار، بالإضافة إلى انخفاض سندات الخزينة التي في حوزتها بواقع 1,1 مليار.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

	2020	2021
الحاجة إلى التمويل[1]	**-12,3**	**-28,7**
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)	**2,3**	**33,2**
الودائع	1,0	19,9
منها الودائع تحت الطلب	9,9	17,8
الودائع لأجل	-8,8	2,1
سندات الخزينة	2,9	-1,1
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-2,1	13,4
احتياطيات تقنية للتأمين	0,5	0,5
التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)	**22,9**	**13,4**
سندات أخرى من غير الأسهم	10,7	5,7
قروض المؤسسات المالية	12,2	7,7

[1] تم تقديرها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط.

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكلير.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

تراجعت الأصول المالية[1] للأسر من 109,9 مليار درهم إلى 65,5 مليار درهم سنة 2021. ويعكس هذا التطور بالأساس تزايد حيازتها للنقد[2] بواقع 19,4 مليار، فضلاً عن ارتفاع ودائعها بواقع 22,7 مليار، مع انتعاش الودائع تحت الطلب بما قدره 23,5 مليار. من جهة أخرى، تحسنت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها بواقع 5,9 مليار.

رسم بياني 4.9.1: تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك (بملايير الدراهم)

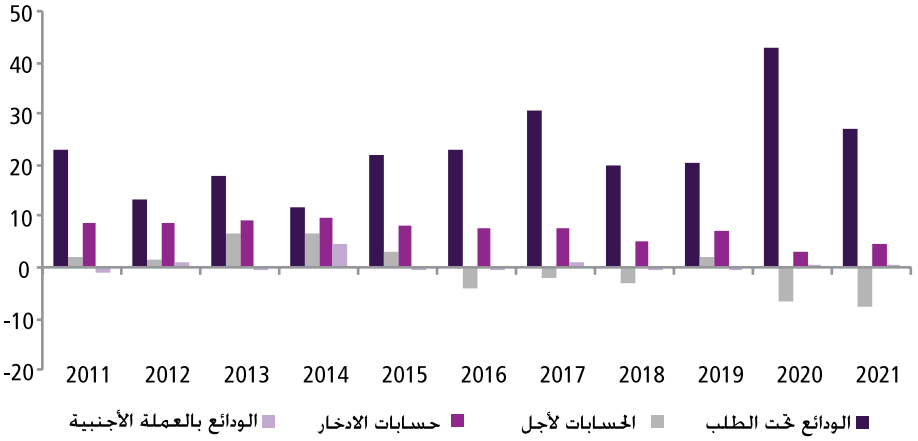

وفيما يخص التزامات الأسر، ارتفع تدفق القروض الممنوحة من لدن الشركات المالية بمبلغ 21,2 مليار درهم سنة 2021 بعد 13,8 مليار. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت قروض الاستهلاك بواقع 1,4 مليار بعد أن تراجعت بواقع 2,3 مليار، في حين تزايدت قروض السكن بمبلغ 10,5 مليار مقابل 7,4 مليار سنة 2020.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

	2020	2021
القدرة على التمويل[1]	**36,7**	**11,4**
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء الأسهم)	**109,9**	**65,5**
العملة	50,4	19,4
الودائع	42,8	22,7
سندات الدين القابلة للتداول	-0,1	-0,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	0,0	5,9
الاحتياطيات التقنية للتأمين	16,8	18,1
التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية)	**13,8**	**21,2**
القروض	13,8	21,2

1 تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط.

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكلير.

[1] باستثناء القروض التجارية والأسهم.

[2] يعادل تطور التداول النقدي الإجمالي في ظل افتراض عدم حيازة النقد من قبل الشركات غير المالية.

الجزء الثاني

الحكامة وإنجاز مهام البنك

أبرز أحداث السنة

امتدت جائحة كوفيد-19 إلى سنة 2021 واستمرت في التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي. في ظل هذه الأوضاع الصعبة، حافظ البنك على معظم التدابير التيسيرية التي اعتمدها في 2020 في إطار مواجهة الأزمة.

فعلى مستوى السياسة النقدية، واصل بنك المغرب توجهه التيسيري حيث حافظ على كافة التدابير سواء التقليدية أو غير التقليدية. وأبقى مجلس البنك على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 1,50%، وهو المستوى الأدنى تاريخيا، ونسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%. بموازاة ذلك، استمر البنك في تنفيذ برنامجه الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وفي تعزيز اللجوء لأدوات تمويل طويلة الأمد كما استجاب طيلة السنة لكافة طلبات السيولة التي تقدم بها النظام البنكي.

وفي نفس الوقت، استمر البنك في تتبع مكامن الضعف التي تتعرض لها المؤسسات البنكية وفي تعزيز مراقبته الاحترازية مع السهر على الخصوص على ضمان مراقبة دقيقة لجودة الأصول ومستوى تغطية مؤن المحافظ للقروض الحساسة والمتعثرة.

وعلى المستوى القانوني، قام بإلغاء جل التدابير الاحترازية المؤقتة التي أقرها خلال الجائحة، وبالاعتماد المسبق لتخفيف ترجيح المخاطر المطبق على تعرض مؤسسات الائتمان إزاء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

بموازاة ذلك، واصل البنك تنفيذ أوراشه الهيكلية ومنها على الخصوص إصلاح نظام الصرف. هكذا، اتسمت السنة بتتبع وثيق لسوق الصرف وبمواصلة الأشغال الهادفة إلى تعزيز إطاره التشغيلي. وللمرة الأولى، قام البنك بتنظيم عمليات مزايدة لشراء العملات الأجنبية من أجل ضبط السوق على نحو أفضل. وعلى نفس المنوال، استمر في مواكبة الفاعلين الاقتصاديين بشأن رهانات هذا الإصلاح من خلال تنظيم العديد من الأنشطة التواصلية والتحسيسية.

فيما يخص الاستقرار المالي، قام البنك على مستوى الحكامة بإعداد إطار مرجعي لسياسته الاحترازية الكلية، وإلى جانب الجهات الأخرى المشرفة على القطاع المالي، بتحضير خارطة الطريق الجديدة للفترة 2022-2024. وعلى الصعيدين التحليلي والتشغيلي، عمد البنك إلى إنجاز تمرينين من اختبارات الإجهاد الكلي (Macro stress tests) للقطاع البنكي لتقييم مدى قدرته على الصمود مع مواصلة تطوير وتعزيز الأدوات الاحترازية الكلية.

أما فيما يتعلق بالجانب النقدي، ورغم المعيقات التي تسببت فيها الأزمة الصحية، فقد استطاع البنك الوفاء بجميع التزاماته إزاء شركائه وزبائنه. هكذا، قام بإنتاج 500 مليون ورقة بنكية جديدة و103 مليون قطعة نقدية جديدة وذلك في آجال مثلى. إلى جانب ذلك، قام بتكييف طرق إنتاجه التنظيمية والتشغيلية بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على الوثائق التعريفية والنفعية المؤمنة.

وفيما يخص أنظمة ووسائل الأداء، واصل البنك تعزيز الأطر التشغيلية والإشرافية للأسواق المالية من خلال أتمتة التقارير، وإجراء مهام مراقبة في عين المكان لدى مؤسستي أداء وإنجاز تمرين لاختبار الإجهاد لبنية سوق مالي ذات أهمية نظامية. وأخذا بالاعتبار الرقمنة المتزايدة للخدمات المالية، قام البنك بتشكيل لجنة خاصة بالعملة الرقمية للبنك المركزي والأصول الرقمية الأخرى بغية تعميق التفكير في هذا المجال. وعلى المستوى الوقائي، تميزت السنة بإعطاء الانطلاقة لخدمة جديدة تهدف إلى مركزة المعلومات المتعلقة بالشيكات غير الصحيحة ومنح التجار والمقاولات إمكانية التأكد من صحة الشيكات المقدمة للأداء. علاوة على ذلك، واصل البنك، بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وعلى صعيد آخر، شرع البنك في القيام بعدة أنشطة بغية تعزيز أدوات حكامته. وهكذا، تم إنجاز تمرين تقييم ذاتي لإطار شفافية البنك استنادا إلى مدونة شفافية البنوك المركزية لصندوق النقد الدولي. وبالنظر إلى التداعيات المحتملة للأزمة الصحية وأخذا بالاعتبار ظهور تحديات ورهانات جديدة، تمت بلورة تقييم منتصف الطريق للمخطط الاستراتيجي 2019-2023 بغية تقدير التقدم المحرز مقارنة بالأهداف الأولية وإدخال التعديلات الضرورية. بموازاة ذلك، تم تنظيم تمرين لمحاكاة الأزمة حول سيناريو هجوم سيبراني كبير بهدف تقييم مدى مناعة البنك وتحديد الأنشطة ذات الأولوية من أجل تحسينها. وفيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، فتح البنك عدة أوراش تهدف إلى تشجيع المالية الخضراء في الوقت الذي أعد فيه على المستوى الداخلي حصيلة إصداراته من الغازات الدفيئة بغية تحديد برنامج لتقليصها. من ناحية أخرى، وعلاوة على جهوده في مجال التقيد بالقوانين والقواعد الجاري بها العمل، عكف البنك على وضع إطار مرجعي للمطابقة يغطي القواعد الداخلية كما الخارجية، المطبقة على أنشطته ووحداته.

وبالرغم من القيود التي فرضتها الأزمة الصحية، حافظ بنك المغرب على انفتاحه وقربه من محيطه الخارجي. لهذه الغاية، فقد ضاعف قنواته التواصلية مركزا بشكل متزايد على الفرص التي تتيحها الرقمنة لينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي اللقاءات مع وسائل الإعلام والإصدارات المؤسساتية، والترويج للأنشطة الثقافية للمتحف وللتعريف بشكل أكبر بالمهام المنوطة به. بدوره، واصل متحف البنك مختلف أنشطته من خلال تنظيم العديد من المعارض الموضوعاتية والمنفردة والترويج للمجموعات النقدية والفنية التي يتوفر عليها سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وفي مجال التعاون، أبرم البنك اتفاقيات شراكة جديدة، وشارك في عدة ملتقيات ومؤتمرات دولية ونظم العديد من أنشطة التعاون مع بنوك مركزية أخرى.

وما كانت هذه الإنجازات والمكتسبات لتتحقق لولا التعبئة الكبيرة التي أبان عنها نساء ورجال بنك المغرب. وانطلاقا من وعيه بأهمية الحفاظ على صحة العاملين بالمؤسسة وضمان رفاهيتهم وتحقيق ذواتهم وتوفير ظروف عمل مواتية، ما فتئ البنك يبذل كافة الجهود الملائمة لتطوير موارده البشرية. وطيلة الأزمة، قام بوضع الإجراءات الضرورية لحماية ومساعدة كافة منتسبيه. وفي نفس الوقت، تميزت السنة بإعطاء الانطلاقة لسلسلة من المحاضرات عبر الأنترنت لفائدة عدد كبير من المستخدمين، تهدف إلى تشجيع ثقافة الجمع بين حسن الأداء والرفاهية في العمل. بموازاة ذلك، تم إثراء العرض من الأنشطة التكوينية بدورات متخصصة ووحدات جديدة تركز على تطوير الكفاءات التقنية والعرضية والسلوكية. أيضا، وفيما يتعلق بسياسة التوظيف، انصبت الجهود على تعزيز علامة المشغل للبنك واستقطاب الكفاءات. وأخيرا، استمر البنك في جعل المساواة المهنية بين النساء والرجال مبدأ أساسيا في سياسة تثمين والنهوض بالرأسمال البشري.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة

تستند البنية التنظيمية للبنك، بعد وضع مخططها الاستراتيجي 2019-2023 على 21 وحدة، ووظيفة المطابقة ووظيفة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة إلى جانب خمس هيئات دائمة للحكامة تتدخل، حسب كل واحدة منها، في مجال أو عدة مجالات أنشطة.

رسم تخطيطي 1.1.2: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب

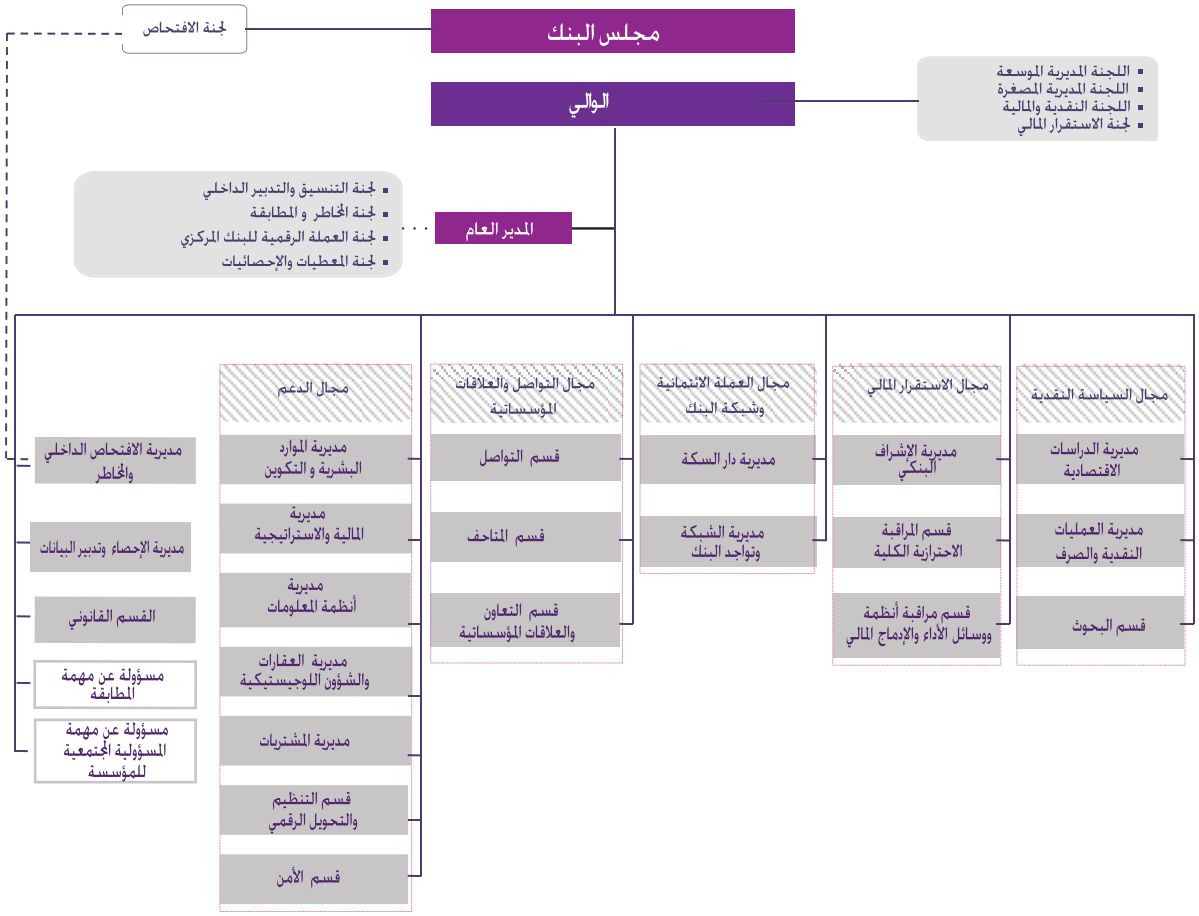

تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي ولجنة الإدارة. ويتولى مراقبة البنك ثلاث أجهزة، وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

رسم تخطيطي2.1.2: أجهزة حكامة بنك المغرب

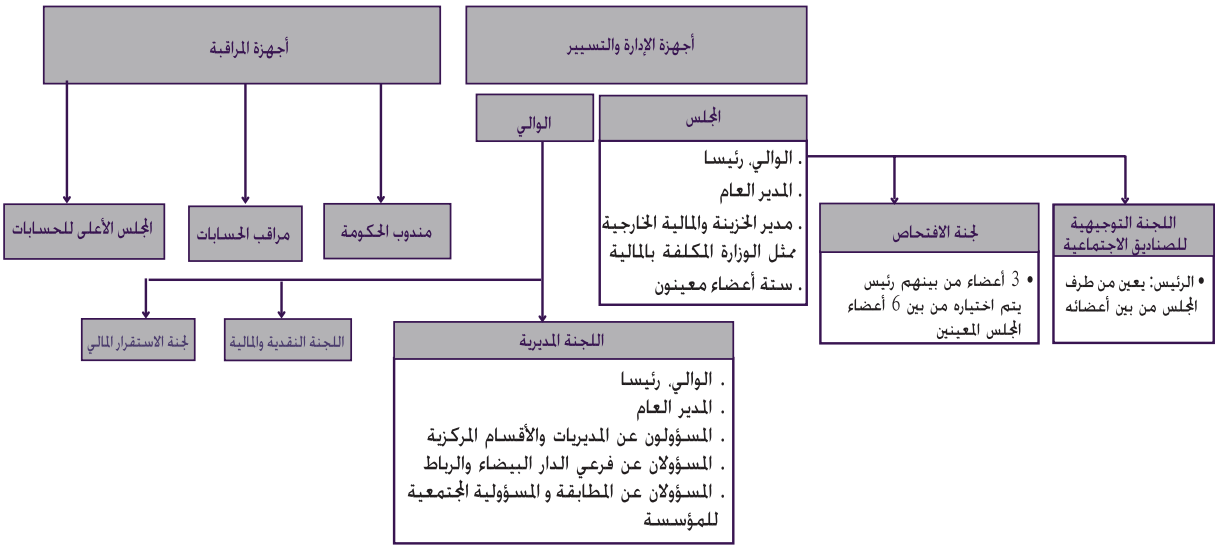

أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيسا، والمدير العام وكذا ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة. ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وكفاءتها في المجال النقدي، والمالي والاقتصادي، والتي لا تمارس انتدابا تشريعيا عموميا ولا تتحمل مناصب مسؤولية في المقاولات العمومية أو الخاصة أو في الإدارة العمومية. ويتم اقتراح ثلاثة من هؤلاء الأعضاء من قبل الوالي والثلاثة الآخرين من الوزير المكلف بالمالية. بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس الإدارة سنة 2020، تم توضيح معايير التعيين، على النحو المنصوص عليه في القانون المتعلق بالقانون الأساسي للبنك، ولا سيما فيما يتعلق بالمهارات الفردية والجماعية للأعضاء المذكورين، وتنوع ملفاتهم الشخصية والمساواة بين الجنسين. تم نشر السير الذاتية للأعضاء المعينين في 2020 على الموقع الإلكتروني للبنك.

ويعين هؤلاء الأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس، دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وتنعقد دورات مجلس البنك مرة واحدة على الأقل فصليا وفقا لجدول زمني محدد سلفا ومعلن عنه للعموم ويقوم بتحديد توجه السياسة النقدية بناء على التحاليل والتوقعات المعدة من طرف مصالح البنك. وفي نهاية كل اجتماع، يصدر على الفور بيان صحفي يوضح قرارات المجلس والأسس التي استند إليها، ثم يعقد الوالي مؤتمراً صحفياً يُذاع على الهواء مباشرة. يحدد القانون الداخلي للمجلس طرق إعلان قرارات السياسة النقدية للعموم. وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني.

كما يعمل المجلس على تحديد القواعد العامة التي تنظم عملية تدبير احتياطيات الصرف ويسهر على تتبع نتائج هذا التدبير. ويحدد خصائص الأوراق البنكية والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويتخذ القرارات المتعلقة بطرحها أو سحبها من التداول وفق المقتضيات القانونية الواردة في هذا الشأن. ويكلف المجلس أيضا بتسيير البنك، خاصة الجوانب ذات الصلة بالسياسة العامة، والتدبير المالي والمحاسبة وكذا التنظيم وله صلاحية إقرار أي إجراءات يمكن تطبيقها في الحالات الاستثنائية أو الاستعجالية وإحداث أي أداة تدخل أخرى في السوق النقدية أو سوق الصرف عدا تلك الواردة في القانون.

وتم إنشاء لجنتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

- لجنة الافتحاص التي تتولى دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتحاص الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء الرأي بشأنها. وتتكون من ثلاثة أعضاء، يتم تعيينهم ضمن أعضاء المجلس الستة، وتجتمع أربع مرات في السنة، 10 أيام قبل اجتماعات المجلس. ويحدد ميثاق، مصادق عليه من طرف المجلس، أدوار لجنة الافتحاص والمسؤوليات المنوطة بها وكيفيات سيرها، وتحدد هذه الأخيرة بالتفصيل في قانون داخلي. الأعضاء الجدد المعينون في 2020 هم السيد مصطفى الموساوي كرئيس، والسيدة منى الشرقاوي والسيد فتح الله ولعلو. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية الافتحاص الداخلي والمخاطر؛
- تكلف لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بإدارة الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الصحية لمستخدمي البنك وبضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. ويترأسها أحد أعضاء المجلس، وتتكون من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي، وتدبير الموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف، إلى جانب اثنين من ممثلي الموظفين. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس كيفيات سير هذه اللجنة. وترأس اللجنة منذ سنة 2020 السيدة نجاة المكاوي. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية المالية والاستراتيجية.

وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة، يقوم مجلس البنك بإنجاز تقييم ذاتي لطريقة عمله مرة كل سنتين.

في سنة 2021، تم تعديل القانون الداخلي لمجلس البنك، المعتمد منذ 24 مارس 2015، بغية الأخذ بالاعتبار للمقتضيات الجديدة المتعلقة بقانون رقم 40-17 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب، والدروس المستفادة من الأزمة الصحية، لاسيما فيما يخص عقد الاجتماعات الاستثنائية أو المؤتمرات عن بعد.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك. ويساعده المدير العام الذي يقوم بممارسة كافة المهام التي يسندها إليه الوالي وتحت سلطته المباشرة. ويحل المدير العام محل الوالي في حال غيابه أو في حال عدم تمكنه من الحضور.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. ويرأس هذه اللجنة الوالي، وتتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المركزية ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة وكذا فرعي البنك في الرباط والدار البيضاء. تعقد اجتماعات شهرية حسب برنامج محدد مسبقا. وكما تجتمع في صيغتها المصغرة مرة واحدة كل فصل لضمان تتبع تنفيذ الاستراتيجية الرقمية والمشاريع الكبرى المدرجة في المخطط الاستراتيجي.

كما يتلقى الوالي المساعدة من:

- اللجنة النقدية والمالية في المجالات ذات الصلة بالسياسة النقدية وسياسة الصرف وتدبير احتياطيات الصرف والإشراف البنكي والاستقرار المالي وأنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي والبحث. ومرة كل فصل، يسبق اجتماعات هذه اللجنة اجتماع تحضيري، يرأسه المدير العام، يهدف لإعداد إجتماعات اللجنة النقدية والمالية من خلال القيام بتقييم أولي للتوقعات الماكرو اقتصادية للبنك. ويشارك فريق التوقعات التابع للمديرية المكلفة بالدراسات الاقتصادية في اجتماعات مجلس البنك واللجنة النقدية والمالية والاجتماعات التحضيرية.
- لجنة الاستقرار المالي التي تجتمع بوتيرة فصلية وتنظر في المخاطر والتهديدات على الاستقرار المالي وتتدارس التدابير الملائمة للتخفيف منها.

بموازاة ذلك، هنالك لجنتان بالبنك يترأسهما المدير العام، تشمل صلاحياتها مجالات أنشطة محددة، وتخضع قراراتها لموافقة الوالي:

- لجنة التنسيق والتدبير الداخلي: وهي مكلفة بدراسة السياسات والمشاريع والقضايا ذات الصلة بالتدبير الداخلي التي تحتاج إلى تنسيق بين مختلف الوحدات، لا سيما ما يرتبط بالاستراتيجية والسياسات الخاصة بمختلف المجالات ومحفظة المشاريع والميزانية والموارد؛
- لجنة المخاطر والمطابقة: تقوم بدراسة واعتماد سياسات تدبير المخاطر وكذا آليات سلامة المعلومات والأمن الإلكتروني واستمرارية النشاط وتدبير الأزمات والأخلاقيات والمطابقة. بالإضافة إلى ذلك، تنبثق عن هذه اللجنة المؤسسات التالية: لجنة الأخلاقيات، لجنة استشارية لمطابقة المشتريات، لجنة للوقاية من غسل الأموال، لجنة ضريبية؛
- تكلف لجنة العملة الرقمية للبنوك المركزية بدارسة القضايا المرتبطة بالعملة الرقمية للبنوك المركزية والأصول الرقمية الأخرى من أجل تعميق التفكير في هذا المجال؛
- تكلف لجنة المعطيات والإحصائيات بتدارس واعتماد القرارات المرتبطة باستراتيجية معطيات وإحصائيات البنك وبتتبع تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة. وتقوم أيضا بتدارس والموافقة على الفرص المتعلقة بالأوراش الجديدة للمعطيات، والحاجيات من المعطيات الواجب تجميعها أو إنتاجها وكذا مشاريع البحث وتحليل البيانات (Data Analytics).

أجهزة الرقابة

يراقب مندوب الحكومة لحساب الدولة وبإسم الوزير المكلف بالمالية صحة العمليات المالية للبنك بالنظر إلى الأحكام القانونية والتشريعية المطبقة عليها. ويشارك، مع توفره على صوت استشاري، لاجتماعات مجلس البنك ويقدم كافة الاقتراحات التي يراها ضرورية.

وتخضع حسابات بنك المغرب، بموجب أحكام المادة 43 من القانون رقم 17-40 المتعلق بقانون الأساسي، لافتحاص سنوي تحت مسؤولية المدقق الخارجي الذي يشهد على صحة القوائم التركيبية للبنك، ويعمل على تقييم آليته الخاصة بالمراقبة الداخلية ويقدم تقريره إلى المجلس. ويعين هذا الأخير المدقق الخارجي بعد مراجعة لجنة الافتحاص لعملية الانتقاء ويحدد مدة انتدابه. وينجز التدقيق القانوني وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب والمستلهمة بشكل كبير من المعايير الدولية للتدقيق (ISA).

وينظم التدقيق الخارجي بموجب تعليمة داخلية تحدد معايير الانتقاء التالية: (أ) ألا يكون في وضع رقابة ذاتية، أخذا بالاعتبار القواعد التنظيمية لمهنة المحاسب (هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب والاتحاد الدولي للمحاسبين 2009)؛ و(ب) الانتماء إلى شبكة دولية مرموقة للتدقيق المالي؛ و(ج) أن يكون قد أنجز مهام مراقبة الحسابات لفائدة البنوك المركزية سواء بشكل مباشر أو من خلال شبكته الدولية؛ و(د) أن يكون متمتعا بوضع مالي جيد؛ و(ه) أن يكون مستقلا إزاء بنك المغرب. وفيما يتعلق بفريق المدققين الخارجين، يجب أن يكون متعدد الاختصاصات، وأن يتوفر على المؤهلات المطلوبة وعلى خبرة جيدة في الميادين البنكية والمالية.

وتحدد هذه التعليمة أيضا المعايير الموالية، التي تتيح التأكد من استقلالية مراقب الحسابات: (أ) امتناع المدقق الخارجي عن إنجاز خدمات استشارية لحساب البنك، ؛ و(ب) حجم أتعابه بالنظر إلى رقم المبيعات الإجمالي الذي يحققه؛ و(ج) غياب أية علاقة تبعية أو مصلحة من أي نوع مع بنك المغرب أو علاقة قرابة أو مصاهرة مع أعضاء مجلس البنك ومسيريه.

يقوم البنك بدراسة وضعيات تضارب المصالح قبل عرضها أمام لجنة الافتحاص لتقييمها. إضافة إلى ذلك، يقدم مراقب الحسابات سنويا للجنة الافتحاص شهادة تؤكد استقلاليته إزاء البنك. وتقوم لجنة الافتحاص بمراجعة الخطة السنوية لتدخلاتها وانسجامها مع أشغال الافتحاص الداخلي وتأخذ علما بخلاصات مهمته.

- وبعد انتهاء مدة انتداب شركة Mazars، تم تعيين مكتب Deloitte سنة 2021 مراقبا لحسابات البنك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد (2021-2026).

ويخضع البنك لمراقبة مجلس الحسابات. ويقوم سنويا بموافاته وفق الشكليات المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل بالوثائق المحاسبية وكذا تلك الخاصة بهيئات الاحتياط الاجتماعي لمستخدميه. كما يوافيه بمحاضر اجتماعات مجلس البنك الخاص بميزانيته وممتلكاته، مصحوبة بنسخة من تقارير المدققين الخارجيين.

وأخيرا، يمكن أيضا الاستماع للوالي من لدن اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان، بمبادرة منها، حول مهام البنك وذلك طبقا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي كرسه الدستور.

لجنة الافتحاص

خلال سنة 2021، عقدت لجنة الافتحاص خمسة اجتماعات حيث قامت بمراجعة الحسابات السنوية للبنك المنتهية في 31 دجنبر 2020 وأوصت بالموافقة عليها في مجلس البنك. كما سهرت على مطابقة العملية الخاصة بانتقاء مراقب الحسابات الجديدة الذي تم تعيينه للفترة 2021-2026.

من جهة أخرى، اطلعت اللجنة على الخلاصات الرئيسية للتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2020، لا سيما الجوانب ذات الصلة بنضج هذا النظام ومكوناته المختلفة. كما تدارست مشروع تعديل ميثاق هذا النظام قبل تقديمه إلى مجلس البنك للموافقة عليه.

أيضا، اطلعت اللجنة على نتائج آلية التحكم في المخاطر التشغيلية، والمالية والاستراتيجية وتلك المتعلقة بسمعة المؤسسة برسم سنة 2021 وأبدت رأيها حول البرنامج السنوي للافتحاص الداخلي برسم سنة 2022، قبل الموافقة عليه من لدن مجلس البنك. إضافة إلى ذلك، قامت بتدارس التقدم المحرز في تنفيذ توصياتها التي شملت بالأساس تعزيز آليات تدبير المخاطر والرقابة مع الأخذ بالاعتبار سياق الأزمة المرتبط بجائحة كوفيد-19. هكذا، ومن أصل 15 توصية في المجمل، تم إنجاز 13 منها برسم سنة 2021 فيما توجد توصيتان في صيغتهما النهائية.

تماشيا مع أفضل ممارسات الحكامة، تم إنجاز تمرين تقييم ذاتي لعمل اللجنة في 2021. وتم إطلاع مجلس البنك على نتائج هذا التمرين، التي اعتبرت مرضية، خلال اجتماعه في 21 دجنبر. وتم تحديد محاور لتطويرها وتنفيذها.

لجنة قيادة الصناديق الاجتماعية

تماشيا مع ميثاق قيادة الصناديق الاجتماعية، عقدت لجنة القيادة، التي يترأسها أحد أعضاء مجلس البنك، مع المسيرين الخارجيين للأصول بهدف تدارس إنجازات الصناديق الخاصة بتقاعد المستخدمين والتعاضدية برسم سنة 2012، وقامت بإقرار الحصيلة الاكتوارية لهذين النظامين وبرفع خلاصات التقرير السنوي للصناديق الاجتماعية ومشاريع القرارات لموافقة مجلس البنك خلال جلسته المنعقدة في مارس 2022.

2.1.2 الاستراتيجية

تزامنت سنة 2021 مع بلوغ مرحلة نصف الطريق للمخطط الاستراتيجي 2019-2023 وشكلت فرصة لتحليل نجاعة الخيارات الاستراتيجية للبنك بالنظر إلى التطورات الأخيرة في محيطه، ولتقييم المراحل التي تم قطعها واتخاذ القرارات بشأن التعديلات المطلوبة.

وتظل الأولويات الاستراتيجية للبنك إجمالا ملائمة في سياق يتسم بالتقلبات والشكوك وتغيرات المفاهيم التي ترتبت أو تسارعت عن جراء الأزمة الصحية. وتم إدخال تعديلات طفيفة شملت بالأساس: (أ) الأخذ بالاعتبار جانب «الصمود ما بعد الأزمة» على مستوى الهدف المرتبط بتدعيم التقنين البنكي؛ و(ب) تطوير فهم التغيرات الأخيرة في عادات الوحدات الاقتصادية وآليات انتقال السياسة النقدية في محيط ما بعد الكوفيد؛ و(ج) تسريع وتيرة الأشغال المرتبطة بالعملة الرقمية للبنك المركزي؛ و(د) إعادة تموقع أنشطة دار السكة في السوق الوطني لطباعة الأوراق البنكية والوثائق المؤمنة؛ وكذا (هـ) النهوض بالثقافة الرقمية والابتكار.

وعلى مستوى الإنجازات، نستعرض في الجدول أدناه أبرز ما تم تحقيقه من تقدم برسم السنة الثالثة من تنفيذ المخطط الاستراتيجي.

جدول 1.2.1.2 : لتقرير المرحلي الثالث حول تنفيذ المخطط الاستراتيجي 2019-2023

مجال السياسة النقدية	
إصلاح نظام الصرف	آلية تحليل وتوقع السياسة النقدية
• تتبع وثيق للتطورات على مستوى سوق الصرف والمتطلبات الضرورية للمراحل المستقبلية من الإصلاح؛ • مواصلة ملاءمة الإطار التشغيلي للإصلاح؛ • مواكبة الفاعلين من خلال تنظيم أنشطة تواصلية وتحسيسية.	• مواصلة ملاءمة آلية التوقعات الماكرو اقتصادية وتلك الخاصة بمحاكاة السياسات العمومية؛ • تحسين مشروع الإطار المرجعي لاستهداف التضخم.
المعطيات والإحصائيات	أنشطة البحث
• نشر أربع بحوث • تعزيز انفتاح البنك على الوسط الأكاديمي ومجال البحث	• وضع خارطة طريق متعلقة بالبيانات والإحصاءات الخاصة بالبنك
مجال الإشراف البنكي، والاستقرار المالي والشمول المالي	
الإشراف البنكي	
• تعزيز الإطار الاحترازي للبنوك؛ • مواصلة مواءمة إطار الإشراف للجهات الفاعلة في المالية التشاركية؛ • النهوض بالمالية الخضراء وتدبير المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ؛ • تعزيز إجراءات حماية مستهلكي الخدمات البنكية؛ • مواكبة رقمنة الخدمات المالية.	

أنظمة ووسائل الأداء	الاستقرار المالي
• إنشاء لجنة العملة الرقمية للبنك المركزي؛ • وضع اللمسات الأخيرة للدراسات الخاصة بقبول الأداء الإلكتروني وإطلاق برنامج المجموعة الاستشارية لمساعدة الفئات الأكثر هشاشة؛ • مواصلة تعزيز الأطر الإشرافية والتشغيلية للبنيات التحتية للأسواق المالية.	• وضع إطار مرجعي للسياسة الاحترازية الكلية؛ • تعزيز الآليات التشغيلية والتحليلية للسياسة الاحترازية الكلية.

الشمول المالي

- تعزيز الإجراءات الهادفة إلى تسريع الشمول المالي من خلال النظام البنكي؛
- انعقاد نسخة 2021 لأيام الثقافة المالية والشمول المالي؛
- مواصلة الجهود لتعزيز بزوغ التقنيات المالية FinTech.

شبكة البنك، والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة

- مواصلة أشغال تحديث القطاع الائتماني؛
- مراجعة الإطار القانوني الذي ينظم معالجة وإعادة تدوير العملة الائتمانية؛
- تعزيز نظام مراقبة القيم؛
- إنشاء وحدة إنتاج البطاقات التعريفية المؤمنة وحل إضفاء الطابع الشخصي على البطاقات الرمادية ورخص القيادة الإلكترونية؛
- توسيع محفظة زبناء دار السكة لتشمل شركاء مؤسساتيين جدد؛
- تعزيز أنشطة البحث وتطوير دار السكة في مجال الطباعة المؤمنة.

الحكامة

- التقييم الذاتي لإطار شفافية البنك بناء على دليل الشفافية المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي؛
- تنظيم اختبار محاكاة الأزمات حول سيناريو هجوم إلكتروني كبير؛
- إرساء عملية مدمجة بشأن أنظمة التسيير؛
- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته؛
- تعزيز الـتواصل؛
- تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للبنك؛
- تحديد النظام المرجعي لالتزامات المطابقة؛
- تعزيز حضور البنك وعلاقات تعاونه مع المؤسسات الوطنية والدولية.

الموارد

الموارد البشرية والتكوين والرفاه	النظام المعلوماتي والرقمي
• مواصلة جهود تعزيز العلامة الخاصة ببنك المغرب كمؤسسة مشغلة؛ • تعزيز آلية التوريد؛ • إثراء عروض التكوين؛ • صياغة إجراءات تشجع على الرفاه في العمل.	• تعزيز البنية التحتية لخدمات أنظمة المعلومات للبنك؛ • تطبيق سياسة التقنية السحابية؛ • تسريع إعادة هندسة العمليات الخاصة بالمشتريات والميزانية وتسديد الفواتير.

- مواصلة أشغال المواكبة التي قام بها الفريق الطبي منذ ظهور فيروس كوفيد-19؛
- مواصلة تنفيذ «المجال الرقمي للعمل » الخاص بالبنك.
- مواصلة الإجراءات التجريبية لتحسين مهن البنك وأنشطته؛
- مضاعفة إجراءات تنفيذ التغيير حول التحول الرقمي؛
- انخراط «فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية» الخاص بالبنك بمجموعات دولية جديدة متخصصة في مجال الأمن الإلكتروني وإطلاق عملية إنشاء مجموعة مالية وطنية في هذا المجال.

3.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

نظام المراقبة الداخلية

يشكل نظام المرقابة الداخلية للبنك، المستوحى من الإطار المرجعي للجنة المنظمات الراعية للجنة تريدوا COSO، موضوع تقرير حصيلة سنوية تشمل جميع مكوناته[1]. تتم صياغة هذا التقرير على أساس نتائج التقييم الذاتي للكيانات لأنظمة الرقابة الخاصة بها، والتخطيط الشامل للمخاطر التشغيلية والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مهام الافتحاص الداخلي والخارجي وكذلك تلك الصادرة عن لجنة الافتحاص.

واصل البنك موائمة نظام مراقبته الداخلية أخذا في الاعتبار تداعيات الأزمة الصحية. في هذا الصدد، تم تنفيذ العديد من الإجراءات، بما في ذلك، على وجه الخصوص، إعادة تكييف تطبيق خطط تدبيرالأزمات واستمرارية النشاط مع خصوصيات السياق. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع خارطة مخاطر مرتبطة بأنشطة البنك الناجمة عن الأزمة وفق مقاربة أكثر مرونة، مكنت من التطبيق السريع لإجراءات التحكم المرتبطة بها. وقد تم الحفاظ على اليقظة بهدف ضمان أمن معلومات في ظل التبادلات الداخلية والخارجية التي تتزايد رقمنتها بشكل أكبر وفي ظل التهديدات المرتبطة بالأمن الإلكتروني المتفاقمة في سياق الأزمة الصحية.

بالموازاة مع ذلك، تواصل مشروع إعادة هيكلة وتعزيز نجاعة آليات التحكم الدائمة. وتم في هذا الصدد تنفيذ العديد من الأشغال، من بينها على وجه الخصوص تحسين أدوات تسيير ومراقبة هذا التحكم.

الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا تتجلى مهمته في منح الأطراف المعنية الرئيسية (مجلس الإدارة ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه من خلال اعتماد مقاربة نظامية ومنهجية في تقييم عملياته المرتبطة بالتحكم في المخاطر والمراقبة الداخلية وحكامة المقاولة.

[1] بيئة المراقبة، تقييم المخاطر، أنشطة المراقبة، المعلومات المالية وغير المالية، التسيير.

في هذا الصدد، يقوم بالتخطيط للمهام وتنفيذها، وفقًا لمقاربة مبنية على المخاطر، قائمة على افتحاص شامل يهم مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. بالإضافة إلى تحليل المخاطر، يأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار التحديات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وانتظارات الأطراف المعنية المذكورة أعلاه. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والمقتضيات التنظيمية والمساطر الجاري بها العمل، وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وأمن المعلومات.

العمليات الرئيسية التي شملتها مهمة الافتحاص لسنة 2021

العمليات المتعلقة بالتسيير	العمليات المتعلقة « بالمهن »	العمليات المتعلقة « بالدعم »
- المخاطر والمراقبة الداخلية - أمن المعلومات	- السياسة النقدية - البنيات التحتية للأسواق المالية ووسائل الأداء - الأنشطة الائتمانية - الإشراف البنكي وعلى الأسواق	- نظام المعلومات - الموارد البشرية - المعلومات المالية - السلامة الجسدية - المشتريات

من جهة أخرى، ووفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية التي يحددها معهد المدققين الداخليين (IIA)، تتم جدولة تقييمات الافتحاص الداخلي على المستوى الداخلي والخارجي، بما يتماشى مع الدورة الإستراتيجية للبنك. تقوم بهذه التقييمات مكاتب مختصة، يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض على المستوى الدولي أو من قبل بنوك مركزية نظيرة. منذ سنة 2009، تم إجراء خمسة تقييمات في هذا السياق أكدت مطابقة التدقيق الداخلي لهذه المعايير.

بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الأزمة الصحية، كان من الضروري تعديل أساليب تدخل الافتحاص الداخلي ونطاق تدخله ليأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عن هذه الأزمة، سعيا منه لتحقيق مرونة أكبر. على هذا النحو، تم تنفيذ أغلبية المهام عن بعد باستخدام التقنيات الجديدة التي وضعها البنك. وتم تعزيز اللجوء إلى استخدام تحليل البيانات (Data Analytics) في مهام الافتحاص بشكل كبير، مما مكن من تحسين عملية توقع مجالات المخاطر وتحسين التدخلات في هذا المجال.

تدبير المخاطر

المخاطر الاستراتيجية

خلال سنة 2021، ومن أجل مواكبة التقييم النصف المرحلي للمخطط الاستراتيجي للبنك تم تحيين المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف المحددة في المخطط الاستراتيجي. وترتبط هذه الأخيرة بشكل أساسي بتنسيق أو انخراط الأطراف المعنية من أجل ريادة بعض المشاريع التي يتم تنفيذها بالاشتراك مع الهيئات الأخرى، والأخذ في الاعتبار

بكيفية مناسبة التغيير أو تطور السياق الناجم بشكل خاص عن الأزمة الصحية، والتأخير في اعتماد الإصلاحات القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل العديد من المشاريع الاستراتيجية بالإضافة لمقاومة التغيير.

ومن أجل إدارة المخاطر بشكل أفضل، حدد البنك الإجراءات الوقائية اللازمة ونفذ مجموعة من المؤشرات الرئيسية لمراقبتها.

المخاطر التنفيذية

يتم تدبير المخاطر التنفيذية حسب مقاربة تميز المخاطر الإنسانية، التنظيمية، والعملياتية، وكذا المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية. وفيما يخص التنظيم، يتكلف مدير المخاطر داخل كل مديرية بتقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة والعمليات التي تتم في الوحدة التي ينتمي إليها وبالتأكد من تطبيق الإجراءات الهادفة إلى التحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية لتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية، إلى جانب دورها في المواكبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر.

خلال سنة 2021، أولى البنك اهتماما خاصا بالمخاطر التشغيلية، والتي قد يؤدي تحقيقها إلى الإضرار بأهداف المتانة أو تعطيل أداء مهامه الأساسية. وبالفعل، عرفت بعض المخاطر المدرجة في الخريطة الشاملة للبنك زيادة في أهميتها بسبب عدم اليقين والاضرابات التي سببتها الأزمة الصحية. ويتعلق الأمر بمخاطر عدم استمرارية النشاط الناجمة عن الإصابات بالمتحور الجديد والمخاطر الإلكترونية بالإضافة لمخاطر الانحرافات الكبيرة في توقعات الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ العديد من الإجراءات للسيطرة على هذه المخاطر، بما في ذلك تكييف مخطط متانة البنك للاستجابة بشكل أفضل لسياق الأزمة الصحية، وتنفيذ استراتيجية تحسيسية واسعة النطاق حول سلامة المعلومات والمنظومات التقنية من أجل مواجهة المخاطر الإلكترونية بالإضافة لتعزيز نماذج التوقع وإطار تحليل السياسة النقدية. موازاة مع ذلك، اعتمد البنك مقاربة منهجية لمراجعة خريطة المخاطر، المرتبط بأنشطة شبكة وكالاته وفروعه من أجل تحسين التحكم في المخاطر المذكورة.

المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية الفئات التالية:

- مخاطر الائتمان، والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطيات الصرف؛
- خطر الائتمان المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- خطر السوق المرتبط بتغير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملات التي ينجزها البنك؛
- المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

وفيما يتعلق بالخصوص بالمخاطر المالية المرتبطة بتدبير احتياطيات الصرف، عمل البنك على إعداد إطار حكامة مناسب، يتطابق مع أهم أهدافه في هذا المجال، ألا وهي السلامة والسيولة والمردودية. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية بإصدار توجيهات خاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك من أجل المصادقة عليه. وتسهر لجنة مكلفة بالمخاطر، داخل مديرية العمليات النقدية والصرف، على ضمان احترام هذه التعليمات كما تحلل تطور المخاطر والأداء قبل عرضها على لجنة المخاطر والمطابقة واللجنة النقدية والمالية.

مخاطر السمعة

في سياق الأزمة الصحية، أجرى البنك تحليلاً أكثر تفصيلاً لإجراءات التحكم في المخاطر التنفيذية المرتبطة بأنشطة «المهن الأساسية» للبنك (السياسة النقدية والاستقرار المالي والإشراف البنكي) فضلا عن مراقبة مقياس صورة البنك في وسائل الإعلام، والذي ظل على العموم في مستوى النطاق المسموح به.

استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

في سياق اتسم باستمرار أزمة جائحة كورونا، واصل البنك جهوده لتطوير نظام المتانة الخاص به من أجل ضمان استمرار أنشطته وحماية مستخدميه. في هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية وتكييف أساليب العمل مع قيود الأزمة وضرورة استمرارية النشاط. هذه الإجراءات التي وضعت تماشيا مع الإرشادات الحكومية وأفضل الممارسات المرصودة، عن كثب من قبل لجنة إدارة الأزمات بالبنك. موازاة مع ذلك، تم تحيين مخططات استمرار نشاط وحدات البنك، لا سيما من خلال دمج حلول الاستمرارية المرتبطة على وجه الخصوص بالعمل عن بعد، والتي أظهرت فعاليتها خلال الأزمة.

فضلا عن ذلك، أجرى البنك التمرين الخامس لمحاكاة الأزمة والذي شمل سيناريو هجوم إلكتروني كبير. وقد خول هذا التمرين تقييم إطلاق الإنذار في حالة حادث إلكتروني وتصنيفه وتعبئة واشتغال هيئات تدبير الأزمات داخل البنك، فضلاً عن القدرة على الاستجابة للتعامل مع التحديات المهنية والتقنية والاتصالية. تم تجميع نتائج هذا التمرين في خارطة طريق من أجل تحسين نظام المتانة الإلكترونية للبنك.

فيما يتعلق بسلامة المعلومات، أتم البنك دورته الثانية من الاعتماد لمعيار I SO 27001، والتي تتعلق بعمليات «نظام المعلومات» و«العمليات البنكية»، مع العمليات الأخرى المتلائمة سابقا مع هذا المعيار. فضلا عن ذلك، تواصل تعزيز منظومة سلامة المعلومات من خلال إجراء حملة تحسيسية عامة عبر التعلم عن بعد، ومراجعة وتحيين السياسات المحلية لسلامة المعلومات، وإجراء مجموعة من عمليات المراقبة بشأن مواضيع ذات أولوية متعلقة بالمخاطر الإلكترونية[1]، بالإضافة لوضع مخطط لمطابقة القانون 05-20 المرتبط بالأمن الإلكتروني والمرسوم التنفيذي رقم 2-21-406.

[1] شمل برنامج المراقبة للمستوى الثاني عدة مواضيع تتعلق بسلامة المعلومات كالامتثال لسياسات الأمن وأنشطة الأمن الإلكترونية وأمن نظم المعلومات الصناعية.

الأخلاقيات

تتكون المنظومة الأخلاقية للبنك من ميثاقين للأخلاقيات (الأول يطبق على أعضاء المجلس والثاني على ولاية البنك ومجموع المستخدمين)، إضافة إلى تفرعات خاصة ببعض الوظائف الحساسة في ما يرتبط بالأخلاقيات لا سيما الأشخاص المتدخلين في عملية «الشراء» والمفتحصين الداخليين ومتعهدي الخدمات والمونين. إضافة إلى ذلك، تمكن منظومة للتحذير الأخلاقي المستخدمين وشركاء البنك من الإبلاغ، وفق إطار مضبوط ومؤمن، عن أية تصرفات غير مطابقة لقواعد حسن السلوك المعتمدة من طرف البنك. وتم تعزيز نظام أخلاقيات البنك في سنة 2019 بوضع نظام إدارة مكافحة الفساد المطابق لمعيار« ISO 37001 »وخلال سنة 2020، تم تحيين[1] الميثاقين المذكورين أعلاه ليأخذا في الاعتبار تطور السياق الوطني والدولي وأفضل الممارسات في هذا المجال.

وبخصوص منظومة تدبير محاربة الرشوة، أكد الافتحاص الداخلي والخارجي مطابقة وفعالية هذا النظام، والذي تعزز خلال سنة 2021 من خلال مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للبنك وعلى المستوى القطاعي. في هذا الجانب الأخير، تواصل تنفيذ اتفاقية التعاون لمكافحة الرشوة في القطاع المالي[2]، الموقعة في سنة 2019 من قبل ثلاث سلطات تنظيمية للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، سنة 2021 في إطار خارطة طريق مخصصة، تم اعتمادها من خلال حملة تحسيسية لصالح الفاعلين في القطاع ووضع دليل وإتمام رسم خريطة مخاطر الرشوة في القطاع البنكي.

أنظمة التدبير

في إطار الهدف الاستراتيجي الرامي إلى تقوية نجاعة وسرعة تنظيمها وعملياتها، واصل البنك إنجاز ورش إدماج وتطوير أنظمتها التدبيرية، من خلال بنية مشتركة من نوع « HLS - High level structure »، مع السهر على تقاربها وتكاملها، خاصة مع أنشطة تدبير المخاطر والمراقبة الدائمة. وركزت أشغال الإدماج والتطوير المنجزة في سنة 2021 ضمن هذا الورش على مقاربة برمجة الافتحاص الداخلي، وتدبير دينامية التطوير، وقيادة الأداء، وتتبع الأطراف المهتمة وكذا منهجيات تقييم المخاطر الخاصة المسيرة في إطار أنظمة التدبير.

من ناحية أخرى، فإن عمليات الافتحاص الداخلية والخارجية لهذه الأنظمة، المنجزة خلال السنة المالية 2021، قد أكدت اشتغالها طبقا لأهداف الفعالية والمطابقة التي حددها البنك.

[1] يتم تحيين المواثيق الأخلاقية كل سنتين في إطار دينامية التحسين.

[2] اتفاقية تم توقيعها في نونبر 2019 بين ثلاث سلطات تنظيمية للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها.

4.1.2 المطابقة

في أعقاب اعتماده لسياسة المطابقة، وضع البنك سنة 2021 إطارا مرجعيا للمطابقة يغطي نطاقه القواعد الداخلية والخارجية المطبقة على أنشطته وبنياته. ويهدف هذا الإطار المرجعي من جهة إلى وضع رهن إشارة مستخدمي ووحدات البنك النصوص القانونية والتزامات المطابقة السارية المفعول المطبقة عليهم في إطار ممارسة وظائفهم، ومن جهة أخرى إلى توفير أداة للقيادة تمكن من تتبع مدى مطابقة البنك للتشريعات الخاضعة لها وبالتالي تدبير مخاطر عدم المطابقة.

ولنشر وغرس ثقافة المطابقة، قام البنك على مستوى كل وحدة من وحداته بتعيين شخص مكلف بالمطابقة يسهر على تتبع تنفيذ أنشطة التحكم في مخاطر عدم المطابقة ضمن وحدته. كما تكلف وظيفة المطابقة، الموضوعة تحت الإشراف المباشر لولاية البنك، في إطار برنامجها السنوي على الخصوص بالحفاظ على الإطار المرجعي للمطابقة ونشره على نطاق واسع، وبتحديد مخاطر عدم المطابقة والخطوات الكفيلة بالتحكم فيها بالتعاون مع الأشخاص المكلفين بالمطابقة على مستوى الوحدات وكذا بإعداد التقرير السنوي حول هذه الأنشطة.

فيما يتعلق بالمطابقة مع آلية التصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، تميزت سنة 2021 بتسجيل المغرب في اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي GAFI الخاصة «بالبلدان التي تعاني من ثغرات استراتيجية في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل». وبالتالي، تم إطلاق عملية تحليلية من طرف المجموعة الإقليمية للمراجعة المسماة « ICRG & MEA joint group »، مما أدى إلى إعداد تقارير دورية للتتبع وعقد اجتماعات « face to face » مع المراجعين، كتوطئة للجلسات العامة لمجموعة العمل المالي. ولسد الثغرات المحددة في تقرير التقييم المشترك، أكد المغرب التزامه السياسي عالي المستوى بتنفيذ خطة العمل الموضوعة في الآجال المحددة. وتتضمن خطة العمل كافة التوصيات الصادرة عن تقرير التقييم المشترك الذي ترتكز محاوره على وضع الآليات الكفيلة بتعزيز نجاعة المنظومة الوطنية، مثل: (أ) إحداث وتشغيل سجل وطني للمستفيدين الفعليين من الأشخاص المعنوية والكيانات القانونية؛ و (ب) مأسسة آلية وطنية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة التي أقرها مجلس الأمن الدولي؛ و(ج) إعداد وتنفيذ نظام معلوماتي لتدبير طلبات المساعدة القانونية...

بموازاة ذلك، تبنت السلطة التشريعية مشروع القانون رقم 12-18 الذي يعدل ويكمل القانون الجنائي والقانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال المنشور في الجريدة الرسمية في يونيو 2021. بدورها، قامت الحكومة بتسريع عملية تبني مشاريع النصوص القانونية التطبيقية لبعض مقتضيات القانون المذكور آنفا، والتي ساهم فيها البنك ونشرت في الجريدة الرسمية سنة 2021. وعلى مستوى التنسيق وطنيا، اتفق البنك مع رئاسة النيابة العامة على إبرام بروتكول اتفاق تعاون من أجل وضع آليات تشغيلية، لا سيما في مجال التبادل المعلوماتي للمعطيات، كفيلة بالحفاظ على النظام العام المالي.

على المستوى الداخلي، قام البنك بتعزيز ركيزته القانونية من خلال إصدار قواعد جديدة تتبنى على الخصوص تدابير يقظة معززة تشمل تغطية مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة ببعض العمليات المالية التي تنجزها المراكز الخاصة للفرز. وفيما يتعلق بالركيزة التقنية، استكمل البنك ورش تحديث أدواته المعلوماتية الخاصة بالتوصيف والفرز، وذلك بهدف الرفع من أداء الآلية الداخلية في هذا المجال وملاءمتها بشكل مستمر. وفي هذا الصدد، قام البنك بإعداد بعض سيناريوهات المراقبة التي ينبغي ملاءمتها أخذا بالاعتبار تطور طبيعة ومبالغ العمليات وسلوكيات العملاء. أيضا، تم القيام بإعادة تصميم معايير مصفوفة المخاطر الداخلية. بموازاة ذلك، قام البنك بتنفيذ لائحة جديدة من العقوبات الدولية. وفي إطار تنزيل برنامجه السنوي للتكوين، قام البنك بتوفير دورتين تكوينيتين لفائدة المكلفين بمكافحة غسل الأموال ، والمكلفين بالعملاء ومدبري الحسابات على مستوى شبكته البنكية، والتي سلطت الضوء بشكل خاص على : (أ) تدابير اليقظة الواجب اتباعها في ما يتعلق بتحديد هوية العملاء؛ و(ب) نتائج التقييم الداخلي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط البنكي للبنك؛ و(ج) تطور المعايير الدولية والإطار المعياري الوطني.

من ناحية أخرى، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعزيز مطابقة وفعالية آليته الداخلية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال على الخصوص توسيع نطاق الرقابة على احترام المتطلبات لتشمل المتعهدين الخارجيين والمفوض لهم وكذا من خلال توفير برامج تكوينية وتحسيسية جديدة. وفيما يتعلق بضمان مطابقة المعالجات التي شرع فيها طبقا للقواعد القانونية الجاري بها العمل، قام البنك بالدراسة القبلية لشروط تنفيذها ومرتكزاتها وأهدافها وذلك قبل تبنيها بشكل رسمي لدى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ووعيا منه بالمتطلبات القانونية والتشريعية المتعلقة بتفعيل حق الولوج إلى المعلومة، واستنادا إلى مقاربته المتعلقة بالنشر الاستباقي والأمثل للمعلومات، واصل البنك أنشطته الهادفة إلى تطبيق الآلية ذات الصلة، ومنها على الخصوص: (أ) تحديث بعض الواجهات على مستوى الموقع الإلكتروني للبنك؛ و(ب) مواصلة حصر المعلومات التي تندرج في إطار حق الولوج إلى المعلومة؛ و(ج) تعيين مكلفين بحق الوصول إلى المعلومة على مستوى شبكة البنك؛ و(هـ) تنفيذ برنامج تحسيسي وتكويني لفائدة المستخدمين والفاعلين في هذه الآلية.

5.1.2 المسؤولية الاجتماعية

بعد تحديد سياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، أطلق بنك المغرب سنة 2021 عدة أوراش في إطار تنفيذها.

سياسة المسؤولية المجتمعية للبنك: 5 محاور و12 تعهدا

01 المحور القانوني والأخلاقي تطبيق وتعزيز حكامة أخلاقية وشفافة تترجم أهدافنا الخاصة وتمكن من تدبير الأنشطة اليومية على نحو مرن ومسؤول	1. تطبيق حكامة أخلاقية وشفافة تمكن من إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية داخل أنشطتنا اليومية. 2. ضمان المطابقة وتدبير المخاطر مع تشجيع التحول المرن للبنك. 3. النهوض بحكامة أخلاقية وشفافة على مستوى القطاع المالي، تمكن من إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية.
02 المحور الاقتصادي العمل على تطوير نظام مالي شامل للجميع ومبتكر ومستدام وتثمين الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمهام البنك	4. تعزيز الشمول المالي وتشجيع تطور قطاع التكنولوجيا المالية. 5. تطوير ودعم الأبحاث والتثقيف الاقتصادي والمالي لمختلف فئات الجمهور. 6. أداء مهامنا للحصول على أفضل أثر اقتصادي واجتماعي للبنك على المستويين المحلي والوطني.
03 المحور الاجتماعي تشجيع تطوير الكفاءات والتنوع والشمولية وضمان حماية وراحة المستخدمين في مكان العمل	7. تنمية الرأسمال البشري وضمان التنوع وتكافؤ الفرص. 8. ضمان ظروف عمل سليمة ومؤمنة وضمان حماية ورفاه مستخدمي البنك.
04 المحور البيئي مراعاة تغير المناخ في إطار مهام البنك وتقليص الأثر البيئي لأنشطة البنك	9. مراعاة تغير المناخ في إنجاز مهامنا من أجل تعزيز التحكم في المخاطر وتطوير المالية الخضراء 10. تقليص الأثر البيئي لأنشطة البنك.
05 المحور المجتمعي المساهمة، في إطار شراكات، في تنمية الأقاليم والجهات ودعم الثقافة والأنشطة التضامنية.	11. مواكبة المبادرات الترابية والوطنية الرامية إلى إحداث مناصب الشغل والأنشطة المدرة للدخل وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية. 12. الحفاظ على الموروث المسكوكي والترويج له ودعم الأنشطة الفنية والثقافة.

وعلى مستوى مسؤوليته القانونية والأخلاقية، عزز البنك من إطار حكامته وآلياته المتعلقة بالمطابقة وبتدبير المخاطر وقام بتأطير مقاربته الخاصة بالمشتريات المسؤولة من أجل إدماج أفضل لمبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات ضمن سلسلة توريده. علاوة على ذلك، قام بإطلاق عدة مبادرات بمعية الفاعلين في محيطه الاقتصادي بغية تطوير قطاع مالي مسؤولي وصامد، مع التركيز على التحديات الهامة المرتبطة على الخصوص بالأمن السيبراني، والسلامة المالية، ومحاربة الرشوة وحماية المستهلك.

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي لسياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة، واصل البنك تنزيل خارطة طريق الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، بالتعاون مع الأطراف ذات المصلحة، وعزز من انفتاحه على الدوائر الأكاديمية والبحثية وأنجز عدة أنشطة تتعلق بالتربية الاقتصادية والمالية لفائدة الأوساط الجامعية والشباب والأطفال. من ناحية أخرى، تم تنفيذ إنجازات أخرى للبنك تسلط الضوء على مساهمته السوسيواقتصادية في إطار ممارسة مهامه الخاصة بالسياسة النقدية، والمراقبة الماكرو احترازية، والإشراف البنكي ومراقبة أنظمة ووسائل الأداء.

وفيما يتعلق بمسؤوليته الاجتماعية إزاء مستخدميه، تركزت أنشطة البنك بشكل خاص على تطوير رأسماله البشري وتعزيز المساواة بين الجنسين والحفاظ على صحة وسلامة مستخدميه.

وفي إطار مسؤوليته البيئية، أطلق البنك عدة أوراش تهدف إلى الحفاظ على متانة القطاع البنكي أمام المخاطر المناخية وتشجيع المالية الخضراء. وقام أيضا بإعداد حصيلة لانبعاثات الغازات الدفيئة[1] لسنة 2019 بلغت 22058 طن من ثاني أكسيد الكاربون. وتم في هذا الصدد تحديد برنامج لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، استهدف بالأساس برنامج الفعالية الطاقية الذي يغطي المواقع الأكثر استهلاكا للطاقة، وبرنامج الطاقات المتجددة، وأنشطة لتطوير الأداء البيئي لحظيرة السيارات، ومخطط الحركية للبنك، والأخذ بالاعتبار دورة الحياة عند اختيار المواد الأولية وكذا بعض الأنشطة المتعلقة بتثمين النفايات الصناعية.

رسم تخطيطي1.5.1.2: توزيع انبعاثات البنك من الغازات المسببة للاحتباس الحراري

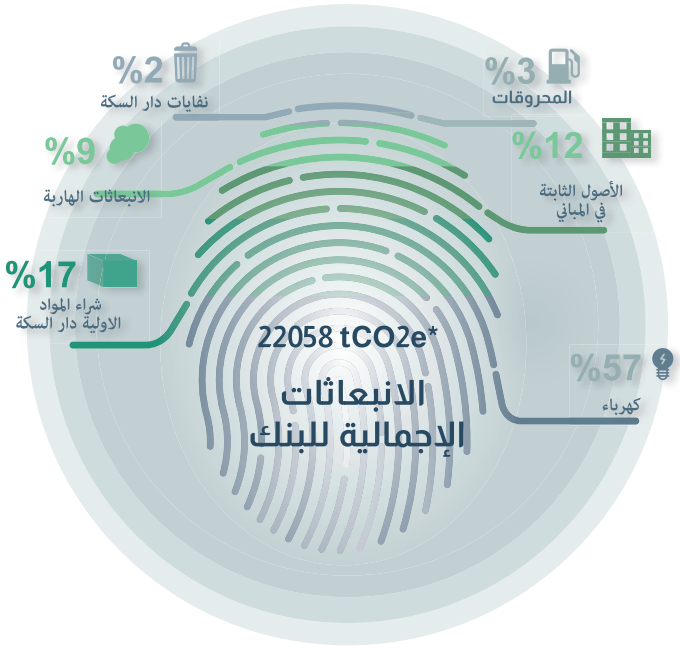

الطن معادل ثاني أكسيد الكربون هو وحدة القياس

المعياري لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

أخيرا، وفيما يتعلق بالالتزام المجتمعي لسياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، أحدث البنك آلية لرعاية الكفاءات من أجل التوفر على إطار مهيكل يتيح للمستخدمين وضع كفاءاتهم رهن الإشارة من أجل المساهمة في تنفيذ أنشطة توفر قيمة مضافة وذات تأثير على المستوى الإقليمي. من ناحية أخرى، قام البنك بعدة أنشطة تهدف إلى الترويج لموروثه النقدي ودعم الفن والثقافة من خلال أنشطة المتحف.

[1] تم إعداد الحصيلة طبقا لمنهجية حصيلة الكاربون (Bilan carbone*) التي بلورتها وكالة الانتقال الطاقي (ADEME - France) وجمعية حصيلة الكاربون (ABC)، مع اعتماد سنة 2019 سنة مرجعية وشملت كافة مواقع البنك (المواقع الإدارية، والوكالات، والموقع الصناعي لدار السكة، والمتحف، ومراكز الاصطياف والمراكز الاجتماعية والرياضية). وتتمثل الانبعاثات التي تم أخذها بعين الاعتبار في الانبعاثات من النطاق الأول (الانبعاثات المباشرة الناجمة عن المصادر الثابتة لاحتراق الوقود والمتحركة مع محرك حراري وكذا الانبعاثات الشاردة)، ومن النطاق الثاني (الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة باستهلاك الكهرباء) وبعض الانبعاثات من النطاق الثالث (انبعاثات غير مباشرة مرتبطة بأنشطة في مرحلة ما قبل الإنتاج وما بعده: «شراء المواد الأولية لدار السكة»، و«نفايات دار السكة»، «المستعقرات من المباني»، و«التنقل من البيت إلى العمل للمستخدمين»).

6.1.2 قواعد مرتبطة بالميزانية

على مستوى الميزانية، تبنى بنك المغرب مقاربة مندمجة تتضمن التخطيط الاستراتيجي الذي يوفر القواعد التشغيلية لإعداد الميزانيات ويتيح بلورة التقارير التي تمكن من ضمان تتبع الأهداف وتحديد الإجراءات التصحيحية في حالة وجود فوارق.

تؤطر عملية إعداد وتنفيذ الميزانية من خلال ميثاق يحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين بهذه العملية ويسطر مبادئها وقواعدها، مثل الاتساق مع الاستراتيجية، والتدبير المالي الجيد، وعدم مقاصة التحملات والنتائج، وسنوية الميزانية، واستقلالية السنة المالية وإمكانية الاستبدال. وخلال إعداد الميزانية، يسهر البنك على احترام القواعد التالية: **(أ)** تمويل الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه التي ستمكنه من أداء مهامه على أفضل وجه؛ و**(ب)** تعزيز الاستغلال الأمثل للتحملات، وملاءمة الموارد بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية ومتطلبات الفعالية والمطابقة؛ و**(ج)** تحديد استثماراته اعتمادا على ا لترشيد والفعالية.

ووفقا للجدول الزمني للميزانية، تبدأ الأشغال اعتبارا من شهر غشت بمرحلة التأطير التي تتيح تحديد نسبة التطور المتوقع لميزانية تسيير البنك. وخلال شهر أكتوبر، تتم الموافقة على نفقات التسيير من طرف لجنة التنسيق والتدبير الداخلي. أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فهي تخضع لمقاربة تحديد المشاريع ذات الأولوية ومراجعة الفرص التي توفرها كافة الاستثمارات الجديدة من طرف اللجان الخاصة قبل عرضها على لجنة التنسيق والتدبير الداخلي. وفي نونبر، تقوم لجنة الاستثمارات بالموافقة على ميزانيات الاستثمارات الجديدة وتوزيعها السنوي. ومع نهاية هذه العملية وبموجب المقتضيات القانونية، يصادق مجلس البنك خلال جلسته المنعقدة في دجنبر على الميزانية السنوية للبنك والتعديلات التي طرأت عليها خلال السنة.

وعرفت سنة 2021 مواصلة المشاريع الهادفة إلى إعادة هندسة عملية الميزانية والأداء، والتي تهدف بالأساس إلى إلغاء الطابع المادي لتبادل المعطيات، وتحسين الآجال وإعداد التقارير، وكذا تعزيز التتبع والتنسيق بين الفاعلين المعنيين. واستنادا إلى التشخيصات الداخلية في هذا المجال وأفضل الممارسات المسجلة على مستوى العديد من الهيئات المماثلة، عكف البنك على تعريف المخططات الهدف ذات الصلة وعلى تنفيذ حلول ملائمة كفيلة بتغطية الاحتياجات المحددة.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

من أجل دعم تعافي النشاط الاقتصادي، حافظ بنك المغرب خلال سنة 2021 على جميع تدابير السياسة النقدية، التقليدية منها وغير التقليدية، التي اتخذها سنة 2020 في إطار مواجهة أزمة كوفيد-19. فقد أبقى مجلس البنك على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 1,50%، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، كما حافظ على نسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%. وبموازاة ذلك، واصل تنفيذ برنامجه لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بوتيرة شهرية، كما عمل على تعزيز استخدامه لأدوات إعادة التمويل طويلة الأجل لتمكين البنوك من التوفر على رؤية أفضل للمستقبل وتيسير تدبير خزينتها. وإضافة لذلك، استجاب طيلة السنة، لكافة الطلبات التي كان يتلقاها في إطار عمليات المزايدة الأسبوعية.

وهكذا، ظل توجه السياسة النقدية تيسيريا للغاية في سياق يتسم بمستوى عال من الشكوك المرتبطة على وجه الخصوص بتطور الوضع الصحي على الصعيدين الوطني والدولي، والتصاعد النسبي للضغوط التضخمية. وتعزى هذه الضغوط بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقية في الأسواق العالمية. وكان من المرتقب أن يظل تأثيرها على التضخم الداخلي محدودًا على المدى المتوسط.

وفيما يتعلق بتدبير السيولة، تراجعت حاجة النظام البنكي إلى السيولة إلى 70,8 مليار درهم في المتوسط سنة 2021، مما يعكس تحسن احتياطيات الصرف لدى البنك وعودة النقد المتداول إلى معدلات نمو تقارب مستويات ما قبل الأزمة. في هذا السياق، خفض بنك المغرب حجم تدخلاته إلى 82,9 مليار درهم سنة 2021 في المتوسط الأسبوعي بعد 96,3 مليار سنة 2020. وأدى الاستخدام المتزايد للأدوات طويلة الأجل إلى تمديد فترة تدخلات البنك، حيث انتقلت في المتوسط من 33,3 إلى 55,6 يومًا. ونتيجة لذلك، ظل سعر الفائدة ما بين البنوك متماشيا مع سعر الفائدة الرئيسي.

وفي سوق الصرف، عرفت هذه السنة بالخصوص وجود فائض كبير في السيولة بالعملات الأجنبية خلال النصف الثاني من السنة، مما أدى إلى تطور السعر المرجعي[1] للدرهم في مستويات قريبة من الحد الأدنى[2] لنطاق التقلب. وفي ظل هذه الظروف، أطلق بنك المغرب منذ شهر شتنبر عمليات مزايدة لشراء العملات، مكنت من إبعاد سعر الصرف تدريجيا عن هذا الحد.

[1] يتم حسابه على أساس عروض أسعار البنوك الماسكة للسوق. ويشكل المرجع لسوق الصرف وتستخدمه البنوك التجارية لإعادة تقييم أصولها والتزاماتها المحررة بالعملات الأجنبية.

[2] يمثل الحد الأدنى لنطاق التقلبات حد ارتفاع السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالسعر المركزي الذي يتم تحديده بناء على سلة العملات المكونة من الأورو والدولار الأمريكي في حدود 60% و40%على التوالي.

قرارات السياسة النقدية

أبانت التطورات التي شهدتها الظرفية الاقتصادية العالمية خلال النصف الأول من سنة 2021 عن التفاؤل النسبي الذي أثاره الإعلان عن فعالية عدد من اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 والشروع في حملات التلقيح على نطاق واسع، بالموازاة مع التخفيف التدريجي للقيود الصحية. وفي المغرب، تعززت الآمال في تحقيق انتعاش سريع للنشاط الاقتصادي، بعد الانكماش المسجل سنة 2020 بنسبة 6,3%، ارتباطا بالإطلاق المبكر منذ يناير لحملة التلقيح ونجاحها، وأيضا بفضل الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي. ومع ذلك، ظلت التوقعات محاطة بمستوى عالٍ من الشكوك المرتبطة أساسا بخطر عودة ظهور متحورات جديدة للفيروس.

وبدعم من تدابير التحفيز المالي ومع الإبقاء على التوجه التيسيري للسياسة النقدية، كان يرتقب أن تنمو الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,6% في المتوسط سنة 2021، وذلك حسب توقعات بنك المغرب المعدة بمناسبة اجتماعي المجلس المنعقدين في النصف الأول من السنة. وأخذا في الاعتبار إنتاج الحبوب الذي قدره البنك مبدئيًا بحوالي 95 مليون قنطار، كان من المتوقع أن تنتعش القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 17,6%، ليرتفع بذلك معدل نمو الاقتصاد الوطني إلى 5,3%. وكان من المرتقب أن يتباطأ هذا الأخير إلى 3,3% سنة 2022، وهو ما يشمل تسارع مكونه غير الفلاحي إلى 3,8% وانخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 2%، في ظل فرضية عودة إنتاج الحبوب إلى متوسط يصل إلى 75 مليون قنطار.

ومع انتعاش الطلب، وارتفاع الأسعار الدولية للنفط وبعض المنتجات الغذائية، فضلا عن تسارع التضخم لدى الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين، توقع البنك ارتفاع التضخم مع بقائه في مستوى معتدل. حيث كان من المرتقب أن يرتفع التضخم من 0,7% سنة 2020 إلى 1% سنة 2021 ثم إلى 1,2% سنة 2022. كذلك، كان من المتوقع أن ينتقل مكونه الأساسي إلى 1,2% سنة 2021 بعد 0,5% سنة 2020، قبل أن يرتفع إلى 1,5% سنة 2022، مدفوعًا بالأساس بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المدرجة فيه.

وعلى مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية، وعلى الرغم من الارتفاع المهم في النفقات العمومية المرتبط، على وجه الخصوص، بجهود الاستثمار والنفقات الخاصة بتفعيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، كان من المرتقب أن يشهد عجز الميزانية تحسنا تدريجيًا في أفق التوقع. حيث كان من المتوقع أن ينخفض هذا الأخير من 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 إلى 7,2% سنة 2021 ثم إلى 6,7% سنة 2022، وذلك بفضل التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي. غير أن هذا الانخفاض المرتقب لم يكن كافياً لتقليص مديونية الخزينة، التي توقع بنك المغرب أن تتفاقم من 76,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 إلى 78,4% سنة 2021 ثم إلى80,7% سنة 2022.

وفيما يتعلق بعجز الحساب الجاري، كان متوقعا أن يرتفع من 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 إلى 4,2% سنة 2021 قبل أن يتراجع إلى 2,8% سنة 2022، لا سيما بفعل تأثير تزايد الفاتورة الطاقية ومشتريات المواد الاستهلاكية. وكان من المتوقع أن تسجل عائدات الأسفار انتعاشًا تدريجيًا، مع بقائها في مستويات أدنى من تلك المسجلة قبل الأزمة، مع التحسن المستمر لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وبالنظر إلى التطورات المتوقعة على مستوى المكونات الأخرى لميزان الأداءات، ومخصصات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي بمبلغ 10,8 مليار درهم واقتراضات الخزينة من السوق الخارجية بمبلغ 41 مليار درهم سنة 2021 و40 مليار سنة 2022، كان من المرتقب أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 319,4 مليار في نهاية سنة 2021 وإلى 328,6 مليار في نهاية سنة 2022، أي ما يعادل أكثر من 7 أشهر من واردات السلع والخدمات في أفق التوقع.

وبخصوص الأوضاع النقدية، أدت التخفيضات في سعر الفائدة الرئيسي سنة 2020 إلى تدني أسعار الفائدة على القروض واستمرار تطور الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي بوتيرة مطردة بفضل برامج القروض المضمونة المعتمدة لمواجهة الأزمة.

وأخذا في الاعتبار كافة هذه المعطيات إلى جانب تقييمات مختلف التدابير النقدية المتخذة منذ بداية الجائحة، اعتبر مجلس بنك المغرب، خلال اجتماعيه الأولين برسم هذه السنة، أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيراً إلى حد كبير وأن مستوى سعر الفائدة الرئيسي يظل ملائماً، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,50%.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2021 (%)

السعر المتوسط	اجتماعات المجلس			
	23 مارس	22 يونيو	13 أكتوبر	21 دجنبر
2021	0,9	1,0	1,2	1,4
2022	1,2	1,2	1,6	2,1
2023	-	-	-	1,4
في أفق 8 فصول	1,1	1,3	1,6	1,8

خلال النصف الثاني من السنة، تميز الوضع الصحي بظهور متحورات جديدة سريعة الانتشار لفيروس كوفيد-19 مما أدى إلى إعادة فرض أو تمديد التدابير الاحترازية في العديد من الدول. ومع ذلك، ظلت التوقعات الاقتصادية العالمية مواتية، على الرغم من الشكوك القوية السائدة والمرتبطة بخطر عودة ارتفاع عدد الإصابات والتباين الكبير في الحصول على اللقاحات. وفي الوقت نفسه، ظل التوجه التصاعدي المتواصل لأسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية والطاقية، وارتفاع تكاليف الشحن والاختلالات على مستوى سلاسل الإنتاج والإمداد، يؤثر على تطور أسعار الاستهلاك. كما أن التضخم واصل ارتفاعه، مما جعل عددا متزايدا من البنوك المركزية، تفكر أو تقوم، خلال الشهور الأخيرة من السنة، بتشديد سياساتها النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة الرئيسية و/ أو تقليص برامجها لشراء الأصول.

بمناسبة الاجتماع المنعقد في أكتوبر[1]، وأخذا في الاعتبار البيانات الجديدة المتوفرة، لا سيما الحسابات الوطنية المتعلقة بالفصل الثاني من السنة، تم رفع توقعات النمو إلى 6,2% لسنة 2021 بدلاً من 5,3% التي كانت واردة في التقرير الصادر في يونيو. ويعكس هذا التحسن انتعاش القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية بواقع 18,8%، مع تسجيل محصول حبوب قدرته وزارة الفلاحة في 103,2 مليون قنطار، إلى جانب ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 4,6%. وخلال سنة 2022، كان من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3%، وهو ما يشمل انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,3%، مع افتراض العودة إلى إنتاج حبوب متوسط، وارتفاع القيمة المضافة غير الفلاحية بواقع 3,6%.

في هذا السياق الذي تميز أيضًا بتزايد حدة التوترات الخارجية، كان من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بواقع 1,2% في مجمل السنة وبنسبة 1,6% سنة 2022. وكان من المرتقب أن يرتفع مكونه الأساسي بنسبة 1,4% سنة 2021 وبواقع 2,1% سنة 2022.

واستنادًا إلى كل هذه التحليلات والتقييمات، اعتبر مجلس البنك أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيريا إلى حد كبير، مما يضمن ظروف تمويل مناسبة. كما اعتبر بالخصوص أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي يظل ملائما، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,50%.

جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ سنة 2012 *

تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
27 مارس 2012	خفض من 3,25% إلى 3%		إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
26 شتنبر 2012		خفض من 6% إلى 4%	
13 دجنبر 2012			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.
11 دجنبر 2013			إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013			إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014		خفض من 4% إلى 2%	

[1] تم تأجيل الاجتماع الثالث لمجلس البنك لسنة 2021، الذي كان من المقرر انعقاده في 28 شتنبر، إلى 13 أكتوبر لأسباب صحية.

23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%		
01 يوليوز 2015			اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومدى تأثير القرارات التي يتخذها بنك المغرب
22 مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%		
21 يونيو 2016		رفع من 2% إلى حد أقصى قدره 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض
24 شتنبر 2019		خفض من 4% إلى 2%	
17 دجنبر 2019			- إرساء آلية لإعادة التمويل اللامحدود للقروض البنكية الممنوحة للفئات التي يستهدفها البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاولات. - تطبيق سعر فائدة تفضيلي بنسبة 1,25% لإعادة تمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج
17 مارس 2020	خفض من 2,25% إلى 2%		
15 أبريل 2020			- توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل سندات الدين الصادرة عن المقاولات والمؤسسات العمومية أو صناديق التوظيف الجماعية للتسنيد والسندات الممثلة للديون الخاصة بالدولة أو بالمقاولات والمؤسسات العمومية. - تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي أحدث سنة 2013 (1) من خلال توسيع نطاق إعادة التمويل ليشمل قروض التشغيل بالإضافة إلى قروض الاستثمار و (2) الرفع من دوريته حيث أصبح شهريا بعد أن كان فصليا.
16 يونيو 2020	خفض من 2% إلى 1,5%	خفض من 2% إلى 0%	-إنشاء خط إعادة تمويل للقروض الجديدة والقروض المعاد جدولتها والتي تمنحها البنوك لجمعيات القروض الصغرى خلال الفترة الممتدة ما بين الفصل الثاني لسنة 2020 إلى الفصل الأخير من 2021. - إحداث خط إعادة تمويل «الوكالة بالاستثمار» المبرم بين البنوك التقليدية والبنوك التشاركية خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني من 2020 إلى الفصل الأخير من 2021. - توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل السندات الممثلة للديون الخاصة بجمعيات القروض الصغرى و«الوكالة بالاستثمار» المبرمة مع البنوك التشاركية.

* بالنسبة لسعر الفائدة الرئيسي والاحتياطي النقدي، لا يتضمن الجدول سوى القرارات المرتبطة بتغيير مستوياتهما.

خلال الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس برسم هذه السنة، ونظرًا للتقدم الكبير المحرز على مستوى حملة التلقيح التي ساهمت في تحسين الوضع الصحي، إلى جانب الإبقاء على تدابير التحفيز المالي والنقدي، قام البنك بتعديل توقعاته بشأن النمو لسنة 2021 إلى 6,7%، مع ارتفاع قوي للقيمة المضافة الفلاحية بواقع 18,8% والقيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,3%. وعلى المدى المتوسط ، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النشاط الاقتصادي إلى 2,9% سنة 2022 قبل أن تتسارع إلى 3,4% سنة 2023.

في هذا السياق، وبالنظر إلى تفاقم الضغوط الخارجية، من المرتقب أن يبلغ التضخم 1,4% سنة 2021، ارتباطا بالارتفاع الملموس في مكونه الأساسي وتزايد أسعار الوقود وزيوت التشحيم. ومن المتوقع أن يصل بعد ذلك إلى 2,1% سنة 2022، بدلاً من 1,6% التي كانت متوقعة في الفصل السابق، قبل أن يتباطأ إلى 1,4% سنة 2023.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد أن أُخذت بالاعتبار إنجازات سنة 2021 ومعطيات قانون المالية لسنة 2022، تم تعديل توقعات عجز الميزانية إلى 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021، مع استمرار تراجعه تدريجيا ليصل إلى 6,3% سنة 2022 وإلى 5,8% سنة 2023. بموازاة ذلك، كان من المتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري من 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021 إلى 5,3% سنة 2022 و4,9% سنة 2023، نتيجة بالخصوص لارتفاع أسعار النفط وتزايد مشتريات السلع الاستهلاكية إلى جانب التوقعات غير الجيدة لعائدات الأسفار. أما بالنسبة للائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي، فكان من المتوقع أن يواصل نموه بوتيرة معتدلة على الرغم من اكتمال مرحلة منح منتجات "ضمان" و"إقلاع".

في ظل هذه الظروف، اعتبر مجلس البنك أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيريا إلى حد كبير، مما يضمن ظروف تمويل مناسبة. كما اعتبر بالخصوص أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي يظل ملائما، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,50%.

إطار 1.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

تماشياً مع سياسة الشفافية التي يعتمدها، وانطلاقا من حرصه الدائم على تحسين آليته الخاصة بالتحليل والتوقع، يجري بنك المغرب سنويًا تقييما لدقة التوقعات التي يعدها فصليا بمناسبة اجتماعات مجلسه. ويعرض هذا الإطار ملخصًا لنتائج تحليل متغيرات "التضخم" و "النمو" برسم سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن نموذج التوقع المركزي خضع، خلال هذه السنة، لتعديل طفيف (انظر الإطار 2.2.2) تمثل في إدماج تقلبات سعر الصرف. ويتجلى الغرض من هذا التغيير في الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع التقلب داخل السوق الذي قد ينتج عن توسيع نطاق التقلب من 2,5% ± إلى5% ± المنجز في 9 مارس 2020.

وتميزت الظرفية الاقتصادية الكلية لسنة 2021 باستمرار مستوى عال من الشكوك. فقد تضاءل الأمل بالعودة إلى الحياة العادية الذي أثاره توفر اللقاحات وفعاليتها، وذلك بسبب عدم استقرار الوضعية الوبائية الناجم عن ظهور متحورات جديدة للفيروس، وارتفاع عدد الإصابات من جديد والولوج المتباين إلى اللقاحات. ومن جهة أخرى، أدى التعافي السريع للطلب، والاختلالات في سلاسل الإنتاج والإمداد، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى تزايد التضخم على الصعيد العالمي. وقد تسارعت هذه الظاهرة خلال النصف الثاني من السنة.

وعلى الصعيد الوطني، وعلى الرغم من استمرار عدم اليقين، استفاد النشاط الاقتصادي من التقدم المحرز على مستوى التلقيح، ومن تخفيف القيود الصحية، والإبقاء على التحفيزات المالية والنقدية، وكذا من الظروف المناخية المواتية وذلك في سياق الارتفاع المحدود للتضخم.

وبالتالي، وبعد انكماشه بنسبة 7,2% في 2020، سجل الاقتصاد الوطني نموا قويا بنسبة 7,9% في 2021. ورغم أن هذا النمو كان متوقعا، إلا أن تقديره في توقعات شهري مارس ويونيو كان ناقصا بواقع 2,6 نقطة مئوية. وبالنسبة لنسختي أكتوبر ودجنبر، مكنت المعطيات المتاحة والخاصة بالحسابات الوطنية برسم الفصل الثاني من تقليص هذا الفارق بشكل هام. فقد تمت مراجعة التوقعات الخاصة بنمو القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ورفعها من 3,5% الواردة في التقرير حول السياسة النقدية لشهر مارس إلى 5,3% في دجنبر، في حين بلغت النسبة المسجلة 6,6%. أما القيمة المضافة الفلاحية، فقد كانت التوقعات الخاصة بها قريبة على العموم من النسبة المسجلة، أي 17,8%، مع فارق متوسط قدره 0,6 نقطة مئوية. وتجدر الإشارة إلى أن تغيير سنة الأساس بالنسبة للحسابات الوطنية أدى، دون أخذ الجوانب الأخرى بالاعتبار، إلى تسجيل فارق مطلق تلقائي قدره 0,3 نقطة مئوية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي العام، و1,1 نقطة بالنسبة للقيمة المضافة الفلاحية و0,2 نقطة بالنسبة للقيمة المضافة غير الفلاحية."

رسم بياني 1.1.2.I : فارق التوقع حسب مكونات النمو لسنة 2021

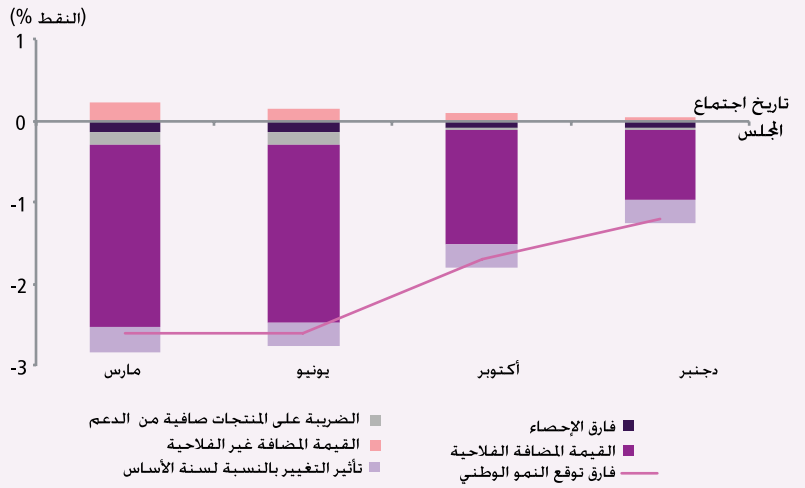

يتبين من خلال الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو والتي تمثل الشكوك المحيطة بالتوقعات أن الإنجازات الفصلية لسنة 2021 حدثت داخل نطاق الثقة البالغ 90%. حيث تفوق عموما التوقعات المركزية.

رسم بياني إ2.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو*

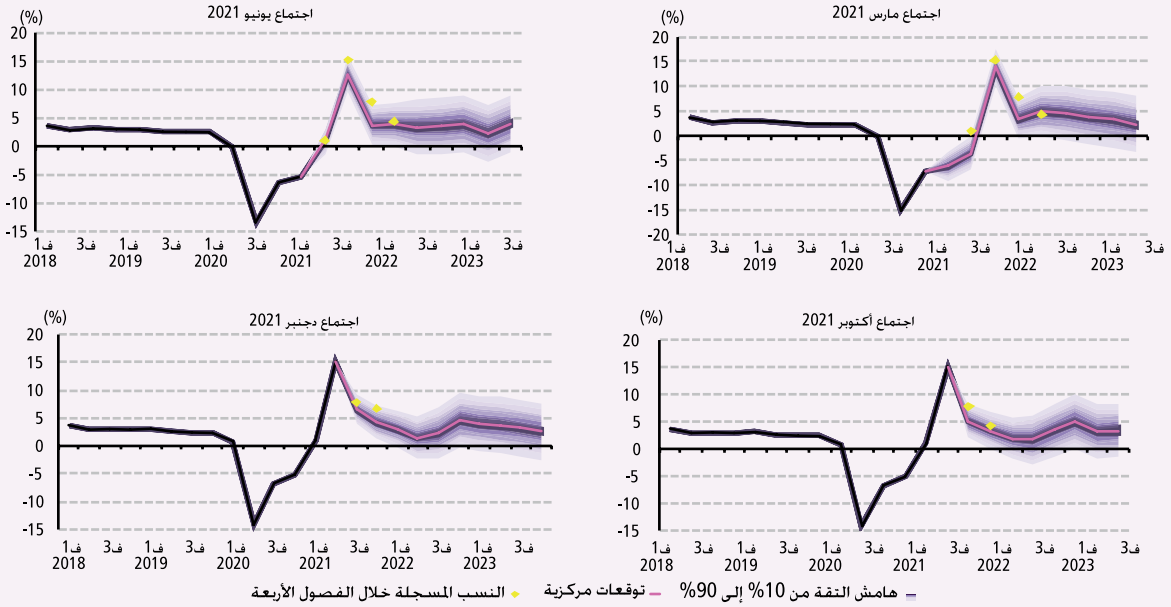

* الأرقام الوحيدة المتاحة بوتيرة فصلية هي تلك المستخلصة من الحسابات الوطنية. سنة الأساس 2007.

أما التضخم. وبعد بلوغه 0,7% في 2020. فقد تسارع إلى 1,4% في 2021. ولم تكن المعطيات المتاحة في شهر مارس والمتعلقة على الخصوص بالضغوط الخارجية توحي بإمكانية حدوث مثل هذا الارتفاع. إلا أن الفوارق المسجلة مقارنة بالنسبة المحققة تقلصت تدريجيا من توقع إلى آخر. حيث تراجع متوسط الخطأ المطلق من 0,5 نقطة مئوية في مارس إلى 0 نقطة في دجنبر. وهم هذا التقدير الناقص بالخصوص المكون الأساسي الذي تأثر تطوره بشدة بالارتفاع الدولي لأسعار السلع الأساسية. الذي سُجل بالخصوص ابتداء من شهر شتنبر. وهم بدرجة أولى المواد الغذائية[1].

رسم بياني إ3.1.2.2 : فارق التوقع حسب مكونات التضخم لسنة 2021

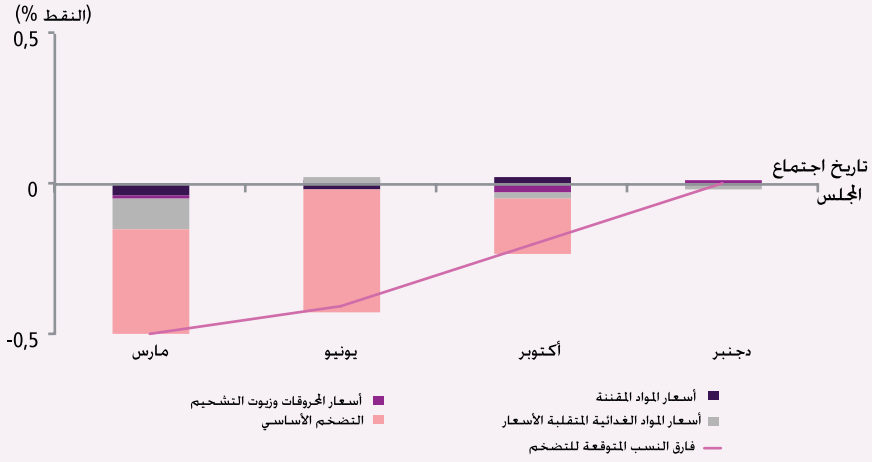

[1] خاصة الزيوت والمنتجات المصنعة من الحبوب

وتجسد الرسوم البيانية المروحية أيضا هذه النتائج. فنسب التضخم المسجلة برسم الفصول الأربعة الأولى من سنة 2021 كانت كلها داخل نطاق الثقة البالغ 90%. وباستثناء النسبة المسجلة في مارس، فقد فاقت كل النسب الأخرى التوقعات المركزية.

رسم بياني إ4.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم

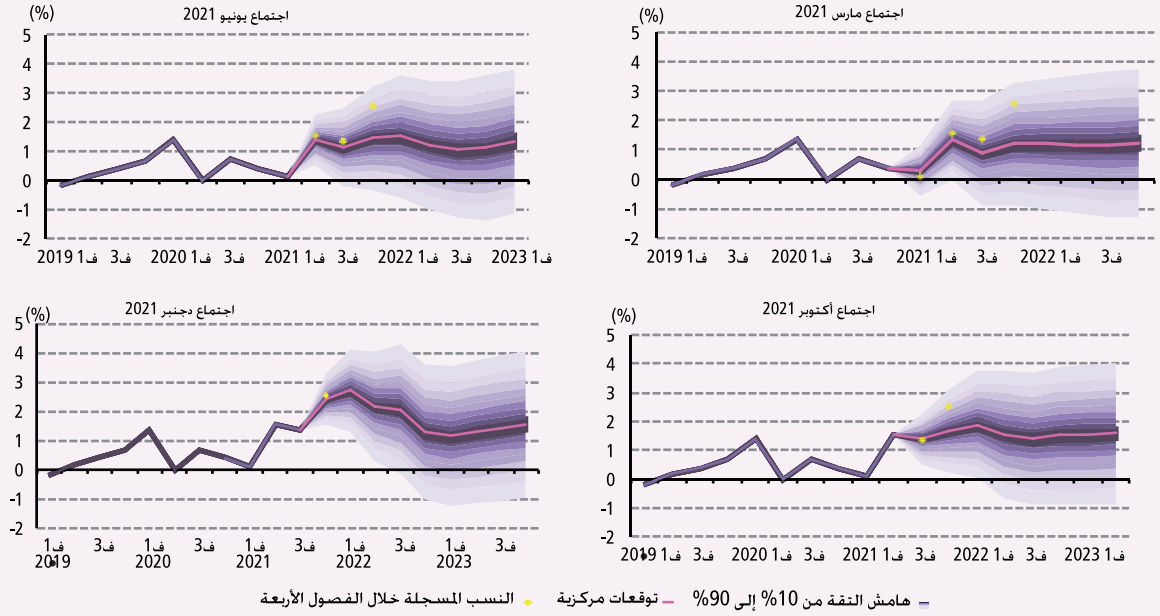

تطبيق السياسة النقدية

التدخلات في السوق النقدية

خلال سنة 2021، تراجعت حاجيات البنوك من السيولة بشكل ملموس، حيث انتقلت إلى 70,8 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي بعد 90,2 مليار سنة من قبل. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى ارتفاع احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب بمبلغ 24,7 مليار، نتيجة بالخصوص للجوء الخزينة المكثف إلى السوق الدولية وإلى شراء العملات الأجنبية لدى البنوك في إطار عمليات المزايدة منذ شهر شتنبر. وتراجعت الضغوط على خزينة البنوك أيضا ارتباطا بتباطؤ حجم النقد المتداول، الذي ارتفع بما قدره 26,4 مليار في 2021 عوض 44 مليار في 2020.

رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة[1] ومبلغ الاحتياطي النقدي (متوسط نهاية الأسبوع، بملايير الدراهم)

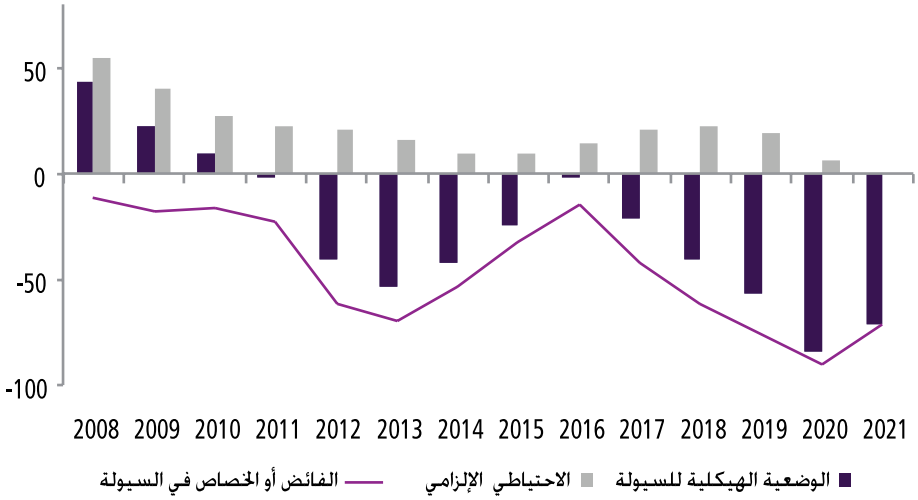

[1] يقصد بالوضعية البنيوية للبنوك مجموع احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب، والوضعية الصافية للخزينة وعوامل صافية أخرى، ناقص حجم النقد المتداول.

وبالنظر إلى التطورات التي عرفتها حاجيات البنوك من السيولة، قام بنك المغرب بتعديل حجم تدخلاته ليصل إلى 82,9 مليار درهم سنة 2021 كمتوسط أسبوعي مقابل 96,3 مليار في 2020. وحسب الأدوات المستخدمة، منح البنك مبالغ متوسطة بقيمة 21,2 مليار، مقابل 29,3 مليار في 2020، من خلال عمليات إعادة الشراء لمدة شهر واحد وثلاثة أشهر، و26,8 مليار، بدلا من 20 مليار، على شكل قروض مضمونة لمدة سنة واحدة في إطار برامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وجمعيات القروض الصغرى والبنوك التشاركية. وفيما يتعلق بالتسبيقات لمدة 7 أيام، استمر البنك في تلبية كافة الطلبات المقدمة له من البنوك، مقدما كمتوسط أسبوعي 34,1 مليار مقابل 42,5 مليار. وقام أيضا بأربع عمليات مبادلة للصرف بمبلغ إجمالي يصل إلى 6,7 مليار درهم. كما تم اللجوء إليه خمس مرات في إطار التسبيقات لمدة 24 ساعة بمبلغ يصل إلى 11,5 مليار. وأدى اللجوء المتزايد للأدوات ذات الآجال الطويلة إلى تزايد المدة المتوسطة لتدخلات البنك التي انتقلت من 33,3 يوما إلى 55,6 يوما.

رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك في 2021 (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

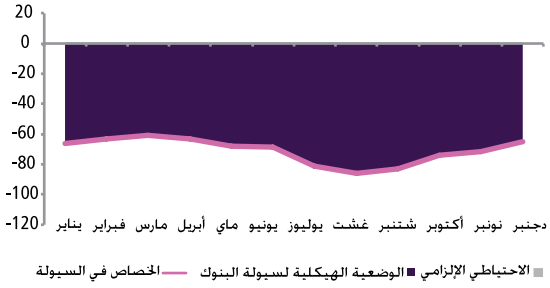

رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة في 2021 (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

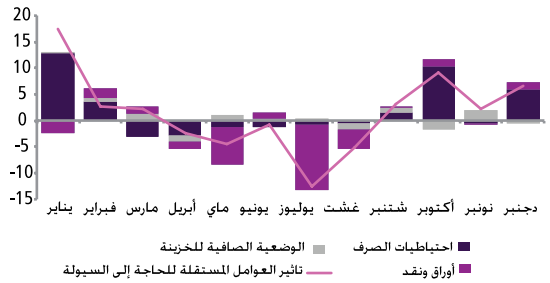

تشير التحليلات المنجزة خلال السنة إلى تقلص تدريجي لحاجيات البنوك من السيولة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، حيث انتقلت من 66 مليار إلى 61,2 مليار كمتوسط أسبوعي، مما يعكس تحسنا في احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب. وما بين شهري أبريل وغشت، سجل هذا العجز تفاقما، ليصل ذروته في شهر غشت بمبلغ 86,1 مليار، ارتباطا على الخصوص بالتزايد الموسمي لحجم النقد المتداول. وساهم الارتفاع المسجل في احتياطيات الصرف وبدرجة أقل تراجع تداول العملة الائتمانية في التخفيف التدريجي لهذه الحاجيات خلال ما تبقى من السنة، لتعود إلى 64,8 مليار في المتوسط في دجنبر.

رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب في 2021 (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

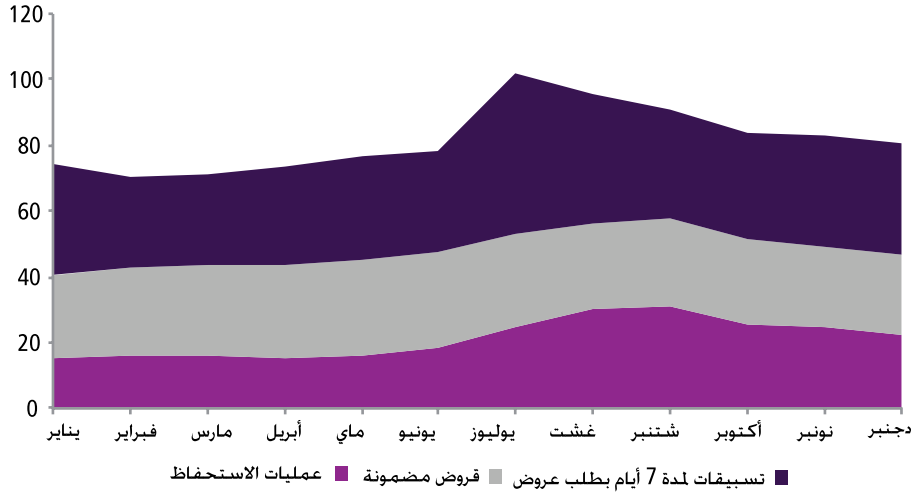

في ظل هذه الظروف، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك، وهو الهدف العملياتي للسياسة النقدية، متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي، حيث بلغ 1,50% في المتوسط. وبالنسبة لحجم المعاملات، فقد تراجع في المتوسط اليومي من 4,8 مليار درهم في 2020 إلى 4,1 مليار في 2021. أما توظيفات الخزينة في السوق النقدية، فقد بلغت في المتوسط اليومي 7,2 مليار بدلا من 6 مليار سنة من قبل، وتم إنجاز جلها في سوق اتفاقيات إعادة الشراء بنسبة متوسطة قدرها 1,37%.

رسم بياني 5.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك في 2021 (بملايير الدراهم)



رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك في 2021 (متوسط شهري)

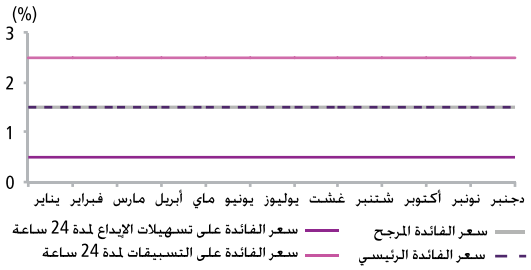

إطار 2.2.2: برامج شراء الأصول: تجارب البلدان الصاعدة والنامية

لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008، اتخذت البنوك المركزية في البلدان المتقدمة تدابير غير مسبوقة للحد من المخاطر المحدقة باستقرار الأسعار والنمو. فبعد استنفادها لجميع أدواتها التقليدية، خاصة أسعار الفائدة الرئيسية، لجأت هذه البنوك إلى إجراءات غير تقليدية، منها على الخصوص برامج شراء الأصول. وترمي هذه الأخيرة بشكل عام إلى تحقيق هدفين رئيسيين[1]. أولهما تخفيف شروط الحصول على القروض من خلال إعادة التمويل أو إعادة شراء البنك المركزي للسندات الممثلة للديون على الاقتصاد (أوراق الخزينة، سندات اقتراض خاصة،...) وهو ما يطلق عليه " التيسير الائتماني". أما الثاني فيهدف إلى تعزيز سيولة مؤسسات الائتمان من خلال شراء سندات عمومية، ويتعلق الأمر حينها بما يسمى بالمعنى الحرفي "التيسير الكمي".

وفيما بدأت العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة تفكر أو تعتزم إعادة سياستها النقدية إلى مسارها الطبيعي، أدى ظهور جائحة كوفيد-19 إلى عكس هذه التوجه وإلى تعزيز برامجها غير التقليدية. أيضا، لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية، لجأت بعض البنوك المركزية في البلدان الصاعدة والنامية للمرة الأولى إلى استخدام هذا النوع من الأدوات. وكان البنك المركزي لأندونيسيا أول من أعلن، في 2 مارس 2020، عن برنامجه لشراء سندات الخزينة من أجل "الحفاظ على استقرار الأسواق النقدية والمالية"، تلاه نظيره في المكسيك في 12 مارس، ثم كرواتيا في 13 مارس، والعديد من البنوك المركزية في البلدان النامية خلال نفس الشهر.

ويظهر جرد لبرامج شراء الأصول في البلدان النامية أعده صندوق النقد الدولي في سنة 2021[2] أن الحجم المعلن عنه لهذه البرامج ليس كبيرا على العموم، باستثناء بعض البلدان مثل الشيلي، وإندونيسيا، والفليبين وبولونيا، إلى جانب ذلك، كانت مدة تطبيقه قصيرة نسبيا مع تسجيل تباطؤ جوهري ابتداء من ماي 2021. وتتمثل الأهداف المتوخى تحقيقها في 62% من الحالات في تصحيح الاختلالات في الأسواق، وفي 17% منها في التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على الساكنة، و10% في دعم احتياجات الميزانية، و9% في التحفيز النقدي و2% في مواجهة المخاوف المرتبطة بسعر الصرف.

رسم بياني إ1.2.2.2 : أهداف برامج شراء الأصول المصرح بها من طرف البنوك المركزية للبلدان النامية

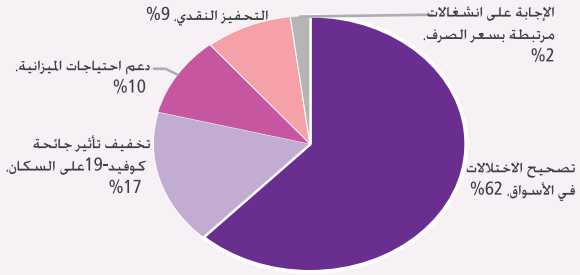

أ- تأثير برامج شراء الأصول

إلى اليوم، تم إنجاز عدد محدود من الدراسات حول تأثير السياسات النقدية غير التقليدية في البلدان النامية. وتسلط القضايا المطروحة الضوء على تأثيراتها على بعض مؤشرات الأسواق المالية مثل عائدات سندات الاقتراض طويلة الأجل وأسعار الصرف. وتستنتج دراسة Arslan et al (2020)[3] حول 13 بلدا صاعدا أن برامج شراء الأصول تقلص بشكل كبير ومتواصل مردودية سندات الاقتراض طويلة الأجل وتدعم العملة الوطنية. وتشير دراسات أخرى إلى أن الآثار المتوقعة لبرامج شراء الأصول تكون أكبر بالنسبة لعائدات سندات الخزينة في البلدان الصاعدة مقارنة بالبلدان المتقدمة [4] ((Hartley & Rebucci (2020)) إلا أن حجم واستمرارية هذا التأثير يظل رهينا بخصائص هذه البرامج (الهدف، ارتكاز البرنامج على الكم أو السعر، ونوع السندات المستهدفة) (صندوق النقد الدولي، 2021).

[1] يجمع العديد من المحللين عادة هذه السياسات تحت مسمى واحد "التيسير الكمي"، والذي يستخدم على نطاق واسع.

[2] " Unconventional Monetary Policies in Emerging Markets and Frontier Countries "، شيارو فراتو، برندن هارنويس فانيير، بوريسلافا ميرشيفا، دافيد دبادوا، وهيلين بوارسون، ورقة العمل رقم 14/21 الصادرة في يناير 2021.

إلا أن هذه البرامج لا تخلوا من مخاطر. فإلى جانب انعكاساتها من حيث الاستقلالية وهيمنة الميزانية العمومية، لاحظت العديد من البنوك المركزية ارتفاع حصيلتها بشكل كبير، مما يعرضها للمخاطر الائتمانية المرتبطة بعدم قدرة الأطراف المصدرة للسندات المشتراة على الوفاء بالتزاماتها.

ولإنجاح تنفيذ هذه البرامج وتقليص مخاطرها، حددت دراسات قام بها مؤخرا[5] صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادئ توجيهية لإعداد وتنفيذ هذه البرامج. وتوصي على الخصوص بما يلي:

– ينبغي أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية العملياتية، مما يقتضي إطار حكامة متين وقدرة على استيعاب خسائر محتملة قد تترتب عن هذا النوع من البرامج.

– يجب أن تكون هذه المشتريات بمبادرة خاصة من البنك المركزي وأن تحدد لها أهداف واضحة وشفافة. ويتعين أن تتم وفق أسعار السوق في القسم الثانوي إلا إذا كان هذا الأخير يفتقر إلى العمق، وأن يكون حجمها متوازنا بشكل جيد حسب مستوى تطور أسواق الدين والرساميل.

– تعتبر الوضعية الجيدة للميزانية العمومية أحد المتطلبات الرئيسية لفعالية هذه البرامج. وقد يثير تنفيذها في سياق يتميز بضعف المالية العمومية مخاوف المستثمرين بشأن هيمنة الميزانية، وزيادة مخاطر هروب الرساميل والضغوط على سعر الصرف.

– لتقويم اختلالات الأسواق المالية في أوقات الأزمات، يوصى باللجوء إلى شراء الأصول على المدى القصير وبكميات صغيرة وبشكل مؤقت، ولمواجهة تضخم ضعيف وهامش مناورة محدود فيما يتعلق بالأدوات التقليدية، يوصى بالقيام بشراء أصول ذات أجل أطول وبكميات أكبر.

ب- جدوى اللجوء إلى برامج شراء الأصول في المغرب

بالنسبة للمغرب، يواصل التضخم تطوره في مستويات معتدلة انسجاما مع هدف استقرار الأسعار ودون تسجيل أي مشكل هام فيما يتعلق بعدم استقرار الأسواق المالية أو اختلالاتها. إضافة إلى ذلك، تظل الأوضاع النقدية تيسيرية بشكل كبير بفضل توجه السياسة النقدية خلال السنوات الأخيرة والتدابير المختلفة المتخذة مؤخرا في إطار تصدي السلطات لأزمة كوفيد-19.

إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالاحتياجات التمويلية لميزانية الدولة، لا يشير تحليل وضعية السوق الأولي لسندات الخزينة إلى وجود ضغوط خاصة، حيث أن الخزينة لا تكتتب غالبا إلا في نسبة محدودة من العرض خلال جلسات المزايدة ووفق شروط ملائمة. من ناحية أخرى، تظل إمكانية تعبئة تمويلات خارجية عالية جدا، مدعومة بالمبلغ المحتفظ به لدى البنك المركزي والمتبقي من سحب خط الوقاية والسيولة[6] المنجز في 7 أبريل 2020. وهذه الوضعية هي التي تفسر الشروط التفضيلية التي استفادت منها الاقتراضات الأخيرة للخزينة في السوق الدولية وغياب ضغوط على مستوى سوق الصرف.

إلى جانب هذه الاعتبارات، وبالرغم من التخفيضات الهامة التي طالت سعر الفائدة الرئيسي خلال السنوات الأخيرة، فإن مختلف التقييمات المنجزة من لدن بنك المغرب وصندوق النقد الدولي تظهر أن هوامش المناورة من حيث الأدوات التقليدية للسياسة النقدية لم تستنفد بعد ولا تبرر اللجوء إلى برامج شراء الأصول، خاصة وأن النتائج والمخاطر التي تحيط بهذه الأخيرة تظل غير أكيدة.

[3] " Central bank bond purchases in emerging market economies "، يافوز أرسلان، ماتياس درهمان وبوريس هوفمان، نشرة بنك التسويات الدولي رقم 20، يونيو 2020.

[4] " « An Event Study of COVID-19 Central Bank Quantitative Easing in Advanced and Emerging Economies ، ألسندرو ريبوشي، جوناثان س. هارتلي ودانييل خيمينيز، نبير، يونيو 2020.

[5] « Asset Purchases and Direct Financing: Guiding Principles for Emerging Markets and Developing Economies during COVID-19 and Beyond »، توبياس أدريان، كريستوفر ج.إيرسيغ، سايمون ت كري، وراتنا ساهاي، صندوق النقد الدولي 023/DP2021، أكتوبر 2021 و»الآفاق الاقتصادية العالمية»، البنك الدولي، يناير 2021.

[6] سدد المغرب مسبقا جزءً من المبلغ الذي سحبه من خط الوقاية والسيولة في 8 يناير 2021.

التدخلات في سوق الصرف

في سوق الصرف، واصل السعر المرجعي للدرهم انحرافه عن السعر المركزي الذي بدأ في يونيو 2020، لينهي الشهور الخمسة الأولى من سنة 2021 بفارق قدره 4% في المتوسط. وابتداء من نهاية شهر يونيو 2021، وفي سياق الفائض الهام من السيولة بالعملات الأجنبية، ظل مستقرا في الحد الأدنى من نطاق التقلب. وعلى الرغم من استمرار هذا الفارق نسبيا، أكدت التقييمات التي أنجزها البنك بمناسبة التوقعات التي يعدها أنه يتسم بالظرفية وأن قيمة العملة الوطنية لاتزال عموما متماشية مع الأسس الاقتصادية.

وبالتالي، ومن أجل امتصاص الفائض وضمان السير الجيد للسوق، أطلق بنك المغرب ابتداء من 20 شتنبر عمليات مزايدة لشراء العملات الأجنبية همت بنهاية السنة مبلغا إجماليا يعادل 15 مليار درهم. هكذا، أخذ سعر الصرف يبتعد تدريجيا عن الحد الأدنى لنطاق التقلب، وتراجع الفارق بالنسبة إلى السعر المرجعي إلى 4,1% بنهاية دجنبر 2021.

رسم بياني 7.2.2: السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالدولار الأمريكي في 2021

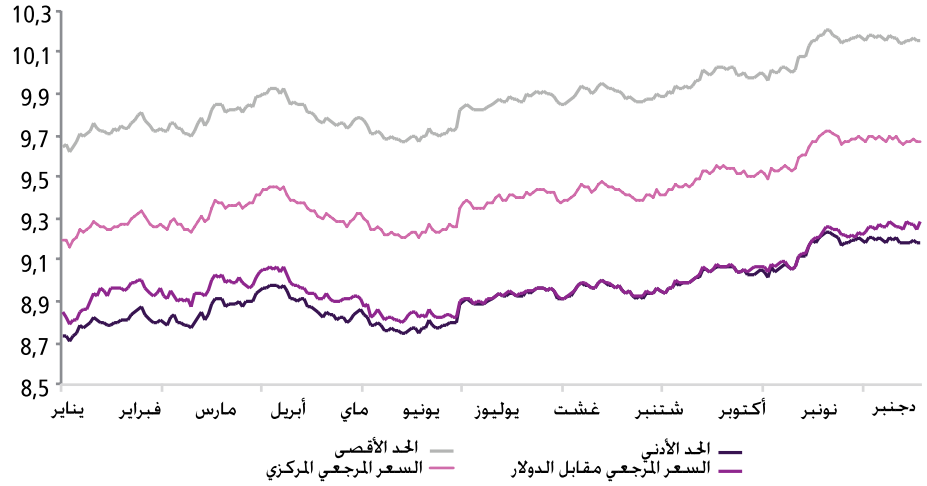

إطار 3.2.2: ملاءمة منظومة بنك المغرب للتحليلات والتوقعات مع إصلاح نظام الصرف

استعدادا للانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة وإطار استهداف التضخم، أطلق بنك المغرب في 2013 مشروعا هاما لإحداث منظومة للتحليلات والتوقعات (FPAS[1]) قادرة على دعم إطار سياسته النقدية. وتتكون هذه المنظومة من عنصرين رئيسيين: نموذج لتحليل السياسات العمومية على المدى الطويل (PAM[2])، ونموذج مركزي للسياسة النقدية يحمل اسم النموذج المغربي للتوقعات الفصلية MQPM[3]، يتم تزويده واستكماله بنماذج فرعية من أجل إنتاج توقعات متكاملة ومنسجمة للمجمعات الماكرو اقتصادية الرئيسية. وينخرط هذا النموذج، الذي يستعمل على نطاق واسع من قبل البنوك المركزية، ضمن سلسلة من النماذج شبه البنيوية، التي تعتمد في الوقت ذاته على الأسس النظرية الكينزية الجديدة لنماذج التوازن العام وعلى الملاءمة مع المعطيات المميزة للنماذج التجريبية. كما يمثل نظاما يكون فيه الاقتصاد مفتوحا ويعكس بالأساس حركية الطلب والعرض الكليين، إلى جانب سعر الفائدة الاسمي وسعر الصرف.

وواكبت هذه المنظومة، التي تم تفعيلها في متم سنة 2015، إطلاق إصلاح نظام الصرف من طرف السلطات النقدية في 15 يناير 2018. وتمثلت المرحلة الأولى من هذا الإصلاح في توسيع نطاق تقلب الدرهم من 0,3 ± % إلى 2,5 ± % مع الإبقاء على السلة المرجعية المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي دون تغيير. وتم الشروع في المرحلة الثانية من الانتقال في 9 مارس 2020 بتوسيع نطاق التقلب مجددا إلى 5 ± % حول السعر المركزي الذي يُحسب بناء على نفس السلة المرجعية.

وفي سنة 2020، قام بنك المغرب، بدعم تقني من صندوق النقد الدولي، بتحيين منظومته التحليلية والتوقعية لكي تأخذ بالاعتبار بطريقة أفضل تأثير تزايد التغير الذي قد ينجم عن توسيع نطاق التقلب على سوق الصرف. وتتمثل التعديلات المنجزة، خاصة تلك التي همت النموذج المغربي للتوقعات الفصلية، في اعتبار نطاق التقلب الجديد للدرهم داخل سياق استمرار القيود المتعلقة بحسابات الرأسمال بالنسبة للمقيمين المغاربة.

وقد تم تعديل معادلة سعر الصرف الاسمي $S_t^{effectif}$، المحررة بالدرهم مقابل الأورو، لتأخذ بالاعتبار، إلى جانب تأثير السلة S_t^{panier}، تأثير السوق $S_t^{marché}$. ويقيس هذا الأخير انحرافات سعر الصرف الاسمي نسبة إلى قيمته التي يتم حسابها بناء على السلة المرجعية. ويعكس ارتفاعُ $S_t^{marché}$ تراجعَ قيمة الدرهم مقابل الأورو والعكس صحيح.

$$S_t^{effectif} = \alpha * S_t^{marché} + (1-\alpha) * S_t^{panier} \qquad (1)$$

ويتم تحديد معامل ألفا α الذي يمثل قيما ما بين 0 و1 بطريقة تجعله يعكس درجة مرونة نظام الصرف الحالي. وتقابل قيمة 0 نظام صرف ثابت وقيمة 1 نظاما عائما كليا.

[1] منظومة التوقع وتحليل السياسة النقدية النسخة العربية من الرابط: (Forcasting and Policy Analysis System).

(https://www.bkam.ma/Politique-monetaire/Cadre-d-analyse-et-de-prevision/Dispositif-de-prevision)

[2] نموذج تحليل السياسة (Policy Analysis Model). للمزيد من المعلومات، الاطلاع على:

«The Morocco Policy Analysis Model: Theoretical Framework and Policy Scenarios». »، آية عاشور، وأليس بولير، وعمر شفيق وآدم ريمو، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل122/21، أبريل 2021.

[3] تم نشر ورقة عمل تعرض بالتفصيل بنية نموذج التوقع الفصلي المغربي في 2018 بموقع صندوق النقد الدولي تحت عنوان:

« Morocco: A Practical Approach to Monetary Policy Analysis in a Country with Capital Controls »، مختار بنلامين، وأليس بولير، ومريم فروقي، وأنييس هورفاث، وفيصل الحسيني، وحسناء الإدريسي، وزينب إراوي، وميكالي كوفاكس، ودوكلاس لاكستون، وأنس المعروفي، وكانالين زيلاكي، ومحمد التعموتي ودافيد فافرا، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل 27/18، فبراير 2018.

$S_t^{marché}$ مشتق من التعديل الذي تم إدخاله على الصياغة البحتة لوظيفة المعادلة غير المغطاة لسعر الفائدة والذي من شأنه مساواة العائدات في الأسواق المالية الوطنية والخارجية (تمثلها منطقة الأورو) أخذا بعين الاعتبار علاوة المخاطر. ومن أجل أخذ الحركية المحدودة للرساميل في حالة المغرب بعين الاعتبار، يتم تعزيز هذا التعادل بالآثار الدورية لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وبسعر الصرف الحقيقي. ويستعمل هذا الأخير كبديل لتأثير التدفقات التجارية والمالية الأخرى على القيمة الاسمية للدرهم مقابل الأورو. وتجدر الإشارة إلى أن علاوة المخاطر تتطور بطريقة تتناسب عكسيا مع عدد أشهر الواردات من السلع والخدمات التي تغطيها احتياطيات الصرف. وبصفة عامة، كلما كان معدل تغطية الاحتياطيات مرتفعا، كلما كان من السهل حماية تثبيت سعر الصرف داخل نطاقات التقلب.

وقد مكن تطوير هذه الصيغة الجديدة من النموذج المتعلق بنظام الصرف المختلط من تعزيز وتحسين جودة التحليلات التي تنبني عليها عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية من خلال اعتبار أفضل للتفاعلات بين سعر الصرف ومختلف متغيرات الاقتصاد الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن البنك عمل أيضا على إعداد صيغة ملائمة لنظام صرف عائم تماما يستعملها بغرض المحاكاة عند كل عملية توقع يقوم بها.

2.2.2 البحوث

عرفت الأنشطة البحثية في بنك المغرب برسم سنة 2021 نشر أربع وثائق عمل تحت عنوان: «ضريبة الشركات والاستثمار: ما هي العلاقة في المغرب؟» و«تحليل هشاشة النسيج الإنتاجي المغربي»، و«الدورات الفعلية والمالية في المغرب: تحليل عبر Wavelets و«نموذج تحليل السياسة المغربية: الإطار النظري وسيناريوهات السياسة».

موازاة مع ذلك، تم إجراء مجموعة من الندوات عبر الإنترنت حول مواضيع مختلفة بما في ذلك:

- «إصلاحات نظام سعر الصرف في الاقتصادات الناشئة: حالة المجر»، بتسيير زولتان ريبا، خبير اقتصادي في مركز «OG Research»، وخبير لدى «BCC Swiss Fund»؛
- «استخدام نماذج DSGE لنمذجة التفاعلات بين المجالين الحقيقي والمالي داخل البنوك المركزية»، بتسيير جارومي بارتنر، شريك رئيسي في مركز «Research OG»؛
- «تعزيز القدرات في تحرير الأعمال البحثية والتواصل حولها» بتسيير عبد الله سيك، أستاذ اقتصاد في جامعة أنتا ديوب في داكار؛
- «التواصل حول البحوث داخل البنوك المركزية: التفكير في الممارسات الجيدة»، بتسيير دانيال سوان، مستشار وخبير في استراتيجية الاتصال.

3.2.2 أنشطة الإحصائيات وتدبير المعطيات

تماشياً مع أهداف مخططه الإستراتيجي 2019-2023 الهادفة إلى تطوير قطب للخبرة الاقتصادية والمالية منفتح على بيئته، شرع البنك منذ سنة 2021 في ورش تطبيق استرايجية المعطيات والإحصائيات. وتطمح هذه الأخيرة للاستجابة لمجموعة من الرهانات المتعلقة بالحجم الكبير للمعطيات وعدم تجانس مصادرها وشكلها ومدى تعقيد معالجتها. وعليه، تم تحديد العديد من الأولويات، والتي تستهدف تحديث منظومة الحكامة، وتحديث وتصنيع عمليات التدبير و توحيد معايير عمليات الجمع والإنتاج والتوزيع ووضع تحاليل المعطيات في خدمة مهام البنك، فضلا عن تطوير التعاون مع المنظومة الاقتصادية.

في الوقت نفسه، واصل البنك جهوده لتحسين جودة المعطيات وذلك عبر إطلاق مجموعة من العمليات بشراكة مع المؤسسات الخاضعة له بهدف إضفاء المصداقية على تصريحاتها والمعطيات المرجعية المشتركة والتي تشكل لبنة أساس مرجعي مركزي الذي يخدم وظائف البنك والمنظومة. وبالمثل، استمر في المساهمة بفعالية في أشغال مرصد آجال الأداء عبر المشاركة في أشغال إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم ممارسات الأداء في القطاع الخاص وإعداد التقرير السنوي للمرصد.

4.2.2 تدبير احتياطيات الصرف

في سياق دولي يتسم باستمرار ارتفاع الشكوك وارتفاع أسعار السندات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، واصل البنك تحسين مردودية احتياطيات الصرف مع الحرص على احترام شروط السلامة والسيولة، لاسيما عبر تعزيز استثمار فائض الاحتياطات بأسعار مرتفعة عن تلك المسجلة خلال السنتين الأخيرتين.

كان للارتفاع العام والسريع في أسعار السندات بنهاية السنة تأثير سلبي على حصيلة تدبير الاحتياطيات ارتباطا بزيادة مخصصات المؤونات لتراجع سندات التوظيف. ونتيجة لذلك، تراجعت النتيجة بنسبة 34% بعد زيادات بلغت 4% في سنة 2020 و37% في سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الاستثمارات المنجزة خلال السنوات الماضية قد خفف بشكل كبير من التأثير السلبي لهذا الارتفاع في المعدلات.

5.2.2 الإشراف البنكي

المراقبة الاحترازية الجزئية

بعد الترخيص لشركة جديدة لتحصيل وشراء الديون وسحب الترخيص من جمعية للقروض الصغرى ومؤسستين للأداء، في سنة 2021 شمل مجال مراقبة بنك المغرب 89 مؤسسة ائتمان وهيئة مماثلة في حكمها[1]، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه على المستوى العابر للحدود، تمتلك المجموعات المصرفية المغربية 73 مؤسسة[2].

في ظل ظرفية اتسمت باستمرار الأزمة الصحية، استمر البنك في ضمان تتبع وثيق لجودة الأصول عبر مراقبة محافظ القروض الحساسة والمعلقة الأداء ودرجة تغطيتها بالمؤونات. وفي إطار استمرارية توصياته من أجل إيقاف توزيع الربيحات برسم سنة 2019، طلب من البنوك بالحث على الحذر في هذا الصدد خلال السنة المالية 2020.

في سنة 2021، استأنف البنك تنفيذ مهام المراقبة الميدانية وتشمل أولوياتها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية الزبناء والمتانة التشغيلية للبنوك. وعلى صعيد المراقبة العابرة للحدود، قام بنك المغرب بتعزيز تعاونه مع نظرائه الأجانب وتواصل عقد الاجتماعات السنوية لمجامع المشرفين الخاصة بالمجموعات البنكية المغربية الثلاث. وترأس البنك للسنة الثانية على التوالي مجموعة المشرفين البنكيين للبلدان الناطقة بالفرنسية والتي خصصت هذه السنة للمخاطر الإلكترونية.

وعلى الصعيد التنظيمي، رفع بنك المغرب معظم الإجراءات الاحترازية المؤقتة التي تم وضعها خلال فترة الجائحة، باستثناء خصم 50 نقطة أساس من هامش حفظ رأس المال، والذي تم تمديده حتى يونيو 2022. كما اعتمد مسبقا تخفيف ترجيح المخاطر المطبق على تعرض المؤسسات الائتمانية والمقاولات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في مراجعة منظومة بازل 3، وخفضها إلى 85% بدلا من 100%، من أجل دعمها في تمويل المقولات الصغيرة والمتوسطة أثناء مرحلة الانتعاش.

وفي إطار استكمال إدماج مقتضيات بازل 3، وضع البنك معدل الاستدانة الأدنى الواجب احترامه من قبل البنوك من أجل الحد من آثار تراكم الاستدانة. كما قام بمراجعة الإطار التنظيمي الذي ينظم قياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بالمحفظة البنكية.

[1] تشمل 19 بنك تقليدي (3 منها لديها نوافذ تشاركية)، و 5 بنوك تشاركية، و28 شركة تمويل، و 6 بنوك خارجية، و 11 جمعية ائتمان صغير، و18 مؤسسة أداء، وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة (المعروفة سابقًا بصندوق الضمان المركزي)

[2] موزعة بين 51 وكالة و 22 فرعً موجود في 35 دولة بما في ذلك 27 في إفريقيا و7 في أوروبا وواحد في آسيا.

ومن أجل المساهمة في الحفاظ على استمرارية أنشطة البنوك عبر ضمان الرسملة الكافية لتغطية المخاطر واستيعاب الخسائر ومتابعة استراتيجية مستدامة خلال فترات التوتر الطويلة، قام بنك المغرب بمراجعة إطار تقييم البنوك لملاءمة رأس المال الداخلي.

وعلى صعيد آخر، ومن أجل حماية البنوك من مخاطر العقار المرتبطة بمخزون الأصول المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل، أحدث البنك نظام ترجيح مخاطر الائتمان المطبق على هذه المحفظة من الأصول كما أشرف على تأطير استعمال هذه التقنيات.

في سياق يتسم بتزايد الرقمنة، أطلق البنك عملية إحداث مجموعة قطاعية للأمن الإلكتروني وتشارك المعلومات حول المخاطر الإلكترونية. كما عزز التواصل مع المنظومة البنكية من أجل تشجيع الإجراءات الاحتياطية المناسبة للاستجابة للحوادث الالكترونية.

وفي مجال المالية التشاركية، تم تعزيز عرض المنتجات بالمرابحة على الممتلكات المنقولة المهنية لعمليات تمويل المواد الأولية بعد إصدار المجلس الأعلى للعلماء رأيه بالمطابقة بخصوص الوثائق التعاقدية المرتبطة بذلك. وعلى الصعيد التنظيمي، تم تعديل المقتضيات التي تنظم رؤوس الأموال ومعدل الملاءة من أجل تغطية التمويلات الممنوحة على شكل وكالة بالاستثمار وصكوك الوكالة. من أجل تحسين تدبير مخاطر عدم المطابقة لآراء المجلس الأعلى للعلماء، أصدر البنك كذلك توجيهًا يؤطر مهمة الافتحاص الشرعي الخارجي. بالإضافة لذلك، وقعت البنوك التشاركية في سنة 2021 مدونة أخلاقية تحت رعاية بنك المغرب، تحدد بموجبها القواعد والمبادئ التي يجب مراعاتها من أجل ضمان نمو الأنشطة بشكل سليم.

وبخصوص قطاع القروض الصغرى الذي تضرر بشكل كبير من الأزمة، مدد بنك المغرب، إلى غاية 2022، إجراءات التخفيف المؤقتة لقواعد تموين الديون المعلقة الأداء. موازاة مع ذلك، أحدث البنك بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية صندوق ضمان للقروض المعاد هيكلتها والقروض الإضافية الممنوحة لجمعيات القروض الصغرى لدعم الزبناء المتضررين من الأزمة.

كما ساهم بنك المغرب في إصلاح قانون التمويل الأصغر الذي يرتقب يعطي دفعة جديدة للقطاع ويمكنه من أداء دوره بشكل كامل كمحرك رئيسي للشمول المالي للساكنة المستهدفة. قدم هذا القانون، إلى جانب الفاعلين الجمعويين الحاليين، فئة جديدة من مؤسسات التمويل الأصغر على شكل شركة مجهولة، ووسع نطاق خدمات التمويل الأصغر لتشمل الفاعلين في التأمين الأصغر وتجميع الودائع وفتح المجال أمام مؤسسات التمويل الأصغر الجمعوي، التي ترغب في ذلك، بإجراء تغيير مؤسساتي من خلال إنشاء مؤسسة للتمويل الأصغر على شكل مؤسسة ائتمانية مع تأطير هذا التغيير على المستوى الاحترازي بشكل يعزز القاعدة المالية للمؤسسة الجديدة وقدرتها على تغطية المخاطر الناجمة عن أنشطتها.

مراقبة النزاهة المالية

أخذا في الاعتبار توصيات مجموعة العمل المالي الدولية ولجنة بازل حول الإشراف البنكي، قام بنك المغرب بسن التزامات وإجراءات يقظة على صعيد المجموعة وفي مجال التسيير المدمج. كما ساهم مع مختلف الجهات المعنية في العمل على وضع الصيغة النهائية على قانون مكافحة غسل الأموال وصياغة المراسيم المعتمدة لتطبيقه.

وفي إطار عملية المتابعة المعززة للمغرب من قبل مجموعة العمل المالي الدولية التي تم إطلاقها في سنة 2021 وتواصل تلك الخاصة بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كثف البنك لصالح الأطراف الخاضعة له عمليات التحسيس في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعقوبات المالية المحددة، والمخاطر المتعلقة بالأصول المشفرة. كما ساهم في تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال اعتماد نفس المنهجية المستخدمة في التمرين الأول لتقييم المخاطر في سنة 2019 وذلك طبقا لتوجيهات مجموعة العمل المالي في هذا المجال.

المالية الخضراء وإدارة المخاطر المناخية

أصدر بنك المغرب في سنة 2021 تعليمة اتحدد لمبادئ التي يتعين على مؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة في حكمها من أجل فهم وتدبير المخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي والبيئة في إطار تسيير أنشطتها.

كما جدد البنك التزامه في إطار الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 26) باتخاذ الإجراءات لمواجهة المخاطر النظامية للتغير المناخي وكشف عن خطته للعمل في هذا المجال.

حماية الزبناء

في ظل سياق يتسم برقمنة الخدمات البنكية، دعا بنك المغرب البنوك إلى تزويد زبنائها بلائحة الأسعار وموجز التكاليف السنوية المقتطعة عبر مواقعهم الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول. كما عززت عمليات الاتصال والتوعية للعموم بخصوص المواضيع المرتبطة بالعمليات والخدمات البنكية. وفي هذا الصدد، تم توزيع ثلاثة أدلة إرشادية تتعلق بالحركية البنكية، ومعالجة الشكاوى وإصدار رفع اليد عن الضمانات.

وفي سنة 2021، تلقى البنك 210 1 شكاية من زبناء مؤسسات الائتمان، تم تحويل 57% منها إلى المركز المغربي للوساطة البنكية. وكان ما يقرب 63% من الشكاوى لصالح المدعين. وفي هذا المجموع، ارتبطت 48% منها بشروط الائتمان، مما يعكس صعوبات الأداء الناجمة عن الأزمة، و30% بتشغيل الحسابات.

6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية

في سياق يتسم باستمرار الأزمة الصحية، واصل بنك المغرب المساهمة في أشغال اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، من خلال تتبع شهري لمؤشرات المخاطر التي يتعرض لها القطاع البنكي وقطاع التأمينات وسوق الرساميل والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

وعلى مستوى الحكامة، قام البنك بإعداد ونشر الإطار الاستراتيجي لسياسته الاحترازية الكلية التي تحدد نطاق هذه السياسة وأهدافها المرحلية وأدواتها وكذا عملية اتخاذ القرار المتعلق بها. أيضا، وبعد الوقوف على حصيلة فترة الثلاث السنوات السابقة، تم بالتعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى للقطاع المالي، إعداد خارطة طريق الاستقرار المالي للفترة 2022-2024، أخذا بالاعتبار على الخصوص تغييرات النماذج التي أحدثتها أو ساهمت في تسريعها الجائحة.

على المستوى التحليلي، قام البنك بإنجاز تمرينين من اختبارات الإجهاد (stress tests) للقطاع البنكي من أجل تقييم صموده أمام سيناريوهات الصدمات التي تسببها الأزمة الصحية. بموازاة ذلك، عمل على احتساب ونشر مؤشر الاستقرار المالي الذي يقدم معلومات حول الأوضاع الاقتصادية، وتطور الأسواق المالية، ومتانة المؤسسات المالية والبنيات التحتية للأسواق المالية وكذا المخاطر الآتية من القطاع العقاري.

وفيما يتعلق بأدوات الاحتراز الكلي، واصل البنك مراقبة المخاطر المرتبطة بقطاعي العقار والأسر، من خلال تحليل تطور مؤشري « إقراض مقابل القيمة» و»نسبة خدمة الدين إلى مداخيل الأسر». في ذات الآن، قام البنك، بالتنسيق مع الهيئات التنظيمية المالية الأخرى (هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل) بوضع إطار قانوني يهدف إلى مراقبة التكتلات المالية.

وعمل بنك المغرب أيضا، بالتشاور مع الوزارة المكلفة بالمالية، على استكمال آلية منح السيولة الاستعجالية التي نص عليها القانون الخاص بالقانون التأسيس للبنك في إطار مهمته الخاصة بالمساهمة في الاستقرار المالي.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

في إطار المهام الموكولة إليه بموجب نظامه الأساسي، واصل البنك تعزيز إطاراته الخاصة بمراقبة وتشغيل البنيات التحتية للأسواق المالية من خلال أتمتة التقارير، وإنجاز مهام مراقبة لدى مؤسستي أداء والقيام بتمارين اختبارات الإجهاد للبنية الثانية من بنيات الأسواق المالية ذات الأهمية النظامية.

من ناحية أخرى، وبعد تبني منهجية CROE[1] كمرجع لتقييم الصمود السيبراني للبنيات التحية للأسواق المالية، دعا بنك المغرب هذه الأخيرة إلى القيام بتقييم ذاتي لمدى النضج فيما يتعلق بالصمود السيبراني. وتظهر نتائج هذه العملية أن هنالك تحكما مرضيا إجمالا في هذه المخاطر.

وفيما يتعلق بمراقبة وسائل الأداء، قام البنك باختبارات حقيقية تهدف إلى تقييم مطابقة وكذا السير الجيد للمحافظ الإلكترونية (M-Wallets) الحالية. كما قام بتعزيز عملية تتبع إصدار منتجات نقدية ومحافظ إلكترونية جديدة. هكذا، فإن البنك ومؤسسات الأداء ملزمة بموافاته بكافة الوثائق الضرورية لدراسة وسائل الأداء الجديدة التي تم إصدارها وذلك للتأكد من مدى مطابقتها للمتطلبات القانونية الجاري بها العمل.

بموازاة ذلك، واصل البنك جهوده الرامية إلى الترويج للخدمات المالية الرقمية بالتعاون مع مختلف الفعالين العموميين والخواص. وتم اتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار، تتعلق بتنفيذ استراتيجية التواصل المؤسساتي حول الأداء النقال تحت إسم « MarocPay»، وتحمل تطور قواعد العمل التقنية الوظيفية وتمثيلية الفاعلين في مشاريع إلغاء التبادل المادي للأداءات لا سيما منها الحكومية.

وعلى نفس المنوال، كان تطوير الاختراعات المالية في صلب اهتمامات البنك. ولهذه الغاية، ومنذ إنشائه في سنة 2019، سهر الشباك الوحيد « One Stop Shop Fintechs» على ضمان المواكبة القانونية لأكثر من 60 شركة من شركات التكنولوجيا المالية (Fintechs) الراغبة في الاستثمار في السوق.

8.2.2 الشمول المالي

في إطار مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، قام البنك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية ومع الأطراف ذات المصلحة، بتحديد التوجهات الاستراتيجية لمجموعات العمل التي تم إحداثها. في هذا الإطار، وبعد استكمال الدراسة المتعلقة بالوضعية السوسيواقتصادية للمرأة القروية، أعطى البنك، بالتشاور مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، الانطلاقة لمرحلة إعداد السياسة الوطنية المخصصة للتمكين الاقتصادي للمرأة القروية. بموازاة ذلك، وبالتعاون مع البنك الدولي، قام بإطلاق مبادرة green-back التي تهدف إلى تقليص تكاليف تحويل الأموال من خلال العمل على ثلاث محاور، وهي تحسين التثقيف المالي، وتطوير جودة ا لخدمات وكذا تعزيز حماية المستهلك.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العربي للإدماج المالي، نظم البنك سلسلة من الندوات الإلكترونية لفائدة طلبة المدارس العليا والكليات من مختلف جهات المملكة. إلى جانب ذلك، واصل جهوده في مجال إعداد وتحليل مؤشرات الشمول المالي.

[1] توقعات الإشراف على الصمود السيبراني للبنيات التحتية للأسواق المالية.

9.2.2 العملة الائتمانية

رسم تخطيطي1.2.2: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني سنة 2021

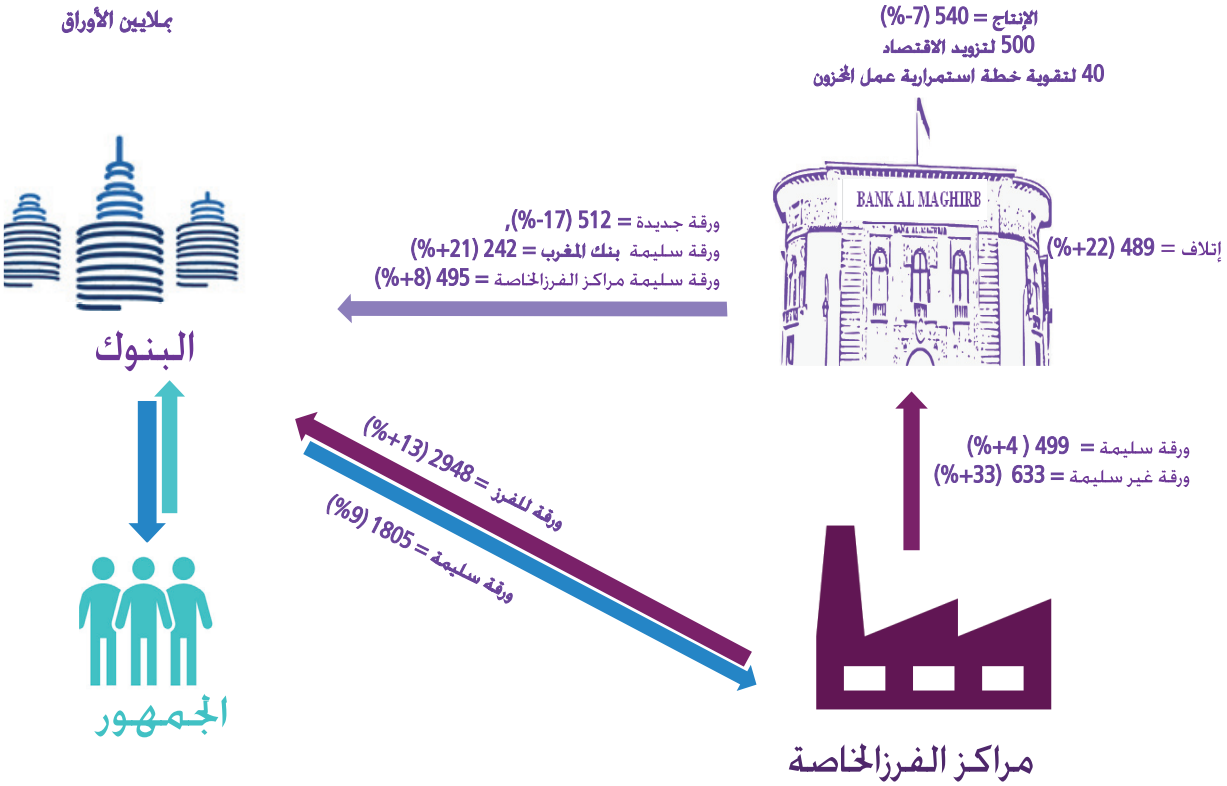

بعد التسارع الاستثنائي المسجل في سياق الأزمة الصحية، عاد نمو العملة الائتمانية إلى وتيرته الاعتيادية، بارتفاع بلغ 5,6% بدلا من النمو البالغ 20,1% في 2020. ويشير التوزيع حسب نوع النقود إلى أن الأوراق البنكية سجلت نموا بنسبة 5,4% إلى 2,3 مليار ورقة، فيما القطع النقدية تزايدت بنسبة 3,1% إلى 3 مليار قطعة. ويشير التحليل حسب الفئات النقدية إلى هيمنة الأوراق البنكية من فئة 200 درهم بحصة تصل إلى 55%، فيما تهيمن فئة 1 درهم بنسبة 29% للقطع النقدية.

رسم بياني 1.9.2.2: بنية الأوراق النقدية المتداولة

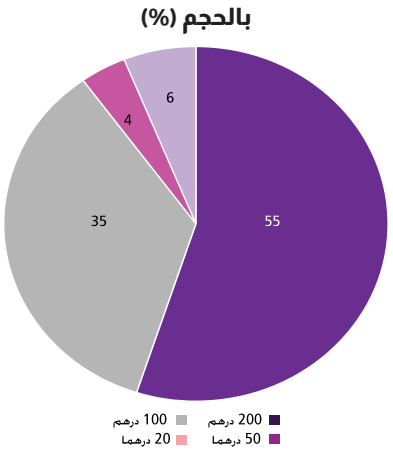

رسم بياني 2.9.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة

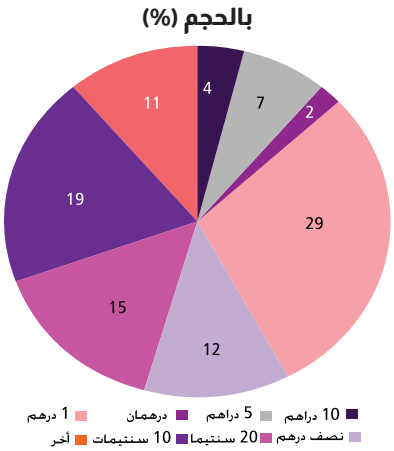

قطع تذكارية وقطع ستسحب من التداول

ولضمان تزويد الاقتصاد الوطني بالأوراق البنكية والقطع النقدية الجديدة في سنة 2021، أنتج البنك 500 مليون ورقة بنكية و103 مليون قطعة نقدية. وتم أيضا إنتاج كمية إضافية تصل إلى 40 مليون ورقة من فئة 200 درهم من أجل إعادة تشكيل المخزون في إطار مخطط استمرارية العمل.

وضع البنك المغرب والمراكز الخاصة للفرز رهن إشارة البنوك 3,1 مليار ورقة، بعد الارتفاع بنسبة 4,3% مقارنة بالعام الماضي ارتباطا أساسا بتعزيز عمليات إعادة تدوير الأوراق البنكية. ومكنت هذه الأخيرة، التي أنجز 90% منها بواسطة مصالح مراكز الفرز الخاصة، من الاستجابة لما يعادل 83% من الحاجيات، فيما تمت تلبية الطلب المتبقي من خلال الأوراق البنكية الجديدة المسحوبة من شبابيك بنك المغرب.

وفيما يتعلق بتزوير العملة، تشير المعطيات إلى مواصلة الاتجاه التنازلي الملاحظ خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت بالفعل نسبة تزييف العملة من 6,1 ورقة من أصل كل مليون ورقة بنكية متداولة سنة 2017 إلى 3,3 في 2021. وبذلك بلغ عدد الأوراق البنكية المزورة التي تم رصدها 7372، تمثل ما يعادل 1,1 مليون درهم، وتركزت بالأساس في فئة 200 درهم بحصة تصل إلى 61%.

وفيما يتعلق بالوثائق التعريفية والنفعية المؤمنة المنتجة لحساب شركائه، عمل البنك على إنتاج وتوزيع 1,4 مليون جواز سفر بيومتري، 1,1 مليون رخصة سياقة إلكترونية، 1 مليون شهادة تسجيل إلكترونية، 000 70 رخصة حمل سلاح و000 800 شهادة باكالوريا وبيان النقط لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

إطار 4.2.2: إصدارات القطع النقدية التذكارية في 2021

بمناسبة الذكرى 22 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش، أصدر البنك قطع نقدية تذكارية من الفضة، تصل قيمتها الإسمية إلى 250 درهم، وأخرى من الذهب، تصل قيمتها الإسمية إلى 1000 درهم. وتظهر هاتين القطعتين في الوجه صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس مع عبارات «محمد السادس» و«المملكة المغربية» وفي الأسفل السنوات 1442-2021. وعلى ظهر القطعة، تبرز في الأعلى عبارة «الذكرى الثانية والعشرون لتربع جلالة الملك على العرش» وفي الأسفل ترجمتها الفرنسية «22ème anniversaire de l'intronisation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI». وفي الوسط، يظهر شعار المملكة وكذا علمين مغربيين مع رخرفة أرابيسك في الخلفية. وبموازاة هذه العناصر، يزين الظهر بشبكة من 22 خطا عموديا يبدوا من خلالها الرقم 22 من خلال اختلاف السمك. ويتضمن وسط ظهر القطعتين أيضا قيمتها الإسمية: «250 مائتان وخمسون درهما» و«1000 ألف درهم» على التوالي.

الذكرى الثانية والعشرون لتربع صاحب الجلالة محمد السادس على العرش

800 قطعة فضية



50 قطعة ذهبية



وأصدر البنك أيضا قطعة تذكارية من الذهب بمناسبة الذكرى 58 لميلاد جلالة الملك، بقيمة إسمية تصل إلى 1000 درهم. وتظهر هذه القطعة في الوجه صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى جانب عبارات "محمد السادس" و"المملكة المغربية" وفي الأسفل التواريخ 1443-2021. وعلى الظهر، تظهر القطعة في الأعلى عبارة " الذكرى 58 لميلاد صاحب الجلالة محمد السادس".

الذكرى الثامنة والخمسون لميلاد صاحب الجلالة محمد السادس

50 قطعة ذهبية





10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

سجلت مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات 501 031 عارضا في 2021، بارتفاع بنسبة 6% مقارنة بالسنة المنصرمة، ولتمثل مبلغ 14,6 مليار درهم. وفيما يتعلق بعمليات التسوية، سجل عددها تراجعا بنسبة 23%، لتنخفض من 250 646 إلى 192 894 بعد أن تزايدت بما يفوق الضعفين سنة من قبل ارتباطا بعملية العفو الضريبي المتعلقة بالمساهمة الإبرائية لسنة 2020 برسم الغرامات ذات الصلة بعوارض الأداء على الشيك. وفي نفس السياق، سجل مبلغها تراجع، ليصل إلى 4,6 مليار درهم بدلا من 7 مليار سنة من قبل.

رسم بياني 1.10.2.2: تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية

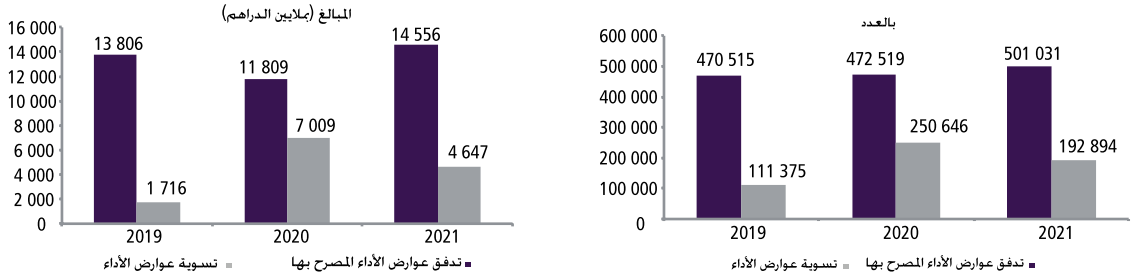

وفيما يتعلق بعوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالات الموحدة، فقد سجلت تراجعا بنسبة 11,9% لتصل إلى 221 523. أما عمليات التسوية، فقد بلغت 660 26 مقابل 942 30، أي بانخفاض بنسبة 13,8%.

وبالنسبة للمصلحة المركزية للقروض، فقد أحصت نحو 5,9 مليون عقد قرض نشط، بارتفاع بنسبة 3,3%. ووزعت هذه القروض لفائدة 3,3 مليون زبون، 96% منهم أشخاص ذاتيون.

من ناحية أخرى، اتسمت سنة 2021 بإطلاق بنك المغرب لخدمة جديدة تهدف إلى مركزة المعلومات المتعلقة بالشيكات غير الصحيحة ووضعها رهن إشارة المستخدمة على شكل خدمة ذات قيمة مضافة. ومكنت الاستشارات التي قام بها المستخدمون في هذا الصدد من أن شيكا واحدا من أصل 10 شيكات تم بحثها يوجد في وضعية غير صحيحة، تكون في 82% منها على شكل منع بنكي و10% على شكل حسابات مغلقة.

3.2 التواصل والانفتاح

استمر بنك المغرب على طول سنة 2021 في نهج سياسته الهادفة إلى الانفتاح والتواصل حول مهامه وأنشطته. ونظرا للقيود الصحية، فقد تم تنظيم اللقاء الفصلي مع وسائل الإعلام للسنة الثانية على التوالي بواسطة تقنية التواصل المرئي. وفي نفس الآن، زاد البنك من قنواته التواصلية من خلال استغلال الفرص التي توفرها الرقمنة. هكذا، أتاح بث لقاء السيد الوالي مع الصحافة، مباشرة عبر قناة اليوتيوب للبنك، من ولوج واسع لهذا الحدث. أيضا، يتيح نشر الإصدارات المؤسساتية والبيانات الصحفية على شبكات التواصل الاجتماعي من بلوغ هدف أوسع وتعميم الولوج إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة. ومن أجل ضمان فهم أفضل لإصداراته، وضع بنك المغرب أيضا رهن إشارة الجمهور رسوما بيانية وفيديوهات قصيرة تلخص المعطيات الرئيسية للإصدارات الهامة. إضافة إلى ذلك، اتسعت سياسة الانفتاح التي يدعوا إليها البنك على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي من خلال إحداث حساب أنستاغرام بهدف تعزيز الترويج الثقافي لمتحف المؤسسة. بموازاة ذلك، ومن أجل الاستجابة بشكل أكثر فعال لانتظارات الجمهور، استمر بنك المغرب في تطوير منظومته لاستقبال الأشخاص والمكالمات الهاتفية على مستوى كافة مواقعه. ويمكن تحليل الحاجيات من المعلومات من القيام دوريا بنشر دلائل «معلومات مفيدة» على الموقع الإلكتروني والشبكات الاجتماعية والتي تجيب عن الأسئلة الأكثر تكرارا.

اتسم النشاط الفني والنقدي والثقافي للبنك خلال السنة ببرمجة غنية ومتنوعة. فقد جدد البنك معرضه الدائم تحت اسم: «المغرب الفني: تاريخ واتجاهات». كما نظم معرضا استعاديا خصص للفنان الراحل عباس صلادي، وكذا مؤتمر افتراضيا حول موضوع «صلادي، تجربة فنية فريدة». وعلى المستوى الوطني، شارك متحف البنك في المعرض المتنقل للمكتبة الوطنية للمملكة المغربية وقام بإقراض أعمال الفنان فؤاد بلامين إلى المؤسسة الوطنية للمتاحف وأعمال الفنانة الشعبية طلال إلى رواق صندوق الإيداع والتدبير. وبمناسبة اليوم العالمي للمتاحف، قام بتنظيم ندوة إلكترونية تحت إسم «مستقبل المتاحف: إعادة التنظيم والإبداع» ليقترح على الزوار تجارب جديدة ومبدعة. وأخيرا، تم تنظيم معرض مخصص للموقع التاريخي سجلماسة والذي تركز حول 3 محاور موضوعاتية: فضاء طبيعي وإنساني، ورشة نقدية ألفية، مدينة ثقافية وروحية. وعلى المستوى الدولي، شارك من خلال إقراض

العديد من القطع القديمة في معرض «قوافل الذهب» الذي انعقد في عدة متاحف بالولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا.

على مستوى التعاون والعلاقات المؤسساتية، تميزت سنة 2021 بالتوقيع على اتفاقيتين للتعاون العام على التوالي مع البنك المركزي لهنغاريا والبنك المركزي لفدرالية روسيا. وقام البنك أيضا بتبادل الخبرات مع عدة نظراء من خلال حوالي 50 نشاط تعاون توزعت على 25 ندوة عبر التواصل المرئي لفائدة بنك المغرب و22 أشرف عليها خبراء البنك. وعقدت هذه الأنشطة على الخصوص مع البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا، وبنك بلدان وسط إفريقيا، والبنك المركزي الأوروبي، والاحتياطي الفدرالي لنيويورك، وصندوق النقد الدولي والبنوك المركزية لإنجلترا، وبوروندي، وكندا، والكونغو، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا والبلدان المنخفضة وسلطت الضوء على عدة قضايا، من بينها الحكامة، وتدبير احتياطيات الصرف، والاستقرار المالي، والعلاقات مع البرلمان، والتوجهات التكنولوجية، والاستثمار المسؤول والعملات الرقمية للبنوك المركزية. وأبرم البنك أيضا أربع اتفاقيات شراكة على التوالي مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والشركة المالية الدولية وبريد المغرب.

بموازاة ذلك، واصل البنك تعزيز علاقاته مع المؤسسات الشريكة وساهم في عدة لقاءات وتظاهرات افتراضية. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

- اجتماعات الربيع واللقاءات السنوية لصندوق النقد الدولي؛
- المؤتمر السنوي العشرون لبنك التسويات الدولي تحت شعار «التحديات ما بعد الجائحة بالنسبة للبنوك المركزية» وكذا الطاولة المستديرة لمحافظي البنك المركزية في إفريقيا حول «التداخلات بين السياسة النقدية والميزانية في إفريقيا»؛
- الاجتماع العادي الثالث والأربعون لمجلس محافظي جميعة البنوك المركزية الإفريقية تحت شعار «الاقتصادات الإفريقية وجائحة كوفيد-19: تدبير الأزمة وسياسات الإقلاع الاقتصادي»؛
- الدورة العادية لمجلس محافظي المصارف المركزية والمؤسسات النقدية العربية والجمعية العامة لبرنامج تمويل التجارة العربية؛
- المؤتمر السنوي الأول للبنوك المركزية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول موضوع «السياسة الماكرو اقتصادية: إبداع وتحديات في فترة عدم اليقين»؛
- لقاء التأمين حول موضوع «الشمول في التأمين والصمود أمام الجائحات»؛
- الجلسة السادسة للمؤتمر الدولي للبنوك المركزية للبحر الأبيض المتوسط، حول موضوع « البنوك المركزية في الصف الأول لأزمة كوفيد-19: مواجهة العاصفة، تحفيز الانتعاش»؛

- مؤتمر «الشمول المالي ما بعد الجائحة»؛
- النسخة الثالثة من منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي.

4.2 الموارد

1.4.2 الموارد البشرية

رسم تخطيطي 1.4.2: الرأسمال البشري للبنك في أرقام (بنهاية 2021)

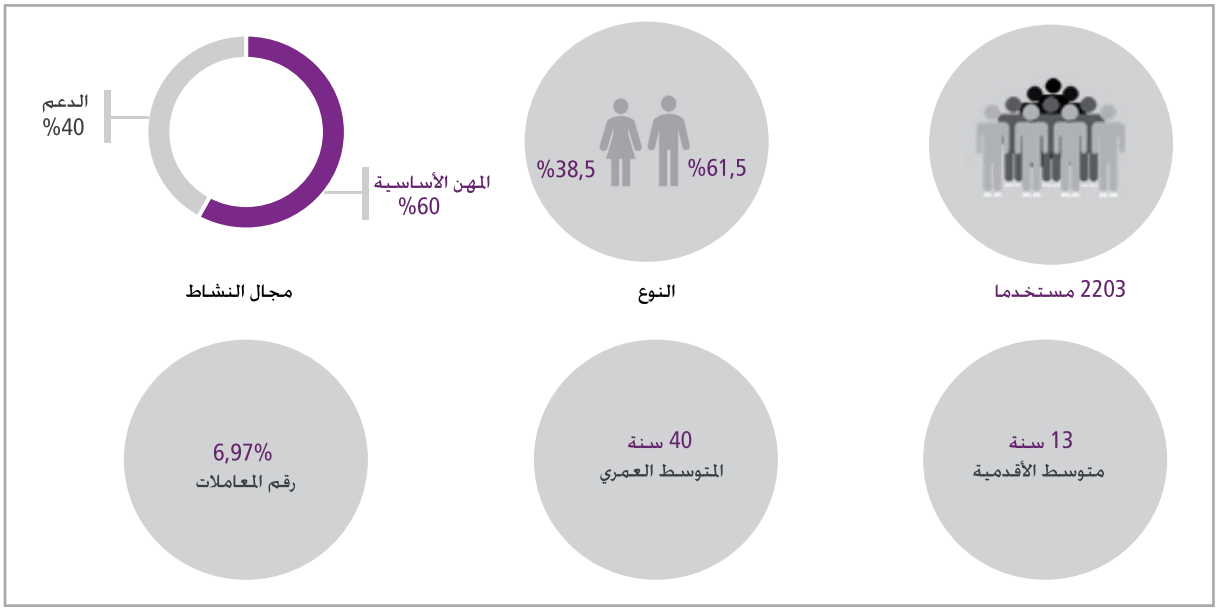

طوال الأزمة الصحية، كان الحفاظ على صحة المستخدمين من بين أهم أولويات البنك. وفي هذا الصدد، استمر في تنفيذ تدابير الوقاية وعمليات التوعية بأهمية التلقيح واحترام إجراءات التباعد. كما ضمن متابعة عن كثب للمستخدمين عبر الاستماع إليهم وتنظيم فحوصات الكشف وتقديم المساندة للمستخدمين المصابين بفيروس كورونا. كما استمر اعتماد العمل عن بعد، تماشيا مع تطور الوباء وتوصيات السلطات المختصة، بغية احترام التباعد بين المستخدمين وحماية الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية هشة وتلبية متطلبات استمرارية النشاط. وحرصا منه على رفاهية المستخدمين، أطلق بنك المغرب سلسلة من الندوات تهدف لتوجيههم للتوفيق بشكل أفضل بين الأداء الجيد والرفاهية في العمل.

موازاة مع ذلك، وعلى صعيد التطوير المهني، فقد واكب مجمل مهن البنك عبر التكوين من أجل دعم وتعزيز المهارات في الداخل. وهكذا، تم تقديم أكثر من 400 حصة تكوينية خلال سنة 2021، 56% منها كانت على مستوى

متقدم. وقد مكن هذا التدريب 40% من المستخدمين من تطوير مهاراتهم التقنية والسلوكية والمتعددة الوظائف. وقد تمحورت المجهودات على تطوير مهارات القيادة وذلك عبر مواكبة المسيرين الجدد في التمكن من المهارات الرئيسية، لاسيما الاستماع الفعال وتدبير اختلاف الأجيال وتطوير وتعبئة المستخدمين.

كما واصل البنك الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز علامة المشغل واستقطاب المواهب. وفي سنة 2021، تم تركيز الجهود على تشجيع المهن، لاسيما المالية الخضراء والمالية التشاركية والإثراء المستمر لقنوات التوريد وتحسين تجربة المرشح. من جهة أخرى، انضم أكثر من 170 مستخدما للبنك في مجالات متعددة، بما في ذلك الأمن المعلوماتي والمعطيات والنقد. وعلى الصعيد الداخلي، مكّن اتنقل 120 مستخدم من إثراء محافظ مهاراتهم وتنويع مساراتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، وبهدف الاستباق ومواكبة الاحتياجات في المهارات، تم إعداد مخطط التوالي، كما كان الحال في السنوات السابقة، لتحديد المجموعات المحتملة من المرشحين للتناوب.

وبهدف ترسيخ المبادئ التي نص عليها ميثاق المساواة المهنية بين الجنسين المعتمد في سنة 2020، سلط البنك الدولي، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، الضوء على «نماذج يحتذى بها» للنساء العاملات في المهن التي يهيمن عليها الذكور مثل الإنتاج الصناعي والتشييد والخدمات اللوجستية والنقدية أو السلامة والأمن، والهدف من ذلك هو تشجيع النساء في البنك على اختيار مسارات وظيفية طموحة وأقل نمطية.

2.4.2 نظام المعلومات

تميزت السنة الماضية بالعديد من الإنجازات في نظم المعلومات، ارتبطت بمهن البنك لاسيما المتعلقة بتدبير مهام مراقبة وسائل الأداء وتتبع الشمول المالي وإصلاح مركزية الحسابات البنكية ووضع حل لإنتاج بطائق التعريف المؤمنة. موازاة مع ذلك، واصل البنك جهوده لتبني مفاهيم تكنولوجية جديدة من خلال المشاركة في ورشات هيكلية، مثل إنشاء قاعدة معطيات مدمجة للمعلومات المالية وحل تدبير الاعتمادات.

ركزت الأشغال في مجال تطوير نظم المعلومات على تعزيز البنية التحتية المعلوماتية ومواصلة في استعمال الأدوات التعاونية في ظل سياق الأزمة الصحية. وبخصوص الأمن المعلوماتي، وأخذا في الاعتبار التعقيد والتطور المتزايد للهجمات الإلكترونية، تواصلت الجهود من أجل تحسين متانة نظم المعلومات للبنك.

3.4.2 التحول الرقمي

في سنة 2021، واصل البنك تنفيذ استراتيجيته الرقمية، والتي تتعلق بأنشطته الداخلية ومنظومته. وعلى الصعيد الداخلي، استمرت الجهود، لا سيما في إطار المبادرات الرقمية «لمختبر الابتكار» التابع للبنك، والذي أطلق العديد

من التجارب لتحسين مسار مستخدمي الخدمات ذات الاهتمام المشترك، ومتابعة مراقبة الخدمات وصيانة وتحسين عمليات المراقبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

موازاة مع ذلك، واصل البنك تحسين أنشطته ورقمنتها. وهمت أعمال إعادة الهيكلة التي تم إنجازها في هذا الصدد العديد من عمليات الدعم، بما في ذلك عمليات «تسوية المورد» و «إعداد ومراقبة الميزانية»، بالإضافة إلى مطابقة بعض إجراءات البنك مع مقتضيات القانون رقم 19.55 المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، تم إعطاء الأولوية لمواكبة المستخدمين لإشراكهم بفعالية في تحول البنك وتعزيز روح الابتكار. وهكذا، استفاد أكثر من 600 إطار من أنشطة التثقيف والتحسيس بالقضايا الرقمية.

فضلا عن ذلك، واصل البنك إجراءاته لمواكبة القطاع البنكي لرقمنة الخدمات. يتعلق ذلك على وجه الخصوص بنشر أنظمة لفتح الحسابات عبر الإنترنت، والمساهمة في ورش إنشاء نظام وطني لأغيار موثوق بهم يهدف إلى تقديم خدمات المصادقة عبر الإنترنت للمستخدمين على أساس خصائص بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وصياغة نصوص لتطبيق القانون 43-20 المتعلق بخدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية.

الجزء الثالث

التقرير المالي للبنك

في هذا التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم، وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2021[1]

1.1.3 الحصيلة

بلغ مجموع حصيلة البنك 052 144 432 ألف درهم في 31 دجنبر 2021، متزايدا بنسبة 5% مقارنة بالسنة السابقة. ويعزى هذا التطور بالخصوص، من جانب الأصول، للارتفاع القوي في الموجودات الخارجية ولمخصصات حقوق السحب الخاصة التي أصدرها صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء، وعلى مستوى الخصوم، لنمو حجم النقد المتداول وتراجع الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل على إثر التسديد الجزئي لخط الوقاية والسيولة[2].

وخلال سنة 2021، استعاد التداول النقدي وتيرة نموه التي كان عليها قبل الأزمة، مرتفعا بنسبة 6% إلى 576 710 337 ألف درهم، بعد نموه القوي بنسبة 20% في 2020. وسجلت العمليات مع الخارج نموا سنويا بنسبة 5% لتصل إلى 249 505 284 ألف درهم، نتيجة لتعزيز الموجودات بالعملات الأجنبية، ارتباطا على الخصوص بعمليات شراء العملات الأجنبية لدى البنوك المغربية ابتداء من شتنبر 2021 في إطار ضبط سوق الصرف، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار درهم. ومن جهته، تراجع رصيد العمليات مع الدولة بنسبة 13% إلى 450 265 5 ألف درهم، نظرا لانخفاض الموجودات في الحساب الجاري للخزينة. وانتقلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان من 133 537 59- ألف درهم إلى 251 875 62- ألف درهم، نتيجة لتزايد التسهيلات المقدمة للبنوك بنهاية السنة. ومن جهة أخرى، ارتفع رصيد العمليات المتعلقة بممتلكات بنسبة 34% إلى 042 924 ألف درهم، نظرا لتعزيز الأموال الذاتية للبنك بعد تشكيل احتياطات عن خسائر الصرف في 2021.

جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
(منها)			
التداول النقدي	337 710 576	319 282 169	6
عمليات مع الخارج	-284 505 249	-270 000 683	5
عمليات مع الدولة	5 265 450	6 022 680	-13
الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان	-62 875 251	-59 537 133	-6
العمليات المتعلقة بممتلكات البنك	924 042	688 718	34

خصوم-أصول.

[1] تتم معالجة تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف بالتفصيل على مستوى التعليقات الخاصة بالقوائم التركيبية. ولأغراض التحليل، تمّ، في هذا الجزء من التقرير، تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.

[2] بتاريخ 7 أبريل، تم سحب 3 ملايير دولار من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي (ما يعادل 28,7 مليار درهم).

2.1.3 النتيجة

بنهاية سنة 2021، بلغ صافي نتيجة البنك 033 937 ألف درهم، متراجعا بنسبة 44% مقارنة بالسنة السابقة.، وهو ما يشمل بالخصوص التطورات التالية:

- انكماش نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف بنسبة 34% إلى 059 583 1 ألف درهم، ارتباطا بالأساس بتراجع العائد الصافي لمحفظة التوظيفات السندية إلى 730 644 1 ألف درهم (32-%) الذي تأثر بشدة خلال هذه السنة بتطور المخصصات للمؤونات عن نقصان قيمة سندات التوظيف، في سياق الارتفاع العام لنسب مردودية السندات السيادية، الذي تفاقم في نهاية السنة؛
- تدني نتيجة عمليات السياسة النقدية بنسبة 27% إلى 510 262 1 ألف درهم، نتيجة لانخفاض المبلغ الجاري المتوسط لتسهيلات البنوك، على إثر تراجع عجز السيولة وبفعل تخفيض سعر الفائدة الرئيسي[1] طيلة سنة كاملة؛
- ارتفاع نتيجة العمليات الأخرى بنسبة 31% إلى 462 849 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتزايد مبيعات الوثائق المؤمنة (54+%) وعمولات الصرف الصافية (6+%).

سجلت التكاليف العامة للاستغلال ارتفاعا طفيفا بنسبة 2% إلى 359 928 1 ألف درهم، نتيجة لتزايد تكاليف التشغيل (2+%).

ومن جهتها، تراجعت النتيجة غير الجارية بنسبة 79% إلى 815 115- ألف درهم، ارتباطا بالمساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح التي وصلت إلى 939 106 ألف درهم في 2021 مقابل 393 73 ألف درهم سنة من قبل.

جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف	1 583 059	2 393 510	-34
نتيجة عمليات السياسة النقدية	1 262 510	1 726 349	-27
نتيجة العمليات الأخرى	849 462	650 350	31
نتيجة الأنشطة	**3 695 032**	**4 770 209**	**-23**
التكاليف العامة للاستغلال	-1 928 359	-1 890 677	2
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 766 673**	**2 879 532**	**-39**
نتيجة غير جارية	-115 815	-64 862	-79
ضريبة على النتيجة	-713 824	-1 130 502	-37
نتيجة صافية	**937 033**	**1 684 169**	**-44**

[1] تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 75 نقطة أساس إلى 1,50% (قرارات مجلس البنك في مارس ويونيو 2020).

2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

1.2.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2021

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2021	2020
موجودات وتوظيفات بالذهب	1	12 008 623	11 989 425
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	2	298 416 554	297 853 278
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية -		50 752 727	88 485 179
سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها -		239 508 275	205 947 284
موجودات أخرى بالعملات الأجنبية -		8 155 552	3 420 815
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	3	21 596 724	9 188 280
اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي -		2 097 811	2 084 098
موجودات من حقوق السحب الخاصة -		19 105 311	6 715 532
اكتتاب لدى صندوق النقد العربي -		393 602	388 650
مساعدات مالية للدولة		-	243 839
ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	4	91 359 926	84 356 146
قيم مستحفظة -		22 749 736	15 280 279
تسبيقات للبنوك -		68 474 368	68 955 288
ديون أخرى -		135 822	120 579
سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة		-	-
أصول أخرى	5	3 988 298	4 329 415
قيم ثابتة	6	4 773 927	4 840 082
مجموع الأصول		432 144 052	412 800 465

2.2.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2021

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2021	2020
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	**7**	**337 710 576**	**319 282 169**
أوراق بنكية متداولة -		333 902 150	315 640 803
قطع نقدية متداولة -		3 808 426	3 641 365
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	**8**	**5 102 421**	**8 387 871**
التزامات بالذهب -		-	-
التزامات بالعملات الأجنبية -		5 102 421	8 387 871
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	**9**	**19 566 060**	**29 434 460**
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية -		19 554 414	29 421 299
التزامات أخرى -		11 646	13 161
ودائع والتزامات بالدرهم	**10**	**38 967 531**	**35 974 495**
الحساب الجاري للخزينة العامة		5 258 034	6 242 051
ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية		28 484 675	24 819 013
حسابات جارية-		28 484 675	24 819 013
حسابات سحب السيولة-		-	-
حسابات تسهيلات الودائع-		-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية -		1 176 044	973 357
حسابات أخرى -		4 048 778	3 940 073
خصوم أخرى	**11**	**5 735 780**	**5 308 085**
مخصصات حقوق السحب الخاصة	**3**	**18 426 682**	**7 200 415**
رساميل ذاتية ومثيلاتها	**12**	**5 697 969**	**5 528 801**
رأس المال -		500 000	500 000
احتياطيات[1] -		5 169 757	5 001 340
مرحل من جديد -		28 212	27 460
رساميل ذاتية أخرى -		-	-
نتيجة صافية للسنة المالية		**937 033**	**1 684 169**
مجموع الخصوم		**432 144 052**	**412 800 465**

[1] بما في ذلك الاحتياطي عن خسارة الصرف.

3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2021

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2021	2020
عمليات الصرف بالناجز			
العملات المتوقع تسليمها بالناجز			
الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز			
عمليات الصرف لأجل	**13**		
العملات المتوقع تحصيلها لأجل		3 747 394	28 749 736
العملات المتوقع تسليمها لأجل		3 745 375	28 856 663
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	**13**	**5 142 569**	**2 137 152**
عمليات الصرف عمليات المفاضلة	**13**		
العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها		-	1 529 663
العملات الأجنبية المتوقع تسليمها		-	1 530 914
تعديل العملات خارج الحصيلة		**-**	**-**
التزامات على المنتجات المالية المشتقة		**-**	**-**
التزامات على السندات	**14**		
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		73 832 432	63 257 199
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها		10 324 200	6 792 000
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة		25 520 307	29 740 812
تسبيقات من المتوقع منحها		9 807 990	6 452 400
سندات أجنبية متوقع تحصيلها		1 177 569	3 549 354
سندات أجنبية متوقع تسليمها		1 162 318	1 414 877
التزامات أخرى	**15**		
ضمانات محصلة على الصفقات		92 470	120 463
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		906 678	879 661
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين		9 159	21 480
التزامات أخرى ممنوحة		1 000	1 000

4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2021

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2021	2020
العائدات		**5 282 811**	**5 961 582**
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	**16**	2 418 155	2 623 873
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	**17**	1 244 143	1 627 045
فوائد محصلة أخرى	**18**	12 610	13 384
عمولات محصلة	**19**	651 047	611 277
عائدات مالية أخرى	**20**	569 062	813 906
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	**21**	310 627	204 829
عائدات مختلفة	**22**	16 011	15 786
عمليات سحوبات على الاستخمادات		-	-
مؤونات مسترجعة	**23**	60 699	50 359
عائدات غير جارية	**24**	458	1 123
التكاليف		**4 345 777**	**4 277 414**
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	**25**	108 708	132 119
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	**26**	153 540	174 404
عمولات ممنوحة	**27**	28 856	15 667
تكاليف مالية أخرى	**28**	769 534	754 764
تكاليف خاصة بالموظفين	**29**	880 452	878 935
شراء المواد والأدوات	**30**	313 924	285 073
تكاليف خارجية أخرى	**31**	357 299	354 619
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	**32**	896 435	474 870
تكاليف غير جارية	**33**	123 205	76 461
ضريبة على النتيجة	**34**	713 824	1 130 502
نتيجة صافية		**937 033**	**1 684 169**

5.2.3 جدول تدفقات الخزينة

جدول 5.2.3: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2021

بآلاف الدراهم	2021	2020
السيولة والودائع بالعملة الأجنبية في بداية السنة المالية	**91 108 812**	**41 303 899**
تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية	**-11 499 848**	**29 699 757**
فوائد محصلة	3 646 418	4 320 361
العمولات المحصلة على العمليات البنكية	651 047	611 277
عائدات أخرى محصلة	384 042	369 390
فوائد وعمولات مدفوعة	-291 136	-336 390
تكاليف خاصة بالموظفين مدفوعة	-883 911	-874 254
ضرائب ورسوم مؤداة	-1 331 431	-1 717 512
تكاليف أخرى مدفوعة	-588 725	-658 894
+/- تغير ودائع الخزينة العامة بالدرهم	-984 017	4 184 636
+/- تغير الودائع إزاء الأبناك المغربية بالدرهم	3 665 661	3 086 294
+/- تغير ودائع زبناء آخرين بالدرهم وبالعملة الأجنبية	-11 434 621	28 370 305
+/- تغيرسندات التوظيفات الأجنبية بالعملة الأجنبية	1 820 767	10 019 846
+/- تغيرسندات المعاملات الأجنبية بالعملة الأجنبية	1 101 606	-1 167 133
+/- تغير التسبيقات لفائدة البنوك	-6 988 536	-16 932 249
+/- تغير ديون الخصوم الأخرى	-829 865	-1 597 733
+/- تغيرالأصول الأخرى	562 852	2 021 815
التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية	**-38 594 011**	**-31 160 396**
+/- تغير سندات الاستثمارات الأجنبية بالعملات الأجنبية	-37 175 788	-29 554 643
+/- تغيرالاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	-	-
+/- تغير موجودات من حقوق السحب الخاصة	-12 082 320	291 779
+/- تغير الموجودات والتوظيفات بالذهب	-	-
+/- تغير الودائع لدى صندوق النقد الدولي	-	-
+/- تغير الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	-	-
+/- تغيرمخصصات حقوق السحب الخاصة	10 937 793	-
حيازة الأصول الثابتة	-273 710	-1 897 944
عائدات تفويت الأصول الثابتة	14	412
التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة التمويل	**18 428 407**	**52 511 094**
+/- تغير الأوراق والقطع النقدية المتداولة	18 428 407	52 511 094
إعادة تقييم وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية	**-1 334 685**	**-1 245 543**
وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية	**58 108 674**	**91 108 812**

6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية

جدول 6.2.3: تغيرالرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2021

بآلاف الدراهم	الرصيد عند افتتاح سنة 2020	تخصيص نتيجة 2020[1]	توزيع الربيحات[2]	نتيجة 2021	عمليات على رأس المال (+ارتفاع/ -انخفاض)	الرصيد عند إغلاق سنة 2021
رأس المال	500 000					500 000
مرحل من جديد	27 460	752				28 212
احتياطيات	5 001 340	1 683 417	-1 515 000			5 169 757
نتيجة السنة المالية				937 033		937 033
نتيجة قيد التخصيص	1 684 169	-1 684 169				0
المجموع	**7 212 969**	**0**	**-1 515 000**	**937 033**	**0**	**6 635 002**

[1] أخذا بالاعتبار الاحتياطي عن خسارة الصرف المكون في 2021 برسم السنة المالية 2020.

[2] طبقا للمقتضيات القانونية.

7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.7.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات فيما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها، والمقتضيات الخاصة بتقييم عملياتها المالية.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

بموازاة ذلك، يقوم البنك سنويا بإعداد وضعية لخارج الحصيلة، وابتداء من السنة المالية 2019، عمل البنك على إدراج جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الرساميل الذاتية على مستوى بياناته المالية.

2.7.2.3 طرق التقييم

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وطبقا لهاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على رصيد «حساب تقييم احتياطيات الصرف» دائنا بحد أدنى يساوي 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع هذا الرصيد إلى مستوى أقل من الحد الأدنى، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص ببنك المغرب برسم السنة المالية المعنية، وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة، ويودع في حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف». أما إذا تجاوز الخصاص 10% من الربح الصافي للبنك، فيمكن تحويل الأموال إلى حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف» على مدى عدة سنوات.

ويتم إرجاع رصيد حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف» إلى الخزينة عندما يتجاوز رصيد حساب «تقييم احتياطيات الصرف» الحد الأدنى المطلوب.

ولا ينتج عن عملية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل، سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. يتم احتسابها طبقا للقواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم تقييد فوائض القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييد نواقص القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يعتبر البنك أن السند الذي يسجل تناقصا في القيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

بتاريخ 1 يناير 2020، انتقل البنك من طريقة المعدل الثابت إلى الطريقة الإكتوارية لتوزيع التخفيضات /الزيادات عن سندات الاستثمار، وذلك ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتعتبر هذه الطريقة مقبولة أيضا من طرف

المخطط المحاسبي لبنك المغرب كما تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، على غرار طريقة المعدل الثابت.

إلى حدود 31 دجنبر 2021، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

وفيما يخص سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا، يتم تقييدها حسب سعر تسديدها؛ ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

ويتم تقييد هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتقيد فوائض ونواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلَغ بها المفوض بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخمادات المتراكمة.

ويتم استخماد الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، باعتماد طريقة المعدل الثابت حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخماد المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخماد المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 7.2.3: آجال استحقاق الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث مكتبي	10سنوات

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها المحاسبية الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المحتملة المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفيما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

بالنسبة للسندات غير المحررة كليا، يتم تقييدها في الأصول لقيمتها الإجمالية بما فيها السندات المتبقية الواجب تحريرها. ويتم تقييد الحصة غير المحررة في مقابل حساب الدين ضمن خصوم الحصيلة.

ويتم تقييم المؤونات المحتملة عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة في تاريخ حصر الحسابات وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة (الأوراق والمداد والقوالب، والشرائح الإلكترونية، والبطاقات، إلخ)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للخارج وغيرها)؛
- القطع النقدية التذكارية

تُقيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.

وتُقيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع، فتُقيد في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية

تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف فيما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:

  - من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.

  - ومن جهة أخرى، خطر تراجع التصنيف الائتماني لدى طرف مقابل، الممنوح من طرف إحدى أو عدة وكالات التنقيط.

- **خطر السوق**، أو خطر الخسارة الناتجة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق نتيجة بالأساس لتغيرات نسب الفائدة أو سعر الصرف.

- **خطر السيولة** الذي يمثل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الآنية للبلد، حتى من خلال بيع الأصول دون تأثير هام على أسعارها.

توزيع احتياطيات الصرف

تتكون احتياطيات الصرف من العناصر التالية:

- التوظيفات بالعملات الأجنبية، تتكون بالخصوص من الودائع والسندات؛
- الموجودات بالذهب؛
- وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة؛
- الأوراق البنكية الأجنبية.

توزيع التوظيفات بالعملات الأجنبية

تتوزع التوظيفات بالعملات الأجنبية إلى شريحتين: احتياطيات الوقاية والاحتياطيات الزائدة.

وتهدف احتياطيات الوقاية إلى الاستجابة لحاجيات البنك على المدى القصير. وتتكون من محفظتين يتم تقييدهما بقيمة السوق (الخزينة والسيولة) واستثمارهما في أفق قصير نسبيا مع احترام معايير الأمان والسيولة.

أما الاحتياطيات الزائدة، فتهدف بالخصوص إلى تمويل حاجيات البنك من السيولة على المديين المتوسط والطويل. وتتكون من محفظة يتم تقييدها بقيمة السوق ومن محفظة استثمارية تقيد بالقيمة التاريخية.

عملية التخصيص الاستراتيجي

يقصد بالتخصيص الاستراتيجي العملية التي يقوم من خلالها البنك بتحديد الحجم الأدنى لشرائح الاحتياطي وبتوزيع المحافظ بين مختلف فئات الأصول والعملات الأجنبية أخذا بالاعتبار التزامات البنك ومع احترام المبادئ الرئيسية لتدبير احتياطيات الصرف، والمتمثلة في الأولوية، والأمان، والسيولة والمردودية.

وفي إطار هذه العملية، يقوم بنك المغرب أيضا باستطلاع أراء خبراء في الاستراتيجية ومسيري محافظ مؤسسات مالية دولية، مثل البنك الدولي وبنوك الاستثمار الكبرى، من أجل تحديد سيناريوهات تطور أسعار الفائدة المستعملة لتحقيق تسيير فعال ومثالي، مما يؤدي إلى اختيار مؤشرات مرجعية لمختلف المحافظ المكونة لشرائح الاحتياطيات، وذلك تماشيا مع أهداف وقيود التدبير.

ويتم عرض ومناقشة نتائج التخصيص الاستراتيجي سنويا في إطار لجنة نقدية ومالية خاصة، تُتخذ على إثرها قرارات تُعرض بعد ذلك على أنظار مجلس البنك من أجل المصادقة النهائية عليها في اجتماع دجنبر.

إطار الحكامة

في إطار مهمته المتعلقة بتدبير احتياطيات الصرف، وضع البنك آلية لتدبير المخاطر المالية. وتمكن هذه الآلية من تحديد ومراقبة وتقليص المخاطر المتعلقة بعمليات توظيف احتياطيات الصرف، وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

ولبلوغ هذا الهدف، يستند تدبير المخاطر داخل بنك المغرب إلى إطار حكامة واضح وتراتبي.

كل سنة، يتولى **مجلس البنك** المصادقة على سياسة توظيف احتياطيات الصرف وتحمل المخاطر، كما يصادق على محيط الاستثمارات وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. وتسهر **اللجنة النقدية والمالية** على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي كما تصادق على استراتيجية تدبير احتياطيات الصرف. وتقوم أيضا بدراسة تطور مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بتدبير الاحتياطيات. وبدورها، تقوم **لجنة الافتحاص** بدراسة التطور السنوي للمخاطر المالية والعملياتية للبنك.

وتحدَد أهداف الاحتفاظ بالاحتياطيات وتدبيرها، ومبادئ التوظيف والحدود حسب فئة الأصول وقواعد الأهلية وتمركز الجهات المصدرة والمقابلة في إطار تعليمة تتعلق بالاستثمار في حين تحدد المؤشرات المرجعية للمحافظ وطرق تدبيرها في إطار التخصيص الاستراتيجي الذي يصادق عليه مجلس البنك.

ومن الناحية العملياتية، تتم مراقبة وتتبع كافة تعرضات البنك بالعملة الأجنبية بشكل يومي، بغية التقيد بتوجيهات التعليمة المتعلقة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي.

في هذا الإطار، يتم تحليل هذه التعرضات بالتفصيل على مستوى التقارير التي تعد بانتظام وترسل إلى مختلف هيئات حكامة البنك.

يؤدي كل تجاوز للقواعد المحددة إلى رفع تقرير إلى اللجنة النقدية والمالية خلال اجتماعاتها، من أجل المصادقة عليها.

تدبير المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتدبير خطر الائتمان من خلال تحديد معايير أهلية الجهات المصدرة والأطراف المقابلة، مع السهر على التأكد من مطابقة التوظيفات لمبدأي الأمن والسيولة.

وتتباين المعايير الدنيا حسب خطر الائتمان المترتب عن مختلف الأدوات. حيث تكون مرتفعة بالنسبة للعمليات التي تنطوي على خطر ائتمان مباشر، مثل الودائع غير المضمونة، مقارنة بالعمليات التي تنجز داخل أحد أنظمة التسوية-التسليم. وحاليا، يصل متوسط التنقيط الأدنى للائتمان إلى (A-) بالنسبة للتوظيفات النقدية لدى المقابلات البنكية، وإلى (BBB-) بالنسبة للتوظيفات في سندات الاقتراض.

وإلى جانب معايير الأهلية، يضع البنك حدودا تمكن من تفادي درجة كبرى من التعرض للمخاطر ومن التمركز. ويتعلق الأمر بحدود التعرض حسب الجهة المصدرة، والطرف المقابل، وفئة الأصول، والبلد وتنقيط الائتمان.

ومن أجل ضمان تقييم التعرض الإجمالي لخطر الائتمان، يقوم البنك يوميا بحساب وتتبع التنقيط المتوسط للائتمان الخاص بالمحافظ التي يتولى تدبيرها وكذا الخسارة المحتملة القصوى للائتمان (VaR Crédit) بنسبة 99%، التي تمكن من تقييم مبلغ الخسائر المحتملة في أفق سنة ارتباطا بحدث يتعلق بالائتمان (تخفيض التنقيط أو التخلف عن الأداء).

وبتاريخ 31 دجنبر 2021، بلغ صافي الأصول الخاضعة للتدبير 31,1 مليار دولار بتصنيف متوسط «AA -» يعكس الجودة العالية للتصنيف الائتماني للأصول المحتفظ بها.

رسم بياني 1.2.3: توزيع تعرض المَحافظ حسب الجهات

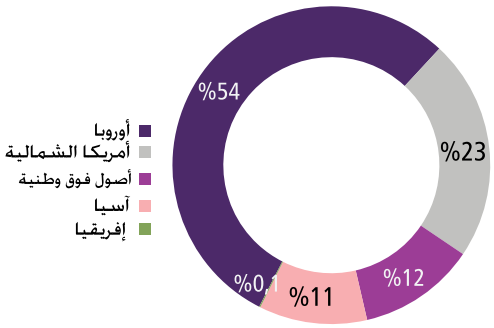

رسم بياني 2.2.3: توزيع تعرض المَحافظ حسب فئات الأصول

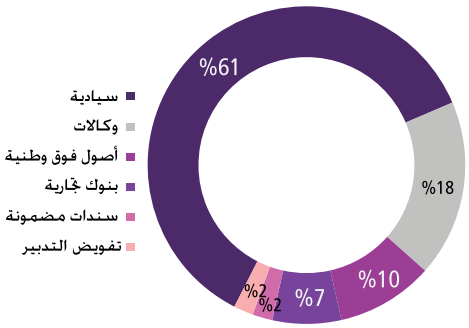

رسم بياني 3.2.3: توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب تصنيفها

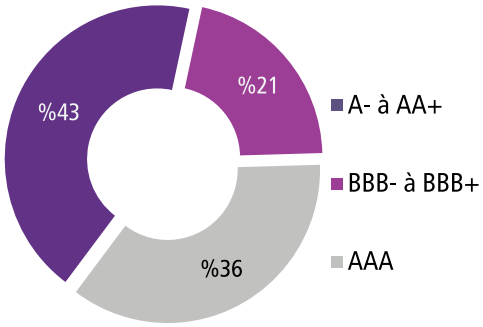

مخاطر السوق

تترتب مخاطر السوق المرتبطة بتدبير احتياطيات الصرف أساسا عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

- مخاطر سعر الفائدة

يدبر البنك مخاطر سعر الفائدة من خلال مؤشرات مرجعية بالنسبة لكافة المحافظ وفوارق المدة المسموح بها في إطار التخصيص الاستراتيجي استنادا إلى هذه المؤشرات. ويتم قياس التعرض لخطر سعر الفائدة من خلال عدة مؤشرات، لاسيما الخسارة المحتملة القصوى (VaR)، والمدة وتغير الأداء المحقق مقارنة بالمؤشرات المرجعية (Tracking Error).

وفي 31 دجنبر 2021، ارتفعت المدة الإجمالية لاحتياطيات الصرف لتصل إلى 2,43 سنة مقابل 1,89 في نهاية 2020.

- مخاطر الصرف

تترتب مخاطر الصرف عن تأثير تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم. وينجم هذا الخطر من جهة عن الانحراف المسجل ما بين تركيبة احتياطيات الصرف وترجيح سلة الدرهم المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي (يتم تأطيرها من خلال حد الانحراف الأقصى بنسبة 5% حسب التخصيص الاستراتيجي)، ومن جهة أخرى، عن تغير الفارق بين السعر المرجعي والسعر المركزي للسلة.

مخاطر السيولة

يقوم البنك بتدبير خطر السيولة من خلال تشكيل محافظ سائلة ضمن احتياطيات الصرف:

- **الاحتياطيات الوقائية:** تتكون من الأصول المتاحة والسيولة وتمكن من تمويل احتياجات البنك على المدى القصير. وفي 31 دجنبر 2021، بلغ مستوى الاحتياطيات الوقائية 70,1 مليار درهم.
- **محافظ الاحتياطيات الفائضة المحتسبة بالقيمة السوقية:** تتكون من أصول سائلة يمكن تعبئتها في حال استنفاذ شريحة «الاحتياطيات الوقائية». وبلغت قيمة هذه المحافظ بتاريخ 31 دجنبر 2021 ما يعادل 50,2 مليار درهم.

ويتم تدبير مخاطر السيولة أيضا، على مستوى محافظ السيولة المذكورة، من خلال قواعد تتعلق بالحجم الأدنى وبمعدل الأرباح الأقصى بالنسبة لسندات الاقتراض.

9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

الأصول

بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطيات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنبيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات والتوظيفات وفق سعر السوق. وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة سنة 2006 بين بنك المغرب والدولة.

بعد نمو متوسط بنسبة 17% خلال سنتي 2019 و2020، ظل مقابل قيمة الموجودات من الذهب شبه مستقر هذه السنة في 12 008 623 ألف درهم، نتيجة للارتفاع الطفيف في سعر أوقية الذهب مقابل الدرهم بنسبة 0,2% إلى 16 889 درهم في 31 دجنبر 2021.

جدول 8.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب

	2021	2020
ثمن أوقية ذهب بالدرهم[1]	16 889	16 862
الكمية بأوقية الذهب	711 032	711 032
القيمة السوقية [2]	**12 008 623**	**11 989 425**
مخزون الذهب (بالطن)	**22,12**	**22,12**

[1] سعر الذهب/الدرهم المغربي.
[2] بآلاف الدراهم.

وظلت الكمية من أوقيات الذهب مستقرة في 711 032 أوقية (ما يعادل 22 طن) من سنة إلى أخرى.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند بالأساس مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، والتي يتم استثمارها في شكل ودائع نقدية (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) وسندات أجنبية.

وفي نهاية سنة 2021، بلغ رصيد الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية 554 416 298 ألف درهم، بارتفاع سنوي طفيف قدره 0,2% مقابل 28% المسجلة سنة 2020، التي شهدت إنجاز عملية السحب من خط الوقاية والسيولة. فبعد المنحى التنازلي الملاحظ في النصف الأول من سنة 2021، والناتج عن التسديد الجزئي لمبلغ 8,8 مليار

درهم للسحب من خط الوقاية والسيولة في يناير، عادت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية للارتفاع ابتداء من الفصل الأخير، ارتباطا بالأساس، بعمليات شراء العملات التي بدأها البنك في شتنبر لدى البنوك المغربية بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار درهم.

جدول 9.2.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

بآلاف الدراهم	2021		الحصة	2020		الحصة
حسابات تحت الطلب	12 860 589		%4	21 283 856		%7
حسابات لأجل	21 406 349		%7	40 400 865		%14
سندات التوظيف [1]	79 297 421		%27	81 404 380		%27
سندات الاستثمار	160 210 855	%80	%54	123 419 518	%69	%41
سندات المعاملات	-		-	1 123 387		%0,4
أخرى [2]	24 641 341		%8	30 221 273		%10
المجموع	**298 416 554**		**%100**	**297 853 278**		**%100**

[1] بما في ذلك انخفاض مخصصات قيمة السندات. وقد بلغ تقييم سندات التوظيف بسعر السوق في متم دجنبر 2021 ما يعادل 006 591 79 ألف درهم.

[2] تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

وتمثل الموجودات من العملات الأجنبية 69% (72% سنة 2020) من أصول البنك، وتوظف في حدود 80% (69% سنة 2020) في سندات الاقتراض. وضمن هذه الفئة، ارتفعت محفظة الاستثمار بنسبة 30% إلى 855 160 210 ألف درهم، على إثر تعزيز الاستثمارات المنجزة على مستوى شريحة الاحتياطيات الفائضة. ومن جهتها، انخفضت الودائع والتوظيفات في القطاع النقدي بنسبة 44% إلى 938 266 34 ألف درهم.

جدول 10.2.3: التوزيع حسب العملة

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
الأورو	166 880 329	189 171 557	-12
الدولار الأمريكي	127 459 177	105 251 512	21
عملات أخرى	4 077 049	3 430 210	19
المجموع	**298 416 554**	**297 853 278**	**0,2**

جدول 11.2.3: التوزيع حسب الأجل المتبقي [*]

	2021	2020
أقل من أو تساوي سنة	%17	%24
أكثر من سنة	%83	%76
المجموع	**%100**	**%100**

[*] السندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا، بما فيها شهادات الإيداع.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

تزايد هذا البند، الذي يعكس الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، بأكثر من الضعف ليصل إلى 724 596 21 ألف درهم، نتيجة للارتفاع الهام الذي سجلته الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول:

- الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (18,1%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويتكون من:

- الجزء القابل للتصرف: 147,35 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (919 913 1 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق النقد الدولي بالعملة الأجنبية. ويُحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب. وفي سنة 2016، أدى هذا الأخير مبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، الذي يمثل نصيبه (25%) في زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، بموجب المراجعة العامة الرابع عشرة لحصص المساهمة في هذا الصندوق.

جدول 12.2.3: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	2 097 811	2 084 098	1
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	19 105 311	6 715 532	>100
المجموع	**21 203 122**	**8 799 630**	**>100**
الخصوم			
مخصصات حقوق السحب الخاصة	18 426 682	7 200 415	>100
حسابات رقم 1 و 2 (*)	19 496 197	29 401 935	-34
المجموع	**37 922 879**	**36 602 350**	**4**

(*) يتضمن السحب من خط الوقاية والسيولة المنجز في 2020، والمسدد جزئيا في 2021.

- الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,36 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (892 183 ألف درهم)، وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية في حصته لدى صندوق النقد الدولي، والمودع في «الحساب رقم1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا. وقد أفرزت عملية إعادة التقييم التي شملت موجودات صندوق النقد الدولي برسم السنة المحصورة في 30 أبريل 2021 بتقويم بمبلغ 370 10- ألف درهم.

- موجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي. وقد تعززت هذه الموجودات في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي.

وفي سنة 2021، سجلت هذه الموجودات ارتفاعا قويا، حيث بلغت 311 105 19 ألف درهم، متزايدة بمبلغ 779 389 12 ألف درهم مقارنة بسنة 2020 (947+ مليون وحدة حقوق السحب الخاصة). وهو ما يعزي إلى تخصيص صندوق النقد الدولي لمبلغ 857 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 793 937 10 ألف درهم) لفائدة المغرب، تمثل حصته في التخصيص العام[1] لوحدات حقوق السحب الخاصة الصادرة في غشت 2021 لفائدة الدول الأعضاء.

وبلغ مجموع المصاريف المالية لخط الوقاية والسيولة، المقتطعة من الموجودات من حقوق السحب الخاصة حسب برنامج صندوق النقد الدولي، 676 244 ألف درهم بنهاية 2021 مقابل 839 243 ألف درهم في 2020.

إطار 1.2.3: تخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة لفائدة الدول الأعضاء

قام صندوق النقد الدولي في 23 غشت 2021 بتوزيع 456 مليار من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 650 مليار دولار على 190 بلدا عضوا، بالتناسب مع نصيب كل بلد من عضوية الصندوق.

ويتمثل الهدف من هذا التوزيع في الاستجابة للحاجيات العالمية على المدى الطويل من حيث الاحتياطيات، وتحفيز الثقة وتعزيز صلابة واستقرار الاقتصاد العالمي. ومن شأن هذه المخصصات على وجه الخصوص دعم الدول الأعضاء الأكثر هشاشة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19.

وقد أثر المبلغ المخصص للمغرب بقيمة 857,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 1,2 مليار دولار أو 10,9 مليار درهم) من جانب أصول حصيلة البنك، على الموجودات من حقوق السحب الخاصة ومن جانب الخصوم، على المخصصات من حقوق السحب الخاصة.

وبالتالي، انتقل المبلغ التراكمي للموجودات من حقوق السحب الخاصة، من نهاية سنة إلى أخرى، من 515,8 مليون وحدة إلى 1463,1 وحدة من حقوق السحب الخاصة، في حين انتقل المبلغ التراكمي للمخصصات من حقوق السحب الخاصة من 561,4 مليون وحدة إلى 1418,7 مليون وحدة.

ويشمل جانب خصوم الحصيلة بند «مخصصات حقوق السحب الخاصة» الذي يوافق القيمة بالدرهم لهذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)[2] الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. وفي 2021، سجل هذه المخصصات ارتفاعا قويا إلى 682 426 18 ألف درهم، ارتباطا بالمخصصات العامة التي أصدرها صندوق النقد الدولي.

[1] انظر الإطار أدناه.

[2] منها 436 مليون من حقوق السحب الخاصة برسم التخصيص العام الذي يعادل 74,13% من حصة المغرب في 2009 (588,2 مليون من حقوق السحب الخاصة) و39,7 مليون من حقوق السحب الخاصة المتعلقة بالتخصيص الخاص الممنوح وفق التعديل الرابع لصندوق النقد الدولي.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (771 5 ألف درهم)؛
- 21,69 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية والتي يتحمل البنك فيها 10,10 مليون دينار عربي (602 393 ألف درهم)، ظلت ثابتة منذ سنة 2018، التي استُكمل خلالها تحرير مبلغ مساهمة البنك في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي والذي كان مبرمجا بالنسبة للدول الأعضاء خلال الفترة الخماسية 2014-2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي منها 9,10 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات، والتي تمت في 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 7 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

قلص البنك حجم تدخلاته في السوق النقدية في سياق اتسم بتراجع عجز السيولة البنكية إلى حوالي 83 مليار درهم، كمتوسط أسبوعي، مقابل 96 مليار درهم في 2020.

وفي 31 دجنبر 2021، بلغ المبلغ الإجمالي للسيولة التي ضخها بنك المغرب في النظام البنكي 104 224 91 ألف درهم موزعة على الشكل التالي:

- 368 273 47 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي (1,50% منذ يونيو 2020).
- 736 749 22 ألف درهم تتعلق بعمليات عمليات الإستحفاظ (1 و3 اشهر)، التي تم تفعيلها منذ مارس 2020 ومنحها بمتوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة المعنية.

جدول 13.2.3: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
عمليات إعادة الشراء	**70 023 104**	**59 953 567**	**17**
التسبيقات لمدة 7 أيام	47 273 368	44 673 288	6
عمليات الإستحفاظ	22 749 736	15 280 279	49
القروض المضمونة(*)	**21 201 000**	**24 282 000**	**-13**
المجموع	**91 224 104**	**84 235 567**	**8**

(*) شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة.

- 000 201 21 ألف درهم برسم عمليات القروض المضمونة، منها 000 764 20 ألف درهم ممنوحة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي تم وضعه في 2013، بمتوسط سعر الفائدة الرئيسي المطبق خلال الفترة المعنية، و000 437 ألف درهم برسم البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات لمدة سنة واحدة بسعر فائدة تفضيلي قدره 1,25%، الذي تم تفعيله منذ فبراير 2020 سنة.

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشمله، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية.

وقد انتقل هذا البند من نهاية سنة إلى أخرى من 415 329 4 ألف درهم إلى 298 988 3 ألف درهم، مسجلا انخفاضا بنسبة 8%.

إيضاح رقم 6: قيم ثابتة

بلغت قيمة هذا البند 927 773 4 ألف درهم، حيث سجلت تراجعا طفيفا بنسبة 1%، يشمل ارتفاعا أكبر على مستوى الاستخمادات والمؤن (493 304+ ألف درهم) مقارنة بتزايد القيم الثابتة (339 238+ ألف درهم).

جدول 14.2.3: القيم الثابتة الصافية

بآلاف الدراهم	2021	2020	% التغير
(منها)			
قروض ثابتة	787 976	768 945	2
سندات المساهمة و استخدامات مماثلة	2 107 218	2 107 417	-0,01
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	7 574 594	7 355 197	3
القيم الثابتة الإجمالية	**10 470 029**	**10 231 690**	**2**
الاستخمادات والمخصصات	-5 696 102	-5 391 608	6
القيم الثابتة الصافية	**4 773 927**	**4 840 082**	**-1**

سندات المساهمة واستخدامات مماثلة

جدول 15.2.3: سندات المساهمة واستخدامات مماثلة

بآلاف الدراهم	طبيعة النشاط	2021				القيمة المحاسبية الإجمالية 2020	التغير %[3]
		القيمة المحاسبية الإجمالية	القيمة المحاسبية الصافية[1]	الوضعية الصافية المحاسبية[2]	الحصة (%)		
السندات المملوكة في المؤسسات المغربية و استخدامات مماثلة (منها)		**221 709**	**218 574**			**221 709**	**-**
دار الضمان	المالي	1 265	0	150 748	1,69	1 265	-
الوديع المركزي (ماروك لير)	المالي	4 000	4 000	306 695	20,00	4 000	-
هيئة القطب المالي للدارالبيضاء	المالي	50 000	49 630	496 337	10,00	50 000	-
الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية	المالي	59	59	6 175 [4]	5,94 [4]	59	-
ديون متعلقة بمساهمات		164 885	164 885			164 885	-
السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية		**1 885 510**	**1 867 053**			**1 885 708**	**-0,01**
(Ubac Curaçao) يوباك كيراساو	المالي	23 228	23 228	88 505 USD	6,85	23 228	-
(Swift) سويفت	المالي	519	519	487 076 EUR	0,02	519	-
صندوق النقد العربي	المالي	5 771	5 771	1 407 274 DA[5]	0,02	5 970	-3
برنامج تمويل التجارة العربية	المالي	16 856	16 856	1 171 672 USD	0,28	16 856	-
إفريقيا 50- لتمويل المشاريع	المالي	175 142	166 105	380 329 USD	4,71	175 142	-
إفريقيا 50- لتطوير المشاريع	المالي	19 460	10 040	22 856 USD	4,73	19 460	-
بنك التسويات الدولية	المالي	1 644 533	1 644 533	22 823 000 SDR[6]	0,53	1 644 533	
إجمالي سندات المساهمة و استخدامات مماثلة		**2 107 218**	**2 085 627**			**2 107 417**	**-0,01**

[1] صافية من المؤونة المكونة برسم نقصان قيمة مساهمات البنك.

[2] الوضعية الصافية للهيئات التي يمتلك البنك مساهمات فيها (بالآلاف)، تحسب حسب طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية لسنة 2020.

[3] تغير القيمة المحاسبية الإجمالية ما بين 2020 و2021.

[4] رفع رأسمال الشركة من 380 2 ألف درهم إلى 380 3 ألف درهم من خلال إدماج الأرباح المرحلة من جديد، بناء على قرار جمعيتها العامة بتاريخ 30 يونيو 2020.

[5] دينار عربي.

[6] حقوق السحب الخاصة

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 16.2.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الإجمالي 2020	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الإجمالي 2021
مباني تشغيلية	2 077 457	320 920	275 636	2 122 741
منقولات ومعدات تشغيلية	2 721 612	123 675	498	2 844 789
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	1 005 854	53 293	1 228	1 057 919
أصول مجسدة غير تشغيلية	790 106	2 132	23 188	769 050
أصول غير مجسدة	760 167	22 279	2 350	780 095
المجموع	**7 355 197**	**522 298**	**302 901**	**7 574 594**

مع متم سنة 2021، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 594 574 7 ألف درهم، مرتفعة سنويا بواقع 397 219 ألف درهم. وتتوزع الاستثمارات المنجزة هذه السنة على الشكل التالي:

- 59% تتعلق بشراء الأثاث والمعدات الموجهة للاستغلال والإنتاج بدار السكة، وكذا تحديث البنية التحتية المعلوماتية للبنك؛
- 22% تتعلق أساسا بتهيئة، وتجديد وتحديث المعدات المختلفة وكذا بعمليات التهيئة على مستوى مواقع البنك؛
- 18% تتمثل في الاستثمارات العقارية المرتبطة باستكمال مشاريع إعادة تهيئة الإدارة المركزية وبناء مقر لإنتاج بطائق الهوية المؤمنة.

أما الانخفاضات، فهمت بالأساس، خروج المسبح المغطى الموجود بمركز الاصطياف بطنجة من أصول البنك[1].

الخصوم

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وسجلت العملة الائتمانية ارتفاعا سنويا بنسبة 6% لتصل إلى 576 710 337 ألف درهم، بعد النمو القوي بنسبة 20% في 2020، مما يمثل 78% من حصيلة البنك.

[1] تفويت البنك بدون مقابل لفائدة الشركة المغربية للهندسة السياحية، للمسبح المغطى ذي النفع العامي.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تشمل هذه الالتزامات بالأساس الودائع بالعملات للبنوك الأجنبية ولغير المقيمين. وقد بلغت 421 102 5 ألف درهم، منخفضة بنسبة 39% مقارنة بالسنة السابقة.

إيضاح رقم 9: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

يشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم تعديل الموجودات في هذا الحساب وفي «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة. وتراجعت هذه الالتزامات بنسبة 34% إلى 060 566 19 ألف درهم، ارتباطا بالتسديد الجزئي لخط الوقاية والسيولة[1] (8,8 مليار درهم) في يناير 2021. وأفرزت عملية إعادة تقييم صندوق النقد الدولي للموجودات بالدرهم في 2021 تقويما بمبلغ 1,1- مليار درهم.

جدول 17.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	**19 554 414**	**29 421 299**	**-34**
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	57 655	17 867	>100
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	19 496 759	29 403 432	-34
التزامات أخرى	**11 646**	**13 161**	**-12**
المجموع	**19 566 060**	**29 434 460**	**-34**

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

- الحساب الجاري للخزينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 16 من قانونه الأساسي. وتؤدى عنه الفوائد حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:

[1] تم تقييد القيمة المقابلة لعائد خط الوقاية والسيولة المسجل في 2020، على مستوى أصول الحصيلة كموجودات بالعملات الأجنبية، وعلى مستوى الخصوم في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي (740 764 28 ألف درهم).

- يؤدى عن الشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,00%.
- يطبق على الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس، أي 0,50%.
- ولا تؤدى أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.

• حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادتين 25 و66 من قانونه الأساسي، التي تم تحريرها الكلي لفائدة البنوك بناء على قرار مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 16 يونيو 2020؛

• ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:

• عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,00%.

• تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدى عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس، أي 0,50%.

وفي سنة 2021، ارتفع هذا البند بمبلغ 036 993 2+ ألف درهم إلى 531 967 38 ألف درهم نتيجة للتأثير المزدوج لنمو الموجودات في البنوك المغربية بمبلغ 662 665 3 ألف درهم وانخفاض الموجودات في الحساب الجاري للخزينة بمبلغ 017 984 ألف درهم.

جدول 18.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
الحساب الجاري للخزينة العامة	5 258 034	6 242 051	-16
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	28 484 675	24 819 013	15
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الودائع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	1 176 044	973 357	21
حسابات أخرى	4 048 778	3 940 073	3
المجموع	**38 967 531**	**35 974 495**	**8**

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل الخصوم الأخرى بالأساس ما يلي:

- الدائنون المختلفون المتمثلون بالأساس في الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية.

وقد سجل هذا البند في نهاية 2021 رصيدا بلغ 808 592 ألف درهم، منها 251 411 ألف درهم برسم الديون تجاه المموّنين. وفيما يلي تفكيك هذه الديون حسب الآجال إلى غاية 31 دجنبر 2021 بمقتضى القانون رقم 32.10 المتعلق بآجال الأداء والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2013 :

جدول 19.2.3: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين

بآلاف الدراهم	مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها			
تاريخ الإغلاق			أقل من 30 يوما	بين 31 و60 يوما	بين 61 و90 يوما	أكثر من 90 يوما
سنة 2020	393 463	393 013	57	9	236	147
سنة 2021	411 251	411 190	7	-	-	54

- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية. وقد بلغت بنهاية السنة 831 465 ألف درهم مقابل 335 294 ألف درهم سنة من قبل.
- انتقلت المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل من 603 170 ألف درهم في 2020 إلى 267 52 ألف درهم في 2021؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ومن المحتمل تحققها. وبلغت 023 203 ألف درهم مقابل 202 160 ألف درهم في 2020، على إثر تشكيل مؤونة في هذه السنة بمبلغ 000 60 مخصصة لتغطية الالتزام الصافي برسم الصناديق الاجتماعية جزئيا. وبلغت المؤونة الخاصة بتطبيق الغرامة على المموّنين الذين تجاوزوا الآجال القانونية، المكونة طبقا للقانون رقم 10-32 المذكور أعلاه 262 ألف درهم (انظر الجدول 35-2-3 من الإيضاح رقم 32 من حساب العائدات والتكاليف).

- حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس أسعار الصرف في نهاية السنة، طبقا لأحكام الاتفاقية التي تنظم عمل هذا الحساب المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حال عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر. (انظر الجزء المتعلق بأبرز القواعد المحاسبية وطرق التقييم).

وفي 2021، بلغ رصيد حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف 489 421 4 ألف درهم، مرتفعا بأكثر من 10% مقارنة بسنة 2020. فبعد انخفاضه القوي في النصف الأول من هذه السنة، التي عرفت بالخصوص ارتفاع قيمة الدرهم، تحسن رصيد حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف خلال النصف الثاني من السنة نتيجة لتدني قيمة الدرهم ولتأثير إعادة تقييم الموجودات بالدرهم لصندوق النقد الدولي (1,1+ مليار درهم).

جدول 20.2.3: خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
عمليات أخرى على السندات	361	361	-
دائنون مختلفون	592 808	675 030	-12
حسابات التسوية	465 831	294 335	58
مستوجبات بعد التحصيل	52 267	170 603	-69
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	203 023	160 202	27
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	4 421 489	4 007 554	10
المجموع	**5 735 780**	**5 308 085**	**8**

إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 000 500 ألف درهم تحوزه الدولة كاملا. وقد تتم الزيادة في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاطلاع على رأي مندوب الحكومة، في حدود خمسون في المائة من الرأسمال.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، طبقا للمادة 48 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطيات الخاصة، بمقتضى المادة 48 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح. إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2006، وتشكل الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الذاتية.

وقد تم تشكيل احتياطي لتغطية خسارة الصرف للمرة الأولى في 2021، بتخصيص 10% من أرباح سنة 2020، أي 168 417 ألف درهم، وفقا لمقتضيات القانون الأساسي ولأحكام الاتفاقية المنظمة لحساب تقييم احتياطيات الصرف.

جدول 21.2.3: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
الرأسمال	**500 000**	**500 000**	**-**
الصندوق العام للاحتياطيات	500 000	500 000	-
الاحتياطيات	**5 169 757**	**5 001 340**	**%3**
صناديق الاحتياطيات الخاصة	4 501 340	4 501 340	-
لاحتياطي عن خسارة الصرف	168 417	-	-
مرحل من جديد	**28 212**	**27 460**	**%3**
المجموع	**5 697 969**	**5 528 801**	**%3**

10.2.3 تعليقات حول بنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، سواء المقدمة أو المحصلة. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

وتضم الالتزامات بالعملات الأجنبية، والالتزامات على السندات، والتزامات أخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

يسجل هذا البند عمليات مبادلات الصرف بالعملات الاجنبية المحققة، خاصة في إطار الضبط النقدي وكذا عمليات المفاضلة الانتقالية بين العملات الأجنبية، الملتزم بها في التاريخ المحدد، في انتظار استكمالها بعد يومين من ذلك التاريخ.

جدول 22.2.3: عمليات الصرف

بآلاف الدراهم	2021	2020
عمليات الصرف لأجل		
عملات متوقع تحصيلها لأجل	3 747 394	28 749 736
عملات متوقع تسليمها لأجل	3 745 375	28 856 663
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	**5 142 569**	**2 137 152**
عمليات الصرف - عمليات المفاضلة		
عملات أجنبية متوقع تحصيلها		1 529 663
عملات أجنبية متوقع تسليمها		1 530 914

إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن عمليات إعادة تمويل البنوك والقدرات على التسبيق[1]. وفي إطار التدابير التيسيرية التي تم اتخاذها في 2020 لمواجهة أزمة كوفيد-19، قام البنك بتوسيع لائحة الأصول المقبولة كضمانات لتشمل عمليات إعادة تمويل البنوك.

جدول 23.2.3: التزامات على السندات

بآلاف الدراهم	2021	2020
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	73 832 432	63 257 199
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	10 324 200	6 792 000
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة	25 520 307	29 740 812
تسبيقات من المتوقع منحها	9 807 990	6 452 400
سندات أجنبية متوقع تحصيلها	1 177 569	3 549 354
سندات أجنبية متوقع تسليمها	1 162 318	1 414 877

[1] تسبيقات محتملة لفائدة المشاركين في النظام المغربي للأداءات الإجمالية، من أجل تفادي حالات التجميد النظامية.

رسم بياني 4.2.3: بنية ا لالتزامات على السندات المحصلة[1]

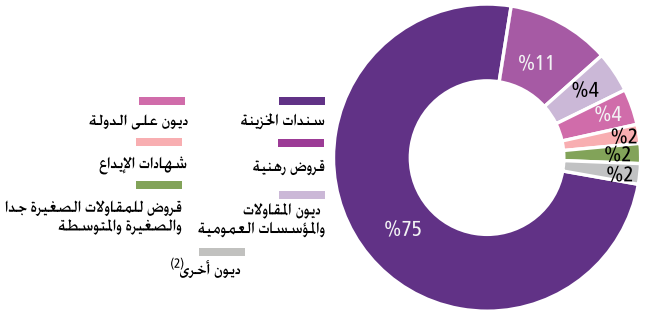

[1] ضمانات محصلة على التسبيقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية.

[2] وكالة الاستثمار قروض مقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وجمعيات القروض الصغرى.

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 24.2.3: التزامات أخرى

بآلاف الدراهم	2021	2020
ضمانات محصلة على الصفقات	92 470	120 463
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين	906 678	879 661
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين	9 159	21 480
التزامات أخرى ممنوحة	1 000	1 000

11.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطيات الصرف الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف والصفقات)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 25.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
التوظيفات بالذهب	-	-	-
التوظيفات في سندات الاقتراض	2 356 292	2 551 938	-8
التوظيفات النقدية	32 649	43 343	-25
ديون على صندوق النقد الدولي	7 164	17 291	-59
[*] فوائد أخرى	22 050	11 301	95
المجموع	**2 418 155**	**2 623 873**	**-8**

[*] تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية.

بلغت الفوائد المترتبة عن عمليات توظيف العملات 155 418 2 ألف درهم، مواصلة انخفاضها الذي بلغ هذه السنة 8%، نتيجة بالخصوص لتأثير تدني نسب العائدات على التوظيفات في سندات الاقتراض وفي القيم النقدية.

ويعزى تراجع العائدات على سندات الاقتراض بنسبة 8% إلى 292 356 2 ألف درهم، إلى انكماش عائدات محفظة التوظيف الذي تراجع جزئيا بفضل تحسن الفوائد على سندات الاستثمار بنسبة 6%.

ومن جهتها، أفرزت التوظيفات في القسم النقدي عائدات بمبلغ 649 32 ألف درهم، أي بانخفاض 25-% مقارنة بسنة 2020، ارتباطا بالأساس بتراجع المبلغ الجاري لمحفظة التوظيف بالدولار ونسب الفائدة المطبقة عليها.

أما ديون حقوق السحب الخاصة، فقد تراجعت الفوائد المحصلة عليها بأكثر من النصف إلى 7164 ألف درهم، على الرغم من الارتفاع القوي الذي سجله مبلغها الجاري على إثر تحصيل المغرب لحصته (857 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي 793 937 10 ألف درهم) ضمن التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة الذي أصدره صندوق النقد الدولي في 23 غشت 2021 لفائدة الدول الأعضاء. ويعزى هذا التراجع بشكل حصري إلى انخفاض متوسط سعر العائد على حقوق السحب الخاصة بواقع 15 نقطة أساس إلى 0,05% (0,20% في 2020 و0,79% في 2019).

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

سجلت هذه الفوائد انخفاضا سنويا بنسبة 24% إلى 143 244 1 ألف درهم، بالموازاة مع تقليص البنك لتدخلاته في سياق تحسن السيولة البنكية. وتتكون مما يلي:

- 311 513 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام التي يعزى انخفاضها بنسبة % 35 إلى تراجع متوسط المبلغ الجاري لهذه الأداة إلى 742 220 34 ألف درهم وإلى تأثير تخفيض سعر الفائدة الرئيسي لمدة سنة كاملة في 2020؛
- 162 322 ألف درهم برسم عمليات الاستحفاظ على المدى الطويل التي تم تفعيلها منذ مارس 2020، والتي تراجعت بنسبة 37% نتيجة لتقليص متوسط المبلغ الجاري إلى457 477 21 ألف درهم؛

جدول 26.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
(منها)			
تسبيقات لمدة 7 أيام	513 311	793 567	-35
تسبيقات لمدة 24 ساعة	880	1 556	-43
عمليات الاستحفاظ	322 162	508 430	-37
قروض مضمونة	407 529	323 051	26
المجموع	**1 244 143**	**1 627 045**	**-24**

- 529 407 ألف درهم تتعلق بعمليات القروض المضمونة (شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة) التي أدى ارتفاع مبلغها الجاري بنسبة 34% إلى 672 238 27 ألف درهم إلى تصاعد هذه الفوائد.

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك من أجل شراء وبناء المساكن. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية هذه السنة ما مجموعه 610 12 ألف درهم مقابل 384 13 ألف درهم سنة من قبل.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبنائه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

وفي سنة 2021، ارتفعت هذه العمولات بنسبة 7%، ارتباطا بشكل رئيسي بنمو عمولات الصرف بنسبة 4% نتيجة بالخصوص لتزايد حجم عمليات تفويت الأوراق البنكية الأجنبية لبنك المغرب. من ناحية أخرى، انخفضت عمولة مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة بشكل طفيف بنسبة 1%، مما يعكس تدني الاقتراضات الإجمالية للخزينة ما بين 2020 و2021.

جدول 27.2.3: عمولات محصلة

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	540 804	521 661	4
هامش الوساطة	23 161	1 822	>100
تدبير سندات الخزينة	70 104	71 018	-1
عمولات أخرى	16 978	16 776	1
المجموع	**651 047**	**611 277**	**7**

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن سندات الاستثمار وأرباح عمليات مبادلة الصرف.

مع متم هذه السنة، بلغت هذه العائدات 062 569 ألف درهم، متراجعة بمبلغ 844 244 ألف درهم مقارنة بسنة 2020، نتيجة بالأساس لانخفاض فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف الأمريكية، في سياق تميز بارتفاع عائدات الأصول المقومة بالدولار.

جدول 28.2.3: عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	424 110	602 294	-30
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	66 297	52 838	25
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	18 634	28 302	-34
الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (السياسة النقدية)	18 629	99 745	-81
الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (تأجيل/ترحيل)	17 884	24 593	-27
الربيحات عن المساهمة	20 100	557	>100
عائدات أخرى	3 408	5 578	-39
المجموع	**569 062**	**813 906**	**-30**

وتراجعت أرباح عمليات مبادلة الصرف مع البنوك المغربية بنسبة 81% في سنة 2021، نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى هذه الأداة.

وخلال سنة 2021، حصل البنك أرباحا بلغت 856 19 ألف درهم (2,2 مليون دولار أمريكي) برسم مساهمته في رأسمال بنك التسويات الدولية في 2020، على أساس عائد إجمالي يقدر 520 وحدة من حقوق السحب الخاصة، على إثر قرار مجلس البنك في 29 يونيو 2021.

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، وبطاقات التعريف المؤمنة. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا بالخصوص إلى سعر التكلفة الناتج عن معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند أيضا تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وفي متم سنة 2021، بلغت هذه المبيعات 627 310 ألف درهم، بزيادة سنوية قدرها 798 105 ألف درهم. ويعزى هذ التطور بالأساس إلى ارتفاع عائدات مبيعات الوثائق المؤمنة إلى 929 306 ألف درهم، 919 188 ألف درهم منها برسم جوازات السفر البيومترية (66+%) و913 102 ألف درهم تتعلق ببطاقات التعريف المؤمنة (42+%) التي بدأ إنتاجها في 2020.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة بالخصوص مساهمة البنوك في نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 011 16 ألف درهم، منها 764 13 ألف درهم برسم عائدات نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

وصل رصيد هذا البند بنهاية سنة 2021 إلى 699 60 ألف درهم، تشمل على الخصوص استرجاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية بمبلغ 952 11 ألف درهم (881 11 ألف درهم في 2020)، وتغطية التزام التقاعد بمبلغ 000 20 ألف درهم، في إطار مخطط تمويل الانتقال التدريجي إلى جدول الوفيات TV 88-90 ، وانخفاض سندات المساهمة بمبلغ 662 8 ألف درهم (انظر الجدول 35.2.3 من الإيضاح 32 من حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية وغير المتكررة. وبنهاية سنة 2021، بلغ رصيده 458 ألف درهم مقابل 123 1 ألف درهم في 2020.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية

انخفضت هذه الفوائد بنسبة 18% لتصل إلى 708 108 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لانخفاض العمولات المؤداة من طرف البنك برسم مخصصات حقوق السحب الخاصة بنسبة 60% إلى 013 6 ألف درهم، بفعل تأثير انخفاض نسبة الفائدة المؤداة عن حقوق السحب الخاصة (0,05% في 2021 مقابل 0,20% في 2020) وتدني الفوائد عن الودائع النقدية بنسبة 12% إلى 695 102 ألف درهم.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخزينة العامة وكذا برسم الاحتياطي الإلزامي (بالنسبة لشروط أداء الفوائد برسم تلك الحسابات، انظر الإيضاح 10 في الحصيلة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

في سنة 2021، تراجعت هذه الفوائد بنسبة 12% إلى 153 540 ألف درهم، بالموازاة مع انخفاض عائدات حسابات زبناء بنك المغرب.

جدول 29.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
(منها)			
حسابات الاحتياطي النقدي	-	-	-
حسابات أخرى (منها)	152 458	172 691	-12
الحساب الجاري للخزينة العامة	24 255	31 805	-24
المجموع	**153 540**	**174 404**	**-12**

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

يتضمن هذا البند العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية[1] للوساطة في عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين. ومن سنة إلى أخرى، انتقلت هذه العمولات من 15 667 ألف درهم إلى 28 856 ألف درهم، مرتفعة بما قدره 13 190 ألف درهم، منها 9462+ ألف درهم برسم الهامش السلبي للوساطة على عمليات الصرف.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة على سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

ويعزى ارتفاع رصيد هذا البند بنسبة 2% إلى 534 769 ألف درهم بالخصوص إلى تزايد نواقص القيمة الناجمة عن تفويت السندات الأجنبية لاسيما بالأورو، وقد مكن انخفاض التوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار من تخفيف هذا الارتفاع في نواقص القيمة.

[1] يقصد بهامش الوساطة السلبي العمولة التي يقتطعها البنك على عمليات الصرف /التحويل المنجزة مع البنوك المغربية في حالة خسارة الصرف (الفارق بين سعر الصرف المتداول والسعر المرجعي)

جدول 30.2.3: تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف(*)	39 846	10 084	>100
توزيع المكافآت على السندات الأجنبية	548 384	574 735	-5
الفوائد السلبية على سندات التوظيف	163 521	163 098	0,3
نقصان قيمة تفويضات التدبير	14 032	-	-
خسائر برسم عمليات مبادلة العملات	1 134	2 481	-54
تكاليف أخرى	2 616	4 365	-40
المجموع	**769 534**	**754 764**	**2**

(*) الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر التفويت.

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالمستخدمين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلا عن مختلف أقساط تأمين المستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

وسجل رصيد هذا البند ارتفاعا طفيفا بنسبة +0,2% إلى 452 880 ألف درهم، يعزى بالخصوص إلى النمو الضعيف لبعض تكاليف المستخدمين إلى جانب التطور السلبي للأجور.

جدول 31.2.3: تكاليف خاصة بالمستخدمين

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
رواتب المستخدمين	671 461	672 012	-0,1
التحملات الاجتماعية	192 532	191 761	0,4
تكاليف التكوين	2 419	2 337	4
تحملات أخرى	14 040	12 827	9
المجموع	**880 452**	**878 935**	**0,2**

إيضاح رقم 30: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح والبطاقات الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية، كما يغطي تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

ويشمل ارتفاع هذا البند بنسبة 10% إلى 313 924 ألف درهم ما يلي:

- ارتفاع مشتريات الأوراق المستعملة في صناعة الأوراق البنكية والقوالب النقدية، أخذا بالاعتبار ارتفاع حجم الإنتاج؛
- تراجع مصاريف شراء المواد الأولية واللوازم، وهو ما يشمل تدني المصاريف المتعلقة بالمواد المستعملة لتغطية المعدات الإلكترونية ولصناعة وثائق التعريف بالنظر إلى المخزونات المتوفرة؛
- تغيرات المخزونات بما قدره 420 27+ ألف درهم في نهاية 2021 مقابل 643 56 ألف درهم في 2020.

جدول 32.2.3: مشتريات المواد والأدوات

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
مشتريات المواد الأولية	197 374	188 097	5
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	73 143	59 667	23
مشتريات أخرى	43 407	37 309	16
المجموع	**313 924**	**285 073**	**10**

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

وانتقلت التكاليف الخارجية الأخرى، من سنة لأخرى، من 619 354 ألف درهم إلى 299 357 ألف درهم، مسجلة ارتفاعا طفيفا بنسبة 1%.

جدول 33.2.3: تكاليف خارجية أخرى

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة	126 565	125 730	1
إيجارات	38 855	43 477	-11
نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات	26 699	25 233	6
تكاليف النقل- التنقل-المهام والاستقبالات	7 729	8 859	-13
نفقات البريد والاتصالات	39 990	31 631	26
ضرائب ورسوم	21 172	20 464	3
نفقات أخرى	96 288	99 225	-3
المجموع	**357 299**	**354 619**	**1**

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخمادات والمؤونات

مخصصات للاستخمادات

جدول 34.2.3: مخصصات للاستخمادات

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
مخصصات عن استخمادات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	**308 369**	**309 269**	**-0,3**
المباني[1]	111 696	101 576	10
الأثاث والمعدات	164 247	171 171	-4
أصول ثابتة أخرى مجسدة	-	4	-
أصول ثابتة غير مجسدة	32 426	36 518	-11
مخصصات عن استخمادات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات	**5 035**	**5 380**	**-6**
مخصصات عن استخمادات السنوات السابقة	**11 693**	**6 375**	**83**
المجموع	**325 097 [2]**	**321 024**	**1**

[1] بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 35.2.3: مخصصات للمؤونات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 31/12/2020	المخصصات	عمليات استعادة	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 31/12/2021
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	59 193	484 089	11 952	48	531 378
قيم ومخزونات مختلفة	6 536	7 822	6 536		7 822
سندات مساهمة مغربية	2 765	370			3 135
سندات مساهمة أجنبية	25 289	1 830	8 662		18 457
مؤونات أخرى [3]	4 821	939	83		5 677
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)	159 814	76 288	33 467		202 635
مؤونات برسم التزامات التقاعد	100 000	60 000	20 000		140 000
مؤونات عن المخاطر	50 284	4 288	3 937		50 635
غرامات عن التأخر في الأداء	164	262	164		262
مؤونات أخرى	389				389
المجموع		**571 338 [2]**	**60 699 [4]**		

[2] بما مجموعه 435 896 ألف درهم، تمثل مبلغ بند "المخصصات للاستخمادات والمؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.

[3] تشمل بالأساس المخصصات لديون الزبناء التي تمثل درجة عالية من خطر عدم التحصيل.

[4] تعادل مبلغ بند "استعادة المؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر الجزء الخاص بطرق التقييم" وكذا الإيضاح 11 من الحصيلة.

إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

ارتفعت التكاليف عير الجارية بنسبة 61% إلى 205 123 ألف درهم، تمثل 939 106 ألف درهم منها المساهمة الاجتماعية للتضامن من الأرباح، التي يتم حسابها بناء على 3,5% من النتيجة الصافية للسنة المالية السابقة مقابل 393 73 ألف درهم في 2020 تم حسابها بناء على 2,5% من النتيجة الصافية لسنة 2019.

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان. وقد انتقل مبلغ الضريبة على النتيجة، بين 2020 و2021، من 502 130 1 ألف درهم إلى 824 713 ألف درهم.

رسم بياني 5.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)

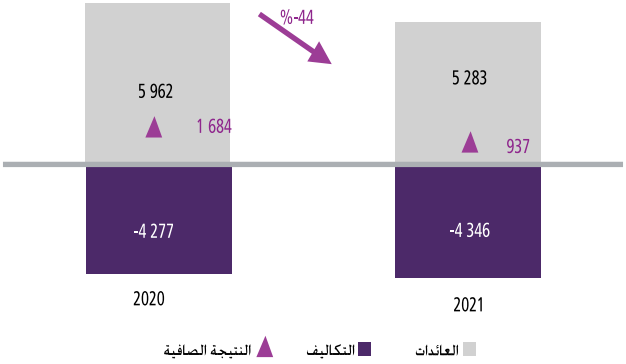

3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية

يستفيد مستخدمو البنك من نظامين داخليين للتقاعد وللتغطية الصحية يحملان على التوالي مسمى «صندوق تقاعد مستخدمي بنك المغرب» و«التعاضدية».

ويضمن صندوق التقاعد لمستخدمي البنك أو لذوي حقوقهم كلا من معاش التقاعد، ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق والمخصصات المشتركة رأسمال-معاش. وتتولى التعاضدية تعويض المصاريف الطبية والدوائية لفائدة مستخدمي البنك وأفراد أسرتهم المستحقين.

ويتمتع هذان النظامان بالاستقلالية المحاسبية رغم كونهما لا يتوفران على الشخصية المعنوية.

جدول 1.3.3: التزام وتمويل الصناديق الاجتماعية

بآلاف الدراهم	صندوق التقاعد لمستخدمي بنك المغرب		صندوق التعاضدية	
	2021	2020	2021	2020
الالتزام الإجمالي	3 723 465	3 409 224	614 659	567 424
الأصول المخصصة للتغطية	3 601 092	3 393 290	481 715	463 158
الالتزام الصافي (*)	- 122 372	-15 934	- 132 944	-104 266

(*) لتزام صافي للصناديق الاجتماعية تم تموينه بشكل جزئي في متم 2021، في حدود 120 000 ألف درهم (انظر الإيضاح 11 من الحصيلة).

يتم احتساب التزامات التقاعد والمرض وفقا للمعايير الاكتوارية، من خلال استخدام طريقة وحدات الاقتراض المتوقعة التي تأخذ بعين الاعتبار تطور الرواتب، وإعادة تقييم المعاشات واحتمالية تلقي الخدمة.

وتخضع المعطيات، والفرضيات المعتمدة في عمليات التقييم الاكتوارية وكذا التزامات التقاعد والمرض للموافقة من لدن اكتواري مستقل.

ويندرج تدبير أصول الصناديق الاجتماعية في إطار التخصيص الاستراتيجي، الذي يحدد توزيعا حسب فئة الأصول، أخذا بالاعتبار أهداف نظامي التقاعد والتغطية الصحية سواء من حيث المردودية أو المخاطر.

وطبقا لأحكام ميثاق تسيير الصناديق الاجتماعية، يتم إعداد تقرير سنوي يتضمن، من جهة نتائج الحصيلة الإكتوارية المنجزة داخليا والتي تمت الموافقة عليها والمصادقة عليها من طرف إكتواري مستقل، ومن جهة أخرى، الإنجازات من حيث التدبير المالي لأصول التغطية. وتتم موافاة لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بهذا التقرير لتدارسه والمصادقة عليه وتعرض القرارات الناجمة عنه على مصادقة مجلس البنك.

4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2021

تدقيق البيانات المالية

الرأي

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب المرفقة بهذا التقرير، والتي تتضمن الحصيلة للسنة المالية المنتهية في 31دجنبر 2021، حساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية. وطبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 6.635.002 ألف درهم مغربي بما في ذلك ربحا صافيا بمبلغ 033 937 ألف درهم مغربي.

تم اعتماد هذه البيانات من قبل مجلس البنك في 22 مارس 2022 في سياق متطور للأزمة الصحية لوباء Covid-19 على أساس العناصر المتاحة في ذلك التاريخ.

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية وكذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2021 وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها في المغرب.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير المتفق عليها بالمغرب، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية " الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن البنك وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين بالمغرب، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن إدارة البنك هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير المعمول بها في المغرب، وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للسماح بإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة البنك مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للبنك.

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستعملي البيانات المالية والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير أو محذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من طرف البنك.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعلومات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

اننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 23 مارس 2022

مراقب الحسابات
Deloitte Audit

السيدة سكينة بنسودة قرشي

5.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 47 من القانون رقم 40-17 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 22 مارس 2022، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2021.

*

* *

الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشـرات الاقتصاديــة الرئيسيــة

	2019*	2020*	2021**
الاقتصاد العالمي[1]			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
العالم	2,9	-3,1	6,1
منطقة الأورو	1,6	-6,4	5,3
الولايات المتحدة الأمريكية	2,3	-3,4	5,7
بريطانيا	1,7	-9,3	7,4
البرازيل	1,2	-3,9	4,6
الصين	6,0	2,2	8,1
التضخم (بالنسبة المئوية)			
العالم	3,5	3,2	4,7
منطقة الأورو	1,2	0,3	2,6
الولايات المتحدة الأمريكية	1,8	1,2	4,7
بريطانيا	1,8	0,9	2,6
البرازيل	3,7	3,2	8,3
الصين	2,9	2,4	0,9
البطالة (بالنسبة المئوية)			
منطقة الأورو	7,6	8,0	7,7
الولايات المتحدة الأمريكية	3,7	8,1	5,4
بريطانيا	3,8	4,5	4,5
البرازيل	12,0	13,8	14,2
الصين	3,6	4,2	4,0
الاقتصاد الوطني[2]			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسعر السنة الماضية (التغير السنوي %)			
الناتج الداخلي الإجمالي	2,9	-7,2	7,9
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	3,8	-7,1	6,8
القيمة المضافة غير الفلاحية	4,0	-6,9	6,6
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	2,3	-8,4	8,8
القيمة المضافة الفلاحية	-5,0	-8,1	17,8
الاستهلاك النهائي للأسر	2,2	-5,6	8,2
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	4,8	-0,5	5,6
الاستثمارات	-0,2	-11,9	13,3
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
الناتج الداخلي الإجمالي	1.239,8	1.152,4	1.284,2
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	1.294,3	1.222,6	1.371,7
الادخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	27,2	27,6	28,8
نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	30,6	28,8	31,1
متطلبات التمويل	42,4	13,4	29,1
متطلبات التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	3,4	1,2	2,3

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر :أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي ابريل 2022

(2) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1 المؤشـرات الاقتصاديــة الرئيسيــة (تابع)

	2019*	2020*	2021**
الاقتصاد الوطني			
الشغل و البطالة			
معدل النشاط (٪)	45,8	44,8	45,3
معدل الشغل (٪)	41,6	39,4	39,7
صافي مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)	165	-432	230
معدل البطالة (٪)	9,2	11,9	12,3
الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية (التغير بالنسبة المئوية)	**-0,3**	**-4,9**	**4,2**
الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)			
التضخم	0,2	0,7	1,4
التضخم الأساسي	0,5	0,5	1,7
الحسابات الخارجية			
الصادرات الإجمالية (بدون التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)	284,5	263,1	328,8
الواردات الإجمالية (باعتبار التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)	491,0	422,9	527,4
عجز الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	16,7	13,9	15,5
مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)	7,8	-53,7	-5,9
مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)	0,1	4,8	37,5
رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	-3,4	-1,2	-2,3
مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	2,8	2,3	2,5
المالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)			
رصيد الميزانية الإجمالي[1]	-3,8	-7,1	-5,9
المبلغ الجاري للدين للخزينة (الدين المباشر)	60,3	72,2	68,9
المبلغ الجاري للدين الداخلي للخزينة	47,2	54,9	53,1
المبلغ الجاري للدين الخارجي للخزينة	13,0	17,3	15,9
المبلغ الجاري للدين الخارجي العام	27,5	32,6	29,5
النـقـــد والظروف النقدية			
الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)	-76,62	-90,25	-70,78
سعر الفائدة الرئيسي[2] (بالنسبة المئوية)	2,25	1,50	1,50
أسعار الفائدة على القروض[3] (بالنسبة المئوية)	5,00	4,55	4,39
سعر الفائدة ما بين البنوك[3] (بالنسبة المئوية)	2,28	1,79	1,50
الأصول الاحتياطية الرسمية (بملايير الدراهم) [2]	253,38	320,57	330,83
الأصول الاحتياطية الرسمية بالأشهر من الواردات [2]	6,9	7,1	6,0
القروض البنكية (التغير بالنسبة المئوية)	5,3	4,6	2,8
القروض البنكية للقطاع غير المالي (التغير بالنسبة المئوية)	5,5	4,0	3,1
نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)	7,6	8,4	8,6
الكتلة النقدية (م3) (بملايير الدراهم)	1.370,5	1.485,1	1.560,8
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)	0,5	1,3	1,3

(*) أرقام مراجعة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.

(**) أرقام مؤقتة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.

(1) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.

(2) إلى متم شهر دجنبر.

(3)معدل المتوسط المرجح.

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية و بنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية (الأساس 2014)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

	2017*	2018*	2019*	2020*	2021**
الناتج الداخلي الإجمالي	**5,1**	**3,1**	**2,9**	**-7,2**	**7,9**
القطاع الأولي	**19,5**	**4,5**	**-3,9**	**-7,1**	**17,6**
الفلاحة والاستغلال الغابوي	21,5	5,6	-5,0	-8,1	17,8
الصيد وتربية الأحياء المائية	-9,3	-12,5	13,8	12,2	12,7
القطاع الثانوي	**3,4**	**3,1**	**4,1**	**-5,4**	**6,8**
صناعة الاستخراج المعدني	11,0	-0,8	2,3	2,6	0,9
الصناعة التحويلية	3,4	3,2	3,4	-7,4	6,1
توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	2,9	8,8	14,7	-1,3	6,5
البناء	1,3	1,3	0,5	-4,1	10,7
القطاع الثالثي	**3,3**	**2,9**	**3,9**	**-7,9**	**6,4**
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية	4,6	-0,2	2,1	-6,6	7,9
النقل والتخزين	1,3	-0,5	5,5	-28,5	15,2
أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	10,4	6,2	3,6	-54,6	31,6
الإعلام والاتصال	-2,0	3,5	2,5	5,1	-0,8
الأنشطة المالية والتأمينات	3,8	1,9	5,3	0,6	4,6
الأنشطة العقارية	1,5	3,2	1,8	-0,8	3,0
البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	4,7	6,1	8,3	-13,4	10,0
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	3,9	3,9	6,6	5,3	4,1
التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	1,1	4,1	2,0	0,8	3,0
خدمات أخرى	1,9	1,5	0,2	-23,2	2,4
القيمة المضافة الإجمالية	**5,2**	**3,1**	**3,0**	**-7,0**	**7,8**
الناتج الداخلي غير الفلاحي	**3,3**	**2,8**	**3,8**	**-7,1**	**6,8**
القيمة المضافة غير الفلاحية	**3,2**	**2,8**	**4,0**	**-6,9**	**6,6**
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	**4,0**	**2,4**	**2,3**	**-8,4**	**8,8**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

	2017*	2018*	2019*	2020*	2021**
الناتج الداخلي الإجمالي	**1.148.895**	**1.195.237**	**1.239.836**	**1.152.419**	**1.284.154**
القطاع الأولي	**128.220**	**135.128**	**134.428**	**122.896**	**154.559**
الفلاحة والاستغلال الغابوي	120.299	127.084	127.851	117.094	145.272
الصيد وتربية الأحياء المائية	7.921	8.044	6.577	5.802	9.287
القطاع الثانوي	**291.882**	**301.694**	**313.058**	**300.146**	**334.920**
صناعة الاستخراج المعدني	20.809	20.789	20.392	16.659	21.749
الصناعة التحويلية	167.672	177.736	183.041	174.915	197.024
توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	35.891	37.031	42.938	44.343	44.113
البناء	67.510	66.138	66.687	64.229	72.034
القطاع الثالثي	**610.049**	**634.322**	**663.041**	**613.065**	**662.044**
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية	118.712	119.305	122.214	111.643	129.473
النقل والتخزين	39.508	38.724	43.097	33.754	38.916
أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	44.817	48.214	50.617	23.416	30.384
الإعلام والاتصال	29.383	30.286	31.249	32.727	32.269
الأنشطة المالية والتأمينات	48.195	52.304	52.094	51.956	53.536
الأنشطة العقارية	79.155	82.619	86.344	86.599	90.341
البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	50.397	54.407	59.112	51.623	56.992
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	101.660	105.827	112.999	119.211	124.902
التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	80.659	84.471	86.816	87.739	90.559
خدمات أخرى	17.563	18.165	18.499	14.397	14.672
القيمة المضافة الإجمالية	**1.030.151**	**1.071.144**	**1.110.527**	**1.036.107**	**1.151.523**
الناتج الداخلي غير الفلاحي	**1.028.596**	**1.068.153**	**1.111.985**	**1.035.325**	**1.138.882**
القيمة المضافة غير الفلاحية	**909.852**	**944.060**	**982.676**	**919.013**	**1.006.251**
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	**118.744**	**124.093**	**129.309**	**116.312**	**132.631**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

	2017*	2018*	2019*	2020*	2021**	التغير % 2020*/2019	التغير % 2021**/2020
الموارد							
الناتج الداخلي الإجمالي	1.148.895	1.195.237	1.239.836	1.152.419	1.284.154	-7,1	11,4
واردات السلع والخدمات	477.560	519.049	519.554	438.514	539.602	-15,6	23,1
الاستعمالات							
نفقات الاستهلاك النهائي للأسر	673.764	702.020	723.177	672.430	754.704	-7,0	12,2
نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	206.594	215.092	225.389	223.756	238.486	-0,7	6,6
نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	7.765	8.700	8.799	8.204	8.876	-6,8	8,2
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	323.247	332.976	337.145	302.245	346.877	-10,4	14,8
التغير في المخزونات	38.149	48.798	40.024	27.596	49.847	-31,1	80,6
صافي اقتناء النفائس	2.322	2.370	2.158	1.807	2.073	-16,3	14,7
صادرات السلع والخدمات	374.614	404.330	422.698	354.895	422.893	-16,0	19,2

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

	2017*	2018*	2019*	2020*	2021**	التغير % 2020*/2019	التغير % 2021**/2020
الناتج الداخلي الإجمالي	1.148.895	1.195.237	1.239.836	1.152.419	1.284.154	-7,1	11,4
الدخل الخارجي الصافي	-17.699	-17.982	-18.673	-11.018	-17.479	-41,0	58,6
الدخل الوطني الإجمالي	1.131.196	1.177.255	1.221.163	1.141.401	1.266.675	-6,5	11,0
التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج	84.303	74.333	73.111	81.200	105.040	11,1	29,4
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	1.215.499	1.251.588	1.294.274	1.222.601	1.371.715	-5,5	12,2
نفقات الاستهلاك النهائي	888.123	925.812	957.365	904.390	1.002.066	-5,5	10,8
للأسر	673.764	702.020	723.177	672.430	754.704	-7,0	12,2
للإدارات العمومية	206.594	215.092	225.389	223.756	238.486	-0,7	6,6
للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	7.765	8.700	8.799	8.204	8.876	-6,8	8,2
الإدخار الوطني الإجمالي	327.376	325.776	336.909	318.211	369.649	-5,5	16,2

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار و الإدخار بالأسعار الجارية (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

	2017*	2018*	2019*	2020*	2021**	التغير % 2020*/2019	التغير % 2021**/2020
الموارد							
الإدخار الوطني الإجمالي	327.376	325.776	336.909	318.211	369.649	-5,5	16,2
تحويلات صافية بالرساميل	0	0	0	3	0	-	-
الاستعمالات							
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	323.247	332.976	337.145	302.245	346.877	-10,4	14,8
التغير في المخزونات	38.149	48.798	40.024	27.596	49.847	-31,1	80,6
صافي اقتناء النفائس	2.322	2.370	2.158	1.807	2.073	-16,3	14,7
قدرة\حاجيات التمويل	-36.342	-58.368	-42.418	-13.434	-29.148	-68,3	117,0

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالاف الهكتار / الإنتاج بملايين قنطار،و المردود بالقنطار/هكتار)

	الموسم الفلاحي 2019 - 2020			الموسم الفلاحي 2020 - 2021		
	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود
الحبوب الرئيسية	**4.340,5**	**32,1**	**7,4**	**4.354**	**103,2**	**23,7**
القمح الطري	1.852,0	17,7	9,6	1.877	50,6	27,0
القمح الصلب	993,3	7,9	8,0	988	24,8	25,1
الشعير	1.495,2	6,5	4,3	1.489	27,8	18,7
القطاني	**272,0**	**1,5**	**5,5**	**-**	**3,0**	**-**
زراعات الخضر	**258,1**	**71,9**	**278,6**	**-**	**74,0**	**-**

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات، المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني.

جدول م 7.2 إنتاج الكهرباء

(جيكاواط ساعة)

	2019	2020*	2021**	التغير % 2021/2020
الإنتاج المحلي الصافي(1)	**40.348**	**38.755**	**41.260**	**6,5**
الطاقة الحرارية	32.214	31.044	32.866	5,9
الطاقة المائية	1.654	1.290	1.213	-6,0
الطاقة الريحية	4.634	4.516	5.024	11,2
الطاقة الشمسية	1.581	1.546	1.839	19,0
رصيد مبادلات الكهرباء(***)	**-928**	**232**	**-163**	**-**

(1)الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يمثل مساهمة الأغيار.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(***) الفرق بين الواردات و الصادرات.
المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 8.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

(أساس 2015:100)

القطاع و الفرع	2020	2021	التغير % 2021/2020
الصناعات الاستخراجية	**138,7**	**141,6**	**2,1**
استخراج خامات المعادن	98,0	100,6	2,7
صناعات استخراجية أخرى	140,8	143,7	2,1
الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول	**106,1**	**113,2**	**6,7**
الصناعات الغذائية	117,6	125,5	6,7
صناعة المشروبات	91,9	93,4	1,6
صناعة منتجات التبغ	95,5	96,7	1,3
صناعة النسيج	81,0	90,9	12,2
صناعة الملابس	87,1	98,0	12,5
صناعة الجلد و الأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)	58,4	64,6	10,6
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث و صناعة منتجات من القصب و الحلفاء	71,3	85,3	19,6
صنع الورق والورق المقوى	115,7	122,9	6,2
الطباعة ونسخ التسجيلات	99,9	109,5	9,6
صناعة كيماوية	147,6	147,8	0,1
الصناعة الصيدلانية	109,2	115,5	5,8
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	99,3	121,9	22,8
صنع منتجات أخرى غير معدنية	90,6	100,1	10,5
التعدين	78,3	91,2	16,5
صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	77,8	95,7	23,0
صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات إلكترونية و بصرية	92,0	82,9	-9,9
صنع الأجهزة الكهربائية	90,3	107,4	18,9
صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر	99,9	115,6	15,7
صناعة السيارات	101,3	110,6	9,2
صنع وسائل النقل الأخرى	111,2	113,1	1,7
صنع الأثاث	85,8	85,5	-0,3
صناعات تحويلية أخرى	91,0	85,3	-6,3
إصلاح وتركيب الآلات و المعدات	93,7	112,1	19,6
إنتاج و توزيع الكهرباء	**123,4**	**131,6**	**6,6**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 9.2 السياحة

	2018	2019	2020	2021	التغير % 2021/2020
مجموع السياح الوافدين	**12.288.708**	**12.932.260**	**2.777.802**	**3.721.702**	**34,0**
السياح الأجانب المقيمين	**6.679.101**	**7.043.006**	**1.407.994**	**1.284.335**	**-8,8**
دول الاتحاد الأوروبي	**4.672.843**	**5.004.616**	**1.002.807**	**873.634**	**-12,9**
فرنسا	1.844.397	1.990.813	412.179	493.933	19,8
إسبانيا	814.069	880.818	200.136	99.495	-50,3
ألمانيا	394.328	413.384	79.077	38.894	-50,8
المملكة المتحدة	510.516	551.499	113.258	56.435	-50,2
إيطاليا	305.505	351.916	57.105	52.588	-7,9
دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي	**468.789**	**466.595**	**93.912**	**85.330**	**-9,1**
أمريكا	**563.435**	**603.885**	**99.063**	**94.741**	**-4,4**
الولايات المتحدة	304.960	346.702	54.103	66.991	23,8
كندا	130.579	131.497	21.305	19.485	-8,5
البرازيل	50.681	47.113	9.596	3.217	-66,5
الشرق الأوسط[1]	**199.303**	**198.454**	**47.311**	**75.487**	**59,6**
المغرب العربي	**214.295**	**227.281**	**49.240**	**46.265**	**-6,0**
إفريقيا	**226.525**	**188.792**	**53.779**	**86.466**	**60,8**
آسيا	**284.917**	**307.871**	**55.974**	**20.845**	**-62,8**
بلدان أخرى	**48.994**	**45.512**	**5.908**	**1.567**	**-73,5**
المغاربة المقيمون بالخارج	**5.609.607**	**5.889.254**	**1.369.808**	**2.437.367**	**77,9**

(1) بما فيها مصر.

المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

جدول م 1.3 الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	2019	2020	2021
السكان في سن النشاط	**26.359**	**26.750**	**27.125**
السكان النشيطون	**12.082**	**11.971**	**12.280**
الوسط الحضري	7.204	7.291	7.511
الوسط القروي	4.878	4.680	4.770
معدل النشاط	**45,8**	**44,8**	**45,3**
الوسط الحضري	42,3	41,9	42,3
الوسط القروي	52,2	50,0	50,9
نسبة التشغيل	**41,6**	**39,4**	**39,7**
الوسط الحضري	36,9	35,3	35,1
الوسط القروي	50,3	47,0	48,4
معدل البطالة	**9,2**	**11,9**	**12,3**
حسب مكان الإقامة			
الوسط الحضري	12,9	15,8	16,9
الوسط القروي	3,7	5,9	5,0
حسب الجنس			
ذكور	7,8	10,7	10,9
إناث	13,5	16,2	16,8
حسب فئات السن			
15 إلى 24 سنة	24,9	31,2	31,8
25 إلى 34 سنة	15,1	18,5	19,6
35 إلى 44 سنة	4,5	6,9	7,0
45 سنة فما فوق	2,1	4,0	3,8
حسب المستوى التعليمي			
غير الحاصلين على شهادة	3,1	5,6	4,6
الحاصلون على شهادة	15,7	18,5	19,6

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 بنية التوظيف القطاعي[1]

	بنية (%)		التغيرات بنقط الاساس	خلق فرص الشغل (بالآلاف)
	2020	2021		
المجموع (بالآلاف)	**10.542**	**10.772**	**-**	**230**
الفلاحة، الغابة والصيد البحري	31,3	31,2	-0,1	68
الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)	12,1	11,7	-0,4	-19
البناء والأشغال العمومية	10,8	11,2	0,4	71
الخدمات	45,7	45,8	0,1	115

(1) يهم تشغيل الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 الشغل والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

	السنة	معدل النشاط			نسبة التشغيل			معدل البطالة		
		الوسط الحضري	الوسط القروي	المستوى الوطني	الوسط الحضري	الوسط القروي	المستوى الوطني	الوسط الحضري	الوسط القروي	المستوى الوطني
طنجة-تطوان-الحسيمة	2020	44,6	50,1	46,6	38,3	47,7	41,7	14,1	4,7	10,4
	2021	45,4	57,6	49,8	38,4	55,7	44,6	15,5	3,2	10,4
الجهة الشرقية	2020	40,8	46,4	42,4	31,5	39,0	33,6	22,8	15,9	20,7
	2021	40,7	47,4	42,5	32,2	41,7	34,8	20,8	11,9	18,1
فاس-مكناس	2020	38,7	49,3	42,4	32,3	46,1	37,1	16,6	6,5	12,5
	2021	39,2	48,1	42,3	31,8	45,9	36,6	18,9	4,7	13,4
الرباط-سلا-القنيطرة	2020	42,0	50,5	44,2	35,5	47,3	38,6	15,5	6,3	12,7
	2021	42,2	50,2	44,2	35,8	47,5	38,8	15,1	5,3	12,2
بني ملال-خنيفرة	2020	36,1	51,9	43,5	31,7	49,9	40,2	12,0	3,8	7,4
	2021	37,7	52,2	44,4	32,3	49,3	40,2	14,4	5,5	9,6
الدار البيضاء-سطات	2020	44,8	58,6	47,8	37,3	56,0	41,4	16,6	4,5	13,4
	2021	44,8	58,3	47,7	36,7	55,7	40,8	18,2	4,3	14,6
مراكش-آسفي	2020	41,8	50,7	46,6	37,4	48,5	43,4	10,5	4,3	6,9
	2021	41,9	51,0	46,8	36,1	49,4	43,2	13,9	3,2	7,6
درعة-تفيلالت	2020	35,8	43,9	40,9	31,2	40,8	37,3	12,9	7,0	8,9
	2021	38,5	46,6	43,6	32,3	43,6	39,4	16,0	6,4	9,6
سوس-ماسة	2020	41,5	41,6	41,5	35,5	38,5	36,6	14,4	7,5	11,8
	2021	41,6	40,8	41,3	35,6	38,4	36,6	14,4	5,9	11,3
جهات الجنوب	2020	42,1	51,9	44,1	32,5	46,7	35,4	22,8	10,0	19,8
	2021	42,8	51,5	44,5	33,0	46,1	35,5	22,9	10,5	20,1
المجموع	**2020**	**41,9**	**50,0**	**44,8**	**35,3**	**47,0**	**39,4**	**15,8**	**5,9**	**11,9**
	2021	**42,3**	**50,9**	**45,3**	**35,1**	**48,4**	**39,7**	**16,9**	**5,0**	**12,3**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضخم

(التغيرالسنوي %)

(الأساس 100=2017)

الفترة	التضخم														
	المقياس العام	التضخم الأساسي													
		المنتجات الغذائية المتقلبة الأسعار	الوقود ومواد التشحيم	المنتجات المقننة السعر	المقياس العام	المنتجات الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي	الملابس والأحذية	السكن، الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى (1)	الأثاث والأدوات المنزلية و الصيانة العادية للمنزل	الصحة (1)	النقل (2)	المواصلات	الترفيه والثقافة (1)	التعليم	المطاعم والفنادق	مواد و خدمات أخرى (1)
2020	**0,7**	**2,0**	**-12,4**	**1,2**	**0,5**	**0,0**	**0,3**	**1,3**	**0,2**	**0,5**	**0,7**	**-0,4**	**-1,4**	**2,7**	**1,1**	**1,4**
يناير	1,4	4,2	13,9	0,3	0,5	-0,3	1,0	1,3	0,0	0,2	0,0	-0,6	-0,5	3,1	1,7	1,5
فبراير	1,2	3,7	4,9	0,6	0,7	0,1	0,8	1,3	-0,1	0,2	0,7	-0,5	-1,2	3,1	1,5	1,4
مارس	1,6	9,0	-6,7	0,6	0,8	0,4	0,7	1,3	0,0	0,6	1,0	-0,5	-1,4	3,2	1,5	1,2
أبريل	0,9	6,8	-24,2	0,5	0,9	0,7	0,9	1,1	0,1	0,6	0,5	-0,5	-1,3	3,2	1,3	1,2
ماي	-0,2	-1,3	-27,2	0,5	0,8	0,3	0,5	1,5	0,2	0,9	1,1	-0,4	-1,6	3,2	1,2	1,2
يونيو	-0,7	-6,2	-20,4	0,6	0,7	0,1	0,4	1,7	0,1	0,3	0,7	-0,4	-1,4	3,1	1,0	1,3
يوليوز	-0,1	-4,7	-14,1	1,2	0,7	0,1	0,3	1,5	0,1	0,3	0,8	-0,4	-1,6	3,1	0,7	1,4
غشت	0,9	1,7	-13,5	1,5	0,6	0,1	0,0	1,1	0,1	0,0	0,9	-0,3	-1,6	3,1	0,6	1,4
شتنبر	1,4	7,3	-12,9	1,9	0,3	-0,3	-0,3	1,1	0,2	0,3	0,6	-0,2	-1,6	1,5	0,6	1,3
أكتوبر	1,3	7,8	-16,0	1,9	0,2	-0,5	-0,6	1,3	0,5	0,6	0,4	-0,1	-1,7	1,8	0,8	1,3
نونبر	0,2	0,8	-15,3	1,9	0,2	-0,7	-0,3	1,1	0,5	0,6	0,5	-0,1	-1,3	1,8	0,8	1,5
دجنبر	-0,3	-4,0	-12,1	1,9	0,3	-0,5	0,3	1,3	0,4	1,6	0,7	-0,1	-1,3	1,7	0,7	1,3
2021	**1,4**	**-1,3**	**12,9**	**1,2**	**1,7**	**1,8**	**1,9**	**1,6**	**1,1**	**2,2**	**1,7**	**-0,2**	**1,1**	**1,6**	**1,0**	**2,4**
يناير	0,0	-2,4	-11,5	2,1	0,4	-0,3	0,4	1,3	0,5	1,6	1,1	0,0	-0,6	1,7	0,6	0,6
فبراير	0,3	-2,8	-4,7	1,9	0,5	0,0	0,7	1,1	0,5	1,7	0,9	-0,1	-0,2	1,7	0,8	0,6
مارس	0,1	-6,1	4,6	1,8	0,6	0,0	1,0	1,5	0,5	2,0	1,0	-0,1	0,1	1,7	0,9	0,9
أبريل	1,4	0,4	23,6	1,8	0,8	0,1	1,6	1,5	0,7	2,2	1,4	-0,1	0,2	1,7	0,9	1,4
ماي	1,9	3,5	25,6	1,8	0,9	0,3	1,9	1,7	0,8	1,8	1,0	-0,2	1,0	1,7	1,1	1,5
يونيو	1,5	0,9	17,7	1,4	1,1	0,7	2,1	1,7	0,9	2,0	1,2	-0,3	1,0	1,8	1,1	1,7
يوليوز	2,2	6,2	13,6	0,9	1,5	1,4	2,1	1,7	1,1	2,0	1,6	-0,3	1,1	1,8	1,3	2,9
غشت	0,8	-4,5	13,7	1,2	1,6	1,4	2,4	1,9	1,2	2,0	1,3	-0,4	1,4	1,8	1,3	2,7
شتنبر	1,2	-6,6	15,7	0,7	2,6	3,9	2,5	1,9	1,4	2,2	1,9	-0,4	1,5	1,3	1,2	3,0
أكتوبر	1,7	-4,6	21,2	0,2	3,1	4,6	3,0	1,9	1,5	2,9	2,3	-0,4	2,1	1,4	1,0	4,4
نونبر	2,6	-0,9	25,2	0,2	3,3	5,0	3,1	1,9	2,0	3,2	2,6	-0,3	2,2	1,3	1,0	4,4
دجنبر	3,2	3,1	19,9	0,1	3,6	5,5	3,0	2,1	2,4	2,1	3,1	-0,2	3,4	1,3	1,0	4,5

(1) دون ا حتساب المنتجات والخدمات المقننة السعر

(2) باستثناء المنتجات والخدمات المقننة السعر والوقود ومواد التشحيم.

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط و حسابات بنك المغرب.

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية

(التغيرالسنوي **%**)

الفترة	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية	التضخم الأساسي
2020	**0,3**	**0,9**	**0,5**
يناير	-0,3	1,6	0,5
فبراير	0,1	1,4	0,7
مارس	0,5	1,2	0,8
أبريل	0,6	1,2	0,9
ماي	0,6	1,0	0,8
يونيو	0,5	0,9	0,7
يوليوز	0,6	0,8	0,7
غشت	0,4	0,9	0,6
شتنبر	0,2	0,4	0,3
أكتوبر	0,1	0,4	0,2
نونبر	0,0	0,4	0,2
دجنبر	0,2	0,5	0,3
2021	**1,9**	**1,4**	**1,7**
يناير	0,4	0,3	0,4
فبراير	0,6	0,3	0,5
مارس	0,6	0,6	0,6
أبريل	0,7	1,0	0,8
ماي	0,7	1,2	0,9
يونيو	1,0	1,4	1,1
يوليوز	1,3	1,8	1,5
غشت	1,7	1,5	1,6
شتنبر	3,1	1,9	2,6
أكتوبر	3,7	2,4	3,1
نونبر	4,2	2,3	3,3
دجنبر	4,7	2,3	3,6

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط و حساب بنك المغرب.

جدول م 3.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

(التغيرالسنوي %)

(الأساس 100: 2018)

	2021												التغير % 2021/2020
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
الصناعات الاستخراجية	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,1**	**0,1**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,1**
استخراج النفط و الغاز الطبيعي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
استخراج خامات المعادن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
صناعات استخراجية اخرى	0,2	0,2	0,2	0,2	0,4	0,4	0,4	0,2	0,2	0,0	0,0	0,0	0,2
الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول	**-0,5**	**-0,2**	**0,4**	**1,1**	**1,2**	**3,9**	**5,5**	**5,6**	**7,7**	**7,8**	**8,3**	**11,2**	**4,3**
الصناعات الغذائية	2,4	2,6	2,7	3,2	4,3	5,8	5,0	4,4	7,7	8,3	9,3	9,6	5,4
صناعة المشروبات	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	2,4	2,3	3,7	3,7	3,6	3,6	2,6	2,4
صناعة منتجات التبغ	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
صناعة النسيج	1,4	2,0	2,0	5,1	5,1	5,3	5,3	5,0	5,6	5,4	5,0	5,1	4,4
صناعة الملابس	-0,3	-0,3	-0,6	0,7	1,0	-0,2	0,4	0,6	0,7	0,8	0,8	-0,5	0,2
صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الاثاث و صناعة منتجات من القصب و الحلفاء	-3,1	-1,2	0,0	-0,4	0,6	1,0	2,6	3,8	4,6	4,6	3,8	3,8	1,7
صنع الورق والورق المقوى	-2,5	-0,1	-0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,2
الطباعة ونسخ التسجيلات	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,4
صناعة كيماوية	-6,3	-6,3	-4,2	-1,8	-1,4	7,4	15,5	15,5	22,7	22,6	22,3	41,0	10,1
الصناعة الصيدلانية	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	-1,0	-1,9	-1,0	-1,0	-1,0	-1,0	-1,0	-0,9	-0,9	-2,9	-2,9	-2,9	-1,5
صنع منتجات أخرى غير معدنية	-0,5	-0,6	-0,2	-0,1	-0,1	-0,5	-0,2	-0,3	-0,2	0,0	0,3	0,5	-0,1
التعدين	0,2	4,4	8,0	7,3	5,3	22,2	20,1	27,6	31,5	29,2	33,1	27,3	17,9
صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	0,0	-0,1	0,4	0,9	0,9	1,2	1,3	1,3	1,2	1,3	3,2	3,1	1,2
صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات الكترونية و بصرية	0,0	0,0	0,1	0,6	0,6	1,8	1,7	1,8	2,0	2,0	1,8	1,8	1,1
صنع الأجهزة الكهربائية	1,1	1,8	1,7	1,8	1,2	2,2	7,8	7,2	7,6	7,8	7,9	8,0	4,7
صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,3
صناعة السيارات	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4
صنع وسائل النقل الأخرى	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
صنع الأثاث	-0,3	-0,3	-0,3	0,5	0,3	0,4	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,4
صناعات تحويلية أخرى	11,3	9,8	9,9	6,3	5,1	4,5	0,7	-3,3	-1,9	-1,1	0,0	0,2	3,2
انتاج و توزيع الكهرباء	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
انتاج وتوزيع الماء	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

	2020*		2021**		التغير				البنية ب% 2021***	
					الوزن		القيمة			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	مطلق	%	مطلق	%	الوزن	القيمة
إجمالي الواردات	**61.128**	**422.861**	**60.476**	**527.423**	**-652**	**-1,1**	**104.562**	**24,7**	**100,0**	**100,0**
المنتجات الغذائية و المشروبات و التبغ	**14.413**	**55.220**	**11.839**	**59.881**	**-2.574**	**-17,9**	**4.661**	**8,4**	**19,6**	**11,4**
القمح	5.522	13.505	4.669	14.294	-853	-15,4	789	5,8	39,4	23,9
الذرة	2.867	5.388	2.172	6.074	-695	-24,2	687	12,7	18,3	10,1
السكر الخام أو المكرر	1.293	4.448	1.493	5.926	201	15,5	1.478	33,2	12,6	9,9
كسب و مخلفات أخرى من الصناعات الغذائية	2.128	5.307	1.708	5.719	-419	-19,7	413	7,8	14,4	9,6
الفواكه الطرية أوالجافة أو المجمدة أو المخمرة	115	2.068	146	2.630	31	27,2	562	27,2	1,2	4,4
الشاي	72	1.919	66	1.866	-5	-7,2	-53	-2,8	0,6	3,1
التمور	74	1.472	113	1.817	39	52,8	345	23,4	1,0	3,0
مستحضرات غذائية متنوعة	48	1.483	57	1.789	9	19,1	306	20,6	0,5	3,0
حلويات ومستحضرات مصنعة من الحبوب	67	1.450	71	1.572	4	6,0	122	8,4	0,6	2,6
مواد غذائية أخرى	2.230	18.180	1.345	18.194	-885	-39,7	13	0,1	11,4	30,4
الطاقة والمحروقات	**22.596**	**49.878**	**24.733**	**75.754**	**2.136**	**9,5**	**25.877**	**51,9**	**40,9**	**14,4**
الغازوال وزيوت الوقود	6.219	23.316	6.926	35.976	707	11,4	12.660	54,3	28,0	47,5
غاز البترول ومحروقات أخرى	3.543	11.944	3.504	17.433	-39	-1,1	5.489	46,0	14,2	23,0
الفحم؛ فحم الكوك ووقود صلبة مماثلة	11.274	7.195	12.422	10.607	1.149	10,2	3.412	47,4	50,2	14,0
مواد طاقية أخرى	1.561	7.423	1.880	11.738	319	20,4	4.315	58,1	7,6	15,5
منتجات خام من أصل نباتي وحيواني	**1.839**	**12.270**	**1.740**	**15.578**	**-99**	**-5,4**	**3.307**	**27,0**	**2,9**	**3,0**
زيت الصوجا الخام أو المكرر	547	3.905	506	5.775	-41	-7,4	1.870	47,9	29,1	37,1
خشب خام ,شبه خام او المنشور	610	2.218	609	2.948	-1	-0,2	730	32,9	35,0	18,9
الحبوب و الأبواغ و الفواكه الزيتية	92	1.288	34	1.253	-58	-63,4	-35	-2,7	1,9	8,0
نباتات حية ومنتجات زراعة الأزهار	18	720	18	807	0	-1,3	87	12,1	1,0	5,2
زيت النخيل أو نواة النخيل الخام أو المكرر	57	429	70	783	13	22,6	354	82,5	4,0	5,0
منتجات خام أخرى من أصل نباتي وحيواني	515	3.711	502	4.012	-12	-2,4	301	8,1	28,9	25,8
منتجات خام من أصل معدني	**7.984**	**7.184**	**7.573**	**13.058**	**-410**	**-5,1**	**5.874**	**81,8**	**12,5**	**2,5**
الكبريت الخام وغير المكرر	7.231	4.886	6.716	9.846	-515	-7,1	4.960	101,5	88,7	75,4
الخردة والنفايات وبقايا النحاس و الصلب و الحديد و الفولاذ وغيرها من المعادن	432	1.152	516	2.045	84	19,6	893	77,6	6,8	15,7
منتجات خام من أصل معدني أخرى	321	1.147	341	1.168	20	6,2	21	1,8	4,5	8,9

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(***) تمثل حصة كل منتوج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع
المصدر : مكتب الصرف

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

	2020*		2021**		التغير				البنية ب% 2021***	
					الوزن		القيمة			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	مطلق	%	مطلق	%	الوزن	القيمة
منتجات نصف مصنعة	**11.889**	**93.224**	**11.772**	**115.489**	**-117**	**-1,0**	**22.265**	**23,9**	**19,5**	**21,9**
البلاستيك واللدائن المتنوعة	881	12.947	872	16.126	-8	-0,9	3.179	24,6	7,4	14,0
المواد الكيميائية	2.817	9.670	2.966	12.134	149	5,3	2.464	25,5	25,2	10,5
الأمونياك	1.899	3.991	1.654	6.917	-245	-12,9	2.926	73,3	14,0	6,0
الورق والورق المقوى والمنتجات من الورق و الورق المقوى	592	6.052	652	6.702	60	10,1	650	10,7	5,5	5,8
أسلاك و قضبان و قطع مجنبة من النحاس	73	4.440	76	6.221	3	3,6	1.781	40,1	0,6	5,4
منتجات نصف مصنعة من الحديد،أو الفولاذ غير السبيكة.	868	3.584	899	5.177	31	3,5	1.593	44,4	7,6	4,5
الصفائح المجنبة الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة	374	3.218	350	3.328	-24	-6,5	109	3,4	3,0	2,9
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة	566	3.340	436	3.260	-130	-23,0	-80	-2,4	3,7	2,8
ألمنيوم خام وخردة ومسحوق الألمنيوم	78	1.467	133	2.883	54	69,4	1.416	96,5	1,1	2,5
الأسمدة الطبيعية والكيميائية	1.107	2.757	846	2.871	-260	-23,5	114	4,2	7,2	2,5
المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)	1	1.778	1	2.782	0	10,9	1.004	56,5	0,0	2,4
أسلاك وكابلات الكهربائية	35	2.539	36	2.690	1	1,9	150	5,9	0,3	2,3
خشب جاهز ومواد خشبية	278	1.847	373	2.663	95	34,2	816	44,2	3,2	2,3
منتجات نصف مصنعة أخرى	2.320	35.594	2.479	41.733	159	6,9	6.140	17,2	21,1	36,1
المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي	**30**	**1.363**	**38**	**1.825**	**8**	**27,4**	**462**	**33,9**	**0,1**	**0,3**
الأدوات والآلات الفلاحية	24	1.063	28	1.294	4	16,4	232	21,8	74,7	70,9
أدوات الحرث و الجرارات الآلية	5	290	9	506	4	77,7	216	74,5	24,7	27,7
غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي	0	11	0	25	0	46,4	14	128,8	0,6	1,4
المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي	**845**	**108.706**	**969**	**122.147**	**124**	**14,7**	**13.440**	**12,4**	**1,6**	**23,2**
آلات وأجهزة متنوعة	85	10.853	90	10.288	5	6,0	-566	-5,2	9,3	8,4
محركات المكبس و محركات أخرى وأجزاؤها	70	8.389	74	10.079	4	6,2	1.690	20,1	7,6	8,3
أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية	3	7.360	3	9.515	1	29,6	2.155	29,3	0,3	7,8
أجهزة لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات	28	8.756	30	9.255	1	5,2	499	5,7	3,1	7,6
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء	42	6.999	48	8.040	6	13,1	1.041	14,9	4,9	6,6

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(***) تمثل حصة كل منتوج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع
المصدر : مكتب الصرف

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (نهاية)

(الوزن بآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

	2020*		2021**		التغير				البنية ب% 2021***	
					الوزن		القيمة			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	مطلق	%	مطلق	%	الوزن	القيمة
السيارات النفعية	70	5.807	81	6.842	12	17,0	1.035	17,8	8,4	5,6
أجهزة كهربائية للهاتف أو التلغراف	4	7.040	4	6.498	0	-4,3	-542	-7,7	0,4	5,3
المضخات والضواغط	40	3.679	44	3.927	4	9,5	248	6,7	4,6	3,2
الضمادات والإطارات	57	2.597	82	3.714	25	42,9	1.117	43,0	8,4	3,0
آلات معالجة البيانات الآلية وأجزائها	4	2.837	5	3.155	1	26,4	318	11,2	0,5	2,6
أدوات وأجهزة الجراحة الطبية	7	2.986	7	2.885	0	2,7	-101	-3,4	0,7	2,4
أدوات القياس والتحكم والدقة	5	2.475	8	2.628	3	59,1	152	6,2	0,9	2,2
أجهزة الاستقبال أو التسجيل أو إعادة إنتاج الصوت والصورة	2	2.247	3	2.366	1	25,6	119	5,3	0,3	1,9
غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي	428	36.681	490	42.956	62	14,6	6.275	17,1	50,6	35,2
المنتجات النهائية للاستهلاك	**1.532**	**95.015**	**1.812**	**123.539**	**280**	**18,3**	**28.525**	**30,0**	**3,0**	**23,4**
قطع غيار وأجزاء السيارات السياحية	238	15.801	298	19.734	60	25,1	3.933	24,9	16,4	16,0
السيارات السياحية	116	12.601	158	18.502	42	36,3	5.901	46,8	8,7	15,0
الأدوية والمستحضرات الصيدلية الأخرى	10	7.656	9	13.124	0	-5,1	5.469	71,4	0,5	10,6
أقمشة وخيوط من ألياف اصطناعية	68	6.527	92	8.967	23	34,1	2.439	37,4	5,1	7,3
أقمشة الملابس الداخلية	88	5.006	119	6.976	31	35,3	1.971	39,4	6,6	5,6
مصنوعات متنوعة من البلاستيك	119	5.590	121	6.101	2	1,6	511	9,1	6,7	4,9
ثلاجات وغسالات الأواني وأدوات منزلية أخرى	58	2.575	87	3.850	29	49,2	1.275	49,5	4,8	3,1
مقاعد وأثاث وأفرشة ومواد إنارة	96	3.049	109	3.754	13	13,3	706	23,1	6,0	3,0
أقمشة و خيوط قطنية	30	2.586	42	3.650	12	42,2	1.064	41,1	2,3	3,0
منتجات العطور وأدوات الزينة ومستحضرات التجميل	51	2.625	55	2.952	4	8,1	327	12,4	3,0	2,4
أجهزة استقبال الراديو والتلفزة	16	2.543	16	2.703	1	4,0	160	6,3	0,9	2,2
ملابس داخلية	15	2.013	16	2.573	1	7,2	559	27,8	0,9	2,1
غير ها من المنتجات النهائية للاستهلاك	628	26.442	691	30.652	63	10,0	4.210	15,9	38,1	24,8
ذهب صناعي	**0**	**0**	**0**	**152**	**0**	**697,7**	**152**	**-**	**0,0**	**0,0**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تمثل حصة كل منتوج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر : مكتب الصرف

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

	2020*		2021**		التغير				البنية ب% 2021***	
					الوزن		القيمة			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	مطلق	%	مطلق	%	الوزن	القيمة
إجمالي الصادرات	**33.784**	**263.089**	**34.580**	**328.846**	**796**	**2,4**	**65.757**	**25,0**	**100,0**	**100,0**
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	**4.073**	**56.796**	**4.251**	**62.808**	**178**	**4,4**	**6.012**	**10,6**	**12,3**	**19,1**
القشريات والرخويات والمحار	131	8.026	137	11.491	6	4,7	3.465	43,2	3,2	18,3
الطماطم الطازجة	613	7.470	630	7.693	17	2,7	224	3,0	14,8	12,2
مستحضرات ومصبرات السمك والقشريات	216	7.910	190	7.309	-26	-11,9	-602	-7,6	4,5	11,6
الخضروات الطازجة ، المجمدة أو في الماء المالح	494	5.101	562	5.422	69	13,9	320	6,3	13,2	8,6
الحوامض	577	4.985	596	4.765	19	3,3	-219	-4,4	14,0	7,6
الفراولة والتوت	138	3.866	134	4.466	-4	-2,7	600	15,5	3,2	7,1
أسماك طرية أو مملحة أو مجففة أو مدخنة	292	3.814	332	4.297	40	13,7	483	12,7	7,8	6,8
فواكه طرية أو مجففة أو مجمدة أو مملحة	94	3.407	104	3.985	9	10,0	578	17,0	2,4	6,3
مواد غذائية أخرى	1.520	12.217	1.567	13.380	47	3,1	1.163	9,5	36,9	21,3
منتجات الطاقة وزيوت التشحيم	**160**	**1.355**	**196**	**2.146**	**36**	**22,6**	**790**	**58,3**	**0,6**	**0,7**
زيوت النفط و زيوت التشحيم	158	1.272	174	1.628	16	10,4	357	28,0	89,2	75,9
مواد طاقية أخرى	2	83	21	517	20	1245,6	434	520,6	10,8	24,1
منتجات خام من أصل نباتي وحيواني	**241**	**5.990**	**254**	**7.258**	**13**	**5,4**	**1.267**	**21,2**	**0,7**	**2,2**
نباتات وأجزاء النباتات	42	1.564	41	2.774	-2	-4,1	1.209	77,3	16,0	38,2
المنتجات الحيوانية الثانوية غير الصالحة للأكل	14	930	16	750	2	10,8	-180	-19,4	6,1	10,3
زيت الزيتون الخام والمكرر	20	416	31	611	11	55,1	195	46,9	12,2	8,4
الشحوم والزيوت السمكية	46	827	30	587	-16	-34,8	-240	-29,0	11,8	8,1
الزيوت النباتية الأخرى الخام أو المكررة	5	354	14	519	9	163,8	165	46,8	5,5	7,2
أصماغ وراتنجات وعصارات ومستخلصات نباتية أخرى	1	403	1	422	0	49,6	19	4,8	0,3	5,8
زيت فول الصويا الخام أو المكرر	26	269	31	421	4	16,7	151	56,1	12,1	5,8
النباتات الحية ومنتجات زراعة الأزهار	9	253	9	233	0	2,1	-21	-8,1	3,4	3,2
منتجات خام أخرى من أصل نباتي وحيواني	78	974	82	941	5	6,1	-33	-3,4	32,4	13,0
منتجات خام من أصل معدني	**13.056**	**12.176**	**13.780**	**16.494**	**723**	**5,5**	**4.318**	**35,5**	**39,8**	**5,0**
الفوسفاط	10.343	7.338	9.865	8.943	-478	-4,6	1.605	21,9	71,6	54,2
الخردة، النفايات، بقايا مشتقة من النحاس ، الحديد و الصلب وغيرها	62	1.201	98	2.288	36	59,0	1.088	90,6	0,7	13,9
النحاس	123	1.111	130	1.658	7	6,0	548	49,3	0,9	10,1
كبريتات الباريوم	412	369	1.103	888	690	167,3	519	140,7	8,0	5,4
مواد أخرى من أصل معدني	2.117	2.158	2.584	2.717	468	22,1	558	25,9	18,8	16,5

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة

(***) تمثل حصة كل منتوج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع نهاية)

(الوزن بآلاف الأطنان/القيمة بملايين الدراهم)

	2020*		2021**		التغير				البنية ب% 2021***	
					الوزن		القيمة			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	مطلق	%	مطلق	%	الوزن	القيمة
منتوجات نصف مصنعة	**15.172**	**58.516**	**14.874**	**90.914**	**-298**	**-2,0**	**32.398**	**55,4**	**43,0**	**27,6**
الأسمدة الطبيعية والكيميائية	11.544	32.148	10.788	51.511	-755	-6,5	19.364	60,2	72,5	56,7
حامض الفوسفوريك	1.931	11.383	2.106	19.817	174	9,0	8.434	74,1	14,2	21,8
المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)	1	2.807	1	4.126	0	34,4	1.319	47,0	0,0	4,5
أسلاك وكابلات كهربائية	9	909	15	1.554	6	73,8	644	70,9	0,1	1,7
معادن عادية أخرى ومواد مصنوعة منها	3	1.092	3	1.267	0	-14,2	175	16,0	0,0	1,4
زجاج ومواد مصنوعة من الزجاج	34	929	48	1.163	15	43,3	233	25,1	0,3	1,3
منتوجات نصف مصنعة أخرى	1.651	9.249	1.912	11.478	262	15,8	2.229	24,1	12,9	12,6
المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي	**0**	**127**	**0**	**157**	**0**	**25,7**	**31**	**24,4**	**0,0**	**0,0**
الأدوات والآلات الفلاحية	0	11	0	12	0	50,0	1	11,1	48,3	7,5
أدوات الحرث و الجرارات الفلاحية	0	2	0	1	0	-54,6	-1	-70,6	3,9	0,4
غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي	0	114	0	145	0	23,1	31	27,4	47,9	92,1
المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي	**282**	**52.860**	**271**	**55.113**	**-10**	**-3,7**	**2.253**	**4,3**	**0,8**	**16,8**
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء	177	27.970	176	28.522	0	-0,1	552	2,0	65,0	51,8
أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية	2	8.073	2	9.757	0	11,9	1.684	20,9	0,8	17,7
جهاز لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات	27	7.068	18	6.787	-9	-34,0	-281	-4,0	6,6	12,3
محركات مكبسية و محركات أخرى وأجزاؤها	9	1.789	10	1.807	0	3,3	18	1,0	3,5	3,3
أجهزة كهربائية للاتصالات الهاتفية أو التلغراف	0	1.130	0	1.416	0	49,4	286	25,3	0,1	2,6
دوائر متكاملة ومواد إلكترونية دقيقة مجمعة	1	659	1	881	0	41,8	221	33,6	0,4	1,6
غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي	66	6.171	64	5.944	-2	-3,0	-227	-3,7	23,5	10,8
المنتجات النهائية للاستهلاك	**799**	**74.837**	**954**	**93.592**	**154**	**19,3**	**18.756**	**25,1**	**2,8**	**28,5**
سيارات سياحية	350	28.214	413	37.866	63	17,9	9.652	34,2	43,3	40,5
ملابس جاهزة	63	18.131	79	22.642	16	24,7	4.511	24,9	8,3	24,2
ملابس داخلية	35	5.804	46	7.524	11	32,6	1.720	29,6	4,8	8,0
قطع غيار وأجزاء السيارات والسيارات السياحية	83	5.677	117	7.299	35	42,1	1.622	28,6	12,3	7,8
مقاعد وأثاث ومراتب ومواد إنارة	20	2.432	22	2.486	2	10,8	54	2,2	2,3	2,7
غيرها من المنتجات النهائية للاستهلاك	249	14.578	277	15.775	28	11,2	1.197	8,2	29,1	16,9
الذهب الصناعي	**0**	**430**	**0**	**363**	**0**	**-10,4**	**-68**	**-15,7**	**0,0**	**0,1**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة
(***) تمثل حصة كل منتوج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية حسب الشركاء الأساسيين

(بملايين الدراهم)

	الصادرات (بدون التكلفة والتأمين والشحن)		الواردات (باعتبار التكلفة والتأمين والشحن)		الأرصدة	
	2020*	2021**	2020*	2021**	2020*	2021**
مجموع المبادلات	**263.089**	**328.846**	**422.861**	**527.423**	**-159.772**	**-198.577**
أوروبا	**184.400**	**219.386**	**268.195**	**323.729**	**-83.795**	**-104.343**
إسبانيا	62.909	70.707	64.935	82.961	-2.026	-12.254
فرنسا	57.523	67.063	50.656	55.621	6.868	11.441
إيطاليا	11.587	14.023	21.952	26.717	-10.366	-12.695
المملكة المتحدة	5.378	10.762	5.357	6.541	21	4.221
ألمانيا	8.571	9.664	22.367	23.145	-13.796	-13.481
هولندا	8.391	8.331	6.282	8.145	2.109	185
تركيا	5.711	7.192	23.074	30.403	-17.362	-23.211
دول أوروبية أخرى	24.330	31.644	73.573	90.195	-49.243	-58.550
آسيا	**26.919**	**38.904**	**90.414**	**122.284**	**-63.495**	**-83.380**
الهند	11.299	16.243	6.356	9.620	4.943	6.623
باكستان	2.993	4.905	350	387	2.643	4.518
الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط [1]	4.204	3.397	15.857	29.300	-11.653	-25.903
الصين	2.479	3.259	51.537	61.766	-49.059	-58.508
اليابان	1.606	1.748	2.786	3.902	-1.180	-2.154
سنغافورة	1.729	1.399	945	1.337	783	62
دول أسيوية أخرى	2.609	7.954	12.582	15.972	-9.972	-8.018
أمريكا	**27.437**	**37.254**	**49.206**	**60.078**	**-21.769**	**-22.823**
البرازيل	10.856	18.244	7.292	7.632	3.564	10.612
الولايات المتحدة	9.369	9.912	26.556	33.571	-17.187	-23.659
المكسيك	1.671	2.749	953	1.447	718	1.302
الأرجنتين	2.229	2.722	5.782	7.445	-3.553	-4.723
كندا	1.930	1.945	5.012	5.145	-3.082	-3.200
دول أمريكية أخرى	1.382	1.682	3.610	4.838	-2.229	-3.156
أفريقيا	**21.455**	**26.146**	**13.987**	**19.869**	**7.469**	**6.277**
ساحل العاج	2.373	3.222	128	243	2.245	2.980
السنغال	2.020	2.796	105	141	1.915	2.656
موريتانيا	1.743	2.355	14	4	1.729	2.351
تونس	844	1.296	1.922	2.280	-1.078	-984
نيجيريا	994	1.177	261	284	734	893
الجزائر	1.270	1.032	4.012	5.836	-2.743	-4.804
مصر	854	747	5.521	7.368	-4.667	-6.621
ليبيا	645	690	127	328	518	362
دول أفريقية أخرى	10.713	12.830	1.898	3.386	8.816	9.444
أوقيانوسيا ومناطق أخرى	**2.877**	**7.155**	**1.059**	**1.464**	**1.818**	**5.692**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قطر ، الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، عُمان ، الكويت ، الجمهورية العربية السورية، العراق ، المملكة العربية السعودية، البحرين، اليمن ولبنان.

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات

(بملايين الدراهم)

	2021*		
	دائن	مدين	رصيد
حساب المعاملات الجارية			
السلع والخدمات	**423.589,3**	**539.989,0**	**–116.399,7**
السلع	**284.504,0**	**463.285,0**	**–178.781,0**
البضائع العامة	283.415,0	463.143,0	–179.728,0
صافي الصادرات قيد المتاجرة	942,0	-	+942,0
الذهب غير النقدي	147,0	142,0	+5,0
الخدمات	**139.085,3**	**76.704,0**	**+62.381,3**
خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين	14.643,0	28,0	+14.615,0
خدمات الصيانة والإصلاح[1]	2.481,3	1.198,0	+1.283,3
خدمات النقل	25.560,7	33.178,2	–7.617,5
النقل البحري	13.990,8	23.927,7	–9.936,9
النقل الجوي	7.364,1	5.545,3	+1.818,8
طرق النقل الأخرى	4.079,7	3.155,8	+923,9
خدمات البريد وحمل الرسائل	126,1	549,4	–423,3
خدمات السفر	34.310,4	10.654,0	+23.656,4
أسفار لأغراض العمل	1.544,0	911,2	+632,8
أسفار لأغراض شخصية	32.766,4	9.742,8	+23.023,6
خدمات البناء والإنشاءات	2.854,2	2.594,4	+259,8
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد	1.509,6	2.020,5	–510,9
الخدمات المالية	588,4	1.164,1	–575,7
الرسوم على استخدام الملكية الفكرية[1]	10,2	1.346,7	–1.336,5
خدمات الاتصال و الكمبيوتر و المعلومات	17.600,4	5.711,2	+11.889,2
خدمات الأعمال الأخرى	33.599,3	9.995,9	+23.603,4
الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية	819,0	350,8	+468,2
السلع والخدمات الحكومية[1]	5.108,8	8.462,2	–3.353,4
الدخل الأولي	**7.153,5**	**25.328,4**	**–18.174,9**
دخل الاستثمارات	6.538,3	25.295,8	–18.757,5
الاستثمارات المباشرة	4.113,8	16.450,0	–12.336,2
الاستثمارات الحافظة	18,8	3.963,3	–3.944,5
الاستثمارات الأخرى	17,7	4.882,5	–4.864,8
الأصول الاحتياطية	2.388,0	-	+2.388,0
الدخل الأولي الآخر	615,2	32,6	+582,6
الدخل الثانوي	**110.347,7**	**4.921,6**	**+105.426,1**
الدخل الثانوي العمومي	2.126,8	739,0	+1.387,8
الدخل الثانوي الخاص	108.220,9	4.182,6	+104.038,3
رصيد حساب المعاملات الجارية	**541.090,5**	**570.239,0**	**–29.148,5**
حساب الرأسمال			
صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)			**–29.148,5**

(*) الأرقام الأولية.

(1) غير مدرجة في موضع آخر

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات (تابع)

(بملايين الدراهم)

	2021*		
	صافي مقتنيات الأصول	صافي زيادة الالتزامات	الرصيد
الحساب المالي			
الاستثمارات المباشرة	**4.551,0**	**19.355,0**	**-14.804,0**
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	3.660,0	14.533,0	-10.873,0
أدوات الدين	891,0	4.822,0	-3.931,0
استثمارات الحافظة	**345,0**	**-2.298,0**	**+2.643,0**
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	345,0	-3.584,0	+3.929,0
سندات الدين	-	1.286,0	-1.286,0
المشتقات المالية	**-2.287,0**	**-1.996,0**	**-291,0**
الاستثمارات الأخرى	**-1.656,0**	**20.457,0**	**-22.113,0**
حصص الملكية الأخرى	78,0	-	+78,0
العملة والودائع	-6.334,0	8.952,0	-15.286,0
القروض	1,0	-9.127,0	+9.128,0
نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة	-199,0	132,0	-331,0
الائتمانات التجارية و التسبيقات	4.798,0	9.955,0	-5.157,0
حسابات أخرى مستحقة الدفع / القبض	-	-376,0	+376,0
حقوق السحب الخاصة	-	10.921,0	-10.921,0
الأصول الاحتياطية	**13.675,0**	**-**	**+13.675,0**
مجموع تغيرات الأصول والخصوم	**14.628,0**	**35.518,0**	**-20.890,0**
صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)			**-20.890,0**
صافي السهو و الخطأ			+8.258,5

(*) الأرقام الأولية.
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الإستثمار الدولي

(بملايين الدراهم)

	2020*			2021**		
	الأصول	الخصوم	الرصيد	الأصول	الخصوم	الرصيد
الاستثمارات المباشرة	**65.213,5**	**640.923,1**	**-575.709,6**	**69.028,2**	**676.926,2**	**-607.898,0**
حصص الملكية و أسهم صناديق الإستثمار	**59.515,4**	**575.636,3**	**-516.120,9**	**62.601,2**	**606.815,9**	**-544.214,7**
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر	59.515,4	575.636,3	-516.120,9	62.601,2	606.815,9	-544.214,7
أدوات الدين	**5.698,1**	**65.286,8**	**-59.588,7**	**6.427,0**	**70.110,3**	**-63.683,3**
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر	5.698,1	65.286,8	-59.588,7	6.427,0	70.110,3	-63.683,3
استثمارات الحافظة	**12.665,5**	**131.498,5**	**-118.833,0**	**13.007,3**	**134.361,5**	**-121.354,2**
حصص الملكية و أسهم صناديق الاستثمار	**11.777,8**	**32.110,9**	**-20.333,1**	**12.112,6**	**32.327,5**	**-20.214,9**
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	1.005,9	10.688,8	-9.682,9	987,0	11.658,6	-10.671,6
القطاعات الأخرى	10.771,9	21.422,1	-10.650,2	11.125,6	20.668,9	-9.543,3
الشركات المالية الأخرى	3.089,8	2.457,5	632,3	3.268,8	1.833,4	1.435,4
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	7.682,1	18.964,6	-11.282,5	7.856,8	18.835,5	-10.978,7
سندات الدين	**887,7**	**99.387,6**	**-98.499,9**	**894,7**	**102.034,0**	**-101.139,3**
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	545,9	959,6	-413,7	538,6	-	538,6
الحكومة العامة	-	73.368,0	-73.368,0	-	71.280,0	-71.280,0
القطاعات الأخرى	341,8	25.060,0	-24.718,2	356,1	30.754,0	-30.397,9
الشركات المالية أخرى	341,8	-	341,8	356,1	-	356,1
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	-	25.060,0	-25.060,0	-	30.754,0	-30.754,0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	**314,1**	**356,4**	**-42,3**	**658,3**	**130,4**	**527,9**
الاستثمارات الأخرى	**90.878,3**	**444.765,1**	**-353.886,8**	**90.010,6**	**463.382,6**	**-373.372,0**
رؤوس الاموال الاخرى	**4.342,1**	**-**	**4.342,1**	**4.431,8**	**-**	**4.431,8**
العملة والودائع	**60.213,7**	**39.266,0**	**20.947,7**	**54.938,4**	**48.786,3**	**6.152,1**
البنك المركزي	784,9	2.845,6	-2.060,7	625,1	2.776,1	-2.151,0
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	56.643,7	36.420,4	20.223,3	51.914,3	46.010,2	5.904,1
القطاعات الأخرى	2.785,1	-	2.785,1	2.399,0	-	2.399,0
الشركات المالية أخرى	694,5	-	694,5	721,5	-	721,5
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	2.090,6	-	2.090,6	1.677,5	-	1.677,5
القروض	**375,7**	**336.488,2**	**-336.112,5**	**703,7**	**324.651,2**	**-323.947,5**
البنك المركزي	-	27.680,4	-27.680,4	-	19.415,2	-19.415,2
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	375,7	7.239,9	-6.864,2	703,7	7.112,2	-6.408,5
الحكومة العامة	-	128.174,0	-128.174,0	-	134.816,0	-134.816,0
القطاعات الأخرى	-	173.393,9	-173.393,9	-	163.307,8	-163.307,8
الشركات المالية أخرى	-	588,3	-588,3	-	606,3	-606,3
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	-	172.805,6	-172.805,6	-	162.701,5	-162.701,5
نظم التأمين و معاشات التقاعد و الضمانات الموحدة	**3.197,8**	**2.788,9**	**408,9**	**2.998,7**	**2.920,4**	**78,3**
الائتمانات التجارية والسلف	**22.749,0**	**58.574,0**	**-35.825,0**	**26.938,0**	**68.528,0**	**-41.590,0**
القطاعات الأخرى	22.749,0	58.574,0	-35.825,0	26.938,0	68.528,0	-41.590,0
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	22.749,0	58.574,0	-35.825,0	26.938,0	68.528,0	-41.590,0
حسابات أخرى مستحقة القبض أو الدفع	**-**	**447,6**	**-447,6**	**-**	**70,0**	**-70,0**
حقوق السحب الخاصة (المخصصات)	**-**	**7.200,4**	**-7.200,4**	**-**	**18.426,7**	**-18.426,7**
الأصول الاحتياطية	**320.567,4**	**-**	**320.567,4**	**330.831,8**	**-**	**330.831,8**
الذهب النقدي	11.989,4		11.989,4	12.008,6		12.008,6
حقوق السحب الخاصة	6.615,2		6.615,2	19.003,7		19.003,7
وضع الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي	1.889,8		1.889,8	1.913,9		1.913,9
أصول احتياطية أخرى	300.073,0		300.073,0	297.905,6		297.905,6
مجموع الأصول/الخصوم	**489.638,8**	**1.217.543,1**	**-727.904,3**	**503.536,2**	**1.274.800,7**	**-771.264,5**

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

◆ الملحقات الإحصائية

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	2020			2021			تغيرات الإنجاز بالنسبة المئوية
	الإنجاز*	قانون المالية المعدل	نسبة تنفيذ قانون المالية المعدل	الإنجاز**	قانون المالية	نسبة تنفيذ قانون المالية	
الموارد العادية	**253.099**	**243.993**	**103,7**	**278.306**	**259.010**	**107,4**	**10,0**
الموارد الجبائية	**222.799**	**207.320**	**107,5**	**242.328**	**221.681**	**109,3**	**8,8**
الضرائب المباشرة	92.651	87.515	105,9	90.416	80.112	112,9	-2,4
الضريبة على الشركات	48.778	42.914	113,7	44.489	38.236	116,4	-8,8
الضريبة على الدخل	40.165	40.047	100,3	44.163	39.797	111,0	10,0
ضرائب مباشرة أخرى	3.708	4.553	81,4	1.764	2.079	84,9	-52,4
الضرائب غير المباشرة (1)	107.410	99.213	108,3	124.216	116.073	107,0	15,6
الضريبة على القيمة المضافة	80.020	71.594	111,8	93.255	87.009	107,2	16,5
داخلي	30.994	27.093	114,4	32.186	35.305	91,2	3,8
استيراد	49.025	44.501	110,2	61.070	51.704	118,1	24,6
ضريبة الاستهلاك المحلي	27.390	27.620	99,2	30.960	29.063	106,5	13,0
التبغ	11.024	10.565	104,3	12.222	11.211	109,0	10,9
منتجات الطاقة	14.417	15.483	93,1	16.363	15.926	102,7	13,5
أخرى	1.950	1.572	124,1	2.376	1.926	123,4	21,8
الرسوم الجمركية	9.488	7.930	119,6	11.885	10.768	110,4	25,3
رسوم التسجيل والتنبر	13.250	12.661	104,7	15.811	14.729	107,3	19,3
الموارد غيرالجبائية (2)	**27.169**	**33.674**	**80,7**	**32.237**	**34.029**	**94,7**	**18,7**
احتكارات	9.601	14.686	65,4	10.704	17.118	62,5	11,5
مداخيل أخرى	17.568	18.988	92,5	21.533	16.912	127,3	22,6
مداخيل وآليات مبتكرة	2.550	14.000	18,2	11.900	14.000	85,0	366,7
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.131**	**3.000**	**104,4**	**3.742**	**3.300**	**113,4**	**19,5**
النفقات الإجمالية	**341.852**	**329.785**	**103,7**	**357.990**	**341.141**	**104,9**	**4,7**
النفقات العادية	**255.968**	**258.972**	**98,8**	**280.271**	**273.041**	**102,6**	**9,5**
السلع والخدمات	191.171	197.295	96,9	203.338	205.710	98,8	6,4
نفقات الموظفين	133.530	135.933	98,2	140.456	139.860	100,4	5,2
خدمات وسلع أخرى	57.641	61.362	93,9	62.882	65.850	95,5	9,1
الدين العام	27.259	28.339	96,2	27.116	27.678	98,0	-0,5
الداخلي	23.147	23.421	98,8	22.419	23.560	95,2	-3,1
الخارجي	4.112	4.918	83,6	4.697	4.118	114,1	14,2
المقاصة	13.532	11.860	114,1	21.840	13.550	161,2	61,4
التحويلات للجماعات الترابية	24.006	21.478	111,8	27.977	26.103	107,2	16,5
الرصيد العادي	**-2.869**	**-14.979**	**-**	**-1.965**	**-14.031**	**-**	**-**
نفقات الاستثمار	**85.885**	**70.813**	**121,3**	**77.719**	**68.100**	**114,1**	**-9,5**
رصيد الحسابات الخصوصية	**6.412**	**3.000**	**-**	**3.386**	**7.000**	**-**	**-**
بما في ذلك صندوق تدبير جائحة كوفيد-19	5.322	-	-	-4.140		-	-
رصيد الميزانية	**-82.342**	**-82.792**	**-**	**-76.298**	**-75.131**	**-**	**-**
تغير العمليات المعلقة	**14.747**		**-**	**-4.742**		**-**	**-**
الحاجة أو الفائض إلى التمويل	**-67.595**	**-82.792**	**-**	**-81.041**	**-75.131**	**-**	**-**
التمويل الخارجي	**43.058**	**43.629**	**-**	**8.141**	**34.351**	**-**	**-**
السحوبات	62.979	60.000	-	18.382	41.000	-	-
الاستخمادات	-19.921	-16.371	-	-10.241	-6.649	-	-
التمويل الداخلي	**24.537**	**39.163**	**-**	**67.484**	**36.780**	**-**	**-**
عائدات بيع مساهمات الدولة	**0**	**0**	**-**	**5.416**	**4.000**	**-**	**-**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.
(2) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

نهاية الفترة	2020		2021											
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي
1 أورو[1]	10,823	10,910	10,835	10,816	10,715	10,709	10,755	10,682	10,578	10,561	10,557	10,508	10,452	10,460	10,634
1 دولارأمريكي [1]	9,502	8,968	8,900	8,941	9,002	8,955	8,849	8,866	8,946	8,966	8,970	9,060	9,155	9,253	8,992
سعر الصرف الفعلي الحقيقي[*]	101,036	102,572			101,499			102,538			102,593			102,798	102,357
سعر الصرف الفعلي الاسمي[*]	114,312	116,359			116,715			118,022			118,888			120,116	118,435

(*) معطيات فصلية.
(1)المتوسط الشهري للسعر المرجعي .
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

	المتوسط السنوي 2020	2021											المتوسط السنوي 2021
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
عمليات الصرف بالناجز														
شراء/بيع العملات مقابل العملات مع المراسلين بالخارج	55.684	53.314	39.761	57.927	53.338	46.463	46.810	38.714	44.806	50.185	47.501	53.223	71.874	50.326
شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك(*)	19.950	31.002	23.855	31.848	26.914	18.564	16.745	11.233	8.530	10.892	12.339	16.722	28.895	19.795
توظيفات العملات بالخارج	9.489	7.327	6.425	8.865	10.643	10.559	12.796	11.542	12.169	8.347	9.986	11.588	13.361	10.301
بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عمليات الصرف الآجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	11.132	13.003	13.969	18.710	16.502	16.294	17.623	13.053	12.924	14.774	13.517	17.918	18.926	15.601
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	3.352	2.541	2.987	3.171	4.005	2.202	2.094	1.969	1.492	2.316	3.797	3.258	12.695	3.544

(*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعدا، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد المحلي (اتجاه واحد)، زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية (1)

(بملايين الدراهم)

	دجنبر- 2020	يناير- 2021	فبراير 2021	مارس- 2021	أبريل- 2021	ماي- 2021	يونيو- 2021	يوليوز- 2021	غشت- 2021	شتنبر- 2021	أكتوبر- 2021	نونبر- 2021	دجنبر- 2021
الأوراق والقطع النقدية	317.136	319.466	317.698	316.303	317.582	324.681	323.617	336.001	339.675	339.447	338.141	338.355	337.055
الوضعية الصافية للخزينة (2)	-6.537	-6.426	-5.548	-4.188	-5.325	-4.198	-3.846	-3.440	-4.688	-3.926	-5.551	-3.624	-4.445
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	266.945	279.756	283.279	280.286	277.340	275.997	274.847	274.071	273.569	206.476	285.454	284.874	291.251
العناصر الأخرى الصافية	-26.648	-19.898	-23.382	-21.022	-17.800	-14.922	-15.866	-15.678	-15.314	53.937	-15.534	-14.431	-14.590
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك (3)	-83.375	-66.034	-63.349	-61.227	-63.368	-67.805	-68.482	-81.049	-86.107	-82.960	-73.771	-71.535	-64.840
الاحتياطي النقدي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الفائض أوالحاجة إلى السيولة	-83.375	-66.034	-63.349	-61.227	-63.368	-67.805	-68.482	-81.049	-86.107	-82.960	-73.771	-71.535	-64.840
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	**97.298**	**78.856**	**73.007**	**72.207**	**73.877**	**77.057**	**78.142**	**101.982**	**95.590**	**92.195**	**84.154**	**83.255**	**82.769**
تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	42.398	33.622	27.520	27.420	30.112	31.895	30.638	49.060	38.835	33.653	32.756	34.018	36.494
اتفاقات إعادة الشراء	19.565	15.371	15.713	15.690	15.017	15.970	18.553	24.713	30.094	30.866	25.624	24.504	22.725
تسبيقات لمدة 24 ساعة	0	0	0	0	0	0	0	120	0	0	0	0	0
القروض المضمونة	29.136	25.263	26.974	27.898	28.748	29.192	28.952	28.089	26.412	26.677	25.774	24.708	23.490
مبادلات الصرف	6.200	4.600	2.800	1.200	0	0	0	0	250	1.000	0	25	60

(1) تحتسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.
(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وحيازات بنك المغرب من أذينات الخزينة المكتسبة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من جهة، و مجموع أرصدة حسابات الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.
(3) تعكس الوضعية البنيوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي : الوضعية البنيوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى – النقد المتداول.
المصدر : بنك المغرب

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2021

(بالنسبة المئوية)

شهور	معدل تدخلات بنك المغرب		سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك	
	تسبيقات لمدة 7 أيام	تسبيقات لمدة 24 ساعة	المتوسط الشهري	نهاية الشهر
يناير	1,50	2,50	1,50	1,50
فبراير	1,50	2,50	1,50	1,50
مارس	1,50	2,50	1,50	1,50
أبريل	1,50	2,50	1,50	1,50
ماي	1,50	2,50	1,50	1,50
يونيو	1,50	2,50	1,50	1,50
يوليوز	1,50	2,50	1,50	1,50
غشت	1,50	2,50	1,50	1,50
شتنبر	1,50	2,50	1,50	1,50
أكتوبر	1,50	2,50	1,50	1,50
نونبر	1,50	2,50	1,50	1,50
دجنبر	1,50	2,50	1,50	1,50

المصدر : بنك المغرب

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(بالنسبة المئوية)

	2020		2021	
	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر
أسعار الفائدة على الحسابات على الدفاتر(1)	1,80	1,74	1,27	1,03

(1) يساوي معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 6.7 سعر الفائدة على الودائع في 2021

(بالنسبة المئوية)

شهور	لأجل 6 أشهر	لأجل 12 شهرا
يناير	2,48	2,70
فبراير	2,35	2,82
مارس	2,43	2,79
أبريل	2,21	2,73
ماي	2,13	2,48
يونيو	2,35	2,69
يوليوز	2,41	2,58
غشت	2,25	2,54
شتنبر	2,35	2,60
أكتوبر	2,13	2,21
نونبر	2,15	2,51
دجنبر	2,19	2,53

المصدر : بنك المغرب

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بالنسبة المئوية)

	أجال								
	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2020 يناير	-	-	2,32	2,36	-	2,65	2,94	3,30	3,92
فبراير	2,20	-	2,35	2,41	-	2,64	2,94	3,19	3,81
مارس	-	-	2,35	2,41	2,50	-	2,95	3,19	3,80
أبريل	2,15	-	2,29	2,35	-	-	-	-	-
ماي	2,08	2,16	2,20	2,32	2,48	-	-	3,20	-
يونيو	1,79	1,98	2,00	2,01	2,36	2,40	2,90	2,86	3,73
يوليوز	1,47	1,55	-	1,77	-	2,39	-	2,86	3,47
غشت	1,56	1,62	-	1,85	2,10	-	-	-	-
شتنبر	1,53	1,59	1,68	1,86	2,10	-	-	-	-
أكتوبر	1,47	1,55	1,64	1,84	2,10	-	-	-	-
نونبر	1,51	1,62	1,81	2,01	2,18	2,62	2,85	3,06	-
دجنبر	-	1,65	1,93	2,18	2,31	-	2,75	-	-
2021 يناير	1,43	1,47	1,55	1,76	1,99	2,38	2,68	2,94	3,34
فبراير	1,36	1,42	1,53	1,67	1,93	2,35	2,63	2,89	-
مارس	1,32	1,41	1,53	1,66	1,95	2,29	2,62	2,82	3,27
أبريل	-	-	-	1,71	1,95	-	-	2,83	3,27
ماي	1,32	1,42	1,51	1,68	1,96	2,32	2,63	2,83	-
يونيو	-	1,41	1,52	1,69	1,98	2,33	-	2,83	-
يوليوز	1,39	-	1,57	1,78	2,03	2,36	2,64	2,84	3,28
غشت	1,38	1,41	1,57	1,77	2,04	2,36	2,65	-	-
شتنبر	1,36	1,40	1,56	1,76	2,06	2,37	-	2,84	-
أكتوبر	-	-	1,55	1,73	2,04	2,38	2,64	-	3,28
نونبر	1,35	1,39	1,53	1,71	1,98	2,32	2,64	2,84	3,28
دجنبر	1,35	1,4	1,56	1,73	2,01	2,32	-	-	-

المصدر : بنك المغرب

جدول م 8.7 معدلات [1] إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

	2020	2021
شهادات الإيداع		
أقل من 32 يوم	-	-
من 32 إلى 92 يوم	1,72 - 2,85	1,51 - 2,20
من 93 إلى 182 يوم	1,70 - 2,70	1,64 - 3,20
من 183 إلى 365 يوم	1,80 - 3,00	1,64 - 3,00
من 366 يوم إلىسنتين	2,00 - 2,90	1,85 - 3,30
من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات	2,72 - 3,15	2,13 - 2,30
من أزيد من 3 إلى 5 سنوات	2,25 - 3,00	2,35 - 2,66
أزيد من 5 سنوات	2,53 - 3,40	2,37 - 3,00
سندات شركات التمويل		
سنتين	2,15 - 2,90	1,98 - 2,28
من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات	2,52 - 2,99	2,04 - 2,39
من أكثر من 3 إلى 5 سنوات	2,53 - 3,13	2,24 - 2,71
أكثر من 5 سنوات	2,90	-
أوراق الخزينة		
أقل من 32 يوم	3,70 - 5,00	3,80 - 4,35
من 32 إلى 92 يوم	3,70 - 5,00	2,16 - 4,95
من 93 إلى 182 يوم	2,15 - 5,00	2,06 - 4,35
من 183 إلى 365 يوم	2,54 - 4,95	2,05 - 4,15

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.
(-) بدون إصدار.
المصدر : بنك المغرب

جدول م 9.7 النسبة [1] المطبقة على السندات الخاصة

(بالنسبة المئوية)

	2020	2021
أقل من 4 سنوات	2,76 - 5,05	1,89 - 4,00
أكثر من 4 سنوات إلى 5 سنوات	2,63 - 3,45	2,38 - 4,97
أكثر من 5 سنوات إلى 7 سنوات	2,37 - 4,13	2,12 - 5,16
أكثر من 7 سنوات إلى 10 سنوات	2,17 - 4,14	2,42 - 4,69
أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة	3,91	-
أكثر من 15 سنة إلى 20 سنة	2,25 - 3,75	-
أكثر من 20 سنة إلى 25 سنة	-	-
أكثر من 25 سنة إلى 30 سنة	3,46 - 3,98	3,59
أكثر من 30 سنة	4,12* - 5,44*	3,96* - 4,63*

(1) أدنى وأقصى معدل ملاحظ.
(-) بدون إصدار.
(*)يتعلق الأمر بسندات دائمة
المصدر : الوديع المركزي موروكلير.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي	فصل1 - 2021	فصل2 - 2021	فصل3 - 2021	فصل4 - 2021
متوسط أسعار الفائدة على القروض	**4,45**	**4,32**	**4,35**	**4,44**
قروض للأفراد	**5,19**	**5,19**	**5,20**	**5,16**
قروض سكنية	4,33	4,26	4,24	4,24
قروض الاستهلاك	6,50	6,64	6,51	6,47
القروض المقدمة للمقاولين الأفراد	**4,48**	**4,75**	**4,94**	**5,17**
الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة	5,08	5,25	5,37	5,56
قروض التجهيز	3,68	3,85	3,89	4,14
قروض الإنعاش العقاري	5,42	4,91	5,31	5,51
قروض للمقاولات	**4,23**	**4,04**	**4,17**	**4,26**
حسب الغرض الاقتصادي				
الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة	4,04	3,96	3,95	4,06
قروض التجهيز	4,49	4,13	4,84	4,58
قروض الإنعاش العقاري	5,81	5,59	5,71	5,78
حسب حجم المقاولة				
مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة	4,89	4,83	4,98	4,88
مقاولات كبرى	3,89	3,71	3,83	4,01

المصدر : بنك المغرب

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان [1]

(بالنسبة المئوية السنوية)

الفترة / السعر	أبريل 2019 - مارس 2020	أبريل 2020 - مارس 2021	أبريل 2021 - مارس 2022	أبريل 2022 - مارس 2023
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	13,57	13,52	13,36	13,09

(1) تحتسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر : بنك المغرب

جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدراهم)

	2019	2020	2021												على أساس سنوي (%)		
			يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2019	2020	2021
التداول الائتماني	**250,2**	**300,6**	**303,6**	**301,7**	**299,7**	**303,5**	**307,1**	**307,9**	**322,4**	**321,7**	**319,4**	**321,3**	**319,4**	**320,1**	**7,1**	**20,1**	**6,5**
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	266,8	319,3	319,1	317,4	315,3	318,9	322,7	324,5	340,6	339,4	336,9	337,6	337,4	337,7	7,4	19,7	5,8
الموجودات لدى البنوك	16,5	18,7	15,5	15,8	15,6	15,4	15,6	16,6	18,3	17,7	17,6	16,3	18,0	17,6	11,2	12,8	-5,7
النقود الكتابية	**661,6**	**718,8**	**709,9**	**708,6**	**717,0**	**713,2**	**717,1**	**735,0**	**726,6**	**730,7**	**739,0**	**732,2**	**737,8**	**766,7**	**5,8**	**8,6**	**6,7**
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	2,3	2,8	4,5	5,8	5,8	5,5	5,5	5,1	4,7	4,2	4,1	3,8	3,8	2,8	10,6	24,4	-3,1
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	587,2	649,3	639,2	638,4	646,3	641,3	647,0	665,5	659,9	660,3	669,9	665,0	671,1	698,7	4,7	10,6	7,6
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	72,1	66,6	66,1	64,4	64,9	66,4	64,6	64,5	62,0	66,2	65,1	63,4	62,9	65,3	15,8	-7,6	-2,1
المجمع م 1	**911,8**	**1019,4**	**1013,4**	**1010,3**	**1016,6**	**1016,7**	**1024,2**	**1043,0**	**1049,0**	**1052,4**	**1058,4**	**1053,4**	**1057,2**	**1086,8**	**6,2**	**11,8**	**6,6**
التوظيفات تحت الطلب	**166,5**	**169,4**	**170,2**	**170,9**	**171,3**	**171,8**	**172,3**	**171,8**	**173,0**	**172,9**	**173,4**	**173,5**	**173,3**	**174,2**	**4,6**	**1,7**	**2,8**
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	166,5	169,4	170,2	170,9	171,3	171,8	172,3	171,8	173,0	172,9	173,4	173,5	173,3	174,2	4,6	1,7	2,8
المجمع م 2	**1078,3**	**1188,8**	**1183,6**	**1181,2**	**1187,9**	**1188,5**	**1196,5**	**1214,7**	**1222,0**	**1225,3**	**1231,8**	**1226,9**	**1230,5**	**1261,0**	**5,9**	**10,2**	**6,1**
أصول نقدية أخرى	**292,2**	**296,4**	**293,9**	**294,7**	**298,6**	**305,7**	**309,2**	**327,0**	**318,9**	**313,3**	**319,5**	**318,6**	**321,1**	**299,8**	**-3,5**	**1,4**	**1,2**
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	149,9	135,6	135,9	135,8	137,0	138,0	140,0	139,0	139,7	139,8	140,2	139,0	139,3	136,5	-7,0	-9,5	0,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	54,6	63,9	66,2	66,7	68,6	69,7	73,6	74,6	72,2	71,1	75,1	74,0	77,3	71,9	-3,4	17,1	12,5
ودائع بالعملات الأجنبية (1)	42,0	39,8	39,9	40,5	41,3	44,4	44,0	49,6	51,7	50,3	47,8	49,6	52,6	41,9	12,4	-5,4	5,4
اتفاقات إعادة الشراء	5,6	12,8	10,6	9,7	9,6	11,3	8,9	9,4	11,5	9,1	8,3	13,7	10,2	10,4	-19,4	128,7	-19,0
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	28,6	29,6	29,9	30,4	29,7	30,5	30,3	32,1	33,0	32,5	32,2	31,7	29,9	28,9	3,0	3,5	-2,4
ودائع لأجل لدى الخزينة	8,3	6,9	6,7	6,9	7,2	7,2	7,5	7,5	7,4	7,2	7,3	7,6	7,8	7,8	-16,4	-16,6	13,5
ودائع أخرى (2)	3,1	7,7	4,7	4,6	5,3	4,6	4,8	14,8	3,5	3,3	8,5	2,9	3,9	2,4	1,4	145,7	-68,8
المجمع م 3	**1370,5**	**1485,1**	**1477,5**	**1475,8**	**1486,5**	**1494,2**	**1505,6**	**1541,7**	**1540,9**	**1538,6**	**1551,4**	**1545,6**	**1551,6**	**1560,8**	**3,8**	**8,4**	**5,1**
مجمعات التوظيفات السائلة	**741,5**	**796,5**	**795,3**	**820,2**	**832,7**	**828,3**	**844,6**	**857,4**	**845,3**	**834,6**	**857,0**	**861,9**	**868,8**	**883,6**	**5,9**	**7,4**	**10,9**
مجمع التوظيفات السائلة 1	409,2	440,1	434,2	431,7	438,7	435,1	449,3	458,9	441,6	434,6	452,4	450,6	452,3	478,7	2,8	7,5	8,8
مجمع التوظيفات السائلة 2	272,5	295,2	298,1	311,2	314,7	312,1	311,1	311,9	316,6	309,3	311,4	311,2	315,8	303,0	8,0	8,3	2,6
مجمع التوظيفات السائلة 3	59,8	61,2	63,0	77,3	79,3	81,0	84,2	86,7	87,1	90,6	93,1	100,1	100,7	101,9	19,8	2,3	66,5

(1) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.
(2) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسساتية

(بملايير الدراهم)

	2019	2020	2021												على أساس سنوي (%)		
			يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2019	2020	2021
الأسر	**734,7**	**773,5**	**776,2**	**780,1**	**782,4**	**782,3**	**785,1**	**790,2**	**792,1**	**792,4**	**795,0**	**793,5**	**792,7**	**794,9**	**4,0**	**5,3**	**2,8**
ودائع تحت الطلب	443,5	486,8	489,2	492,7	495,4	495,3	499,2	507,4	507,9	507,9	511,0	509,7	508,9	513,9	4,9	9,8	5,6
حسابات الادخار لدى البنوك	166,5	169,4	170,2	170,9	171,3	171,8	172,3	171,8	173,0	172,9	173,4	173,5	173,3	174,2	4,6	1,7	2,8
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	102,3	95,4	94,1	94,2	93,3	93,0	91,7	89,5	89,1	89,2	88,3	88,6	88,6	87,8	1,8	-6,7	-8,0
ودائع بالعملات الأجنبية	12,2	11,9	12,3	12,1	12,0	11,8	11,7	12,0	11,9	11,7	11,8	11,6	11,4	9,3	1,0	-2,1	-22,0
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	3,4	3,4	3,3	3,5	3,4	3,3	3,0	2,7	3,0	3,1	2,7	2,7	2,7	2,6	-9,4	-1,2	-21,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	6,8	6,6	7,1	6,8	7,0	7,0	7,2	7,0	7,2	7,6	7,7	7,4	7,9	7,1	-13,7	-2,8	7,0
شركات غير مالية خصوصية	**178,4**	**182,9**	**176,6**	**177,0**	**180,7**	**178,2**	**176,9**	**187,6**	**186,8**	**187,3**	**192,3**	**194,4**	**201,6**	**213,2**	**0,9**	**2,5**	**16,6**
ودائع تحت الطلب	115,0	127,5	120,5	119,4	120,6	118,4	117,8	124,9	122,9	122,8	125,1	124,2	127,3	142,0	4,7	10,8	11,4
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	21,5	17,7	17,4	17,6	16,6	16,0	15,8	15,5	16,0	16,2	17,0	16,5	17,4	17,4	-11,4	-17,6	-1,8
ودائع بالعملات الأجنبية	11,7	12,1	11,6	11,9	12,8	13,1	13,9	14,7	16,5	16,0	13,7	16,2	17,2	14,9	5,6	3,3	23,1
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	28,7	25,2	26,7	27,8	30,4	30,3	28,9	31,8	30,7	31,2	35,7	36,9	39,1	38,1	-8,0	-12,3	51,4
القطاع العام	**28,3**	**32,3**	**32,0**	**30,9**	**33,4**	**33,5**	**37,8**	**45,2**	**44,4**	**44,1**	**45,3**	**44,3**	**45,7**	**37,5**	**-15,2**	**14,3**	**16,0**
ودائع تحت الطلب	13,3	12,9	12,2	11,9	14,2	12,7	13,2	14,3	13,4	13,8	14,7	14,8	14,8	15,6	2,8	-2,9	21,1
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	6,2	3,7	3,4	4,1	4,1	5,0	5,2	7,3	7,9	7,4	7,4	6,3	6,3	6,1	-51,1	-40,1	64,9
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	6,8	13,9	15,2	14,1	13,6	13,1	17,7	17,6	16,6	16,3	16,3	15,4	15,3	13,8	-2,5	105,5	-0,4
شركات مالية أخرى	**83,4**	**107,2**	**102,7**	**101,0**	**104,2**	**107,9**	**112,9**	**125,0**	**112,8**	**105,4**	**112,4**	**107,1**	**106,6**	**107,2**	**-1,4**	**28,5**	**0,0**
ودائع تحت الطلب	7,8	13,0	11,1	9,6	10,9	8,6	12,4	13,9	10,3	8,6	11,7	9,5	12,4	18,4	2,8	67,1	41,9
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	15,5	16,1	18,5	17,4	20,4	21,2	24,1	23,7	24,2	24,5	24,8	24,6	24,3	22,4	-22,0	3,8	39,0
ودائع أخرى	2,6	7,4	4,4	4,2	4,9	4,2	4,4	14,3	3,2	3,0	8,2	2,5	3,6	2,0	-10,1	184,9	-72,9
ودائع بالعملات الأجنبية	15,7	13,7	14,5	15,3	14,7	16,5	16,4	16,7	16,6	16,0	15,4	14,0	14,5	15,6	21,6	-13,2	14,0
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	24,9	25,9	26,3	26,7	26,0	26,9	26,9	28,7	29,4	28,7	28,6	28,3	26,6	25,6	4,6	4,1	-1,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	12,3	18,2	17,2	18,1	17,7	19,2	19,8	18,3	17,6	16,1	15,4	14,4	15,0	12,9	17,6	48,2	-29,6
اتفاقات إعادة الشراء	4,5	12,8	10,6	9,7	9,6	11,3	8,9	9,4	11,5	8,7	8,3	13,7	10,2	10,4	-35,0	183,6	-18,9

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 3.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

	2019	2020**	2021												على أساس سنوي (%)		
			يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2019	2020	2021
ديون للاقتصاد	**1079,9**	**1131,7**	**1120,2**	**1121,6**	**1134,3**	**1141,8**	**1150,8**	**1172,5**	**1160,6**	**1160,4**	**1178,2**	**1169,3**	**1168,0**	**1176,9**	**5,6**	**4,8**	**4,0**
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	1078,5	1130,1	1118,9	1120,3	1133,0	1140,5	1149,4	1171,1	1159,2	1159,0	1176,8	1167,9	1166,6	1175,5	5,5	4,8	4,0
القرض البنكي	917,2	959,0	933,9	932,2	950,4	950,0	951,0	987,8	962,9	965,2	984,5	967,2	966,9	985,5	5,3	4,6	2,8
منها : التمويل التشاركي	9,1	13,5	13,9	14,4	14,9	15,5	16,0	16,9	17,2	17,6	18,0	18,5	18,8	19,3	99,0	48,1	42,9
الديون الصافية على الإدارة المركزية	**212,4**	**239,4**	**243,4**	**246,4**	**248,6**	**253,4**	**250,2**	**268,4**	**272,7**	**273,6**	**270,7**	**269,0**	**278,9**	**272,5**	**4,6**	**12,7**	**13,8**
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	211,9	243,6	248,0	248,3	250,6	255,7	251,7	269,0	274,6	274,9	271,6	270,2	279,5	275,9	4,8	15,0	13,2
قروض	58,6	55,2	55,2	55,3	53,4	52,5	53,0	60,3	59,8	59,3	59,0	60,3	58,9	59,5	3,8	-5,8	7,8
سندات الخزينة	160,3	195,8	204,0	201,8	211,3	212,5	212,7	219,8	220,6	225,7	221,9	217,7	226,5	223,3	3,8	22,2	14,0
البنوك	145,7	168,7	176,9	173,6	183,4	180,4	181,1	188,6	189,9	191,2	189,1	187,6	197,3	193,2	6,7	15,8	14,5
سندات التوظيف الجماعي النقدية	14,6	27,1	27,2	28,2	28,0	32,1	31,6	31,2	30,7	34,5	32,9	30,1	29,2	30,2	-18,0	85,9	11,3
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة	**263,9**	**316,5**	**318,6**	**316,9**	**312,6**	**313,2**	**308,6**	**307,9**	**313,0**	**313,2**	**313,6**	**317,4**	**321,4**	**316,9**	**5,5**	**20,0**	**0,1**
الأصول الاحتياطية الرسمية	253,4	320,6	313,9	308,5	305,1	304,0	304,5	300,8	301,1	312,6	317,8	320,7	322,7	330,8	8,4	26,5	3,2
الذهب النقدي	10,4	12,0	11,8	11,2	10,9	11,2	12,0	11,2	11,6	11,5	11,1	11,5	11,8	12,0	19,0	15,4	0,2
العملات الأجنبية	6,3	26,1	27,2	29,8	31,1	26,0	20,4	16,7	18,7	23,7	19,6	17,7	18,9	15,9	85,0	314,5	-39,0
الودائع والسندات المدرجة في الحتياطيات الدولية	227,6	274,0	264,9	257,7	253,3	257,1	262,4	263,3	261,1	256,8	266,5	270,8	271,2	282,0	7,1	20,4	2,9
الوضع الا حتياطي في صندوق النقد الدولي	2,0	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	-0,3	-3,3	1,3
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7,1	6,6	8,1	7,9	7,9	7,9	7,8	7,8	7,8	18,7	18,7	18,8	18,9	19,0	-1,0	-7,3	187,3
مقابلات الودائع لدى الخزينة	**80,4**	**73,5**	**72,8**	**71,3**	**72,1**	**73,6**	**72,1**	**72,0**	**69,4**	**73,4**	**72,4**	**71,1**	**70,8**	**73,1**	**11,4**	**-8,5**	**-0,6**
موارد ذات طابع غير نقدي	**242,2**	**243,2**	**245,7**	**246,0**	**245,2**	**251,6**	**245,7**	**242,4**	**245,8**	**246,7**	**249,1**	**251,3**	**255,3**	**257,2**	**10,7**	**0,4**	**5,8**
رأسمال واحتياطيات مؤسسات لإيداع	160,7	160,9	162,0	159,8	160,7	164,9	159,5	157,7	161,8	162,1	164,8	166,8	169,8	171,1	7,8	0,1	6,3
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	81,5	82,4	83,7	86,2	84,4	86,7	86,2	84,7	84,0	84,6	84,3	84,5	85,5	86,2	16,8	1,1	4,6
بنود صافية أخرى	**23,9**	**32,8**	**31,8**	**34,4**	**36,0**	**36,3**	**30,4**	**36,6**	**29,1**	**35,4**	**34,5**	**29,9**	**32,2**	**21,3**	**169,4**	**37,4**	**-35,0**
مجموع المقابلات(*)	**1370,5**	**1485,1**	**1477,5**	**1475,8**	**1486,5**	**1494,2**	**1505,6**	**1541,7**	**1540,9**	**1538,6**	**1551,4**	**1545,6**	**1551,6**	**1560,8**	**3,8**	**8,4**	**5,1**

(*) مجموع المقابلات = الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد+ مقابلات الودائع لدى الخزينة– الموارد غير النقدية– بنود صافية أخرى.

(**) أرقام مراجعة.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسساتي (*)

(بملايير الدراهم)

	2019	2020**	2021												على أساس سنوي (%)		
			يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2019	2020	2021
القرض البنكي(*)	**917,2**	**959,0**	**933,9**	**932,2**	**950,4**	**950,0**	**951,0**	**987,8**	**962,9**	**965,2**	**984,5**	**967,2**	**966,9**	**985,5**	**5,3**	**4,6**	**2,8**
حسب الغرض الاقتصادي																	
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	189,7	206,0	208,5	209,0	211,0	214,0	214,3	227,1	227,4	223,3	228,2	227,8	224,5	225,7	6,8	8,5	9,6
القروض للتجهيز	184,0	180,1	178,4	178,5	180,0	180,7	180,0	179,4	178,9	177,2	177,1	177,8	179,4	171,3	5,7	-2,2	-4,9
القروض للعقار	276,7	284,2	282,9	283,5	285,2	286,5	288,2	289,8	288,3	288,2	289,0	288,9	289,4	291,1	3,5	2,7	2,4
القروض للسكن	215,0	222,4	222,8	224,1	225,8	227,7	228,9	230,7	230,6	230,0	231,0	231,3	232,1	232,8	3,8	3,4	4,7
بما فيها: التمويل التشاركي للسكن	7,8	11,3	11,6	12,0	12,4	12,8	13,2	14,0	14,3	14,6	15,0	15,3	15,5	15,9	90,9	45,3	40,6
قروض الإنعاش العقاري	59,4	59,0	55,6	54,8	55,7	54,6	55,4	55,1	53,5	53,1	52,4	52,3	54,0	54,3	2,4	-0,7	-7,9
القروض للاستهلاك	56,6	54,2	54,3	54,6	54,9	55,1	54,9	55,4	55,7	55,7	55,7	55,6	55,8	55,6	4,6	-4,1	2,5
ديون مختلفة على الزبناء	140,2	154,3	128,4	125,2	138,1	132,1	131,0	153,4	129,2	136,8	150,1	132,0	132,9	156,9	6,0	10,1	1,7
قروض مالية(1)	124,3	138,6	113,1	109,9	122,3	116,6	115,3	138,7	114,6	122,2	135,1	117,6	119,0	142,4	6,0	11,5	2,7
قروض أخرى(2)	15,8	15,7	15,3	15,3	15,8	15,5	15,6	14,7	14,5	14,6	15,0	14,4	13,9	14,5	5,8	-0,8	-7,9
ديون معلقة الأداء	69,9	80,2	81,4	81,5	81,2	81,7	82,7	82,7	83,5	84,0	84,5	85,2	84,8	84,8	7,2	14,7	5,7
حسب القطاع المؤسساتي																	
قروض للقطاع غير المالي	**785,5**	**817,1**	**815,5**	**816,1**	**823,4**	**827,5**	**830,6**	**843,8**	**842,6**	**843,4**	**848,2**	**847,8**	**846,9**	**842,6**	**5,5**	**4,0**	**3,1**
القطاع العمومي باستثناء الإدارة المركزية	73,6	75,7	73,5	72,0	74,3	74,6	72,4	73,5	73,0	76,8	76,9	76,6	77,0	70,0	3,7	2,9	-7,5
إدارات محلية	22,6	24,4	24,3	24,3	24,5	24,5	24,5	24,4	24,3	24,3	24,6	24,7	24,8	25,4	15,7	8,0	4,3
شركات غير مالية عمومية	51,0	51,3	49,1	47,6	49,8	50,1	48,0	49,1	48,7	52,5	52,2	51,9	52,2	44,6	-0,8	0,7	-13,1
القطاع الخاص	711,9	741,4	742,1	744,2	749,1	752,9	758,2	770,3	769,6	766,6	771,3	771,2	769,9	772,6	5,7	4,1	4,2
شركات غير مالية خصوصية	372,0	389,3	388,9	388,7	391,2	393,6	396,9	406,9	405,4	402,1	405,9	404,4	402,3	405,7	7,2	4,7	4,2
قطاعات مقيمة أخرى	339,9	352,1	353,2	355,5	357,9	359,3	361,3	363,4	364,2	364,5	365,5	366,8	367,6	366,9	4,1	3,6	4,2
الأسر	338,5	350,6	351,8	354,0	356,4	357,7	359,6	361,5	362,4	362,7	363,4	365,1	365,9	365,1	4,0	3,6	4,1
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	302,9	311,8	312,5	314,5	316,1	318,6	319,8	322,5	323,4	323,4	324,7	325,5	326,5	326,6	4,7	2,9	4,7
المقاولون الأفراد	35,6	38,8	39,4	39,5	40,3	39,1	39,8	39,0	39,0	39,3	38,8	39,6	39,5	38,6	-2,1	8,9	-0,6
المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	1,4	1,5	1,4	1,5	1,5	1,6	1,6	1,9	1,8	1,8	2,0	1,8	1,7	1,7	39,8	7,9	16,1
شركات مالية أخرى	**131,7**	**141,9**	**118,4**	**116,1**	**127,0**	**122,5**	**120,5**	**144,1**	**120,3**	**121,8**	**136,4**	**119,4**	**120,0**	**142,9**	**4,4**	**7,8**	**0,7**
شركات التمويل	52,4	51,5	51,5	50,8	51,9	52,2	51,3	51,9	51,8	51,2	52,0	51,4	52,2	52,7	-7,5	-1,7	2,5
مؤسسات الإئتمان (1)	26,4	24,0	23,8	23,4	26,2	25,3	25,3	26,1	24,6	26,4	25,5	23,8	23,9	24,6	10,6	-9,0	2,3
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	18,4	28,2	13,9	12,9	18,0	13,8	16,1	28,7	13,9	16,7	24,6	14,3	16,2	25,3	35,6	53,3	-10,3
غيرها (3)	34,5	38,2	29,2	29,0	30,8	31,1	27,8	37,4	30,0	27,5	34,4	30,0	27,8	40,3	7,7	10,9	5,3

(1) مكونة من القروض الممنوحة للزبناء من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.
(2) مكونة أساسا من الديون التي تم اقتناؤها بواسطة شراء وتحصيل الديون.
(3) شركات تدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وشركات البورصة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وهيئات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد وصناديق التوظيف الجماعي للستنديد.
(*) قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية.
(**) أرقام مراجعة.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(بملايير الدراهم)

	2019	2020*	2021				على أساس سنوي (%)		
			مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2019	2020	2021
القرض البنكي[1]	**917,2**	**959,0**	**950,4**	**987,8**	**984,5**	**985,5**	**5,3**	**4,6**	**2,8**
حسب أجل الاستحقاق[2]									
الأمد القصير	274,7	302,6	264,6	283,4	291,1	287,9	-3,9	10,1	-4,8
استحقاقات غير مؤداة	9,1	10,2	10,4	11,0	11,9	9,6	17,4	12,2	-5,8
الأمد المتوسط	210,2	212,5	237,8	242,3	230,8	230,9	16,7	1,1	8,7
الأمد الطويل	362,3	363,7	366,8	379,3	378,2	381,8	6,7	0,4	5,0
ديون معلقة الأداء	69,9	80,2	81,2	82,7	84,5	84,8	7,2	14,7	5,7
حسب فروع النشـاط الاقتصـادي									
القطـاع الأولـي	**38,3**	**36,4**	**36,4**	**37,2**	**38,8**	**39,0**	**6,7**	**-5,1**	**7,2**
الفلاحة و الصيد البحري	38,3	36,4	36,4	37,2	38,8	39,0	6,7	-5,1	7,2
القطـاع الثانـوي	**245,6**	**251,1**	**246,8**	**258,5**	**254,6**	**253,4**	**1,0**	**2,2**	**0,9**
الصناعات الاستخراجية	21,4	25,4	25,0	27,5	22,2	17,8	25,8	19,0	-30,1
الصناعات التحويلية	85,6	91,4	93,0	96,6	99,5	99,3	-2,1	6,8	8,7
الصناعات الغذائية و التبغ	32,0	33,5	32,9	34,9	36,8	36,7	-0,4	4,6	9,8
الصناعة النسيج, الألبسة و الجلد	6,3	7,2	7,4	7,5	7,8	8,1	5,8	14,5	12,9
الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية	11,3	11,1	11,5	12,5	10,7	9,8	0,5	-1,4	-12,0
الصناعة الميكانيكية, الصناعة الثقيلة و الصناعة الكهربائية والإلكترونية	19,5	19,0	19,3	19,4	19,8	20,3	4,2	-2,4	6,6
المنتوجات المصنعة أخرى	16,6	20,6	21,8	22,2	24,3	24,4	-15,0	24,3	18,3
الماء و الكهرباء	42,5	37,0	36,5	37,7	39,4	40,8	-3,3	-12,9	10,4
البناء والأشغال العمومية	96,1	97,2	92,3	96,6	93,6	95,4	1,3	1,1	-1,9
القطـاع الثالثـي	**633,2**	**671,6**	**667,2**	**692,2**	**691,1**	**693,1**	**7,1**	**6,1**	**3,2**
التجارة، تصليح السيارات والسلع المنزلية	59,9	62,0	61,6	64,9	64,6	66,8	7,3	3,4	7,9
الفنادق و المطاعم	14,0	17,1	17,5	18,2	19,8	20,4	-2,8	21,8	19,7
النقل و الاتصالات	39,8	40,2	41,9	40,0	45,1	41,2	9,8	0,9	2,5
الأنشطة المالية	144,8	154,6	138,8	156,0	146,0	149,3	6,7	6,7	-3,4
الأفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	302,9	311,8	316,1	322,5	324,7	326,6	4,7	2,9	4,7
إدارات محلية	22,6	24,4	24,5	24,4	24,6	25,4	15,7	8,0	4,3
غيرها [3]	49,1	61,6	66,8	66,2	66,3	63,3	21,4	25,5	2,9

(*) أرقام مراجعة.

(1)قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية.

(2) الأمد القصير : أقل من سنتان ،الأمد المتوسط : بين 2 و 7 سنوات و الأمد الطويل: فوق 7 سنوات.

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد والخدمات المنزلية.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي (1)

(بملايير الدراهم)

	2019	2020*	2020				على أساس سنوي (%)		
			مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2019	2020	2021
ديون على الوحدات غير المالية	**304,8**	**313,4**	**322,9**	**329,0**	**333,1**	**339,1**	**12,6**	**2,8**	**8,2**
قروض ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى	**151,7**	**148,0**	**149,8**	**151,3**	**150,7**	**152,7**	**3,9**	**-2,4**	**3,1**
شركات التمويل	**119,2**	**118,1**	**118,3**	**120,7**	**119,9**	**122,4**	**5,7**	**-0,9**	**3,7**
قروض الاستهلاك	30,1	30,0	30,4	30,8	30,4	30,9	8,9	-0,2	3,0
القروض الإيجارية	67,4	65,1	65,4	66,1	65,7	67,2	4,1	-3,4	3,2
ديون معلقة الأداء	11,8	14,0	14,0	14,8	15,4	15,4	5,2	18,8	10,1
البنوك الحرة	**12,0**	**10,6**	**11,6**	**10,0**	**11,1**	**11,6**	**-13,4**	**-11,4**	**9,9**
تسهيلات الخزينة	6,0	3,2	3,6	2,2	2,2	2,9	-32,1	-46,6	-10,9
قروض التجهيز	5,7	6,9	7,4	7,3	8,2	8,1	20,9	22,3	16,8
صندوق الإيداع والتدبير	**6,0**	**4,6**	**4,9**	**4,7**	**2,8**	**1,8**	**-20,6**	**-22,8**	**-60,8**
تسهيلات الخزينة	3,1	1,9	2,0	1,8	1,3	0,6	-14,4	-38,0	-66,1
قروض التجهيز	2,1	2,1	2,0	2,0	0,7	0,0	-36,0	-0,2	-100,0
جمعيات القروض الصغرى	**7,4**	**8,1**	**8,4**	**8,4**	**8,5**	**8,3**	**9,0**	**9,9**	**2,2**
صندوق التوظيف الجماعي للتسنيد	**6,8**	**6,2**	**6,2**	**7,0**	**7,9**	**8,2**	**56,2**	**-8,8**	**31,5**
سندات صادرة عن الشركات غير المالية وتحوزها الشركات المالية الأخرى	**144,4**	**156,5**	**164,1**	**168,6**	**173,8**	**178,2**	**25,2**	**8,4**	**13,8**
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	59,3	64,5	71,7	74,9	79,4	83,7	35,2	8,8	29,8
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	53,7	56,7	57,6	58,6	59,4	60,3	13,4	5,6	6,3
صندوق الإيداع والتدبير	8,9	12,4	11,7	11,7	11,3	10,4	14,4	38,4	-16,2
صناديق التقاعد(2)	22,1	22,5	22,5	23,1	23,1	23,3	38,1	1,8	3,5
ديون أخرى	**8,7**	**8,8**	**9,0**	**9,1**	**8,6**	**8,3**	**-7,2**	**1,4**	**-6,1**

(*) أرقام مراجعة.
(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية.
(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

(بملايين الدراهم)

	2020	2021											
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
متوسط المبلغ الجاري	7.408	9.021	8.213	7.577	7.851	7.592	9.545	6.147	6.199	6.680	6.620	7.553	8.739	7.637
متوسط الحجم المتبادل	4.783	5.301	4.613	4.150	4.327	4.423	5.447	3.772	2.855	4.070	2.870	3.087	3.869	4.073

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 8.8 الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

آجال الاستحقاق	مجموع 2020	2021											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المجموع
مجموع الاكتتابات	**152.647**	**21.254**	**7.352**	**10.740**	**9.404**	**15.262**	**9.414**	**12.838**	**6.296**	**11.687**	**14.180**	**19.589**	**6.455**	**144.471**
الأمد القصير	**47.286**	**1.778**	**2.504**	**3.404**	**-**	**1.000**	**2.772**	**1.371**	**2.143**	**4.018**	**315**	**3.924**	**1.350**	**24.579**
13 أسبوعا	8.492	319	600	1.134	-	100	-	400	300	700	-	400	200	4.153
26 أسبوعا	12.405	312	1.244	500	-	500	772	-	300	500	-	100	200	4.428
52 أسبوعا	26.389	1.147	660	1.770	-	400	2.000	971	1.543	2.818	315	3.424	950	15.998
الأمد المتوسط	**74.669**	**10.194**	**1.774**	**4.287**	**8.815**	**11.376**	**6.037**	**9.764**	**3.808**	**5.390**	**10.367**	**7.278**	**4.405**	**83.495**
سنتان	41.336	4.914	1.304	3.750	5.435	4.995	1.920	6.266	1.508	3.043	4.264	4.457	3.455	45.310
5 سنوات	33.333	5.280	470	537	3.381	6.381	4.117	3.498	2.301	2.347	6.103	2.821	950	38.186
الأمد الطويل	**30.692**	**9.282**	**3.074**	**3.049**	**589**	**2.886**	**604**	**1.703**	**346**	**2.279**	**3.498**	**8.387**	**700**	**36.396**
10 سنوات	4.143	3.539	1.839	1.332	-	2.071	403	1.093	240	1.952	2.504	5.633	700	21.306
15 سنة	10.846	1.681	678	17	-	370	-	100	105	-	150	1.336	-	4.437
20 سنة	6.185	2.616	558	1.254	300	445	201	100	-	327	-	199	-	6.000
30 سنة	9.518	1.446	-	446	289	-	-	410	-	-	844	1.218	-	4.654

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة

(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

(بملايين الدراهم)

	2017	2018	2019	2020	2021	التغيرات بالنسبة المنوية		الحصة بالنسبة المنوية	
						2020/2019	2021/2020	2020	2021
مؤسسات التوظيف الجماعي	187.877	203.962	197.575	236.533	275.290	19,7	16,4	39,4	42,6
شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	125.394	131.910	131.179	129.539	125.246	-1,3	-3,3	21,6	19,4
البنوك	117.541	125.184	134.237	146.651	152.686	9,2	4,1	24,4	23,6
صندوق الإيداع والتدبير [1]	33.151	35.021	45.964	44.423	52.956	-3,4	19,2	7,4	8,2
مؤسسات مالية أخرى	30.322	27.187	24.374	23.918	23.650	-1,9	-1,1	4,0	3,7
المقاولات غير المالية	21.996	22.269	23.325	19.282	16.361	-17,3	-15,1	3,2	2,5
شركات التمويل	425	672	497	395	388	-20,5	-1,7	0,1	0,1
الشركات غير المقيمة	-	-	10	-	56	-	-	-	-
إجمالي سندات الدين القابلة للتداول	**516.706**	**546.205**	**557.161**	**600.741**	**646.633**	**7,8**	**7,6**	**-**	**-**

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.9 المبلغ الجاري و إصدارات سندات الدين القابلة للتداول

(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2020					2021				
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
المبلغ الجاري	**12.743**	**2.281**	**66.021**	**5.325**	**86.370**	**10.558**	**2.084**	**69.191**	**5.293**	**87.127**
شهادات الإيداع	9.192	1.685	41.351	4.946	57.174	6.779	1.246	43.473	4.664	56.163
سندات شركات التمويل	3.551	596	22.359	379	26.885	3.679	838	24.462	629	29.608
أوراق الخزينة	0	0	2.312	0	2.312	100	0	1.256	0	1.356
الإصدارات	**3.856**	**1.661**	**34.938**	**4.138**	**44.593**	**4.289**	**765**	**32.784**	**4.782**	**42.620**
شهادات الإيداع	3.386	1.230	23.963	4.123	32.702	2.646	400	23.944	4.532	31.523
سندات شركات التمويل	470	376	7.089	15	7.950	1.518	365	6.577	250	8.710
أوراق الخزينة	0	55	3.886	0	3.941	125	0	2.263	0	2.388

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

	2020	2021				2021
		فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	
المبلغ الجاري	**155.088**	**156.222**	**157.784**	**163.365**	**163.460**	**163.460**
القطاع العمومي	**86.709**	**87.209**	**88.784**	**88.784**	**87.642**	**87.642**
الشركات غير المالية	54.474	54.474	56.049	56.049	55.707	55.707
البنوك	32.235	32.735	32.735	32.735	31.935	31.935
القطاع الخاص	**68.379**	**69.013**	**69.000**	**74.582**	**75.818**	**75.818**
البنوك	31.450	30.950	30.950	31.950	32.450	32.450
الشركات غير المالية	29.797	30.931	31.118	35.400	35.236	35.236
شركات مالية أخرى	7.132	7.132	6.932	7.232	8.132	8.132
الإصدارات	**30.471**	**1.984**	**2.750**	**8.598**	**3.640**	**16.972**
القطاع العمومي	**12.200**	**500**	**2.500**	**-**	**200**	**3.200**
البنوك	3.700	500	-	-	200	700
الشركات غير المالية	8.500	-	2.500	-	-	2.500
القطاع الخاص	**18.271**	**1.484**	**250**	**8.598**	**3.440**	**13.772**
البنوك	2.500	-	-	-	1.000	1.000
الشركات غير المالية	13.903	1.484	250	6.098	1.540	9.372
شركات مالية أخرى	1.868	-	-	2.500	900	3.400

المصدر : الوديع المركزي موروكلير و حسابات بنك المغرب.

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	مؤشر المازي	مؤشر المادكس	الرسملة (بملايين الدراهم)
2013 دجنبر	18.278,6	9.114,1	7.418,1	451.113
2014 دجنبر	13.429,6	9.620,1	7.842,8	484.448
2015 دجنبر	20.286,6	8.925,7	7.255,2	453.316
2016 دجنبر	22.115,5	11.644,2	9.547,3	583.380
2017 دجنبر	21.047,7	12.388,8	10.100,3	626.965
2018 دجنبر	18.220,2	11.364,3	9.233,0	582.155
2019 دجنبر	17.253,4	12.171,9	9.919,3	626.693
2020 دجنبر	16.970,9	11.287,4	9.189,9	584.976
2021 دجنبر	20.395,0	13.358,3	10.807,7	690.717
2020 يناير	4.910,8	12.531,9	10.227,6	645.161
فبراير	4.229,6	12.260,9	10.003,8	630.153
مارس	6.709,2	9.704,9	7.876,8	503.024
أبريل	2.564,9	9.400,7	7.622,3	488.273
ماي	5.110,2	9.852,8	7.997,2	509.161
يونيو	5.100,8	10.169,2	8.256,6	523.868
يوليوز	1.458,9	10.228,3	8.310,2	529.635
غشت	1.090,1	10.134,8	8.237,1	524.676
شتنبر	2.107,6	9.987,8	8.116,7	517.860
أكتوبر	3.559,7	10.460,7	8.508,4	542.277
نونبر	1.964,0	10.990,9	8.949,9	566.269
دجنبر	16.970,9	11.287,4	9.189,9	584.976
2021 يناير	3.308,6	11.630,0	9.479,9	601.086
فبراير	1.777,2	11.358,2	9.248,4	585.906
مارس	9.141,6	11.483,7	9.336,1	595.331
أبريل	2.148,0	11.811,2	9.602,7	611.042
ماي	5.785,0	12.114,5	9.853,9	626.206
يونيو	9.589,4	12.409,2	10.090,9	637.517
يوليوز	9.361,7	12.304,2	9.995,1	633.231
غشت	2.518,2	12.694,2	10.314,6	653.223
شتنبر	4.171,1	13.186,8	10.723,2	677.260
أكتوبر	3.663,9	13.555,5	10.988,7	697.510
نونبر	2.883,3	13.085,4	10.581,8	674.660
دجنبر	20.395,0	13.358,3	10.807,7	690.717

المصدر : بورصة القيم بالدارالبيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

	مؤشر أسعار الأصول العقارية		
	2020*	2021**	التغير بالنسبة المئوية
المجموع	**113,9**	**110,1**	**-3,3**
عقارات سكنية	**113,9**	**109,3**	**-4,0**
شقق	112,4	106,8	-5,0
منازل	120,0	119,9	0,0
فيلات	125,2	122,1	-2,5
أراضي	**117,0**	**114,8**	**-1,9**
محلات للاستعمال المهني	**116,6**	**111,2**	**-4,6**
محلات تجارية	118,8	113,7	-4,3
مكاتب	108,4	101,0	-6,9

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.

جدول م 6.9 حجم المعاملات حسب الفئة

حجم المعاملات	التغير بالنسبة المئوية	
	2020/2019	2021/2020
المجموع	**-13,6**	**33,1**
عقارات سكنية	**-16,2**	**26,4**
شقق	-15,6	25,2
منازل	-28,3	51,6
فيلات	-11,0	20,5
أراضي	**-7,3**	**50,3**
محلات للاستعمال المهني	**-4,5**	**46,3**
محلات تجارية	-3,8	43,7
مكاتب	-8,7	61,1

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.

جدول م 7.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

المدن	التغير بالنسبة 2021/2020 (%)	
	مؤشر أسعار الأصول العقارية	حجم المعاملات
أكادير	-4,2	35,8
الدار البيضاء	-4,1	23,6
الجديدة	-6,1	62,3
فاس	-4,8	26,7
القنيطرة	-2,8	45,3
مراكش	-3,5	24,3
مكناس	-4,3	34,8
وجدة	-0,6	41,4
الرباط	-4,1	38,2
طنجة	-3,1	43,5

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.